

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى • وبعد فلما يسر الله تعالى بإتمام كتاب الاشياء والظواهر
النهائية على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة فصول اردت ان اهرس في اوله ليسهل النظر فيه •

ص م * الفن الاول في القواعد الكلية *

الاولى لا ثواب الا بالنية • وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطا وما لا تكون • وبيان دخولها

في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهي والتروك •

الثانية الامور بمقاصدها • وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرم باختبار

ما قصد له • وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع • (١٠) الاول في بيان

حقيقتها • (١١) اما الاول فهي في اللغة المقصد • (١٢) الثاني في بيان ما شرعت

لاجله • (١٣) الثالث في بيان تعيين المنوي وعدمه • (١٤) الرابع في صفة المنوي

من القرينة والمنافلة والاداء والقضاء • (١٥) الخامس في بيان الاخلاص • (٢٠)

السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة • (٢١) السابع في وقتها • (٢٣)

الثامن في بيان ملام اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن • (٢٤) التاسع في عملها •

(٢٧) العاشر في شروط انية • وفيه بيان ما ينافيها •

(٢٩) وقاملة في الايمان وهي تخصيص العام بالنية • وبيان ان المشيئة تدخل النية اولاه •

وبيان ان اليمين على نية الخالف والمستخلف • وبيان ان الايمان مبني على الالفاظ دون

الاغراض • وفيها فروع في الطلاق • وبيان دخول النية في النية • وبيان ان هذه

القاعدة تجري في علم العربية ايضا • وبيان ما يتعلق بالكلام في قولها • وبيان سماع آية

التحليل ممن لم يقصد تلاوتها • وبيان ان هذه تجري في العروض ايضا •

٣١ القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك • وفيها قواعد •

منها انزلهم الاصل بقاء ما كان على ما كان • وبيان ما تنزع عليهما من الطهارات والعبادات والطلاق وانكار المراءاة وصول النفقة اليها • واختلاف الزوجين من التمكين من الوطني والسكوت والرد والرجعة في العدة وبعدها • واختلاف المتبايعين في الطوح ودعوى المطلقة الحمل •

(٣٣) قاعدة الاصل براءة الذمة • وفيها بيان الاختلاف في القيمة والجواب على ما اورد عليها •

(٣٤) قاعدة من شك هل فعل شيئاً لم يأنل اذ لم يفعل • وتدخل فيها قاعدة اخرى •

من يثبت الفعل وشك في القليل والكثير حمل على القليل • وبيان ان ما ثبت بنقين لا يزول الا باليقين • وبيان الشك في الوضوء والصلاة هل صلاها او لا • والشك في تعيين الفروض والتروك • وبيان ما اذا اختلف عدل بترك شيء منها • والاختلاف بين الامام والقوم • وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره وفي تدالدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم والمنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق •

(٣٥) قاعدة الاصل العدم • وفيها بيان الاختلاف في وصول الغنمين • وفي ربع الشريك والمضارب • وفي ان المال قرض او مضاربة • وفي عدم العيب • وفي اشتراط الخيار • وفي الروية • وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما ادخلت ثديها في فيه • وفي آخرها التحنيب على تقييد القاعدة • وبيان ما خرج منها •

(٣٦) قاعدة الاصل اضافة الحوادث الى اقرب اوقاته • وبيان وجود النجاسة في

الثوب والدار وفي البصر • وبيان ما اذا اترقفا عين العبد في ملك البائع وكذا به المشتري •

وفي اختلاف الورثة مع المارة في اوائسها في المرض والصحة • وفي اختلافهم في كون

الانزال بعضهم في الصحة او المرض • وفيما لو اختلفوا في اسلامها بعد موت الزوج

او قبله • وفي الاختلاف بين العاصي المعزول وغيره • وبيان ما خرج من هذه القاعدة •

(٣٧) قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة او الحظر والتوقف • وبيان ثمن الاختلاف •

(٤٠) القاعدة الأصل في الإضمار التحريم وفيه أسبابان • الثغري في الفروج •
 وبيان الملاق المبهـم والعق المبهـم والنفسي • وبيان ما خرج عنها • وفيه بيان وطى
 السرارى الإلغى بيمين الآن من الروم والشك • ومن أين استحبنا الحناطوا في الفروج الآ
 في مسئلة • (٤١) وفيه ما تعدد الأصل في الكلام الحقيقة • وبيان ما نفع عليها •
 وبيان ما يشد الصحيح والفاصل وما ينقص بالصحيح • وبيان ما أورد عليهما مع جوابه •
 (٤٢) وفيه ما تنافى فيها فرائد •

(٤٣) الفائدة الأولى تستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل •

(٤٤) الفائدة الثانية في بيان الشك والوهم والظن واستحسان الرأي •

(٤٥) الفائدة الثالثة في بيان حد الاستصحاب وحجته وما نفع عليها •

٤٦ القاعدة الرابعة المشقة قلب النسيء • وبيان أن أسباب التشفيف سبعة السفر والمرض
 والاكراد والنسيان والجهل والعسر وهموم البلوى والنقص • وفيه بيان ما وسع فيه
 أبو حنيفة رخص في العبادات وغير ما على هذه الأمة وما وسع فيه الأئمة الأربعة
 وختمنا هذه القاعدة بفرائد مهمة •

(٤٦) الفائدة الأولى الميثاق على قسمين • وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزوج
 ومرضها •

(٤٧) الفائدة الثانية أن تشفيعات الشرع أنواع •

(٤٨) الفائدة الثالثة أن المشقة والخرج أنما يعتبران عند عدم النص •

(٤٩) الفائدة الرابعة بيان قولهم إذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع ضاق وبيان ما جمع به بينهما •

٥٠ القاعدة الخامسة الضرر يزال • وبيان ما يبنى عليها من أبواب الفقه وتعلق بها قواعد •

(٥١) الأولى الضرورات تبیح المحظورات •

(٥٢) الثانية ما يباح للضرورة يتقدر بقدرها ويقترب منها ما جاز بعد بطل بزواله •

(٥٣) الثالثة الضرر لا يزال بالضرورة • وبيان أنها مفيدة لما قبلها • وفيها بيان ما يستعمل

فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام • وبيان ما نفع عليها • وفيها بيان ما إذا تعارض ضرران

أو مفسد ان • وبيان احكام من ابتلي ببلعته • وبيان قولهم در المفاصل اولي من جلد
المصالح وما تفرع عليها •

٥٨ القاعدة السادسة العادة محكمة • وبيان ما تفرع عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير
والحيض والنفاس والعمل المقتصد للصلاة وكون الشيئ مكبلا أو موزونا وصوم يوم الشك
ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز لا كل من الطعام المخدم اليه بغير اذن
صرح • وبيان الأيمان والنذور والوصايا والوفاء عليها • وبيان ما تنبت العادة به • وبيان
انها لما تعتبر اذا طردت او غلبت الا ان ندرت • وفيها بيان حكم البطالة في المدارس •
وفيها بيان مسامحة الايام في كل شهر لسببها والاستراحة اول زيارة اهله • وفيها بيان تعارض
العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة • وبيان ما يخرج من قولهم الايمان مبنية على
العرف • وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط • وما تفرع عليه من استحقاق الاجر
بلا شرط اذا جرت العادة بانه يعمل بالاجر • وفيها بيان ان العارية اذا شرط ضمانها هل
يصح اولا • وبيان جهاز البسات وانه لا يجب الموال عند الشراء في الاسواق • وبيان
ان العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المظان لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعاليق
والدماوي والاتراير • وفيها بيان ان الواثق اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في
زمنه شافعيائهم صار الا ان حنفيائهم لا يكون له اولا • وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون
لقاضي بلد او لموقوف عليه • وفيها بيان ان المعتبر العرف العام لا الخاص وهذا آخر
القواعد الكلية •

٥٩ النوع الثاني في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا يتخصص من الصور الجزئية •

٦٧ القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد • وفيها بيان ان القاضي اذا رد شهادة فليس
لغيره قبولها الا في اربعة • وانه لو حكم بشيئ ثم تغير اجتهاده • وبيان ما خرج عنها •
وبيان ما استثناء اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء • وبيان قولهم وحكم
بموجبه • وبيان قول الموفقين مستوفيا بشرائط الشريعة • وحكاية شمس الدين الحلواني
مع قاضي عنبه • وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجبه • وبيان ملاذ احكم

قول ضعيف في مذهبه او برأيه من جوع عنها او خالف مذهبه فامد او ناسيا وبيان
المقتضاه على خلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص وبيان ان نفل القاضي وامره
انما ينفذ اذا وافق الشرع والارادة.

٧٠ القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام قلب الحرام وبيان ما نفع طليها من اشتباة حرمة
باجنبات وما اذا كان احد ابويه مأكول ولا خرفير مأكول وما اذا شارك الكلب
المسلم غير او كلب المسلم كالب الجوسي وما اذا وضع الجوسي يده على يد المسلم
الذابح وما اذا عجز المسلم عن مند توبه فامد به جوسي ووطئ الجارية المشتركة وما
اذا كان بعض الشجر او الصيد في الحبل وبعضها في الحرم وما اختلفت الزكاة بالميته وما
اذا اختلفت طورك الميته بالزيت وما اذا اختلفت زوجته بغيرها وفيها بيان ما اذا اسلم
وتحت خمس وما اذا رمى صيدا فوقع في ماء لم يوسط ثم الى الارض وبيان ما خرج عنها
من المسائل العشرة وفي آخرها تمة فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية او بيان
دخوله في ابواب النكاح والمهر والبيع والالتزام والكفالة والابراء والهبة والهدية والوصية
والاقرار والشهادة والقضاء والعبادات والطلاق والعتاق ومارية الرهن والوقف وفي
آخرها تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادات جانب الضر والسفر ثم فصل في قاعدة اذا
تعارض المانع والمقتضي فانه يتقدم المانع الا في مسائل.

٧٧ القاعدة الثالثة حمل يكره الا يثار في القرب.

٧٨ القاعدة الرابعة التابع تابع تدخل فيها قواحد.

(٧٨) الا ولى انه لا يفرد بحكم وفيها بيان حمل الجارية والشرب والطريق وخرج عنها

مسائل الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يسقط الفرع بسقوط اصله.

الثالثة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في محرمها وفيها بيان ما يفتقر ضمنا لا نصا.

٨٠ القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوطا بالصحة وبيان ان امره انما ينفذ اذا

وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على تصرف القاضي في اموال اليتامى والارفاق وفيها

بيان احكامه للوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المنهيات في الارواق.

٨٣ القاعدة السادسة الحدود تنذر بالشبهات • وفيها بيان أن القصاص كالحد وذو الألفي خمس مسائل • وبيان مخالفة التعزير لهما •

٨٩ القاعدة السابعة الحز لا يدخل تحت القتل • وفيها بيان ما خرج عنها •

٨٩ القاعدة الثامنة إذا اجتمع امرأتان من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل إحداهما في الآخر غالباً • وبيان ما انفرد عليهما من اجتماع الحرمين وما يوجب الجزاء على المحرم • وبيان ما يجزى من تيمم المسجد وركعتي الطواف وتلاوة آية السجدة • وبيان تعدد السهو في الصلوة • والفرق بين جائز الصلوة وجائز الحج • وما إذا زنى مراراً وشرب مراراً وقذف مراراً • وما إذا وطئ في رمضان مراراً وتعددت الجنابة المحرم والوطئ بشبهة • وما إذا زنى بامة فقتلها أو حن كذلك • وما إذا تعددت الجنابة على واحد • وما إذا وطئت المعتدة بشبهة •

٨٩ القاعدة التاسعة أعمال الكلام أو إلى من أهمل ما متى أمكن فإن لم يمكن أهمل • وفيها بيان الحقيقة إذا تعددت أو حذرت شرماً أو عرفاً وما إذا تعددت الحقيقة والمجاز • وفيها بيان ما إذا جمع بين أمرائه وخبر ما في الطلاق • وفيها بعض مسائل الوقت والقول بنقض القسمة وما ذكره السبكي والخصاف راجح • وفيها تنبيهه أن التأسيس خبير من التأكيد • وبيان ما انفرد عليه من أنه لو كرر الطلاق أو اليمين بالله تعالى منجزاً أو معطلاً •

١٠١ القاعدة العاشرة الخراج بالضمان • وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها •

١٠٣ القاعدة الحادية عشر السؤال معاذ في الجواب • وبيان كلمة نعم وبلى •

١٠٣ القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى ساحت قول • وبيان ما انفرد عليه وما خرج عنها •

١٠٥ القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل من النقل الآتي مسائل •

١٠٥ القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذ عظماءه الآتي مسائل • وفيها تنبيهه ما حرم نقله حرم طلبه الآتي مسئلتين •

١٠٦ القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل إقراره عتوب بجرمائه • وبيان ما انفرد عليه وما خرج عنها وفي آخرها لطيفة في العربية •

- ١٠٦ القائمة السادسة عشر الولاية الحاجة أقوى من الولاية العامة وبها بيان مراتب الولايات
- ١٠٧ القائمة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ *
- ١٠٨ القائمة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كنهه • وبها ما خرج منها •
- ١٠٨ القائمة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيق الحكم الى المباشر • وبها ما خرج

عنها • والى هنا صارت القواعد خمسا وعشرين •

١٠٩ الفن الثاني في الفوائد من الطهارة

الى الفرائض عالى ترتيب التنزي

١١٠ كتاب الصلوة *

١١٤ كتاب الصوم *

١١٧ كتاب النكاح *

١٢٢ كتاب العتاق ونوايعة *

١٢٥ كتاب الحدود والتعزير *

١٢٨ كتاب التلقيط واللقطة والابق والمفترد *

١٢٩ كتاب الوتف *

١٣٥ كتاب الكفالة *

١٧١ كتاب الوصاية *

١٨٠ كتاب الصلح *

١٨٢ كتاب الهبة *

١٨٩ كتاب الاجارات *

١٩٣ كتاب الحجر والمأذون *

١٩٧ كتاب القسمة *

١٩٨ كتاب الغصب *

٢٠١ كتاب الحظر والاباحة *

١٠٩ كتاب الطهارة *

١١٤ كتاب الزكوة *

١١٩ كتاب الحج *

١١٩ كتاب الطلاق *

١٢٣ كتاب الايمان *

١٢٩ كتاب السير باب الردة *

١٢٩ كتاب الشر كنه *

١٣٩ كتاب البيوع وفيه احكام الحمل *

١٣٨ كتاب القضاء والشهادات والدماري *

١٧٣ كتاب الاقرار *

١٨١ كتاب المضاربة *

١٨٣ كتاب المداينات *

١٩٠ كتاب الانامات من الوديعة والعارية وغيرهما *

١٩٩ كتاب الشفعة *

١٩٧ كتاب الاسراء *

٢٠٠ كتاب الصيد والذبائح والاضحية *

٢٠٣
كتاب الجنائيات *

٢٠٨
كتاب الفرائض *

٢٠٢
كتاب الرهن *

٢٠٤
كتاب الوصايا *

ص (٢١١) * الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق *

ونبعت فيه على احكام يكثرون ذور ما يوجب بالفتية جهلها هي احكام الماسي * والجهل *
والاكراه * واحكام الصبيان * واحكام السكران * واحكام العبيد * واحكام الاعمى *
والاحكام الاربعية الانتصا دو الاستناد والتبيين والانتقال * واحكام النقذ وما يتعين
فيه وما لا يتعين * وما يوجب الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله * وبيان ان الساقط لا يعود * وبيان
ان الدراهم الزبوف كالجياذ * وبيان ان النائم كالمتيقظ * واحكام المعتوه * واحكام
المجنون * وبيان ان الاعتبار للمعنى او اللفظ * واحكام الخنثى المشكل * واحكام الانثى *
واحكام الذمي * واحكام الجن * واحكام المحارم * واحكام غيبوبة الحشفة وما فارق
فيه الدبر والقبل * واحكام العقود * واحكام الفسوخ * واحكام الكتابة * واحكام
الاشارة * والقول في الملك * والقول في الدين * والقول في ثمن المثل * والكلام في اجر المثل *
والكلام في مهر المثل * والقول في الشرط والتطبيق * والقول في احكام السفرة * والقول في احكام
الحرم * والقول في احكام المسجد * والقول في احكام يوم الجمعة *

(٢١٢) * بيان مسائل الفرق وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد شتى *

فاحمد اذ انى بالواجب وزاد عليه كل يقع الكل واجبا ام لا * فائنة في اقسام العلوم
وما يكون فرض عين وفرض كفاية ويشد وبأوجها وما مكرها * فائنة عن الامام البخاري
فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي * فائنة في اعتقاد الانسان في مد شبهة ومذهب غير *
فائنة لا فرد الاضاف يعنى في مسائل ولا يعنى في اخرى * فائنة العلوم ثلاثة * فائنة ثلث من
الدبابة * فائنة يدخل في الجنة خمس حيوان * فائنة قطع الايمان خمسة * فائنة
برفع الطاعون * فائنة لا تعاد الكنيسة المنهدمة * فائنة الفسق لا يمنع املية الشهادة *
فائنة لا تكر الصلوة على ميت موضوع على الدكان * فائنة فرق بين علم القضاء وفقه القضاء *
فائنة في شروط الامامة * فائنة يعلم الفقيه ما اراد الله تعالى * فائنة لم يصح تولية مدرس ليس

بأهل ^{٢٧٩} فائدة ثلثة لا يستجاب دعاؤهم ^{٢٧٩} فائدة كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة إلا
 العلم ^{٢٧٩} فائدة مشلت عن مدرسة بها صفة لا يصلي فيها أحد ولا يدرس ^{٢٨٠} فائدة معنى قولهم
 الا شبه ^{٢٨٠} فائدة اذ ابطال الشيء بطل ما في ضمنه ^{٢٨١} فائدة يقرب من هذه القاعة قولهم العبدني
 حلى الناسه ناسد ^{٢٨١} فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد

ص (٢٨١) ^{٢٨٢} الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالغاز •

فيه كتاب الطهارة وكتاب الصلوة • وكتاب الزكوة وكتاب الصوم وكتاب الحج •
 وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب العتاق • وكتاب الايمان وكتاب الحدود
 وكتاب السير • وكتاب المفقود وكتاب الوتف وكتاب البيع وكتاب الكفالة وكتاب
 القضاء • وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار وكتاب الصلح وكتاب المضاربة وكتاب
 الهبة وكتاب الاجارة وكتاب الرديعة • وكتاب العارية وكتاب المكاتب وكتاب
 الماذون وكتاب القصب وكتاب الشفعة وكتاب القسمة وكتاب الاضحية • وكتاب
 الكراهية وكتاب الجنائيات وكتاب الفرائض •

ص (٢٩٠) ^{٢٩١} الفن الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن السبل •

(٢٩٠) وفيه فصول في الصلوة وفي الصوم وفي الزكوة • (٢٩١) وفي النذرية وفي الحج وفي النكاح •
 (٢٩٢) وفي الطلاق وفي الخلع • (٢٩٣) وفي الايمان • (٢٩٤) وفي الاعتاق وقرابة وفي الوتف والصدقة
 وفي الشركة وفي الهبة • وفي البيع والشراء • (٢٩٥) وفي الاستبراء وفي المداينات • (٢٩٦) وفي
 الاجارات • (٢٩٧) وفي منع الدعوى وفي الوكالة • (٢٩٨) وفي الشفعة وفي الصلح وفي الكفالة
 وفي الحوالة وفي الرهن وفي الوصية •

ص (٢٩٩) ^{٣٠٠} الفن السادس من الاشياء والنظائر وهو فن الفروق •

(٢٩٩) فيه كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة • وكتاب الزكوة • وكتاب الصر • وكتاب
 الحج وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب العتاق •

ص (٣٠٢) ^{٣٠١} الفن السابع من الاشياء والنظائر وهو فن الحكايات والمبررات •

وصية الامام الاظم لابي يوسف رح (٣٠٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما انعم • وصلى الله على سيدنا محمد وسلم • وبعد فان الفقه اشرف العلوم قدرا • واعظمها
اجرا • وانهما عائدة • واعمها فائدة • واعلاها مرتبة • واسنادها منقبة • يملأ العيون نورا • والقلوب
سرورا • والصدور انشراحا • ويقيد الامور اتساعا وانفتاحا • وهذا لان ما بالخاص والعام • من
الاستقرار على سنن النظام • والاستمرار على وتيرة الاجتماع والالتيام • انما هو بسعرة الحلل
والحرار • والتميز بين الجائر والفاقد في وجوه الاحكام • وبحور زاهرة • ورياضه ناضرة • ونجوه
زاهرة • واصوله ثابتة • وفروعه ثابتة • لا يفني بكثرة الإنفاق كنهه • ولا يبلي على طول الزمان
هنه • شعر • واني لا اسطيع كنه صفاته • ولو ان اعضائي جميعا تكلم • واهله قوام الدين وقوامه • وبهم
ايتلونه وانتظامه • واليه المفرع في الآخر والدينا • والمرجع في التدريس والفتوى • خصوصا ان
اصحابنا رح لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع • والناس في الفقه عيال على
ابن حنيفة رح • ولقد انصف الامام الشافعي رح حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليفتخر الى
كتب ابن حنيفة رح كما نقله بن وهبان عن حريته • وهو كالصديق رض • له اجر واجر من عمل به
ودون الفقه والله وفرع احكامه على اصوله الى يوم القيامة • وان المشايخ الكرام قد القوا ما بين
مختصر وطول من متون وشروح وفتاوى واجتهاد وافى المذهب والفتوى وحرروا ونقحوا
شكرا لله سعيهم الا اني لم ار لهم كتابا يحكي كتاب الشيع تاج الدين السبكي الشافعي مشتملا على
فنون في الفقه • وقد كنت لما وصلت في شرح الكنز الى تبيين باب البيع الفاسد الفت كتابا

مختصر ابي الضوابط والاستنباطات منها سميتها بالفوائد الزبديّة • في الفقه الحنفية • ووصل الي
 خمسمائة ضابطا الهمة ان اضع كتابا على النمط السابق مشتملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف
 الثاني منها • الاول معرفة القواعد التي ترد اليها وقرعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه
 في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى • واكثر فروعا ظفرت به في
 كتب غريبة • او عثرت به من غير مظنة • الا اني جول الله تعالى وقوته لا انقل الا الصحيح المعتمد
 في كتب المذهب وان كان مفرعا على قول ضعيف اورواية ضعيفة نبهت على ذلك غالباً •
 وحكي ان الامام ابو طاهر الدباس جمع قواعد مذهب الحسينية رح سبعة عشر قاعدة وردت
 اليها وله حكاية مع ابي سعيد الهروي الشافعي فانه ما بلغه ذلك سافر اليه وكان ابو طاهر ضريحا
 يكرر كل ليلة تلك القواعد في مسجد • وبعد ان يخرج الناس فالتف الهروي بصير وخرج الناس
 واغلق ابو طاهر باب المسجد وسرد منها سبعة فحصل للهروي سعة فاحس به ابو طاهر فضر به
 واخرجه من المسجد ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم • الثاني
 الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها • وهو انفع الاتسام للمدرس والمفتي والقاضي فان بعض
 المؤلفين يذكر ضابطا ويستثنى منه اشياء فاذا ذكر فيه اني ازددت اشياء اخر فمن لم يطلع على ما يزيد
 فان الدخول وهي خارجة كما ستراه ولهذا وقع موقعا بدعا حسنا عند اهل الانصاف والبتج
 به من هو من اولى الالباب • الثالث معرفة الجمع والفرق • الرابع الالغاز • الخامس الحيل •
 السادس الاشباه والنظائر • السابع ما حكي عن الامام الاعظم وصاحبيه والماثي المتقدمين
 والمتأخرين من المطارحات والامكاتبات والمراسلات والقرينات • والمرجو من كرم الله الفتح
 ان هذا الكتاب اذا تم جول الله وقوته بصير نزهة للناظرين • ومرجعا للمسند راسين • ومطلبا
 للحقّقين • ومعتمدا للقضات والمفتيين • وغنيمة للمحصلين • وكشافا لكروب الملهوفين • هذا لان
 الفقه اول فنوني • طال ما استهرت فيه عيوني • واعملت بدني اعمال الجلبا بين بصري ويدي وظنوني
 ولم ازل منذ زمن الطلب اعمتي بكتبه كتابا واحدا يثا • واسعى في تحصيل ما هجر منها سعيّا حثيثا •
 الى ان وقفت منها على الحجم الغفير • واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة وتاملا بحيث
 لم يفتني منها الا القدر اليسير • كما ستراه عند سرد هامة ضم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول

من ابتداء امرّي ككتاب البردوي للامام السرخسي* والتقويم لابي زيد الدبوسي* والتبقيع*
 وشرحه* وشرح شرحه* وحواشيه* وشرح البردوي من الكشف الكبير والتقريب حتى اختصرت
 تحرير المحقق بن الهمام وسميته لب الاصول* ثم شرحت المنار شرحا جاء بحول الله وقوته فائقا على
 ندره فنشرع ان شاء الله تعالى نحوله وقوته فيما قصدنا* من هذا التاليف بعد تسميته بالا شبا والنظائر
 تسمية له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول* وان ينفع به مؤلفه ومن نظرفيه انه خير مامول*
 وان يدفع عنه سيد الحاسدين* واقترأ المتعصبين* ولعمري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني* ولا ينال
 بسوف ولعل ولو اني* ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجد وثمر* واعتزل اهلله وشهد
 الميزر* وخاض البحار خالط العجاج ويدأب في التكرار والمطالعة بكرة واصيلا* وينصب
 نفسه للتاليف والتحرير بياناً ومقيلاً* ليس له حمة الا معضلة بسلها* او مستصعبة مزت على القاصرين
 فيرتقي اليها ويصلها* على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من فضل الله بوتيته من يشاء* وهانا
 اذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في او اخر سنة ثمان وستين
 وتسعمائة* فمن شروح الهداية النهائية* وغاية البيان* والعناية* ومعراج الدراية* والبنية* وفتح
 القدير* ومن شروح الكنز الزيلعي* والعيني* والمسكين* ومن شروح القدوري السراج الوهاج*
 والجوهرية* والمجيبى* والاطع* ومن شروح المجمع للمصنف* وابن الملك* ورايت شرحا للعيني
 وقفا* وشرح منية المصلي لابن اميرتاج* وشرح الوافي للكافي* وشرح الوفاية* والبقاية* وايضاح
 الاصلاح* وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي* وتلخيص الجامع للصدر الشهيد* والبدائع
 للكاثاني* وشرح التحفة* والمبسوط شرح الكافي* والكافي للمحاكم الشهيد* وشرح الدرر
 والفرر ملاحسرو* والهداية* وشرح الجامع الصغير لقاضيان* وشرح مختصر الطحاوي*
 والاختيار* ومن الفتاوى الخاتية* والخلاصة* والبرازية* والظهيرية* والولولجية* والعمدة*
 والعمدة* والصغرى* والوفات المحسام الشهيد* والقنية* والمنية* والغنية* ومال الفتاوى* والتلخيص
 المنجوي* والتهذيب للقلانسي* وفناوى ناري الهداية* والقاسمية* والعمادية* وجامع
 النصارين* والخارج لابي يوسف رح* ووافاء الخفاف* والاسعاف* والحاروي القدسي* واليتيمة*
 والمحيط الرضوي* والذخير* وشرح منظومة النسفي للمصطفى* وشرحي منظومة بن وهبان له ولابن

الشبهة • والصيرفة • وخزانة الفتاوى • وبعض خزائن الأكل • وبعض سراجية • والتأثير خاتمة •
والتجسس • وخزانة الفقه • وحين الفقهاء • ومناقب الكردي • وطبقات عبد القادر •
في الفن الأول في القواعد الكلية •

الأولى لأثواب الإبلانية • صرح به المشايخ في مواضع من الفقه أو لها في الموضوع سواء قلنا أنها
شرط للصحة كما في الصلوة والزكاة والصوم والحج أو لا كما في الموضوع والغسل • وعلى هذا
قرر واحد من أهل العلم بالنيات أنه من باب المقتضى إذ لا يصح بدون تقدير أكثره وجود
الأعمال بدونها فتدروا مضافا إلى حكم الأعمال وهو نوعان آخروي وهو الثواب واستحقاق
العقاب ودنيوي وهو الصحة والفساد • وقد أريد الآخروي بالاجماع • للاجماع على أنه لا ثواب
ولا عقاب إلا بالنية فانتهى الأخران يكون مراد • لما لا يشارك ولا عموم له • ولا لدفع الضرورة
بمن صحة الكلام به فلا حاجة إلى الآخر والثاني أوجه لأن الأول لا يسلمه الخصم لأنه قائل بعموم
المشارك فتح لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد أيضا وفي بعض الكتب
أن الوضوء الذي ليس بمنوي ليس بما موربه ولكنه مفتاح للصلوة وإنما اشترطت في العبادات
بالاجماع أو بآية وما أمر ولا يعبد والله خالص له الدين والأثرل أوجه لأن العبادة فيها
بمعنى التوحيد بقربة عطف الصلوة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومسح الخفين وإزالة
التجاسة الحقيقية من الثوب والبدن والمكان والأواني للصحة • أما اشتراطها في التيمم فلدلالة
الآية عليها لأنه القصد وأما غسل الميت فقالوا لا تشترط للصحة الصلوة عليه وتحصيل طهارته
وأما هي شرط لا سقاط الفرض عن ذمة المكلفين • ويتفرع عليه أن الفريق يغسل ثلثا في قول أبي
يوسف راجح • وفي رواية عن محمد راجح أن نوى عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو وثلاثا •
وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير وإنما في العبادات كلها انتهى شرط صحتها إلا السلام فإنه
يصح بدونها دليل قولهم أن السلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الإسلام بخلاف الكفر
كما سنبينه في بحث التروك • وأما الكفر فتشترط له النية لقولهم أن كفر المكر وغير صحيح • وأما
قولهم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر ما لا يكفر إنما هو باعتبار أن عينه كفر كما علم في الأصول من
بحث الهزل • فلا تصح صلواته أو صلوات جنازة الأبهان رضا أو واجبة أو سنة أو نفلا وإذا أنوي

قطعها لا يخرج منها إلا بمناف. ولو نوى الانتقال منها إلى غير ما فإن كانت الثانية غير الأولى
 وشرع بالتكبير صار مستقلاً والافلام ولا يصح الاقتداء بامام الا بنية. وتصح الامامة بدون نيتها
 خلافاً للكرخي وأبي حفص الكبير كما في البناء. إلا إذا صلى خلفه نساء. فإن اقتداءه هن به بلا
 نيته الامامة غير صحيح. واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين وصح. ولو حلف أن لا يؤم أحد اقتدى
 به إنسان صح الاقتداء وهل يثبت. قال في الخلاصة يثبت قضاء لاديانة. إلا إذا شهد قبل الشروع
 فلا يثبت قضاء. وكذا لو أم الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة صح وتحت قضاء ولا يثبت أصلاً
 إذا ائتمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة. ولو حلف أن لا يؤم فلان قام الناس ناوياً أن لا يؤمه ويؤم
 بمن. فاقضى به فلان حنك وإن لم يعلم به انتهى. ولكن لا ثواب له على الامامة. وسجود التلاوة
 كما اضلق. وكذا سجدة الذكر على قول من يراها مشروعة. والمعتمدان الخلاف في استيها لافى
 الجواز. وكذا سجود السهو. ولا تضر بنية عدمه وقت السلام. وأما النية المخطئة في الجمعة فشرط
 صحتهما حتى لو غطس بعد صغوة المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير فاصدا لها لم يصح ككافي فتح
 القدير وغيره. ومخطئة العيدين كذلك. لقولهم يشترط لها مباشر لمخطئة الجمعة سوى تقلد نية الخطية.
 وأما إذا ان فلا تشترط لصحة النية. وإنما هي شرط للثواب. وأما استقبال القبلة فشرط الجرجاني
 لصحة النية. والصحيح خلافه كما في المبسوط. وحمل بعضهم الأول على ما إذا كان يصلي في
 الصرراء. والثاني على ما إذا كان يصلي إلى غير أب كذا في النهاية. وأما ستر العورة فلا تشترط
 لصحة البنية ولم أر فيه خلافاً. ولا تشترط للثواب صحة العباد بل يثاب على نيته وإن كانت فاسدة
 بغير تعمده. كما لو صلى محدثاً على ظن طهارته وسيا تي حقيقه. وأما الزكوة فلا يصح إذا وهما إلا
 بالنية. وعلى هذا ما ذكره القاضي الاستنباطي أن من انتزع عن أدائه الخبز هو الامام كرهاً
 ووضعها في أهلها وتجزه. لأن للامام ولاية أخذ ما يقام أخذ به مقام دفع المال باختيار وضعيف
 والمعتد في الملك يجب عدم الأخذ كرهاً. قال في المحيطون امتنع عن أداء الزكوة فالساعي لا يأخذ
 منه كرهاً. ولو أخذ لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار. ولكن يجزئه بالحبس ليوذي بنفسه انتهى.
 وخرج عن اشتراطها ما إذا اتصلت بجميع النصاب بلانية فإن الفرض يسقط عنه. واختلوا في
 سقوط زكوة البغض إذا اتصلت به. وقالوا لا تشترط بنية التجارة في العزوض. ولا يمتنع أن تكون

مقارنة التجارة، ولو اعتزج شيئا لنفسه، يا ويا الله ان وجد ان عابا له لازم ان يكون عليه • ولو توى التجارة
فيما يخرج من أرضه العشرية أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لا يكون عليه • ولو قارنت
ما ليس بدل مال بمال كالمبة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح • وفي السائمة لا بد
من تصدأ سائمة للدور والنسل أكثر الحول • فان تصدبه التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت
الشراء • وان تصدبه الخيل أو المراكب أو الأكل فلا زكوة أصلا • وأما النية في الصوم فشرط صحة
أكل يوم • ولو علقها بالمشية صححت لانها إنما تبطل بالاقوال • والنية ليست منها • الفرض والسنة
والفعل في أصلها سواء • وأما النية في الحج فهي شرط صحة أيضا فزكوا أو نفلا • والعمرة زكوة لك
ولا تكون إلا سنة • والمندور كالفرض • وأوندر حجة الاسلام لا تلزمه الاحية الاسلام كما لو نذر
الأضحية والتضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية • وأما الاعتكاف فهي شرط صحة واجبا كان
أو سنة أو نفلا • وأما الكفارات فالنية شرط صحة متناوذا أو أصا ما أو أطعاما • وأما الضحايا فلا بد
فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح • ويتفرع عليه انه لو اشترى أهلية الأضحية فذبح
غيره بلا إذن فان أخذ ما مذبحه ولم يضمه اجزأته • وان ضمته لا تجزئه كما في أضحية
الذخيرة • وهذا اذا ذبحها عن نفسه • وأما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه • وهل تتعين
الأضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا وقد اشترى أهلية تتعين فليس له بيعها • وان كان غنيا لم تتعين
والصحيح انها تتعين مطلقا • فيصدق بها الغني بعد ايامها حية • ولكن له ان يقيم غيرها مقامها
كما في البدائع من الأضحية • قالوا والهدايا كالضحايا • وأما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعا بدليل
صحته من الكافر ولا عبادة له • فان توى وجه الله كان عبادة مثابا عليه • وان اعتق بلا نية صح ولا
ثواب له ان كان ضريبا • وأما الكناية فلا بد لها من النية فان اعتق للصم أو للشيطان صح وأثم •
وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب ولا اثم • وينبغي ان يخص الاعتاق للصم بما
اذا كان المعتق كافرا • أما المسلم اذا اعتق له ناصدا تعظيمه كفر • كما ينبغي ان يكون الاعتاق لمخلوق
مكروها • والتدبير والكتابة كالعتق • وأما الجهاد فمن أعظم العبادات فلا بد لمن خلوص النية •
وأما الوصية فكالعتق ان قصد التقرب فله الثواب والآفة صحيحة فقط • وأما التوقف فليس
بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر • فان توى القرينة فله الثواب والافلا • وأما الكاح فقالوا انه

اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من التغلي لمحض العبادة • وهو عند الاعتدال
 سنة مؤكدة على الصحيح • فتحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اغفاف نفسه وتحسينها
 وحصول ولده • وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير • نواماً لم تكن النية فيه شرطاً صحته قالوا يضح
 التباح مع الهزل • لكن قالوا الوعيد يلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف • والمتقوى على صحته علم الشهود
 او لا كما في البرازية • وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب
 على تصدق بقرب بها الى الله تعالى من غير العلم بطلبها وانها • وتصديقاً • ولما القضاء فقالوا انه دون
 العبادات فلا ثواب عليه • يتوقف على ما • وكذا لك اقامة الحد وادى التعازير وكل ما يتطلبه
 الحكام والولاة • وكذا تجمل الشهادة واداء قضاها • واما المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت
 لاجله • فاد اتصد بها التقوى على الطاعات والتوصل اليها كانت عبادة كما لا يخلو والنوم واكتساب
 المال والوطي • واما المعاملات فالبيع لا يتوقف عليها • وكذا الاقالة والاجارة • لكن قالوا ان
 فقد بمطارع لم يصد بسوف والسين توقف على النية • فان نوى به الايجاب للحال كان بيعاً والا
 لا • بخلاف صيغة الماضي • فان البيع لا يتوقف على النية • واما المضارع المتخض للاستقبال فهو
 كما لا امر لا يصح البيع به ولا بالنية • وقد اوضحنا في شرح الكبير • وقالوا لا يضح مع الهزل لعدم
 الرضاء بحكمه معه • واما الهبة فلا تتوقف على النية • قالوا لو هب ما رضاء صحته كما في البرازية •
 ولكن لو لاق الهبة ولم يعرفها لم تصح • لا لاجل ان النية شرطها • وانما هو لفق شرطها وهو الرضاء •
 وكذا لو اكره عليها لم تصح • بخلاف الطلاق والعتاق • فانهما يقعان بالتلقين ممن لا يعرفهما • لان
 الرضاء ليس بشرطهما • وكذا لو اكره عليها يقعان • واما الطلاق فنصرح وكتابة • فالاول لا يحتاج
 في وقوعه عليها اليها • فلو طلق غافلاً او ساهياً او خطياً وقع • حتى قالوا ان الطلاق يقع باللفظ
 المصنف نضاء • ولكن لا بد ان يقصد ما باللفظ • قالوا لو كرر مسائل الطلاق نخصرتها ويقول في كل
 مرة انت طالق لم يقع • ولو كتبت امرأتى طالق او انت طالق وقالت له اقرء علي فقرء عليها
 لم يقع عليها • لعدم تصد ما باللفظ • ولا ينافيه قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية • وقالوا لو قال انت
 طالق نادى بالطلاق من وثاق لم يقع ديانته • ووقع نضاء • وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق الخطي
 واقع نضاء لاديانته • فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها نضاء • ويحتاج اليها ديانة • ولا يرد عليه

يؤمنهم انه لو طهرها ما زال يمتنع قضاء وديانة لان الشئ في جنس هو له به جلاء وقالوا لا تصح نية الطلث
 في التخيال ولا نية البائن ولا تصح نية التمتين في المصدر في النية الطلاق الا ان تكون المرأة امة وتصح
 نية الثلث واما كنايةاته فلا يمتنع بها الا بالنية ديانة سواء كان معها امر الطلاق او لا والمذاكر
 اعميا تقوم مقام النية في القضاء الا في الحرام فانه كناية ولا يحتاج اليها ان تصرف الى الطلاق اذا
 كان الزوج من قوم يزعمون بحرام الطلاق واما تفريق الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما
 كان منه صريحا لا يشترط فيه النية وما كان كناية اشترط فيه واما الرجعة فكذلك لانها استدامة
 لكن لما كان منها صريحا لا يحتاج اليها وكنايتها يحتاج اليها واما اليمين بالله فلا يتوقف عليها فيعتقد
 اذا حلفها مندلولها واليمين حقا او مكرها وكذا اذا قيل لمخلوف عليه كذلك واما نية
 تخصيص العلم في اليمين فمقبولة ديانة اتفاقا وقضاء عند الخضاف وفي الفتوى على قوله ان كان
 الخائف نظوما وكذا في اختلاف اهل الاعتبار لنية الحالف اولية المستحلف والفتوى على اعتبار
 نية الخائف ان كان مظلوما لان كان ظالما كما في الولو الجية والخلاصة واما الاقرار والوكالة
 فيصحبان بدونهما كذا في الابداع والاعارة وكذا القذف والميرقة واما الفصا فمستوفى على
 فصله لا ينافي القتل ولكن قالوا لما كان المقصد امرا باطنيا قيمته الالة مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء
 عادية كان عمدا لم يجزب القصاص فيه والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادية لكنه يقتل غالبها فهو
 شبه عمدا لا تصاب فيه عند الامام الا عظم واما الخطا فان يقصد مباحا فيجوز ادنائه كما علم
 من بلب الجبابرة واما قرأة القرآن قالوا ان القرآن يخرج من كونه قرآنا بالتصد فيجوز والجنب
 والجريش قرأة بآية من الاذكار بقصد الذم والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه قوله لم
 لا قرء بقصد الذم لا يبطل صلوته واجبتنا عنه في شرح الكفر بانه في حله فلا يتغير بغيره وقالوا
 ان المأمور اذا اقرء الفاتحة في صلوات الجنائز بنية الذم لا يصح عليه مع انه محرم عليه ترأته في
 الصلوة واما الضمان فهل يترقب في شئ يعجزد النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا البس ثوبا
 ثم نزعه ومن تصد وان يعود اليه لا يتعد الجزاء وان تصد ان لا يعود اليه تعدد الجزاء بلبه
 وقالوا في المودع اذا البس ثوب الوديعة ثم نزعها ومن نية ان يعود الى نفسه لم يبر من الضمان
 واما التبرك كترك المنهي عنه فذكر وفي الاصول في بحث ما ترك به الحقيقة عند الكلام على

أحد بث أنما الأعمال بالنيات • وذكره في نية الوضوء • وحاصله أن ترك المنهي عنه لا يحتاج إلى
 نية للخروج من عهدة المنهي • وأما الحصول الثواب فإن كان كفاراً وهو أن تدعو النفس إليه قادر
 على فعله فيكف نفسه عنه خوفاً من ربه فهو مثاب • والأفلا ثواب على تركه • فلا يثاب على ترك
 الزنا وهو يصلي • ولا يثاب العنين على ترك الزنا • ولا الأعمى على ترك النظر إلى المجرم • وعلى
 هذا قالوا في الزكوة لو نوى فيما كان للتجارة أن يكون للخدمة وإن لم يعمل •
 بخلاف عكسه وهو ما إذا نوى فيما كان للخدمة أن يكون للتجارة حتى يعمل •
 لأن التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية • والخدمة ترك التجارة فتتم بها • قالوا ونظيره المقيم والصائم
 والكافر والمعلوثة حيث لا يكون مسافراً ولا مفطراً ولا مسلماً ولا سائمة • بمجرد النية • ويكون
 مقيماً وصائماً وكافراً بمجرد النية • لأنها ترك العمل كما ذكره الزيلعي • • • • •
 ومن هنا • وما قد مناه في المباحات • وما سبند كره من المشائخ • صح لنا وضع قاعه للفقهاء هي
 الثانية الأمور ربمما جدها • كما علمت في التروك • وذكرنا فاضحان في تناولها • أن بيع العصير
 ممن يتخذ خمر أن تصد به التجارة فلا يحرم • وإن تصد به لأجل التضمير حرم • وكذا أغرس الكرم على
 هذا انتهى • وعلى هذا عصير العنب يتصد الخلة أو الخمرية • والتجرف فوق ثلث دائر مع الفصد • فإن
 تصد بغير المسلم حرم والآلة • والأحداد للمراءى على منعت غير زوجها فوق ثلث دائر مع القصد •
 فإن قصدت ترك الزينة والتطيب لأجل المأبوت حرم عليها والآلة • وكذا أقولهم أن المصلي إذا قرء
 آية من القرآن جواباً للكلام بطلت صلواته • وكذا إذا أخبر المصلي بما يسره فقال الحمد لله قاصد للشكر
 بطلت • أو بما يسره • نقال لا حول ولا قوة إلا بالله • أو يموت إنسان فقال إن الله • وأنا إليه راجعون
 قاصد لله بطلت • وكذا أقولهم بكفره إذا قرء القرآن في معرض كلام الناس كما إذا اجتمعوا
 فقرء فجمعناهم جمعاً • وكما إذا قرء وكأ سادهاً عند روية كأس • وله نظائر كثيرة في ألفاظ
 التكفير كلها ترجع إلى تصد الاستشفاف به • وقال فاضحان الفقهاء إذا مال من دفع الفقاع للمشتري
 صلى الله عليه وسلم • قالوا يكون أنما • وكذا الحارس إذا قال في الحراسة لا إله إلا الله • يعني لأجل
 الإعلام بأنه مستيقظ • بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا على النبي • فإنه يثاب على ذلك • وكذا
 الغازي إذا قال كبروا يثاب • لأن الحارس والفقاع يأخذان بذلك أجراً • رجل جاء إلى

رازايشري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله * وقال اللهم صل على محمد * ان اراد بذلك
 اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره انتهى * وفيها ايضا اذا قال المسلم للذمي اطال الله بقاءك
 قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه ولعله ان يسلم * او يؤذي الجزية عن ذل وصغار لا بأس به * لان
 هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انتهى * ثم قال رجل امسك الصنف في بيته ولا يقرأ *
 قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يائمه * ويرجى له الثواب * ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق *
 قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالانسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن * وان سبى في
 السوق ناويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سبح الله تعالى في هذا الموضع فهو افضل واحسن
 من ان يسبح وحده في غير السوق * وان سبى على وجه الاعتبار يوجر على ذلك * وان سبى على ان
 الفاسق يعمل الفسق كان اثما * ثم قال ان سجد السلطان فان كان تصدع التكية والتعظيم ذون الصلوة
 لا يكفر * اصله امر الملائكة بالسجود لآدم * وسجود الاخوة ليوسف عليه السلام * ولو اكره على
 السجود للملك بالقتل فان امره به خلقى وجه العباد لا افضل الصبر * كمن اكره على الكفر *
 وان كان للتكية فالفضل السجود انتهى * وقالوا الاكل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة * وان تصد به
 التقوى على الصوم او لا كل الضيف فمستحب * وقالوا الكافر اذا اتى رسا بمسلم نان رماه بمسلم فان
 قصد قتل المسلم حرم * وان قصد قتل الكافر لا * ولولا خوف الاطالة لاوردنا فروعا كثيرة شاملة
 لما أسسناه من القاعدة وهي الامور بمقاصدها * وقالوا في باب اللقطة ان اخذها بنية ردّها محل
 رفعها * وان اخذها بنية نفسه كان غاصبا اثما * وفي التاتارخانية من الحظر والاباحة اذا اتوسد
 الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره ولا يكره * وان غرس في المسجد فان تصد الظل لا يكره * وان قصد منقعة
 اخرى يكره * وكتابة اسم الله تعالى على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره * وللتهاون يكره *
 والجلوس على جوالق فيه مصحف ان قصد الحفظ لا يكره ولا يكره * ثم اعلم ان هاتين القاعدتين
 يشملهما الكلام على النية * وفيها مباحث * الاول في بيان حقيقتها * الثاني في بيان
 ما شملت لاجله * الثالث في بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه * الرابع في بيان التعرض لصفة المنوي
 من الفريضة والنفلية والاداء والقضاء * الخامس في بيان الاخلاص فيها * السادس في بيان الجمع
 بين مبادتين بنية واحدة * السابع في وقتها * الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها

في كل ركن من الاركان . التاسع في عملها . العاشر في شروطها . اما الاول فهي في اللغة القصد كما
 في القاموس نَوَى الشَيْءَ يَنْوِيهِ نِيَّةً وَيُخَفِّقُ قَصْدَهُ أَنْتَهَى . وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة
 والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى . ولا يرد عليه النية في التروك لانه كما قد مناه
 لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفاراً ومفعلاً وهو المكلف به في النهي . لا التروك بمعنى العدم . لانه
 ليس داخلاً تحت العدم . وللعبد كما في التبرير . وعرفها العاصي البيضاء في بانها شر ما الارادة
 المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتناعاً لا يحكمه . ولقد انبعثت القلب نحو ما برآه . وانفا
 لغرض من جلب نفع او دفع ضرر حال او مآلاً انتهى . الثاني في بيان ما شرعت لاجله . قالوا
 المقصود منها تمييز العبادات من العبادات . وتميز بعض العبادات عن بعض كما في النهاية
 وفتح الغدير . كالامساك عن المفطرات قد يكون حمية او تداوياً او لعدم الحاجة اليه . والجلوس
 في المسجد قد يكون للاستراحة وقد يكون قرباً . ودفع المال قد يكون مية . او لغرض دينوي . وقد
 يكون قرينة زكاة او صدقة . والدفع قد يكون للاكل فيكون مباحاً او مندوباً . او للاضحية
 فيكون مباداة . او لفدوم امر فيكون حراماً او كفراً على قول . ثم التقرب الى الله تعالى يكون
 بالفرض والنفل والواجب . فشرعت لتمييزها عن بعضها . فنفرع على ذلك ان ما لا يكون عادة
 او ما لا يلتبس بغيره لا تشتترط فيه كالايمان بالله تعالى كما قد مناه . والمعرفة والخوف والرجاء
 والنية . وقراءة القرآن والاذكار لا يهاجمين لا يلتبس بغيرها . وما عدا الايمان لم اره صريحاً .
 ولكنه يخرج على الايمان المصريح به . ثم رأيت بن وهبان في شرح المنظومة قال ان ما لا يكون الا
 مباداة لا يحتاج الى النية . وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية . ونفل العيني في شرح البخاري
 الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاقران لا تحتاج الى النية . الثالث في بيان تعيين المنوي وعلمه .
 الاصل عندنا ان المنوي اما ان يكون من العبادات او لا . فان كان مباداة . فان كان وقتها طرفة
 للمودى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالضوء كان ينوي الظهر . فان قرنه باليوم كظهر
 اليوم صح وان خرج الوقت . او بالوقت ولم يكن خرج الوقت . فان خرج ونسيه لا يجزئه في
 الصبح . وفرض الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة . فانها تبدل لاصل . الا ان يكون اعتقاد انها
 فرض الوقت . فان نوى الظهر لا غيرا اختلف فيه والاصح الجواز . قالوا علامة التعيين للصلوة

ان تكون بحيث لو شئ اي صلوة تصلي بمكته ان يجيب بلا تأمل * وان كان وقتها معيارا لها
 بمعنى انه لا يسع غير ما كما الصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا
 فيصح بمطلق النية ونية النقل وواجب آخر * لان التعيين في المتعين لغو * وان كان مريضا نقيده
 روايتان * والصحيح وقوعه عن رمضان * سواء نوى واجبا آخر او نفلا * واما المسافر فان نوى
 من واجب آخر وقع مما نواه لا عن رمضان * وفي النقل روايتان * والصحيح وقوعه عن رمضان *
 وان كان وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الاحقة واحدة * والظرف
 باعتبار ان افعاله لا تستغرق وقته فيصاب بمطلق النية نظرا الى المعيارية * ولن نوى نفلا وقع مما
 نوى نظر الى الظرفية * ولا يسقط التعيين في الصلوة لضيق الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع
 متنفلا صح وان كان حرا اما * ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولا * وانما يتعين
 بفعله كالحائض في اليمين لا يتعين واحدا من خصال الكفارة الا في ضمن فعله * هذا في الاداء *
 واما في القضاء فلا بد من التعيين صلوة او صوما او حجا * اما ان كثرت القوائت فاختلغا في اشتراط
 التعيين لتعيين الفروض الثلاثة من جنس واحد * والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحدا
 فصام يوما ما ويا عنه ولكن لم يعين انه من يوم كذا ناه يجوز * ولا يجوز في رمضان ان يعين
 انه صائم من رمضان سنة كذا * واما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر
 يوم كذا * ولو نوى اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه جاز * وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاوقات
 الفائتة او اشتبهت عليه اذ اراد التسهيل على نفسه * وذكر في المحيط ان نية التعيين في الصلوة
 لم يشترط باعتبار ان الواجب يختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه * ولا
 يمكنه مراعات الترتيب الابنية التعيين * حتى لو سقط الترتيب بكثرة القوائت تكفيه نية الظهر لا
 غير * وهذا مشكل * وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره خلافة وهو المعتمد كذا في التبيين *
 وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والجفابة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز خلافا
 للشافعي لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلوة المقرضة * قالوا وليس بصحيح
 لان الحاجة اليها يقع طهارة واذ وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء * لان الشرط ايراعى وجودها
 لا غير * الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غير * ضابطة في هذا البيت * التعيين

التمييز الاجناس ، نعمة التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة ، والتصرف اذا لم يصادف عليه كان
 لغوا ، ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب ، والصلو كلها من قبيل المختلف حتى الظاهرين من
 يومين او العصرين من يومين ، بخلاف ايام رمضان فانه يجمعها شهوذا الشهر ، فتفرع على ذلك
 انه اركان عليه قضاء يوم بعينه فصام بنية يوم آخر او كان عليه قضاء صوم يومين او اكثر فصام
 يوما عن قضاء صوم يومين او اكثر جاز ، بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف
 السبب ، كما اذا نوى ظهري او ظهرا عن عصر او نوى ظهري يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس ،
 وعلى هذا اذا ادام الكفارات لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ، ولو عين لغوي ، وفي الاجناس
 لا يلزم منه ، كما حققناه في الظاهر من كتابنا شرح الكنز ، واما في الزكوة فقالوا لو عجل خمسة سود
 عن ما يتى درهم سود نهلك السود قبل الحول وعند نصاب آخر كان المعجل عن الباقي ، وفي
 فتح القدر من الصوم واوجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد فالاول ان ينوي اول يوم
 وجب عليه تضاؤده من هذا رمضان ، وان لم يعين جاز ، وكذا لو كان من رمضانين على الاختار ،
 حتى لو نوى القضاء لا غير جاز ، ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما عن
 القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز ، وفي الحاشية لرعيل الزكوة عن احد المالين فاستحق
 ما عجل منه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي ، وكذا لو استحق بعد الحول ، لان في الاستحقاق
 رعيلا مما لم يكن ملكه فبطل التعجيل انتهى ، وفيها ايضا اركان له خمس من الابل الحوامل يعني
 الحبال فيعجل شاتين منها وعباء في بطر ، ثم تجت خمس ابل الحول اجزاء مما عجل ، وان عجل
 مما يعمل في السنة الثانية لا يجوز ، هذا اكله في الفرائض والواجبات كما ملئنا ، وروايتنا على
 قول الامام زاهد على الصحيح وركعتي الطواف على المشي ، ونسوي الوتر الا الوتر الواجب
 للاختلاف فيه ، وفي صلوة الجنازة يعقوى الصلوة الى رداء الماء للميت ، ولا يلزمه التعيين في
 سجود التلاوة ولا في تلاوة سجودها كافي القنية ، واما النوافل فاتفق اصحابنا انها تصح بمطلق
 النية ، واما السنن الرواتب فاختلنا في اشتراط تعيينها ، والصحيح المعتمد عدم الاشتراط ، وانها
 تصح بنية النفل وبمطلق النية ، وتفرع عليه او صلى ركعتين على قل انها تهجد بطن بقاء الليل
 فتبين انها بعد طلوع الفجر كانت عن سنة الفجر على الصحيح ، فلا يصلحها بعد ذلك ركعة ، والله اعلم قال

اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعد كانتا من السنة فيعيد * لان السنة لا بد من الشروع فيها
 في الوقت ولم يوجد * وقالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساهيا بعد ما تعد الاخير فانه يضم سادسة
 وتكون الركعتان نفلا * ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح * وهذا لا يدل على اشتراط التعيين
 لان عدم الاجزاء لكون السنة لم تشرع الا بتعريضة مبتدأة ولم توجد * واختلاف النصيح في
 التراويح هل تقع التراويح بمطلق النية او لا بد من التعيين فصيح قاضيان الا اشتراط * والمعتمد
 خلافه كالسنن الرواتب * وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب وعدمه مسألة اخرى *
 هي الوصل بين ركعة اربعاني موضع يشك في صحة الجمعة ناويا آخر ظهر عايه او اوله ادرك
 وقته ولم يؤد ثم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر
 فائت * وعلى القول الآخر لا كما في فتح القدير * وهو ايضا يفرع على ان الصلوة اذا بطل وصفها
 لا يبطل اصلها على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح * خلافا لعمد رح فينبغي ان يقال فيها انها تكون
 من السنة الاعلى قول محمد رح * وينبغي ان تلحق الصيامات المسنونة باصلوة المسنونة فلا يشترط لها
 التعيين * ولم ار من نبه عليه * تكميل * السنن الرواتب في اليوم والليلة ثنتا عشرة ركعة *
 ركعتان قبل الفجر * واربع قبل الظهر * وركعتان بعدها * وركعتان بعد المغرب * وركعتان بعد
 العشاء * وفي صلوة الجمعة أربع قبلها واربع بعدها * واثرا وعشرون ركعة بعشر تسليمات بعد
 العشاء في ليالي رمضان * وصالوة الترتيل على قولهما * وصالوة العيد في احدى الروايتين * وصالوة
 الكسوف على الصحيح * وقيل واجبة * وصالوة الخسوف والاستسقاء على قول * واما المستحب فاربع
 قبل العصر * واربع قبل العشاء * وركعتان بعد ركعتي الظهر * وركعتان بعد ركعتي العشاء * وست
 بعد ركعتي المغرب * وسنة الوضوء وحجبة المسجد * ويتوب عنها كل صلوة ادناها عند الدخول *
 وقيل تؤدى بعد القعود * وركعتا الا حرام كذا لك ينوب عنها كل صلوة فرضا كانت او نفلا *
 وصالوة الضحى * وانها اربع * واكثرها ثنتا عشرة ركعة * وصالوة الحاجة * وصالوة الاستشارة *
 كما في شرح دنية المصلي * وتمايمها مع الكلام على صلوة الرثائب وليلة براءة من ذنوبه لا بين امير
 الحاج الجاجي * ضابطة فيما اذا اجب واخطأ الخطأ فيما لا يشترط التعيين له لا يضرك * كتعريف مكان
 الصلوة وزمانها وعدد الركعات * فلو عين عدد ركعات الظهر ثلثا او خمسا صح * لان التعيين ليس

بشرطه فالحطأ فيه لا يضر * نال في النهاية ونية عدد الركعات والسجعات ليست بشرطه * ولو نوى الظهر
ثلاثاً أو خمساً صحت * وتلغوية التعيين * كما إذا عين الإمام من يصلي به فبان غير * ومنه إذا عين
الأداء فبان أن الوقت خرج * أو المقضاء فبان أنه باق * وعلى هذا الشاهد إذا ذكر ما لا يحتاج إليه فخطأ
فيه لا يضر * ونال في البرازية أو سئلهم القاضي عن لون الدابة فنذكر والوائهم شهدوا عند الدعوى
وذكروا الوناء آخر تقبل * والتناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضر انتهى * وإما فيما يشترط فيه التعيين
كالخطأ من الصوم إلى الصلوة ومكسه * ومن صلح الظهر إلى العصر فانه يضر * ومن ذلك ما إذا نوى
الاعتداء بزبد فاذا هو عمر وفاً لا يفضل أن لا يعين الإمام عند كثرة الجماعة كيلاً يظهر كونه غير المعين
فلا يجوز * فينبغي أن يدوي القائم في الحراب كأنما من كان * ولو لم يخطر بهاله أنه زيد أو عمر وجاز
الاعتداء به * ولو نوى الاعتداء بالإمام القائم وهو يرى أنه زيد وهو عمر وصح اعتدائه * لأن العبرة
بما نوى لا بما رأى * وهو نوى الاعتداء بالإمام * ونى التنازع خاتمة صلى الظهر ونوى أن هذا ظهر يوم
الثلاثاء فتعين أنه من يوم الأربعاء جاز ظهره * والغلطي تعيين الوقت لا يضر انتهى * ومثله في الصوم
لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غير * لا يجوز * ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يوم
الخميس وهو غير جاز * ولو كان يرى شخصه فنوى الاعتداء لهذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو خلافة
جاز * لأنه عرفه بالاشارة فثلث التسمية * وكذا لو كان آخر الصلوة لا يرى شخصه فنوى الاعتداء
بالإمام القائم في الحراب الذي هو زيد فاذا هو غير جاز أيضاً * ومثل ما ذكرنا في الخطأ في تعيين
الميت * فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه الإمام كذا في فتح القدير * وفي الفتاوى العمة
أقول اعتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح * وأقول اعتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح * لأن
الشاب يدعى شيخاً لعلامة بخلاف عكسه انتهى * والاشارة هنا لا تكفي * لأنها لم تكن اشارة
إلى الإمام إنما هي إلى شاب أو شيخ فتأمل * وعلى هذا النوى الصلوة على الميت المذكور فبان أنه
انتهى أو عكسه لم يصح * ولم أر حكم ما إذا عين عدد الموتى عشرة فبان أنهم أكثر أو أقل * وينبغي
أن لا يضره إلا إذا بان أنهم أكثر * لأن منهم من لم ينو الصلوة عليه وهو الزائد * مسألة * ليس
لنا أن ننوي خلاف ما نؤدى إلا على قول محمد ربح في الجمعة * فانه إذا أدرك الإمام في التشهد أو
في سجود السهون أو ما جده ويصليها ظهره عند * وإلا لم يصح أنه يصليها - جمعة فلا استثناء *

وأما إذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة رائداً من الرسائل كالوضوء والغسل والتيمم ، قالوا
 نفي الرقوة لا ينويه لأنه ليس بعبادة ، واعترض البارح الزيلعي على الكنزي قوله (ونية البناء
 على عود الضمير إلى الرقوة ، وكذا اعترض اعلی القندوري في قوله (ينوي الطهارة) والمذهب
 أن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادات أو رفع الحدث ، وعند البعض نية الطهارة تكفي .
 وأما في التيمم فقالوا أنه ينوي عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر .
 قالوا ولزيمهم لدخول المسجد أو إذا كان أو الإلمام لا تؤدي به الصلوة ، لأنها ليست بعبادة مقصودة .
 وأما في اتباع غيرهما ، وفي التيمم فقرأ القرآن روايتان ، فعند العامة لا يجوز كما في الخانية .
 وهو محمول على ما إذا كان محدثاً ، وأما إذا كان جنباً فتيمم لها جازله أن يصلي به كما في البدائع .
 وقد ارضينا في نرح الكنز ، الرابع في صفة المنوي من الفريضة والناسطة والاداء والنساء .
 أما الصلوة فنقال في النسيئة أنه ينوي الفريضة في الفرض فقال معنى ما إلى المجتبي والغاية لا بد من
 نية الصلوة ونية الفرض ونية التعيين ، حتى لو نوى الفرض لا يجزئه ، انتهى ، والواجبات كالفرائض
 كما في التاتارخانية . وأما النماطة والسنة الراتبة فقد مناها تصح بمطلق النية ونية مبائنة .
 وتفرع على اشتراطية الفريضة أنه لم يصرف اعتراض الخمس إلا أنه يصليها في أو ثانیها لا تجوز .
 وكذا إذا اعتقد أن منها فركاً ونظراً ولا يميز ولم يترأفرض فيها ، فإن نوى الفرض في الكل جاز .
 ولو قلن الكل فربما جاز ، وإن لم يظن ذلك ، بكل صلوة صلواتها مع الإمام جاز أن نوى صلوة الإمام كذا
 في فتح القدير ، وفي الفتية المصلون ستة ، الأول من علم الفروض منها ، والسنن منها ، وعلم
 معنى الفرض أنه ما يستحق التراب بفعله والعقاب بتركه ، والسنة ما يستحق الثواب بفعله لا
 يعاقب على تركه ، فنوى الظهر أو الفجر اجزأه ، واغنت نية الظهر عن نية الفرض ، والثاني
 من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزئه ، والثالث
 ينوي الفرض ولا يعلم معتاده لا يجزئه ، والرابع علم أن فيما يصلي به الناس فرائض ونوافل فيصلي
 كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزئه ، لأن تعيين النية شرطاً ، وقيل يجزئه ما
 صلى في الجماعة ونوى صلوة الإمام ، وال خامس اعتقد أن الكل فرض جازت صلواته ، والسادس
 لا يعلم أن الله تعالى على عباده صلوة مفروضة ولكنه كان يصليها لا ذاتها لم يجزئه ، انتهى ، وأما

في الصوم فقد علمت انه يصح بنية مبائة وبمطلق النية فلا تشتط الصوم اذا نية الفريضة
 حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه * واما
 الزكوة فتشتطط لها نية الفريضة لان الصدقة متنوعة * ولم ار حكم نية الزكوة المعجلة * وظاهر
 كلامهم انه لا بد من نية الفرض * لانه تعجيل بعد اصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي
 وقد وجد * بخلاف الحول فانه شرط الوجوب الاداء * بخلاف تعجيل الصلوة على وقتها فانه غير جائز
 لكون وقتها سببا للوجوب * وشرطا للصحة الاداء * واما الحج فقد منا انه يصح بمطلق النية * ولكن
 ملوكة بما يقتضي انه لو نوى في نفس الامر الفريضة وقالوا لانه لا يتحمل المشاق الكثيرين الا لاجل
 الفرض * فاستنبط فيه المحقق بن الهمام رحمة الله لو كان الوازع انه لم ينو الفرض لم يجز * لان صرفه
 الى الفرض حملا له عليه حملا بالظاهر وهو خلس جدا * فلا بد فيه من نية الفرض * لانه لو نوى
 النفل فيه وعليه حجة الا سلام كان نفلا * ولا بد من نية الفرض في الكفارات * ولذا قالوا ان صوم
 الكفارات وتضاء رمضان يحتاج الى تبين نية الليل * لان الوقت اصناف الصوم النفل * واما
 الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيهما * واما السجدة فلا تشتط له
 نية الفريضة * لانه من الوسائل * وقد منا ان نية رفع الحدة كافية * وعلى هذا الشرط وكلها لا تشتط
 لنهاية الفريضة * لقولهم انها يراد على حصولها لا تحصيلها * وكذا الخطبة لا تشتط لنهاية الفريضة
 وان شرطها لها النية * لانه لا يتنفل بها * وينبغي ان تكون صلوة الجنازة كذلك * لانها لا تكون الا
 فرضا كما صرحوا به * ولذا لا تعاد نفلا * ولم ار حكم صلوة الصبي في نية الفريضة * وينبغي ان
 لا تشتط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا النبي فرضها الله تعالى على المكلف
 في هذا الوقت * ولم ار ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين * وفرض الكفاية فيه * والظاهر
 عدم الاشتراط * واما الصلوة المعتادة لا ارتكاب مكره او ترك واجب فلا شك انها جارية لا فرض لقولهم
 لسقوط الفرض بالاوى * فعلى هذا ينوي كونها جارية لنقض الفرض على انها نفل تحقيفا * واما على
 القول بان الفرض لا يسقط بها فلا خفاء في اشتراط نية الفريضة * واما نية الاداء والفضاء ففي التاثير خاتمة
 اذا عين الصلوة التي يؤددها صاحبه نوى الاداء والفضاء * وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول
 في بحث الاداء والفضاء ان احدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية الفضاء وبالعكس *

وَيَبَيِّنُ أَنَّمَا لَا يُوصَفُ بِهِمَا لَا تَشْتَرُطُ لَهُ كَالْغُبَاذَةِ الْمُطْلَقَةِ عَنْ الْوَقْتِ كَالزَّكَاةِ وَصَلَاةِ الْفِطْرِ وَالْعُشْرِ
وَالْحَرَّاجِ وَالْمَكْتَفَارَاتِ • وَكَذَلِكَ أَمَّا لَا يُوصَفُ بِالْقَضَاءِ كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَلَا التَّبَاسُ • لَا بِهَا إِذَا فَاتَتْ مَعَ
الْإِمَامِ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ • وَأَمَّا مَا يُوصَفُ بِهِمَا لِحَاظِ الصَّلَاةِ فَالْمَسْئُورُونَ فَفَالُوا لَا تَشْتَرُطُ أَيْضًا • قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ
أَنَّ زَيْدَ الْأَدَاءِ عَلَى ظَنِّ بَقَاءِ الْوَقْتِ فَتَجِبُ عَزْرُ وَجْهِهِ أَجْزَاءُ وَكَذَا مَعْكَسُهُ • وَفِي الْبَيِّنَاتِ لَوْ نَوَى
فَرْضَ الْوَقْتِ بَعْدَ مَا خَرَجَ الْوَقْتُ لَا يَجُوزُ • وَإِنْ شَكَّ فِي خُرُوجِهِ فَنَوَى فَرْضَ الْوَقْتِ جَازٌ • وَفِي الْجُمُعَةِ
يَتَوَبَّهًا • وَلَا يَنْوِي فَرْضَ الْوَقْتِ لِلْاِخْتِلَافِ فِيهِ • وَفِي التَّائِيَاتِ تَغَانِيَةٌ كُلُّ وَقْتٍ شَكَّ فِي خُرُوجِهِ فَنَوَى
ظَهَرَ الْوَقْتُ مُتَخَلِّفًا ذَا هُوَ تَدَخَّرَ الْمَخْتَارُ الْجَوَازُ • وَاخْتَلَفُوا أَنَّ الْوَقْتِيَّةَ هَلْ تَجُوزُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ
الْمَخْتَارِ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ فِي قَلْبِهِ فَرْضُ الْوَقْتِ مُرَكَّبًا الْقَضَاءِ بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ هُوَ الْمَخْتَارُ • وَذَكَرَ
فِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ وَتَرْجِيحِ أَصُولِ فِخْرِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْأَدَاءَ يَصِحُّ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ حَقِيقَةً كُنِيَّةً مِنْ نَوَى الْأَدَاءِ
ظَهَرَ الْيَوْمَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ عَلَى ظَنِّ أَنَّ الْوَقْتُ بَاقٍ • وَكُنِيَّةُ الْإِسْبَاطِ الَّذِي اشْتَبَهَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ
فَتَتَرَبَّعُ فِيهِ رِصَالَةُ بَنِيَّةِ الْأَدَاءِ فَوْقَ صَوْمِهِ بَعْدَ رَمَضَانَ • وَمَعْكَسُهُ كُنِيَّةً مِنْ نَوَى قَضَاءِ الظُّهْرِ عَلَى
ظَنِّ أَنَّ الْوَقْتُ تَدَخَّرَ وَلَمْ يَخْرُجْ بَعْدًا • وَكُنِيَّةُ الْإِسْبَاطِ الَّذِي صَامَ رَمَضَانَ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ عَلَى ظَنِّ
أَنَّهُ تَدَخَّرَ • وَالصَّحِيحُ فِيهِ إِبْتِغَاءُ رِوَايَةِ أَبِي بَاصِلٍ النِّعَةِ وَبِكَفِّهِ أَيْضًا فِي الظَّنِّ وَالْخَطَأِ فِي مِثْلِهِ
مَنْعُ الْتَهْمِ • وَأَمَّا الْحُجَّ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَشْتَرُطَ فِيهِ نِيَّةُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ • الْخَامِسُ فِي بَيَانِ
الْإِخْلَاصِ • صَرَحَ الزَّيْلَعِيُّ بِأَنَّ الْمَجْلِبِيَّ يَجْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ بِالْإِخْلَاصِ فِيهَا • وَلَمْ أَرِ مَنْ أَوْضَحَهُ • لَكِنْ
صَرَحَ فِي الْخِلَاصَةِ بِأَنَّهُ لَا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ • وَفِي الْبَزَائِيَةِ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِالْإِخْلَاصِ ثُمَّ خَالَطَهُ
الرِّيَاءُ فَالْعَبْرُ لِلْسَّابِقِ • وَلَا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ فِي حَقِّ نَقْطِ الْوَاجِبِ • ثُمَّ قَالَ الصَّلَاةُ لَا رِيَاءَ الْخُصُومِ
لَا تَقِيدُ بِلِصْلَى لَوْجُهُ اللَّهُ تَعَالَى • فَإِنْ كَانَ خَصْمُهُ لَمْ يَعْفَ يُوَحِّدُ مِنْ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ • جَاءَ فِي
بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّهُ يُوَحِّدُ لَدُنَّا ثَوَابُ سَبْعِ مِائَةِ صَلَاةٍ بِالْجُمَاعَةِ مُلَا فَائِلَةً فِي الْغَنِيِّ • وَأَنْ كَانَ عَفَا
فَلَا يَرَاخُذُ بِهِ • فَمَا الْقَائِلُ فِي النِّيَّةِ حَتَّى انْتَهَى • وَتَدَخَّرَ أَدَاءُ الْبَزَائِيَةِ بِقَوْلِهِ فِي حَقِّ سَقُوطِ الْوَاجِبِ أَنَّ الْفَرَائِضَ
مَعَ الزِّيَادَةِ صَحِيحَةٌ مُسْتَطَلَّةٌ لِلْوَاجِبِ • وَلَكِنْ ذَكَرَ وَانِي كِتَابَ الْأَصْحَنَِّةِ أَنَّ الْبَدَنَةَ تَجِيزُنِي عَنْ سَبْعَةِ
أَنْ كَانَ الْكُلُّ مَرِيدًا مِنَ الْفَرِيَةِ وَإِنْ اخْتَلِفَتْ جِهَاتُهُمَا مِنْ أَصْحَنَِّةٍ وَتَرَانٍ وَمَتْعَةٍ • قَالَ وَأَوَّلُ مَا كَانَ أَحَدُهُمَا
مَرِيدًا لِحَالِهِ أَوْ كَانَ نَصْرَانِيًّا لَمْ يَجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ • وَعَلَّقُوا بِأَنَّ الْبَعْضَ إِذَا لَمْ يَقْعُ قُرْبَةً

خرج الكل من الإن يكون قرية • لأن الزاوة لا تنجزى • فعلى هذا لو ذبحها اضحية لله تعالى وأقبره
 لا يجز به بالاولى • وينبغي ان نقرر • وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للفاد م من
 حج أو فز أو غير • يجعل المذبح ميتة • واختلفوا في كفر الذابح • فالشيخ السفكر دري
 وعبد الواحد الدرقى الحديدي والنسفي والحاجم على انه يكفر • والفضلي وإسماعيل الزاهد على
 انه لا يكفر انتهى • وفي النار خانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما
 انتج • والرياء انه لو غلب على الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي • فاما الوصل مع الناس يستسها
 والوصل وحده لا يستسها • فله ثواب اصل الصلوة دون الاحسان • ولا يدخل الرياء في الصوم •
 وفي الينايع قال ابراهيم بن يوسف رح لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر • وقال بعضهم يكفر •
 وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل • وفي الولو الجية واذا اراد ان يصلي او
 يقرأ القرآن فبحاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك • لانه امر موهوم انتهى • وضحوا
 في كتاب السير بان السوقي لا سهم له • لانه عند المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا عزاز الدين
 وارهاب العدو فان تامل استحقته • لانه ظهر بالمقابلة ان قصد القتال • والتجارة تبع فلا تضرب •
 كالحاج اذا تجر في طريق الحج لا ينقص اجر ذكره الزيلعي • وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا
 فلا اجر له • وصرحوا بانه لو طاف طابا غريمه لا يجزيه • ولو وقف بعرفة طابا غريمه اجزاء • والفرق
 ظاهر • وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه بطلت صلواته لقصد التعليم • ورأيت فرعا في بعض
 كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فصلى بهذه النية انه تجزيه
 صلواته ولا يستحق الدينار انتهى • ولم أر مثله لا صاحبنا • وينبغي على قواعدا ان يكون
 كذلك • اما الاجزاء فلما تقدمنا ان الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب • واما عدم
 استحقات الدينار فلان اداء الفرض لا يدخل تحت عقد الاجارة • الا ترى الى قولهم لو اساجر
 الاب ابنه المخدمة لا اجر له ذكره في البرازية • لان الخدمة عليه واجبة • بل انتهى المتقدمون
 بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامانة والاذا ان وتعليم القرآن والفقه • ولكن المهتم
 بما انتهى به المتأخرون من الجواز • وندمنا انه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا • وامر ارجحكم
 ما اذا نوى الصوم والحمية • ويشملها ما اذا اشرك بين عبادته وغيرها بهل تصح العبادات واذا أصبحت

فهل يتأب بقدره أو لا ثواب له أصلاً • وأما الخشوع فيها بظاهره وبباطنه فمستحب • وفي الغيبة شرع
 في الغرض وشغله الفكر في التجارة أو المسئلة حتى انهم صلواته لاستحباب إعادته • وفي بعض الكتب
 لا بعيد • وفي بعضها لم ينقص أجره إذا لم يكن من تقصير مثله انتهى • السادس في بيان الجمع
 بين عبادتين • وخاصيته أن ما ان يكون في الوسائل أثر في المقاصد • فإن كان في الوسائل فالكل
 صحيح • قالوا واشتغل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنابة أو نعت جنابته وحصل له ثواب
 غسل الجمعة • وإن كان في المقاصد فاما ان يعوي فرضين أو نقلين أو فرضاً ونقلاً • أما الأول فلا يخلو
 اما ان يكون في الصلوة أو في غيرها • فإن كان في الصلوة لم تصح واحدة منهما • قال في السراج الوهاج
 لو نوى صلواتي فرض كما الظاهر والمصير لم تصحاً اتفاقاً • ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان من
 القضاء • وقال محمد رح يكون تطوعاً • وإن نوى كفارة الطهارة وكفارة اليمين بصلته لا يهـ ما شاء •
 وقال محمد رح يكون تطوعاً • ولو نوى الزكوة وكفارة الطهارة جعله عن أيهما شاء • ولو نوى الزكوة
 وكفارة اليمين فهو عن الزكوة • ولو نوى مكتوبة وصاح جنازة فهي عن المكتوبة • وقد ظهر
 بعيداً أنه إذا نوى فرضين فإن كان أحدهما أتوى انصرف إليه • نصوم القضاء أتوى من صوم الكفارة •
 فإن استويا في التقى فإن كان في الصوم فله الخيار كفارة الطهارة وكفارة اليمين • وكذا الزكوة
 وكفارة الطهارة • وأما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة أتوى • وأما في الصلوة فيقدم الأتوى
 أيضاً • ولذا أنه من المكتوبة على صلوة الجنازة • ولذا أن قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين
 فهي التي دخل وقتها • ولو نوى فائتين فهي الأولى منهما • ولو نوى فائنة ووقتية فهي الفائنة إلا
 ان يكون في آخر الوقت • ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فإن كان في أول وقت الظهر
 فهي عن الفجر • وإن كان في آخره فهي من الظهر انتهى • وبقي ما إذا كبرنا أو لا للتحرمة و
 للركوع وما إذا طاف للفرض وللوداع • وإن نوى فرضاً ونقلاً فإن نوى الظهر والتطوع نال
 أبو يوسف رح يجزيه من المكتوبة ويبطل التطوع • وقال محمد رح لا يجزيه من المكتوبة
 ولا التطوع • وإن نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة • وعن محمد رح عن التطوع • ولو نوى
 نافلة وجنازة فهي عن النافلة كذا في السراج • أما إذا نوى نافلتين كما إذا نوى بركتي الفجر
 التحية والسنة أجزأت عنهما • ولم أر حكم ما إذا نوى ستين كما إذا نوى في يوم الاثنين صومه

منه ومن يوم فترقة اذا وافقه • فان باخله السجدة انها كانت ضمنا للسنة خصول المعصود • واما
التعذر في الحج فيقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا • او نذرا وطوعا
يكون تطوعا عند مباني الاصحاح • ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو احرم بمجتبى معا او على
المتعاقب لزما يعيند ابي حنيفة وابي يوسف ربح • وعند محمد ربح في الجمعية يلزمه احدهما • وفي
المتعاقب الاول فقط • واذا الزما • ههنا • ههنا • يرضى احدهما باثباتهما لكن اختلفا في وقت الرضى •
يعيند ابي يوسف ربح عقيب ضروري • له • له • بلا مهلة • وعند ابي حنيفة ربح اذا شرع في الاعمال • وقبل
اذا توجه سائرا • ونص في الميسر على انه ظاهر لارواية • وثمن الخلاف فيما اذا اجنى قبل الشروع
فعليه دهران الجنانية على انخرامين • ودم واحد عند ابي يوسف ربح • ولو جامع قبل الشروع فعليه
دمان الجماعة • ودم ثابت للرخص • فانه يرضى احدهما ويضئ في الاخرى • ويضئ التي مضى فيها •
وحجة وعمره كان التي رخصها • ولو قيل صيد فعليه ثمنان • او حبر فثمان • وعلى هذا الخلاف
اذا اهل بعمرتين معا او على المتعاقب بلا فصل انتهى • واما اذا نوى عبادة ثم نوى في اثنائها
الانتقال منها الى غيرها فان كبرنا وبالا انتقال عنها الى غيرها صار خارجا عن الاولى • وان
نوى ولم يكبر لا يكون خارجا • كما اذا نوى يجديد الاولى وكبر • وتامه في مفسدات الصلوة
في شرحنا على الكنز • فائدة • يتفرع على الجمع بين الشيئين في النية وان لم يكن من العبادات ما
او قال لزوجه انت علي حرام ناويا للطلاق والطهار • او قال لزوجه انت علي حرام ناويا في
احدهما الطلاق وفي الاخرى الطهار • وقد كتبنا في باب الابل • من شرح الكنز نقلا عن المحيط •
السابع في وقتها • الاصل ان ونفها اول العبادات • ولكن الاول حقيقي وحكمي • فما لو ادى الصلوة
او نوى قبل الشروع فعن محمد ربح لو نوى عند الوضوء انه يصلي الطهر او العصر مع الامام ولم يشتغل
بعد النية بما لبس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته
بنلك النية • وهكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح كذا في الخلاصة • وفي التنجيس اذا
توضأ في منزله ليصلي الطهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة بنلك النية فان لم يشتغل بعمل آخر
يكفه ذلك • هكذا قال محمد ربح في الرقيات • لان النية يلتفتة على الشروع تبعي الى وقت
الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها بغيرها انتهى • وعن محمد بن سلمة ان كان عند الشروع

حيث لو مثل آية صلن تصلي فيسب على البدنية من غير تفكير في نية نامة • ولو احتاج الى التامل
 لا يجوز • وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع تصريحهم
 بانها صحيحة مع العلم بانها يتخلل بينها وبين الشروع المشي الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها
 فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على الاعراض • بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو أكل •
 او نقول عند المشي اليها من انعالها غير قاطع للنية • وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الانضل ان تكون
 مفارقة للشروع • ولا يكون شارعا بنية متأخر • لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية فكذا
 الباقي لعدم التجزي • ونقل بن وهبان اختلاف بين المشائخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن
 الكرخي من جواز التأخير عن التعرصة فقل الى الشاء • وتيل الى التعوذ • وتيل الى الركوع •
 وتيل الى الرفع • والكل ضعيف • والمعتمد انه لا بد من القران حقيقة أو حكما • وفي الجوهرة ولا
 معتبر بقول الكرخي • اما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه • وينبغي
 ان تكون في اول السنن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل
 الوجه • وتالوا الغسل كالوضوء في السنن • وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد • ولم أروى
 نية الامانة للثواب • وينبغي ان تكون وقت اقتداء احد به لا قبله كما انه ينبغي ان تكون وقت نية
 الجماعة اول صلوة المأموم وان كان في اثناء صلوة الامام • هذا للثواب • واما لصحة الاقتداء بالامام
 فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام • فان نوى حين وقف عالما بان
 لم يشرع جاز • وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه • قيل لا يجوز انتهى • واما
 نية التقرب لصيرورة الماء مستعملا فوثقتها عند الاغتراف • واما وثقتها في الزكوة فقال في الهداية
 ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية مقارنته للإداء • ومقارنته لعزل مقدار ما وجب • لان الزكوة عبادة
 فكانت من شرطها النية • والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفي بوجودها حالة العزل
 تيسيرا كمتن نية في الصوم انتهى • وقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل • وهل
 تجوز بنية متأخرة عن الاداء قال في شرح الجمع لورد نعمها بل نية ثم نوى بعد • فان كان المال ثائما في
 يد المشتري جازوا الاطلا انتهى • واما صدقة الفطر فكما الزكوة نية ومصرفا • قالوا الا الذي فانه مصرف
 للفطرون الزكوة • واما الصدقة فلا يشترط ان يكون قرضا او نفلا فان كان قرضا فلا يشترط ان يكون

اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان جازنية متقدمة من غروب الشمس • وبمقارنة وهو
 الاصل • وبمتأخرة من الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين • وان
 كان غير اداء رمضان من قضاء ازيد او كفاية فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع
 الفجر • ويجوز بنية مفارقة طلوع الفجر • لان الاصل الفران كحافي فتاوى قاضيخان • وان
 كان نفلا مكر رمضان اداء • واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية
 او ما يقوم مقامها من سوق الهدي • فلا يمكن فيه الفران والتاخير • لانه لا تصح افعاله الا اذا تقدم
 الاحرام • وهو ركن فيه او شرط على قولين • فائنة • هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى •
 قال في القنية نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نيته ولا تفسد صلواته انتهى • الثالث من في
 بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن • قالوا في الصلوة لا تشتتر النية في البقاء المخرج
 كذا في النهاية فكذا في بقية العبادات • وفي القنية لا تلزم نية العبادة في كل جزء • انها تلزم في
 جملة ما يفعله في كل حال انتهى • وفي النهاية لو افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فانهم ساءلوا نية
 التطوع اجزائه عن المكتوبة • ومن الغريب ما في المجتبى • ولا بد من نية العبادة وهي التذلل
 والخضوع على ابلغ الوجوه • ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله تعالى منه • ونية القرينة وهي طلب
 الثواب بالمشقة في فعلها • او بنوي انه يفعلها مصلحة له في دينه بان يكون اقرب الى ما وجب عنده
 عقلا من الفعل واداء الامانة • وانما يحرم عليه من الظلم وكفران النعمة • ثم هذه النيات
 من اول الصلوة الى آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الى ركن • ولا بد من نية العبادة في
 كل ركن • والنفل كالفرض فيها الا في وجه واحد وهو ان بنوي في النوازل انها لطف في الفرائض
 وتسهيل لها انتهى • والحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادة التي ذاعت افعال يكتفي بالنية في اولها •
 ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتفاء بانسحابها عليها • الا اذا نوى ببعض الافعال غير ما وضع له •
 قالوا لو طاف طابا الغريم لا يجزيه • ولو وقف كذا لك بعرفات اجزاه وقد بيناه • والفرق ان
 الطواف عهد قربة مستغلة بخلاف الوقوف • وفرق الزيلعي بينهم ما يفرق آخر وهو ان النية عند
 الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية • والطواف يقع بعد التحلل
 في الاحرام من وجه • فاشترط فيه اصل النية لا تعيين الجهة انتهى • وقالوا لو طاف بنية التطوع

دار طلقت • وان كان في الجامع او السكّة على الخلاف • والاولى ترجيحاً على مسألة اليمين •
او ارحاف لا يظن زيد انسلم على جماعة موبيهم قالوا حث • وان نواهم دونه دين ديانة لا تضاء
انتهى • نعتهم عدم نية الوا عظيم يقع الطلاق عليها • فان في مسألة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان
زيد فيهم اولا • وانفرد على هذا افرع لو قال لها يا طالق وهو اسمها وام يقصد الطلاق قالوا
لا يقع كبا حروء هو اسم كفا في الحانية • وفرق المحبوبي في التلقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق
فيمنع خلافاً المشهور • ولو عجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا الم يقبل تضاء ويدين •
ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير ثلاثة لم يقبل كذا لك • وفي الكنز لو قالت تزوجت
علي فقال كل امرأة لي طالق خلقت الحلفة • وفي شرح الجامع لماض خان وعن ابي يوسف رح انها
لا تطلق وبه اخذ مثائلاً • وفي المبسوط قول ابي يوسف رح اصح عندي • واو قيل له لك امرأة غير
هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه • والفرق بينهما وبين مسألة الكنز مذكور
في الزلزال الجبة • وفي الكنز كل مملوك لي حر عتق عبيده القن وأمهات اولاد • ومذبروه • وفي
شرح الزيلعي ولو قال اردت به الرجال دون النساء دين • وكذا الرنوي غير المذبر • ولو قال نويت
السود دون البيض او عكسه لا يدين • لان الاول تخصيص العام بالساني تخصيص الوصف ولا عموم
لغير اللفظ فلا تعمل فيه نية التخصيص • ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين • وفي الكنز ان لبست
او اكملت او شربت ونوى معيناً لم يصدق اصلاً • ولو زاد ثوباً او طعاماً او شرباً يدين • وفي المحيط
لو نوى جميع الادوية في لا ياكل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب شرباً يصدق تضاء انتهى •
وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا تضاء • وفيل تضاء ايضاً • وفي الكنز ولو قال لموطؤته انت طالق
تأبى للعدة وتعت عند كل طهر طلعة • وان نوى ان يقع الثالث الساعة او عند كل شهر واحدة صحت
نيته انتهى • وفي شرحه انت طالق السنة ونوى ثلثاً جملة او متفرقة على الاطهار ص • خلافاً
لصاحب الهداية في نية الجملة • وفي الحانية ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال احدهما طالق
لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابى حنيفة رح • وعن ابي يوسف رح انه يقع • ولو جمع بين
امرأته وراجنبيه وقال طلفت احدكم طلفت امرأته • ولو قال احدهما طالق ولم يذكر بها
لا يطلق امرأته • وعندهما انها تطلق • ولو جمع بين امرأته وما ليس بمحل للطلاق كما بالهيمة والحجر

ونال احدكما طالق طلقت امرأته في نول البسيفة وابي يوسف رَح • ونال محمد رَح لا تطلق •
ولو جمع بين امرأته الحية والميت ونال احدكما طالق لا تطلق الحية انتهى • ولا يخفى انه اذا
نوى مودة فيما نلتا بالوقوع فيه انه يد بين • وفيها انه لو نال لها ما مطلقا ان لم يكن لها زوج مطلقا
قبله او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها • وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخبار
طلقت • وان نوى به الاخبار صدق ديانة وتضاء على الصحيح • ولو نوى به الشتم دين فقط • • • • •
الاصل الثاني من التاسع • وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات • ولذا قال
في المجمع ولا يعتبر باللسان • ومن يستحب التلفظ أو يس أو يكره أقوال • اختار في الهداية الاول
لمن لم تجتمع عزيمته • وفي فتح البدر لم يغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التلفظ بالنية •
لا في حديث صحيح ولا في ضعيف • وزاد بن امير حاج انه لم يغفل عن الائمة الاربعة • وفي المفيد
كره بعض مشائخنا النطق باللسان ورأه الآخرون سنة • وفي المحيط بالذكر باللسان سنة فيجب
ان يقول اللهم اني اريد صائكا كذا انيسر هالي وتقبله اميني • ونقل في كتاب الحج ان طلب التيسر
لم يغفل الا في الحج • بخلاف بقية العبادات • وقد حققناه في شرح الكنز • وفي النية والمحجتي
المنار انه مستحب • وخرج عن هذا الاصل مسائل • منها النذر لا تكفي في اجابته النية • بل لابد
من التلفظ به • صرحوا به في باب الاعتكاف • ومنها الرق ولو مسجدا لا بد من التلفظ الدال على طليعه
واما توفت شروعه في الصلوات والاحرام على الذكر ولا تكفي النية فلانه من الشرائط للشرع •
واما الطلاق والعقاق فلا يعان بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسئلة في ثاوي تاضخان رجل له
امرأتان عن وزينب فقال يا زينب فاجابته عن فقال انت طالق قلت انت طلاق على التي اجابته
ان كانت امرأته • وان لم تكن امرأته بطل • لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابته • وان
قال نويت زينب طلقت زينب انتهى • فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية • ومنها حديث
النفس لا يواخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كماني حديث مسلم • وحاصل ما تالوه ان الذي يقع
في النفس من تصد المصية على خمس مراتب • الهاجر وهو ما يلقي فيها ثم جرأه فيها وهو الخاطرة
ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا • ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل • ثم العزم
وهو ترداد العصب والجزم به • فالهاجر لا يواخذ به اجماعا لانه ليس من فعله • وانما هو شيء

ورذ عليه لا تقدر له ولا صنع * والخطا والذى بعد * كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس
اول ورود * ولكنه مرفوعا بعد * من حديث النفس مرفوعا بالحديث الصحيح * واذا ارتفع
حديث النفس ان تنفع ما قبله بالطريق الاولى * وهذا التلذذ لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها
اجر لعدم القصد * واما الهم فقد بين في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة تكسب حسنة * والهم
بالسيئة لا تكسب سيئة * وينتظر * بان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة *
والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وخذه * وهو معنى قوله (واحدة) واما الهم فمرفوع * واما
العزم فالمحققون على انه يواخذ به * ومنهم من جعله من الهم المرفوع * وفي البرازية من كتاب
الكرامة هم بمحضه لا ياتم ان لم يصمم عزه عليه * وان عزم ياتم اثم العزم لا اثم العمل بالجوارح *
الا ان يكون امر اتم بمجرد العزم كالكفر انتهى * العاشر في شروط النية * الاول الاسلام ولذا لم تصح
العبادات من كافر * صرحوا به في باب التيمم عند قول الكثر وغيره فلما تيمم كافر لا وضوء *
لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه * فاذا اسلم بعدهما صلى بهما * لكن
قالوا اذا انقطع دم الكتابة لا تل من عثرت حل وطبها بمجرد الانقطاع * ولا يتوقف على الغسل
لانها ليست من امله وان صح منها * ولصحة طهارة الكافر قبل اسلامه * فائنة * قال في الملتفتات
ابو حنيفة رح اعلم النصراني الفقيه والفران امله بهندي ولا يمس المصحف * وان اغتسل ثم مس
فلا بأس به انتهى * وام تصح الكفارة من كافر فلا ينعقد بيمينه * لانهم لا ايمان لهم * وقوله تعالى
وَاِنْ كُنْتُمْ اِيْمَانُكُمْ اِي الصورية * وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة
في البرازية والخلاصة * هي صبي ونصراني خرجا الى مسينة تلت فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم
الكافر قصر الكافر لا اعتبار بصدقه * لا الصبي في المختار انتهى * الثاني التمييز فلا تصح عبادة صبي
غير مميز ولا مجنون * ومن فروعه عمل الصبي والمجنون خطأ * ولكنهما عم من كون الصبي مميزا
اولا * وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه * وبطل صلواته بالسكر كما في شرح منظومة ابن
وهبان * الثالث العلم بالملكي فمن جهل فرضية الصلوة ام تصح كما قلنا بناء عن الغيبة الا في الحج
فانهم صرحوا بصحة الاحرام الملبهم * لان عليا رض احرم بها احرم به النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وصحته * فان غلب حجا وعمرة صح ان كان قبل الشروع في الافعال * وان شرع فتعينت عمرة

الرابع ان لا ياتي بمضاف بين النية والعموي * قالوا ان النية المتقدمة على التحريمه جائز بشرط
 ان لا ياتي بعد ما مضاف ليس معها * وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد في الثانية * وتبطل طيبة
 النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم بالردة اذا مات عليها * فان اسلم بعد ما كان في
 خيرته عليه الصلوة والسلام فلا مانع من مودعها * والا فني عودها نظر كما ذكره العراقي * ومن
 المضاف نية القطع * فاذا توى قطع الايمان صار مرتدا المختار * ولو توى قطع الصلوة لم تبطل * وكذا
 سائر العبادات الا اذا اكبر في الصلوة وينوي الدخول في اخرى فالتكبير هو القاطع للاراي لا
 مجرد النية * اما صوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم توى قطعه والانتقال الى صوم النفل فانه
 لا يبطل * والفرق ان الفرض والنفل في الصلوة جنسان مختلفان لا رعيان لا حد مما على الاخرى
 في التحريمه * وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط * وفي خزانة الاكمل اوافتح
 الصلوة بشية الفرض ثم غير نية في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا * ولو توى الاكل او الجماع
 في الصوم لم يضره * وكذا لو توى نغلا مضاف في الصلوة لم تبطل * ولو توى الصوم من الليل ثم قطع النية
 قبل الفجر سقط حكمه * بخلاف ما اذا رجع بعد ما استسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية
 من الليل لا يبطلها * ولو توى قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمس شرائط * ترك السير
 حتى لو توى الاقامة سائرا لم تصح * وصلاحيمة الموضع الاقامة تلونها في جوار جزيرة لم تصح *
 وانقاذ الموضع والملة * والاستقلال بالاراي فلا تضح نية التابع كذا في معراج الدراية * واذا توى
 المسافر الاقامة في اثناء صلوته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء نراها في اولها او في وسطها
 او في آخرها * وسواء كان متقدرا او متقدرا او مدركا او مستجوبا * اما اللاحق لا يشتمها بنيتها بعد
 فراغ امانه لا استحكام فرضه بفراغ امانه كذا في الخلاصة * ولو توى بمال التجارة الخدمة كان
 الخدمة بالنية * ولو كان على مكسه لم يؤثر كما ذكره الزيلعي * واما نية الحماة في الودعة
 فلم ارها صريحة * لكن في الفتاوى الظهيرية من جنبايات الاحرام ان الودع اذا اعتدى ثم ازال
 التعدي ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدي انتهى * فرع * وتقرب من نية القطع نية القلب *
 وهي نية نقل الصلوة الى اخرى * قد بينا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريمه لا بمجرد النية * ولا بد
 ان تكون الثانية غير الاولى وان يشرع الفجر بعد افتتاح الظهر فيفقد الظهر لا الظهر بعد ركعتي

الشك • وشروطها ان لا يتلفا بالنية فان وانسابها بطلت الأولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريعها في مدخلها
 الصلوة من شرح الكثرة • فصل • ومن المنافي التردد وعدم الجزم في اضلاعها وفي الملتقط • ومن
 محمد رح فبمن اشترى خادما للخدمة وهو ديني ان اصاب زجرا باعه لازمة عليه • وتالوا الويل يوم
 الشك انه ان كان من شعبان فليس بصائم • وان كان من رمضان كان صائما لم تصح نيته • ولو رد
 في الوصف بان نوى ان كان من شعبان فنقل والا فمن رمضان صحت نيته كما بيناه في الصوم •
 ويبقى على هذا انه لو كانت عليه فائدة فشك انه نضاهها او لا فضاها ثم تبين انها كانت عليه ان
 لا يجوز للشك وعدم الجزم بتعيينها • واوشك في دخول وقت العباد فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت
 لم يجزء اخذ من قرأهم كما في فتح الحديث • ولو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه
 قد دخل لا يجزء انتهى • وفي خزانة الاكمل ادرك الغوم في الصلوة ولا يدري انها المكتوبة
 او التروية يكبر وينوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقتضيها يعني العشاء فاذا هو في
 العشاء صح • وان كان في التروية يقع نقلا انتهى • فرع عقب النية بالنية • قد عايناه ان كان مما
 يتعلق بالنيات كما الصوم والصلاة لم تبطل • وان كان يخلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل • تكميل
 النية شرطا عند نافي كل العبادات باتفاق الاصحاب لا ركن • وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير
 الاحرام • والمعتمد انها شرط كما عرفت • وقيل بركنتها • فاحل في الأيمان • تخصيص العام بالنية مقبول •
 ديانة لا قضاء • وعند الخصاف يصح قضاء ايضا • ولو قال كل امرأة ائتزوجها فني طالق ثم قال نويت من
 بلك كذا لم تصح في ظاهر المذهب خلافا للخصاف • وقد أمن غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم
 هاما نوى خاصا • وما دله الخصاف فخلص لمن حلفه ظالم • والفتوى على ظاهر المذهب • فمن وقع
 في يد الظلمة واخذ بقوا بالخصاف فلا بأس به كذا في الولوالجية • ولو قال كل مملوك املكه فهو حر
 وقال عنيك به الرب قال دون النعاء دين • بخلاف ما لو قال نويت ان السود دون البيض او بالعكس
 لم يصدق ديانة ايضا كقوله نويت النساء دون الرجال • والفرق بيناه في الشرح من اليمين بالطلاق
 والعتاق • واما تعميم الخاص بالنية فلم اراه الا • فاحل فيها ايضا • اليمين على نية الخليفة ان
 كان مظلوما • وعلى نية المستحلف ان كان ظالما كما في الخلاصة • فاحل فيها ايضا • الا بان مبنية
 على الالفاظ لا على الاغراض • فلو غشاه من انسان فحلف اذ لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له بمائة

درهم لم يثبت * ولو حلف لا يبيح يفسخ فباعه بأحد عشر أو تسعة لم يثبت بخ * إن غرضه الزيادة
 لكن لا يبيح بلا لفظ * ولو حلف لا يشتريه بفسخ فاشتراه بأحد عشر حنث * وتماه في تلخيص
 الجامع الصغير وشرحه للفقارسي * فروع * لو كان اسمها طالقاً أو حراً فبإدائها ان قصد الطلاق أو
 العتق وتبعاً أو النداء فلا * أو أطلق فاعتمد عليه * ولو كرر لفظ الطلاق فإن قصد الاستيفاء وقع
 الكل * أو التاكيد فواحدة ديانة والكل نضام * وكذا إذا أطلق * ولو قال أنت طالق واحدة في ثنتين
 فإن نوى مع ثنتين فثبت دخول بها أولاً * وإلا فإن نوى وثنتين فثبت إن كان دخول بهما إلا في واحدة
 كما إذا نوى الطرف أو أطلق * ولو نوى الضرب والحساب فكذلك * وكذا في الإفراز * ولو قال
 أنت علي مثل أمي أو كأمي رجع إلى تصدده ليدكشف حكمه * فإن قال أردت الكرامة فهو كمال *
 لأن التكريم بالتشبيه فاش في الكلام * وإن قال أردت الظهار فهو ظهار لأنه تشبيه بجمعيها * وإن
 قال أردت الطلاق فهو طلاق بائن * وإن لم تكن له نية فليس بشيء عند هذا * وقال محمد بن حزم هو ظهار *
 وإن عني به التحريم لا خير فثبت أبي يوسف راح إيلاء * وصند محمد بن حزم ظهار * وأبو قال أنت علي
 حرام كأمي ونوى ظهاراً أو طلاقاً فهو علي ما نوى * وإن لم ينو علي قول أبي يوسف راح إيلاء * وعلي
 قول محمد بن حزم ظهار * ومنها لو قرأ الجنب قرآناً فأن قصد التلاوة ونحره * وإن قصد الكفر فلا * ولو
 قرأ الفاتحة في صلواته على الجارية أن تصد الكعاء والثناء لم يكره * وإن قصد التلاوة ذكره * خطس
 الخطيب فقال الحمد لله أن تصد الخطبة صحت * وإن قصد الحمد للعطاس لم تصح * ذبح فطيس وقال
 الحمد لله فكذلك * ذكر المصلي آية أو ذكر أو قصد به جواباً لمتكلم فسدت والإفلا * تكميل في
 الغيبة في النية * قال في تبيين القفية مريض يجمعه غير ذلالية على المريض دون الميم أنه يهي *
 وفي الزكوة قالوا المعتبر نية الموكل * فلو نواها ودفع الوكيل بلا نية اجزأته كما ذكرناه في الشرح *
 وفي الحج من الغير الاعتبار لنية المأمور وليس هو من باب الغيبة فيها * لأن الأفعال الباعدة
 من المأمور فاعتمد نية * تبيينه اشتملت فاعلة الأمور بمقاصدها على عدة قواعد كما تبيينك *
 وقد أتينا على حيون مسائلها والأفئدائلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى * خاتمة * تجري ناعة
 الأمور بمقاصدها في علم العربية أيضاً * فاول ما اعتبر وأذلك في الكلام * فقال طيبويه والجمهور
 باشتراط قصد فيه * فلا يسمى كلاماً ما نطق به القائل والسامع وما تحكيه الحيوانات الملعونة * ونحوه

بعضهم فلم يشترطه وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حبان * وفرع على ذلك من الغنى ما إذا
 حالف لا يكلمه فكلوه نائما بحيث يسمع فانه يحدث * وفي بعض روايات المبسوط شرطان يؤتاه * وعليه
 مشائخنا * لانه إذا لم ينتبه كان كما إذا نادى من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية *
 والحاصل انه قد اختلف التضييع فيها كما بينا في الشرح * ولم أر الا ان حكم ما إذا اكلمه معنى عليه
 او يحذونا او سكران * ولو سمع آية السجدة من حيوان ضررنا يعلم وجوبها على المختار لعدم اهلية
 القاري * بخلاف ما إذا سبها من حبب او حائض * والسامع من المجنون لا يوجبها * ومن النائم يوجبها
 على المختار * وكذا يجب سماعها من سكران * ومن ذلك انما أدى الذكر ان قصد نداء واحد
 بعينه تعرف * ووجب بناؤه على الضم * والا لم يتعرف وأجرت بالنصب * ومن ذلك العلم المنقول
 من صفة ان تضربه مع الصفة المنقول منها ادخل فيه الاقوال والاموال فلا * وفروع ذلك كثير وتجري
 هذه القاعدة في العروض ايضا * فان الشعر عند اهله كلام موزون مقصوده ذلك * اما ما يقع
 موزونا اتفاقا لانه قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا * وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى
 كقوله تعالى * **لَنْ نَبَايَا الْبَرِّ حَتَّىٰ** * تنفقوا ما يحبون * او في كلام رسوله صلعم كقوله
 * **وَلَا تَخْلُوا بَيْنَ الصَّخْرَةِ وَبَيْنَ رَبِّهَا** * وفي سبيل الله ما لقيت * القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك *
 ورد لعل ما رواه بسام عن ابي هريرة راض من فرعا * اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاكل عليه
 اخرج منه * يعني ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا * وفي فتح القدير من باب
 الانحاس ما يؤصحها فنسوق عبارته بتمامها * قوله تطهير النجاسة واجب بقدر الامكان * واما اذا
 لم يتمكن من الازالة فحفاء خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب * قيل الواجب غسل طرف
 منه فان غسله يتحرر او بلا تحطير * وذكر الوجه بيمين ان لا اثر للتحري * وهو ان يغسل بعضه مع
 ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في تمام النجاسة لاحتمال كون المغسول محلها فلا يقتضي
 بالنجاسة بالشك * كذا في الورد والاسمعي في شرح الجامع الكبير * قال وسمعت الامام تاج الدين
 احمد بن عبد العزيز يقوله ويقشه على مسألة في السير الكبير * هي اذا فتشنا حصنا وفيهم ذمي
 لا يعرفون قتلهم لقيام المانع يقيين * فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك في تمام
 المحرم كذا هنا * وفي الخلاصة بعد ما ذكر في رد عن التعليل * فلو ضل مع صاحبه ثم ظهرت النجاسة

في طرف آخر يجب اعادته ما صلى انتهى . وفي الطهيرية ثوب فيه نجاسة لا يذرى مكانها يغسل الثوب
 كله انتهى . وهو الاحتياط . وذلك التعليل مشكل عندي . فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب
 بعد اليقين بنجاسته قبل . وحاصله انه شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة . والشك لا يرفع
 اليقين قبله . والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة
 والمعصوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي واباحة دم الباقي . ومن ضرورة صورته مشكوكا
 فيه ارتفاع اليقين من نجاسته وبمعنوية . واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه الا ان هذا
 ان صح لم يبق لكيتهم الجمع عليها المعنى قوام اليقين لا يرتفع بالشك معنى . فانه حينئذ لا يتصور
 ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين . ليتصور ثبوت شك فيه لا يرتفع بذلك اليقين . فمن هذا حقق
 بعض المحققين ان المراد لا يرتفع به حكم اليقين . وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم
 لا الدليل . فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين
 السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة . فلا نصح بعد غسل الطرف . لان الشك الطاري لا يرفع
 حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك . فنقول الباقي
 والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم انتهى كلامنا في التذيير . ونظير قولهم التسعة في المثلي
 من المطهرات يعني انه لو تنجس بعض المثلي ثم تسم طهر . لوقوع الشك في كل جزء من كل جزء من المطهرات
 اولا . قلت يندرج في هذه القاعدة قواعد . منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان . فنخرج
 عليها مسائل . منها من ييقن في الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر . ومن ييقن في الحدث وشك
 في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيرها . ولكن ذكر من يحدو حرج الله اذا دخل بيت
 الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه اولا كان محدثا . وان جلس للوضوء وبعد ما تم
 شك هل نوضا ام لا كان متوضعا عملا بالغالب فيهما . وفي خزانة الاكلى استيقن بالتيمم وشك
 في الحدث فهو على تيممه . وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ باليقين كما في الرضوء .
 ولو ييقن الطهارة والحدث لو شك في السابق فهو متطهر . وفي البرازة يعلم انه لم يغسل عضو ولكنه
 لا يعلم بعينه غسل رجليه اليسرى لانه آخر العمل . رآي البتة بعد الوضوء وسائلة من ذكره يعيد .
 وان كان يعرضه كثير او لا يعلم انه يبول او ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازالة بالماء تطعا

للوسومة . واذ ابعده بعد من الوضوء او علم انه لم يات لتفحط الحيلة انتهى . ومن فروع ذلك
 ما لو كان لزيد على عمر والفضل فبرهن عمر وعلى الاداء او الابداء فبرهن زيد على ان له
 عليه الذائم تقبل حتى يتقوا انها حادثة بعد الاداء او الابداء . شك في وجود النجس فالاصل بقاء
 الطهارة . ولذا قال محمد بن حوض تملأ منه الصغار والعبيد بالايدي الدنسة والجرار الرسخة
 يجوز الرضوء منه ما لم يعلم به نجاسته . ولذا اثنوا بطهارة طين الطرقات . وفي المأظفارة في كوز
 لا يدري انها كانت في الجرة لا يضيئ بشاذ الجرة بالشك . وفي خزانة الاجمل رأيت في ثوبه تدرأ
 وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابه بعد ما من آخر حدث احده . وفي المني من آخر رقة
 انتهى . يعني احتياطاً وعملاً بالظاهر . اكل آخر الليل وشك في طلوع الفجر مع صومه . لان الاصل
 بقاء الليل . وكذا في الوقوف . والاضل ان لا يأكل مع الشك . وعن ابن خزيمة رح انه سبي
 بالاكل مع الشك اذ كان بصراً علة او كانت الليلة مقمرة او متغيمية او كان في مكان لا يستبين
 فيه الفجر . وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل . فان اكل فان لم يستبين له شيء لا قضاء عليه في
 ظاهر الرواية . ولو ظهر انه اكل بعد غشي ولا كفارة . ولو شك في الغروب لم يأكل . لان الاصل
 بقاء النهار . فان اكل ولم يستبين له شيء قضى . وفي الكفارة روايتان وتامه في الشرح من
 الاصوم . ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكفارة المخررتين في مدة مدية فالقول لها . لان
 الاصل بقاؤه ما في ذمته كالمدين اذا ادعى دفع الدين وانكر الدائن . ولو اختلف الزوجان
 في التحكين من الرطبي فالقول لمنكره . لان الاصل عدمه . ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول
 لها . لان الاصل عدم الرضاء . ولو اختلفا بعد العلة في الرجعة فيقول لها . لان الاصل عدمها .
 ولو كانت قائمة فالقول له . لانه يملك الانفاء فيملك الاخبار . ولو اختلف المتبايعان في الطوع
 فالقول لمن يدعيه . لانه الاصل . وان برهننا فيمنه من يدعي الاكره اولى وعليه الفتوى كما
 في البرازية . ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة او ذبيحة مجوسي وانكر البائع لم اره الا ان
 ومتن في قولهم القول ملك على البطلان لكونه منكراً اصل البيع ان يقبل قول المشتري باعتبار
 ان الشاذ في حال حيوتها محرمة فالمشتري متمسك باصل التحريم الى ان يتحقق زواله . ادعت
 المطلقة امتداد الطهر وعدم انتضاء العدة صلوات ولها النفقة . لان الاصل بقاؤها . الا اذا ادعت

الحبل فان لها النفقة الى ميتين فان مضت ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير .
تامة . الاصل براءة الذمة . وان لم يقبل في مغلها واحد . ولذا كان القول قول المدعي عليه .
وارتفع الاصل . والبيضة على المدعي لدخولها مخالف الاصل . فاذا اختلفا في قيمة البعوضة
والمقصوب فالقول قول الغارم . لان الاصل البراءة وما زاد . ولو اقر بشيء او حق قبل تفسيره بما له
قيمة فالقول المقرع بيمينه . ولا يرد عليه ما اقر به راغم فانهم قالوا لنزاهة ثلثة دراهم . لا نهائا
الجمع مع ان فيه اختلافا . فقول اقله اثنان فيبني ان يحمل عليه . لان الاصل البراءة . لا نأقول
المشهور انه ثلثة وعليه مبنى الاقرار . فاعلم . من شك هل نعل شيئا لا فالاصل انه لم يفعل . وقد حل
فيهما ثلثة اخرى . من يقن النعل وذلك في القليل والكثير . حل على القليل . لانه المتيقن الا ان تشتغل
الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين . وهذا الاستثناء راجع الى ناعسة ثالثة . هي ما ثبت بيقين
لا يرتفع الا باليقين . والمراد به غالب الظن . ولذا اقل في المتن ولو لم يقن من الصلوة شيء واحد
ان يقضي صلوة غير هذا . لا يستحب ذلك الا اذا كان اكبر ظنة فساد ما يسبب الطهارة
او ترك فرضا . فحينئذ يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه بغيره . او يروى النهي عنه انتهى . شك
في صلوة حل صلاها لم لا اعاد في الوقت . شك في ركوع او سجود وهو فيها اعاد . وان كان بعد ما
فلا . وان شك انه حكم صلى فان كان اول من استأنف . وان كثر عثرى والا اخذ بالاقول . وهذا
اذا شك فيما قبل الفراغ . وان كان بعد فلا يبي عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا
وشك في تعينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثم يسجد بسجدة تين ثم يقعد
ثم يسجد للسجدة في فتح القدير . وراخبر هذا بعد السلام انك صليت الظهر اربع ركعات في
صلاته وكذا به فانه يعيد احتياطا . لان الشك في صدقه شك في الصلوة . ولو وقع الاختلاف بين
الامام والقوم فان كان الامام على يقين لا يعيد الا اعاد بقرائهم كذا في الخلاصة . ولو صلى ركعة
بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه
في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء . ولو تذكر صلى العصر انه ترك سجدة لا يدرى
هل تركها من الظهر والعصر الذي هو فيه اتجرى . فان لم يقع تحريره على شيء يتم العصر . ويسجد
سجدة واحدة . ثم يعيد الظهر احتياطا . ثم يعيد العصر فان لم يعد فلا شيء عليه . وفي المحتجب اذا شك

أنه كبير للافتتاح اولا وهل احدث اولا وهل اصابت النجاسة ثوبه اولا او مسح راسه اولا .
 استقبل ان كان اول من والا فلا انتهى . ولو شك انها تكبيح الافتتاح او الغفرت لم يصرفها
 وتامه في الشرح من آخر سجود السهو . ولو شك في اركان الحج ذكر الجصاص انه يتحرى كما
 في الضلوع . وقال حاتم مشائخنا يردني ثانيا . لان تكرار الركن والزيادة عليه لا يفيد الحج . وزيادة
 الركعة تفسد الصلوة فكان التحري في باب الصلوة اخو ماخذ في المحيط . وفي البدائع انه في الحج
 ينبغي على الاقل في ظاهر الرواية . وفي البرازية شك في القيام في النجرات الاولى او الثانية
 رفضه او تعدل التشهد ثم صلى ركعتين بإمامة وسورة ثم اتى وسجد للسهو . فان شك في سجدة
 انها من الاولى او الثانية يمضي بهما وان شك في السجدة الثانية . لان اتمامها لازم على كل حال .
 واذا رفع راسه من السجدة الثانية تعد ثم قام وصلى ركعة واتم بسجدة السهو . وان شك في سجدة
 انه صلى القجر ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الثانية فسدت صلوته . وان كان في السجدة
 الاولى يمكن اصلاحها عند محمد ربح . لان اتمام المأذية بالرفع عند انقضاء السجدة بالرفض
 اتمامها بالحد ث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو . الى ان قال نوع منه تذكر انه ترك ركعتي نيا
 فسدت جلوته . وان ترك نعليهما لم يترك الركوع . فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة .
 يسجدتين . صلى صلوة يوم ولية ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم اية صلوة اعاد القجر
 والوتر . وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك . وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع
 كلها انتهى . وسماها كل طلق ام لا لم يقع . شك انه طلق واحدة واكثر بنى على الاقل كما
 ذكره الاسيبغاني . الا ان يستيقن بالاكثر . او يكون اكبر ظنه على خلافه . وان قال الزوج عزمت
 على انه ذلك بتركها . وان اخبر عدول حضروا ذلك المجلس بانها واحدة وصدتهم اخذ بقولهم
 ان كانوا عدولا . وعن الامام الثاني حلف بطلاقها ولا يدري اثلثا ام اقل يتحرى . وان استويا
 حمل بانك من ذلك علمه كذا في البرازية . ومنه انك في الخارج امني او مني وكان في القوم .
 فان تذكر اخلا ما وجب الغسل اتفاقا والا لم يجب عند ابي يوسف ربح عملا بالانك وهو المذني .
 ووجب عند ما احتياطا كقولهم بالنقض بالمباشرة الفاحشة . وكقول الامام في الفارة
 الملية اذا وجدت في بشر ولم يد رمي وتعت . ومنها فروع لم ارها الا . الاول لو كان عليه

دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن * وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعي
عليه ينبغي ان يرضي خصمه ولا يحلف احترازاً عن الوقوع في الحرام * وان ابى خصمه الا حلفه
ان كان اكبر رائه ان المدهي حق لا يحلف * وان كان اكبر رائه انه يبطل ساغ له الحلف انتهى *
الثاني اه ابل ويقروهم سائمة وشك في ان عليه تركها او بعضها ينبغي ان يلزم ترك الكل *
الثالث شك فيما عليه من الصيام * الرابع شك فيما عليها من العتق هل هي ملة طلاق او وفاة ينبغي
ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم * اخذ من تولهم لو ترك صلوة وذلك انها اية صلوة تلزمه
صلوة يوم وليلة عملاً بالاحتياط * الخامس شك في المندور هل هو صلوة ام صيام او عتق او صدقة
ينبغي ان يلزمه كفارة يمين * اخذ من تولهم لو قال علي نذر فعله كفارة يمين * لان الشك في
المندور كعدم تسميته * السادس شك هل حلف بالله او بالطلاق او بالعتاق فينبغي ان يكون
حلفه باطلاً * ثم رأيت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى او بالطلاق او
بالعتاق فحلفه باطل انتهى * وفي الذبيحة اذا كان يعرف انه حلف معلقاً بالشرط ويعرف الشرط
وهو دخول الدار ويحرمه الا انه لا يدري اكان بالله ام كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب
عليه * قال يحمل على اليمين بالله تع ان كان الحالف مسلماً * قيل له كم يمين عليك قال اعلم ان علي
ايمان كثير غير اني لا اعرف عددها ماذا يصنع * قال يحمل على الاقل حكماً * وما الا احتياط فلا
نهاية له انتهى * قاعدة * الاصل العدم * فيها فروع * منها القول قولها في الوطي * لان الاصل العدم *
لكن قالوا في العدم لو ادعى الوطي وانكرت وقلن بكر خيرت * وان قلن ثيب فالقول له * لكن قد
منكر استحقاق الفرقة عليه * والاصل السلامة من العنة * وفي القنية افتراء وقالت افتراء بعد
الدخول * وقال الزوج قبله فالقول قولها * لا يأنكر سقوط نصف المهر انتهى * ومنها القول قول
الشريك والمضارب انه لم يربح * لان الاصل عديمه * وكذا لو قال لم اربح الا كذا * لان الاصل
عدم الزائد * وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتى باليمين وقال هذا اصل وربح
لا لرب المال انتهى * لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر * وهو ان القول قول
القباض في مقدار ما قبضه * ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد نفيها فادعى الوصول اليها
وانكرت فالقول لها كما دأبني اذا انكر وصول الدين * ولو ادعت المرأة نفقة اولادها انفقوا

يعد فرضاً وإدعى الاب الاتفاق والقول له مع الممين كفاً في الخاتمة . والثانية خرجت عن القاعدة
فيما قبل . وكذا في قدر من المال . لان الأصل عدم الزيادة . وكذا في انه ما ينادى من شره
كذا . لان الأصل عدم النسي . ولو ادعى المالك انها قرض والاخذ انها مضاربة فيبطل لان يكون
القول فيها قول أحد . لا سيما انما على جواز التصرف له . والأصل عدم الضمان . اتول هذا
متي بما اذا قال اعطيتك المال قرضاً وقال بل مضاربة . اما اذا قال رب المال اخذت المال قرضاً
فقال بل اخذته مضاربة . وكذا بعد ما ركه . فان القول للمالك انه قرض كفاً في الغاية وغيره
ولذا قال في الكبروان قال اخذت منك الفارديعة وملكك وقال اخذتها غصباً فهو ضمان
ولو قال اعطيتها رديعة وقال غصبها لا انتهى . وفي البرازية دفع لآخر عتائهم اختلافاً فقال
الدافع قرض وقال الآخر مئة فالقول للدافع انتهى . لان مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع
كون العين مقومة بنفسها . ومنها ان اذ حلت المرأة حلة ثديها في قم الرضيع ولا تدرى اذ حل
اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح . لان في المانع شكاً كما في الواجبة . وسيأتي تمامه في قاعة ان
الأصل في الإضاع الحرمة . ومنها لو اختلف في قبض المبيع او العين الموجه فالقول بغيره كما
في اجارة التهاديب . ومنها لو ثبت عليه دين بانقران او بيعة فادعى الاداء او البراءة فالقول
للدائن . لان الأصل عدم . ومنها لو اختلف في قدم العيب فانكره البائع فالقول له . واختلف في
تعليقه . فقول لان الأصل عدم . وقيل لان الأصل لزوم العقد . ومنها لو اختلف في اشتراط الخيار
فقيل القول لمن نفاه عما لبان الأصل عدمه . وقيل لمن ادعاه . لانه يكره لزوم العقد وقد حكمنا
القوانين في الشرح . والمعتمد الاول . ومنها لو قال غصبت منك الفارديعة فيها عشرة آلاف فقال
المغصوب مئة بل كنت امرتك بالتجارة بها . فالقول قول المالك كما في انقران البرازية . يعني التمسك
بالأصل وهو عدم الغصب . ومنها لو اختلف في روية المبيع فالقول للمشتري . لان الأصل عدمه .
ولو اختلف في تغيير المبيع بعد رويته فالقول للبائع . لان الأصل عدم التغيير . يعني التمسك
بالعدم مطلقاً وانما هو في الصفات العارضة . واما في الصفات الأصلية فالأصل الوجوه . ونقص
على ذلك لو اشتراه على انه خيار او كاتيب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له . لان الأصل
مدعى الكونهما من الصفات العارضة . ولو اشترى امه على انها بكر وانكره فام البكر فادعى

البائع بالقول للبائع . لأن الأصل وجوبها كونهما مصة أصلية تملكها في فتح القدر من خيار الشرط .
 وعلى هذا النوع لو قال كل مملوك خباز لي فهو حر فادعاه عبد والكر المولى بالقول للمولى .
 ولو قال كل جارية بكر لي فهي حرة فادعاهت جارية أنها بكر وانكر المولى بالقول إنها وتمام تفرغ
 في شرحنا على الكفر في تعليق الطلاق عند شرح قوله فان اختلفنا في وجوب الشرط فاعلم . الأصل
 إضافة الحادث إلى اقرب اوقاته . معهما ما قدمنا في الورأي في ثوبه خاصة وقد صلى فيه ولا يدري
 متى أصابته بعيد ما من آخر حدث أحدثه . وإما في من آخر رقة ويلزمه الغسل في الثانية عند
 الحقيقة وهو مدبرج وإن أم يتذكر احتلاما . وفي البدائع بعيد من آخر ما احتلم . وقيل
 في البول يعتبر من آخر ما بال . وفي الدم من آخر ما رفق . ولون في حبة فوجد فيها فارة ميتة
 ولم يعلم متى دخلت فيها إن لم يكن لها ثقب بعيد الصلح من يوم وجع القطن فيها . وإن كان فيها
 ثقب بعيد ما من ثلثة أيام . وقد عمل الصاحبان بهذا القاعدة فكما بنجاسة البعير إذا وجدت فيها
 فارة ميتة من وقت العلم بها من غير ما دعي . لأن وقوعها حادث فيضاد إلى اقرب اوقاته .
 وخالف الإمام الأعظم فاستحسن أعاد وصلح ثلثة أيام أن كانت متعفة أو متفحمة . والاصل من يوم
 وليلة عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا . كما لجروح إذا لم يزل صاحب فرأى من معي مات
 بحال به على الجرح . وسها الوحان في يد رجل عيك فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك البائع
 وقال المشتري فقأته وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما خذ ارشد . ومنها ادعت أن زوجها ابانها
 في المرض وصار فارقا . وقالت الورثة ابانها في صحته فلا تراث كان القول قولها يترث .
 وخرج عن هذا الأصل مسئلة الكفر من مسائل شتى من القضاء . وأن مات ذمي فقال زوجته
 أسلمت بعد موته . وقالت الورثة أسلمت قبل موته فالقول لهم مع أن الأصل المذكور يقتضي أن
 يكون القول قولها . وبه قال زفرنج . وإنما عرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل محكم الحال
 وهو أن سبب الحرمان ثابت في الحال فيعني فيما مضى . ومما فرقت عليه على الأصل نائي التينة
 وغيرها . أو أثر لو أراث ثم مات فقال المأقرلة إقرني الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول
 الورثة . والتينة بينة المأقرلة . وإن لم يتم بينهما وإن اختلفا فيهم فله ذلك انتهى . ومما فرقت
 على هذا الأصل قولهم لو مات مسلم وتحمه نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته . وقالت أسلمت قبل

موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى * وما خرج
 عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفاود فتعها الي زيد تضييت بها عليك
 فقال الرجل اخذتها فلما بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث * فكان ينبغي
 ان يضاف الى اقرب اوثاته وهو وقت العزل * وبه قال البعض واختار السرخسي * لكن المعتمد
 الاول * لان القاضي اسند الى حاله منافقة للضمان * وكذا لك اذا ازم المأخوذ منه انه فعل قبل
 تقليد القضاء * وخرج ايضا عنه ما لو قال العبد اخير وبعد العتق تطعت بك وانا عبد * وقال المقر
 بل تطعتها وانت حر كان القول للعبد * وكذا لو قال المولى اعبد وقد اعتقه اخذت منك غلة كل
 شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق * كان القول قول المولى * وكذا
 الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل * وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان
 المبيع مسهلكا * وان كان ثائما فالقول قول الموكل * وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة *
 ومما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امة ثم قال لها تطعت بك وانت امتي نقالت مي بل تطعتها
 وانا حر فالقول لها * وكذا في كل شيء اخذ منها عند البعيفة وابي يوسف ربح ذكره قبل
 الشهادات * وحتاج هذه المسائل الى نظردقيق للفرق بينها * وفي الجمع من الاقرار ولو اقر حربي
 اسلم باخذ المال قبل الاسلام او با تلاف خمر بعد اسلامه بمال حربي في دار الحرب او يقطع يد
 معتقه قبل العتق فكذبوا وفي الاستداد امتي بعدم الضمان في الكل انتهى * وقال يضمن * وما خرج
 عليه او اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري * فانه لا يرجع بالثمن * لان المرض
 يتزايد فيحصل الموت بالرائد فلا يضاف الى السابق * لكن يرجع بتقصان العيب كما ذكره الزيلعي *
 وليس من فروعهما ما اذا تزوج امة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا احتمل ان يكون حاد ثابعا للشراء
 او قبله * فانه لا شك عندنا في كونها ام ولدا لا من جهة انه حادث اضيف الى اقرب اوثاته * لانها
 لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها فصير ام ولد وعملنا ^{ناعمة} * هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى
 يدل الدليل على عدم الاباحة وهو مذاهب الشافعي رح * او التحريم حتى يدل الدليل على
 الاباحة ونسبه الشافعية الى البعيفة رح * وفي البدائع المختار ان لاحكم للانفال قبل الشرع بالحكم
 عندنا وان كان ازيليا فالمراد به ما عدم بطلانه بالفعل قبل الشرع فانتهى التعلق لعدم فائده

شيئا اعتنق من كلهن . واستطاعن قيمة احدتهن وسعين فيما بقي انتهى * وخرج عن هذا الاصل
مسجلة في فتاوى قاضخان . صبية ارضعها قوم كثير من اهل القرية انظروهم واكثرهم ولا بدري
من ارضعها واناد واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها . قال ابو القاسم الصغار اذا لم تظهر له
علامته ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها . وهذا من باب الرخصة كيلا يسد باب النكاح .
فلو اختلفت الرضعة بنساء يحسن لم اره الآن . ثم رأيت في الكافي للحاجم الشهيد ما يفيد الحل
ولفظه ولو ان توما كان اكل منهم جارية فاعتق احدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة بعينها فاكل
واحد منهم ان بطأ جاريته حتى يعلم انها المعتقة بعينها . وان كان اكبر رأى احدهم انه هو
الذي اعتق فاحب اليه لا يقرب حتى يستيقن ذلك . ولو قرب ام يكن ذلك حراما . ولو اشتراه
رجل واحد فاعلم ذلك لم يسئل له ان يقرب واحدا منهن حتى يعرف المعتقة . ولو اشتراه من الا
واحدا حل له وطيهن . فان فعل ثم اشترى الباقية لم يسئل له وطى شي منهن ولا بيعه حتى يعلم المعتقة
منهن انتهى . ثم اعلم ان هذه العامة انها هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة . ولو كان
في الحرمة شك لم يعتبر . بل اذا لوا الى اذ خلبت المرأة حاملة ثديها في فم رضية فوقع الشك في
وصول اللبن الى جوفها لم يحرم . لان في المانع شك كما في الواو الحية . وفي الغنية امرأة كانت
تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك فبها بينهم ثم تفرد لم يكن في ثدي لبن حين القمتها ثدي ولا يعلم
ذلك الا من جهنها جازلا بينها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى . وفي الخاتبة صغبر وصغبر بينهما
شبهة الرضاع وام يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما . هذا اذا لم يشرب من لبنك احد .
فان اخبر به عدل ثقة يؤخذ بقوله . ولا يجوز النكاح بينهما . وان كان الخبر بعد النكاح وهما
كبيران فلا حرج ان يفارقهما . ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الجف يقبل في حله خبر
الواحد . قالوا واشترى امة زيد وقال بكر وكلني زيد ببيعها سئل وطيهما . وكذا الوجاء امة قالت
ارجل ان مرلاي يعني اليك هدية وطن صدقها حل له وطيهما . وام ارحكم ما اذا وكل شخصاني شراء
جارية ووصفها ما اشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل فمقتضى العامة حرمتها
على الموكل . لاحمد قال انه اشترى لنفسه . لان الوكيل بشرأ غير المعلن له ان يشتره لنفسه
وان كان شراء ذلك الوكيل الجارية باصفات المعينة ظاهرة في الحل . ولكن الاصل التحريم .

وينبغي الرجوع الى قول الرارث * لانه خليفة * وله نظائر في الفقه * ولما كان الاولى الاحتياط في
 الفروج قال في المضمرة اذا عقد على امة تميزها عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن *
 لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او مخلوقا عليها يعتقها وقد خمدت الشالف * وكثيرا ما يقع لاسيما
 اذا تداولتها الايدي انتهى * فباو قع لبعض الشافعية من ان وطئ السراري اللاتي يجلين اليوم من
 الروم والهند والترك حرام * الا ان ينتصب في المغانم من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقسمها
 من غير حيف ولا ظلم او تحصل قسمة من محكم * او يتزوج بعد العتق باذن القاضي والمعتق *
 والاحتياط اجتنابهن مملوكات وحرائر انتهى ورع لا حكم لازم * فان الجارية المجهولة الحال
 المراجع فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى ائترها ان كانت كبيرة * وان علم حالها فلا اشكال *
 تنبيه * في معراج الدراية من كتاب الحظر والاباحة ان اصحابنا احتاطوا في امر الفروج الا في
 مسئلة لو كانت جارية بين شريكين وادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع
 على يد مدلل لا يجاب الى ذلك * وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة للملك انتهى * ناعلة * الاصل
 في الكلام الحقيقة * وتفرع على ذلك فروع كثيرة * منها النكاح اللوطي وعليه حمل قوله تعالى *
 وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَخَرَسَتْ مَرْيَةُ الْاَب كحليلته * وكذا الوثني شاعبي مجلها
 لم ينفذ لمخالفته الكتاب * بخلاف القضاء مجل ممسوسته * والفرق المذكور في ظهار شرحنا * وحرمة
 المعقود عليها بلاوطي بالاجماع * ولو قال لامته او منكوحته ان نكحتك فعلى اللوطي فلو عقد
 على الامة بعد اعتاقها او على الزوجة بعد ابانتها لم يحسب كما في كشف الاسرار * ومنها الورث
 على ولد * او اوصى اولد زيد لم يدخل ولد ولد * ان كان له ولد اصلبه * فان لم يكن له ولد اصلبه
 استحقه ولد الابن * واختلف في ولد ابنت * فظاهر الرواية عدم الدخول وصح * فاذا اولد
 للواثق ولد رجع من ولد الابن اليه * لان اسم اولد حقيقة في ولد الصلب * وهذا في المفرد *
 واما اذا وقف على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلث بلفظ الولد كما في نفع القدير *
 وكانه المعروف فيه * والا فالولد مفردا او جمعا حقيقة في الصلبي * ومنها حلف لا يبيع او لا يشتري
 او لا يواجر او لا يستاجر او لا يصالح من مال او لا يقاسم او لا يتخاضم او لا يضرب ولده لم يحسب الا
 بالباشن * ولا يثبت بالتوكيل * لانها الحقيقة وهو مجاز * الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل

كالقاضي والامير * فحينئذ لصنت بهما * وان كان نياشرة مرة ويوكل فيه اخرى فانه يعتبر فيه
 الاغلب * قال في الكنز بعد * وما لصنت بهما النكاح والطلاق والخلع والعق والكنابة والصلح من
 دم العمد والهبه والصدقة والقرض والا ستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والحياطة والا يداع
 والا سبداع ولا عارة ولا ستمارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل انتهى * والافعال والعقود
 في الايمان هل تختص بالصحيح او يتناول الفاسد * فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع
 يتناول الفاسد * والتوكيل بالنكاح لا يتناول * واليمين على النكاح ان كانت على الماضي يتناول *
 وان كانت على المستقبل لا * واليمين على الصانع كاليمين على النكاح * وكذا اعلى الحج والضوم
 كما في الظهيرة * وكذا اعلى البيع كما في المحيط * ومنها الوحلف لا يصلى اليوم لا يتقيد بالصحيح
 قياسا ويتقيد به استيسارنا * ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط * ومنها لو قال هذه الدار اريد
 كان اقرارا بالملك له حتى اؤاد على انها مسكنه ام تقبل * وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار
 اقرار منه بكونها له * بخلاف زرع فلان او غرس او بنى وادعى انه فعل ذلك بالاجر فهي للمقر *
 ومنها لو حلف لا يأكل من هذه الشاة حنت يلحمها * لانه الحقيقة دون لبسها ونتائجها * بخلاف ما
 اذا حلف لا يأكل من هذه الغنمة حنت بثمرها وطلعها * لا بما اتصل به صنعة حادثة كاللبس *
 بان لم يكن لها ثمر حنت بما كلفها مما اشترها بثمرها * ومنها حلف لا يأكل من هذه الجنة * فانه
 لصنت بالكل عينها لا لكان فلا يصنت باكل خبرها * ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنت بالكرع *
 لانه الحقيقة ولا يصنت بالشرب بيده او بانه * بخلاف من ماء دجلة * ومنها اوصى ماله وله عتقاء
 ولهم عتقاء اختصت بالاولين * لانهم مواليه حقيقة والاخرون مجازا بالتسبيب * ومنها اوصى
 لابناء زيد وله صليحون وحفلة فالوصية للصليحين * ونقض علينا الاصل المذكور بالاستمان على
 ابنائه الدخول الحفلة * وبمن حلف لا يضع قدميه في دار زيد يصنت بالدخول مطلقا * وبمن اضاف
 العتق الى يوم قدوم زيد فقد لم ليلا عتق * وبمن لا يسكن دار زيد عمت النسبة للملك وغيره *
 وبان ابا حنيفة ومحمد ارح تالافيم قال الله تعالى صوم زجبنا ويا لليمين انه نذر ويمين *
 واجيب بان الامان لحقن الدم المحتاط فيه * فانتفض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه * ووضع
 الفم مجاز عن الدخول فعم * واليوم اذا اقرن بفعل لا يمتد كان مطلقا اوتت افعله تعالى ومن

يَوْمَهُمْ يَوْمَئِذٍ بَرَّةٌ وَالنَّهَارُ إِذَا اتَّخَذُوا لَكَ مَعْيَارًا وَالْقَدُومُ غَيْرُ مَمْنُونٍ فَاعْتَبِرْ مطلق الوقت .
وَأَمَانَةُ الدَّارِ نِسْبَةُ لِلْمَسْكُونِ وَهِيَ مُأَمَّةٌ وَالنَّذْرُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الصَّيْثَةِ وَالْبَيْمِنُ مِنَ الْحَوْجِبِ فَإِنْ
أَجَابَ الْمُبَاحَ بِمَعْنَى كَتَبَ بِهِ بِالْأَمْسِ وَمَعَ الْاِخْتِلَافِ لَا يَجْمَعُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَمِنْ هَذَا الْأَضَلُّ
لَوْ حَلَفَ لَا يَصِلِي صَلَاتِي نَارَهُ لَا يَجِئُكَ إِلَّا بِرَكْعَتَيْنِ لَا نَهَا الْحَقِيقَةُ بِخِلَافِ لَا يَصَاحِبِي نَارَهُ لَا يَجِئُكَ حَتَّى
يَقِيمَ مَا يَسْتَحِبُّ وَلَا نَهَ يَكُونُ آتِيًا يَجْمَعُ الْأَرْكَانَ وَهَلْ يَجِئُكَ بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ أَوْ بِالرَّفْعِ قَوْلَانِ هُنَا مِنْ
غَيْرِ تَرْجِيحٍ وَبِهِ يَنْبَغِي تَرْجِيحُ الثَّانِي كَمَا رَجَّحُوهُ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَصِلِي الظَّهْرَ لَمْ يَجِئُكَ إِلَّا
بِالرَّابِعِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَصَاحِبُهُ جَمَاعَةٌ لَمْ يَجِئُكَ بِأَدْرَاكِ رَكْعَةٍ وَاسْتَخْلَفَ فَمَا إِذَا اتَى بِالْكَثَرِ
خَاتَمَهُ فِيهَا فَوَائِدُ فِي تِلْكَ الْفَاعِلَةِ أَعْنَى الْيَقِينِ لَا بَزُولٍ بِالشَّكِّ الْفَائِضَةُ الْأُولَى تَسْتَنْثِي مِنْهَا
مَسَائِلُ الْأُولَى الْمُسْتَضَافَةُ الْمُتَجَبِّينَ يُلْزَمُهَا الْاِغْتِمَالُ أَكْلُ صَوَاعِقٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ الثَّانِيَةُ إِذَا أُوجِدَ بِلَا
وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ مَنِّي أَوْ مَنِّي قَدْ مَنَّا بِجَابِ الْغُسْلِ مَعَ وَجُودِ الشَّكِّ الثَّلَاثَةُ وَجَدَ فَارَةً مَبِيتَةً وَلَمْ يَدْرِ
يَتَنَبَّهٌ وَكَانَ قَدْ تَوَضَّأَ مِنْهَا قَدْ مَنَّا بِوَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ مَقْصُودًا مَعَ الشَّكِّ الرَّابِعَةُ قَدْ مَنَّا أَنَّهُ
لَوْ ذَكَرَ هَلْ كَبَّرَ لِلْاِفْتِتَاحِ أَوْ لَا أَوْ أَحَدُ ثَلَاثٍ أَوْ لَا أَوْ مَسَّحَ رَأْسَهُ أَوْ لَا وَكَانَ أَوَّلَ مَا عَرَضَ لَهُ اسْتَعْبَلُ
الْخَامِسَةُ أَصَابَتْ ثَوْبَهُ نَجَاسَةٌ وَلَا يَدْرِي أَيَّ مَوْضِعٍ أَصَابَتْهُ فَغَسَلَ الْكُلَّ عَلَى مَا تَدَّ مَنَّا عَنْ الظَّهْرِ يَتَمَعَ
مَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ السَّادِسَةُ رَمَى صَيْدًا فَجَرَّحَهُ ثُمَّ تَغَيَّبَ عَنْ بَصَرِهِ ثُمَّ وَجَدَ مَيْتًا وَلَا يَدْرِي
سَبَبَ مَوْتِهِ لَحَرَّمَ مَعَ وَجُودِ الشَّكِّ لَكِنْ شَرَطْنَا الْكُنُوزَ لِحَرَمَتِهِ أَنْ يَفْعَلَ عَنْ طَلَبِهِ وَشَرَطْنَا ضِيَانًا
أَنْ يَدْرِي عَنْ بَصَرِهِ وَابْنُهُ يَشْبُرُ مَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْمَعْتَمِدُ الْأَوَّلُ السَّابِقَةُ لَوْ أَكَلْتَ الْهَنْجَ نَارَةً
قَالَ إِنْ شَرَبْتَ عَلَى قُورِهَا الْمَاءُ يَتَجَبَّسُ كَشَارِبِ الْخَمْرِ إِذَا شَرَبَ الْمَاءُ عَلَى قُورِهِ وَلَوْ مَكَّثْتَ سَاعَةً
ثُمَّ شَرَبْتَ لَا يَتَجَبَّسُ عِنْدَ ابْتِغَايَةِ رَحٍّ لَا حَتْمًا لَغُسْلِهَا فَمِنْهَا بِلَعَابِهَا وَعِنْدَ مَحْمَدٍ نَحْ يَتَجَبَّسُ بِنَاءً
عَلَى أَصْلِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَزُولُ إِلَّا بِالْمَطْلُوقِ كَالْحِكْمَةِ وَمِنْهَا مَسَائِلُ تَحْتَاجُ إِلَى الْمَرَاجَعَةِ وَأَمَّا الرِّفَا الْآنَ
مِنْهَا شَكٌّ مَصَافِرٌ أَوْ صِلَ بِلَدٍّ أَوْ لَا وَمِنْهَا شَكٌّ مَصَافِرٌ هَلْ نَوَى الْإِنَامَةَ أَوْ لَا وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ
الْتِرَافُ بِالْشَّكِّ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي التَّنَازُلِ خَانِيَةً رَأَيْتُكَ فِي الصَّوَابِ مَقِيمًا أَوْ مَصَافِرًا صَلَّيْ أَرْبَعًا وَيَقَعْدُ
عَلَى الْعَانِيَةِ اِحْتِيَاطًا فَكَذَلِكَ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّةِ الْإِنَامَةِ وَمِنْهَا صَاحِبُ الْعَنْدَرِ إِذَا شَكَّ فِي انْقِطَاعِ
فَصَلَّى بِطَهَارَتِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَصَحَّ وَمِنْهَا جَاءَ مِنْ قَدَّمَ أَمَّا أَلَامًا وَشَكَّ أَمَّا عِنْدَ عَلَيْهِ أَمَّا لَا وَمِنْهَا

فكذلك سبق الامام بالتكبير اولا ثم رأيت في التاتارخانية واذا لم يعلم المأموم هل سبق امامه
 بالتكبير اولا فان كان اكبر رائه انه كبير بقدر اجزائه وان كان اكبر رائه انه كبير قبله لم يجز
 وان استوى الظن اجزاء لان امر مجهول على السداد حتى يظهر الخطاء انتهى وينبغي ان
 يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والتاخر ومنها من عليه فائضة وشك في
 قضائها فهي ست وفي التاتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت اولا يكره له ان
 ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدري الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت اولا الا فضل ان يقره
 في سنة الظهر والعصر والعشاء في الاربع الفاتحة والسورة انتهى • الفائدة الثانية • الشك تساوى
 الطرفين • والثان الطرف الراجح وهو تزجيح جهة الصواب والوجه رجحان جهة الخطاء • واما
 اكبر الراى وغالب الظن فهو الطرف الراجح اذا اخذ به القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كما
 ذكره اللامشي في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد
 بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او تزجيح احدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال
 له علي ألف درهم في ظني لا يلزمه شيء • لانه للشك انتهى • وغالب الظن عندهم ملحق باليقين •
 وهو الذي يعتني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب • صرحوا في نواقض
 الوضوء بان الغالب كما لمحقق • وصرحوا في انطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع • واذا غلب على
 ظنه وقع • الفائدة الثالثة • في الاستصحاب وهو كفا في التحرير الحكم ببقاء امر محقق لم يظن
 عدمه • واختلف في حجته فقيل حجة مطلقة ونفاه كثير مطلقا واختار الفحول الفلشة ابو زيد
 وشمس الاثمة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق • وهو المشهور عند الفقهاء • والوجه
 انه ليس بحجة اصلا • لان الدفع استمرار عند ما الاصل • ولان موجب الوجود ليس موجب بقاءه •
 فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحرير • ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك
 الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده قال قول له ولا شفعة له الا ببينة • ومنها المفقود لا يرث
 من لا يرث • وقد تنافر وعامة عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الي اقرب اوقاته • وفي
 اقرار البزازية صب دهنه لانسان عند الشهود نادى ما لكه الضمان فقال كانت نجسة ارفع
 ضارة والقول للصاب لانكار الضمان • والشهود يشهدون على الصبي لا على عدم النجاسة • وكذا

لو ائلف لحم تصاب فطرب بالضمان فقال كاتبا منته فائتلفها لا يصدق • وللشهود ان يشهدوا الله
لحم ذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن • فاعتبر على معلقة كتاب الاستبسان وهي ان
رجلا قتل رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان اربدا او قتل ابي فقتلته تصاصا او للردة لا يسع •
فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب العدو ان • بانه يقتل ويقول كان القتل لذلك • وامر
الدم عظيم فلا يهمل • خلا في المال فانه بالنسبة الى الدم اهون حتى حكم في المال بالكلول • وفي
الدم تبس حتى يقر او يحلف • واكتفى بيمين واحدة في المال وجمسين يمين في الدم انتهى • •
القاعة الرابعة • المشقة قلب التيسير • والاصل فيها قوله تع • يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر •
وتراه تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج • وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى الخفة
السمحة قال العلماء يخرج على هذه القاعة جميع رخص الشرع وتخفيفاته • واعلم ان اسباب
التخفيف في العبادات وغيرها سبعة • الاول السفر وهو بوعان • منه ما يختص بالطويل وهو ثلثة
ايام وليلاتها • وهو التصرف والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية
البيان • والثاني ما لا يختص به • والمراد به مطلق الخروج عن المصرو وهو ترك الجمعة والعيد
والجماعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نسائه • والقصر للمسافر عندنا
رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروا حتى اثم به وفسدت اوان لم يقعد
على راس الركعتين ان لم ينواقمته قبيل سجود الثالثة • الثاني المرض ورخصته كثير • التيمم
منه الخوف على نفسه او عضوه او من زيادة المرض او بطؤه • والتقعود في صلوة الفرض والاضطجاع
فيها ولا يماء والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضيلة • والفطر في رمضان للشيخ الثاني مع وجوب
الفدية عليه • والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الطهار • والفطر في رمضان • والخروج
من المعتكف • والاستنابة في الحج • وفي رمي الحجارة وابعادة محظورات الاحرام مع الفدية •
والنداء بالنجاسات وابعاد الحجر على احد القولين • واختار قاضيان عدمه • واساغة للقمه
بها اذا غص اتفاقا • وابعادة النظر للطبيب حتى العورة والسوئين • الثالث الاكراه • الرابع
النسيان • الخامس الجهل وسياتي لها مباحث • السادس العسر وعموم البلوى كالصلوة مع النجاسة
المعفو عنها كما دون ربع الثوب من خففة وقد راى الدرهم من المغالطة ونجاسة المجدور التي تصيب

ثم ابه ركان كلما غسلها خرجت • ودم البراذيث والبق في الثوب وان كثر • وبول ترش
على الثوب قدر رؤس الابر • رطين الشوارع • واثربجاسة عسر زواله • وبول سنور في غير اواني
الماء وعليه الفتوى • ومنهم من اطلق في الهرة والفار وخر • حمام وعصفور وان كثر • وخر •
الطيور المحرمة في رواية • وما لانفس له سائلة • وريق النائم مطلقا على المفتى به • وانواه الصبيان •
وغبار السرطين • وتليل الدخان النجس • ومنقذ الحيوان • والعفوس من الريح والفساء اذا اصاب
السراويل المبتلة او الملتصقة على المفتى به • وكان الحوانى لا يصلي في سراويله • ولا تاويل لفضله
الا التبرز من الخلاف • ومن ذلك تولد بان الدار مطهر للروث والعذرة • فقواها بطهارة رما دما
تيسيرا • ولا يزمت نجاسة الخبز في غالب الامصار • ومن ذلك طهارة بول الحفاش وخرته • والبعر
اذا وقع في الحلب ورمي قبل التفتت • وتخفيف نجاسة الارواث عندهما • وما يصيب الثوب من
جارات النجاسة على الصبح • وما يصيبه مما سال من الكنيف ما لم يكن اكبر رائته النجاسة •
وما الطابق استسنا • وصورتها احرنت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان • وكذا
الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق • اربيت البالوعة اذا كان عليه طابق وتقاطر منه •
وكذا الحمام اذا كان اهر يق فيه النجاسات نغرق حيطانها وكونها وتقاطر منه • وكذا لو كان في
الاصطبل كوز معلق فيه ماء نثر ثبع في اسفل الكرز • والفول بطهارة المسك وان كان اصله دماء
والزباد وان كان عرق حيوان حرم الاكل • والسراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او
عكسه • والفتوى على ان العبرة للطاهر ايهما كان • وما ترش على الغاسل من فسالة الميت مما
لا يمكن الاحتراز عنه • وما رش به السرق اذا ابتل به قدامه • وما طوى الكلاب والطين المسرى
وروعة الطريق • ومشروعية الاستنجاء بالحجر مع انه ليس بمزيل • حتى لو نزل المستنجي به في
ماء نجسه • والقول بان كل مائع قانع يزيل النجاسة الحقيقية • ومس المصنف للصبيان للتعليم • ومسح
الحف في الحضر ومشفة نزع في كل وضوء • ومن ثم وجب نزع الغسل لعدم تكرره • وانه لا يحكم على
الماء بالاستعمال مادام مترددا على العضو • ولا بنجاسة الماء اذا لاقى المتنجس ما لم ينتصل عنه •
وانه لا يضره التغيير بالمكث والطين والطحلب وكلما يعسر صوته عنه • واباحة المشي والاستدبار عند
سبق الحدث • واباحتهماني صلوات الخوف • واباحة النافلة على الدابة خارج المصر بالايمان • وفيه

رواية عن ابي يوسف رحمه الله و اباحه التعود نيبا بالاعذار وفتح ابو حنيفة رحمه الله في العبادات كلها
 فلم يقل ان من المرأة والذكر ناض ولم يشترط النية في الطهارة ولا لذلك ووسع في المياه
 تنوضه الى راي المصلي به ولم يشترط مقارنة النية للتكبير ولم يعين من القرآن شيئا حتى
 الفاتحة هلا بقوله تعالى فاترا امانيس من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز غير عشر واسقط
 القراءة على المأموم بل منعه منها دفقة على الامام زعمنا للتخليط منه كما يشاهد بالجامع الازهر
 ولم يعين تكبير الانتحاج بلفظ وانما يجوز ما يكل ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي
 فجوز بالفارسي تيسير اعلى الخاضعين وروى زجوطه عنه واسقط فرض الطمينة في الركوع
 والسيود تيسيرا واسقط لزوم التثنية في الزكوة وصدقة الفطر وجوز
 تأخير النية في الصوم وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للحج الاركان الوتوف وطواف
 الزيارة ولم يشترط الطهارة ولا الستر ولم يجعل السبعة كلها اركانا بل الاكثر ولم يوجب
 العنبر في العبر كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن ذلك الايراد بالظهر من ثلة الحر ومن ثم لا
 ايراد في الجمعة لاستحباب التكبير اليها على ساقيل ولكن ذكر الاستحباب اليها كما لظهر في
 زمانين وترك الجماعة للمطر والجمعة بالاعذار المعروفة ولذا اسقط ابو حنيفة رحمه الله عن الاعبي
 الجمعة والحج وان وجد قائدا دفعا للمشقة عنه وعدم وجوب قضاء العلق على الحائض لتكررها
 بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لسدور ذلك وسقوط القضاء عن المغني عليه اذا زاد على
 يوم وليلة وعن المريض العاجز عن الائمة بالراس كذلك على الصحيح وجوز صلوة الفرض
 في السفينة فاعدا مع القدرة على القيام لحوف دوران الراس وكذا الصوم في السنة شهرا والحج
 في العمر مرة والزكوة ربع العشر تيسيرا ولذا اقلنا بها وجبت بقدره ميسرة حتى سقطت بهلاك
 المال واكل الميتة ومال الغير مع ضمان البدل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر
 اجرة عمله وجوز تقديم النية على الشروع في الصلوة اذا لم يفصل باجنبي وتقديم النية على
 الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي دفعا للمشقة من جنس
 الصائمين لان الحائض تطهر بعد والكافر يسلم والصغير يبلغ كذلك واباحه التسلل من الحج
 بالاحصار والفوات واباحه ابي يوسف رحمه الله حشيش الحرم للمحتاج في الموسم تيسيرا وليس

المحرر للثبوت والقتال • وبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوز على خلاف القياس دنا من احة
 المفاليس • والاكتفاء بروية ظاهر الصبر والاموذج • ومشروعية خيار الشرط للمشتري دفعا
 للندم • وخيار نقد الثمن دفعا للمماطلة • ومن هذا القبيل بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوز
 مشايخ بلخ وبنار توسعة • وبيانه في شرح الكنز من باب خيار الشرط • ومن ذلك انني المتأخرون
 بالرد لخيار الغبن الفاحش • اما مطلقا واذا كان فيه غرور رحمة على المشتري • ومنه الرد
 بالعيب • والتعاقف والاقالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض والشركة والصام
 والحجر والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولها المفتي به الحاجة • والمضاربة والعارية
 والرد بعت المدققة العظيمة في ان كل واحد لا ينفع الا بما هو ملكه • ولا يستوفي الا من عليه حقه •
 ولا ياخذ الا بكماله ولا يتعاطي اموره الا بنفسه فسهل الا مر باحة الانتفاع بملك الغير بطريق
 الاجارة والاعارة والقرض • وبلاستعانة بالغير وكالة وايداعا وشركة ومضاربة ومساقاة •
 وبلاستيغاء من غير المديون حوالة • وبالتوثيق على الدين برهن وكفيل ولو بانفس • وباسقاط
 بعض الدين صلحا او كله ابراء • والحاجة انك اء يمينه جوزنا الصلح عن انكار • ولقد اشرعت
 الاجارة له لو جعلت امانا فاجز منه اتحاد الجنس قلنا لا يجوز • وقلنا الاجارة على منفعة غير
 مفصودة من العين لا تجوز الا استغناء عنها بالعارية كما علم في اجارة البزازية • ومن التخفيف
 جواز العقود الجائزة • لان لزومها شاق تكون سببا لعدم تعاطيها ولزوم اللازمة • والالم يستقر
 ببيع ولا غيره • جوفقنا عزل الوكيل على علمه دفعا للخروج عنه • وكذا النياضي وصاحب
 وظيفة • ومنه اباحة النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة والاسيد • ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
 في اشتراطه من المشقة التي لا يحتملها كثير من الناس في بناتهم واخوانهم من نظر كل خاطب
 فناسب التيسير فلم يكن له خيار روية • بخلاف البيع فانه يصح قبل الروية وله الخيار لعدم
 المشقة • ومن تم قلنا ان الامرا يجاب في النكاح بخلاف البيع • ومن هذا وسع فيه ابو حنيفة رح بجوز
 بلاولي • ومن غير اشتراط عدالة الشهود • ولم يفسد بالشروط المغسلة ولم يخصه بلفظ النكاح
 والتزويج بل قال بمنعقد بما يفيد ملك العين المحال • وصححه بحضور ابني العاتدين ونا عشرين
 وسكاري يذكرونه بعد الصبح • وبعبارة افساد • بجوز شهادتهم فيه فاعتقد بعض رجل

وامرأتين . كل ذلك دفعا لمشقة الزنا وما يترتب عليه . ومن هنا قيل حببت الحنفى كيف يزني . ومنه
 اباحه اربع تسون . فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء ايضا لكثرتهم . ولم يزد
 على اربعة لما فيه من المشقة على الرجل في القسم وغيره . ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على
 الزوجية من المشقة عند التعاقب . وكذلك مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثالث .
 ولم يشرع دائما لما فيه من المشقة على الزوجة . ومنه وقوع الطلاق على المولي بمضي اربعة اشهر دفعا
 للضرر عنها . ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا على المكلفين . وكذلك التشيير
 في كفارة اليمين لتكررها . بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها . ومشروعية التشيير في نذر
 معلق بشرط لا يراذ كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمندوب على ما عليه الفتوى واليه رجع
 الامام قبل موته بسبعة ايام . ومنه مشروعية الكتابة لتخليص العبد من دوام الرق لما فيه من
 العسر . ولم تبطلها بالشروط الفاسدة توسعة . ومنه مشروعية الوصية عند الموت لتدارك الانسان
 ما فرط منه في حال حيوته . وصرح له في الثالث دون ما زاد عليه دفعا للضرر الورثة . حتى اجزأها
 بالجميع عند عدم الوارث . واوقفنا ما على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث . وابقينا
 التركة على ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه منها رحمة عليه . ووسعنا الامر في الوصية
 فيجوز بناها في المعدوم ولم تبطلها بالشروط الفاسدة . ومنه اسقاط الائم عن المجتهدين في الخطاء .
 والتيسير عليهم بالاكتفاء بالظن . ولو كانوا لا يثقون باليقين لشق وعسر الوصول اليه . ووسع
 ابو حنيفة رح في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصيح تولية الفاسق . وقال ان فسقه لا يعزله .
 وانما يستحقه . ولم يوجب تزكية الشهود حملا لحال المسلمين على الصلاح . ولم يقبل الجرح
 الجرح في الشاهد . ووسع ابو يوسف رح في القضاء والوقف . والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما .
 فيجوز للقاضي تلقيب الشاهد . وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر . ولم يشترط فيه شيئا
 مباشره الامام . وصرح الوقف على النفس . وعلى جهة تنقطع . ووقف المشاع . ولم يشترط التسليم
 الى المتولي ولا حكم القاضي . وجوز استبدال المندوب الحاجة اليه بلا شرط . وجوزة مع الشرط
 ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين . فقد بان بهذا ان هذه القامعة يرجع اليها غالب ارباب
 الفقه . السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فماسب التخفيف . فمن ذلك عدم تكليف الصبي

والجئون نفرض امرأوا وهما إلى الولي * وتربيتة وحضانتة إلى النساء رحمة عليه * ولم يجبرهن على الحضنة تيسيراً عليهن * وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه * وباحة لبس الحرير وحلي الذهب * وعدم تكليف الأرقاء بكثير مما وجب على الأحرار * ككوله على النصف من الحرفى الحدود والعلة مما سياتى في أحكام العبيد * وهذا هو الذى مهمة تختم بها الكلام على هذه القاعة *
الفائدة الأولى المشاق على تسمين مشقة لا تنفك عنها العباد غالباً كمشقة البرد في الوضوء والغسل * ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار * ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها * ومشقة ألم الحد وذو رجم الزناة * وقتل الجنابة وقتال البغاة * فلا أثر لها في إسقاط العبادات في كل الأوقات * وأما جواز التيمم للخوف من شدة البرد الجنابة فالمراد من الخوف الخوف من الاشتغال على نفسه أو على عضو من أعضائه أو من حصول مرض * ولذا اشترط في البدائع جواز من الجنابة أن لا يجد مكاناً يابو به ولا ثوباً يبتدئ به ولا ماءً مسحاً ولا حماً ماءً * والصحيح أنه لا يجوز للحدث الأصغر كما في الثانية * لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء * وأما المشقة التي تنفك عنها العبادات غالباً فعلى مراتب * الأولى مشقة عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والأطراف * ومنافع الأعضاء نهى موحدة للتخفيف * وكذا إذا لم يكن للحج طريق إلا من البحر وكان الغالب عدم السلامة لم يجب * الثانية مشقة خفيفة كادنى وجع في أصبع أو أدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له ولا النفقات إليه * لأن تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع مثل هذا المفسدة التي لا أثر لها * ومن هنا رد على من قال من مشائخنا إن المريض إذا نوى الصوم في رمضان عن واجب آخر فإنه يقع مما نوبى إن كان من رمضان يضر معه الصوم * ولا فيقع عن رمضان بأن ما لا يضر ليس بمرخص للفطر في رمضان * وكلامنا في مريض رخص له القطر * تنبيه * مطلق المرض وإن لم يضر إن كان بالزوج مانع من صحة خلوته بها * بخلاف مرضها * الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في رمضان يضاف من الصوم زيادة المرض * أو بطأ البرء فيجوز له الفطر * وهكذا في المرض المبع للتيمم * واعتبر في الحج الزاد والزاحلة المناسبتين للشخص حتى قال في فتح القدر يعتبر في كل إنسان ما يصح به بدينه * وقالوا لا يكفي

بالعقبة في الرحلة بل لا بد من حمل أوراس زائلة • ومن الممثل التيمم فإنهم اشتروا في المرض
 الجريح له أن يشاف من الماء على نفسه أو عضوه ذمًا با أو منفعة أو حد وث مرض أو طوبى • ولم يبيح
 بمطلق المرض مع أن مشقة السفر دون ذلك بكثير • ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على
 قيمته لا اليسير • الفائدة الثانية تخفيفات الشرع وهي سبعة أنواع • الأول تخفيف أسقاط العبادات
 عند وجود عذر ما • الثاني تخفيف تنقيص كالتقصير في السفر على القول بأن الإتمام أصل •
 وأما على قول من قال التقصير أصل والتمام فرض بعد فلا الصورة • الثالث تخفيف إبدال كإبدال
 الوضوء والفعل بالتيمم • والقيام في الصلوة بالتعود والاضطجاع • والركوع والسجود بالإيماء •
 والصيام بالطعام • الرابع تخفيف تقديم كإجماع بعزات • وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر
 في رمضان وقبلة على الصنيع بعد تملك النصاب في الأول • ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية
 في الثاني • الخامس تخفيف تأخير كإجماع بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر • وتأخير
 الصلوة عن وقتها في حق مشغول بالتعاذ غريق وغو • السادس تخفيف ترخيص كصلوة المستجير مع
 بقية النجوى وشرب الخمر للفتنة • السابع تخفيف تغيير كتغيير نظم الصلوة للخوف • الفائدة الثالثة المشقة
 والخرج إنما يعتبر في موضع لا نص فيه • أمام النص بخلافه فلا • ولذا قال أبو حنيفة وحمد ربح
 بجرمة رمي حشيش الحرم ونطعه إلا إذا جرح • وجوز أبو يوسف ربح رعيه للخرج ورد عليه بما
 ذكرناه ذكره الزيلعي في جنائيات الأحرام • وقال في باب الانجاس أن الإمام يقول بتقليط نجاسة
 الأرواث لقوله عليه السلام إنها ركس أي نجس • ولا اعتبار عند البلوى في موضع النص
 كما في قول الأدي • فإن البلوى فيه أهم انتهى • وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من
 زادني تغيير الغليظة على قول أبي حنيفة ربح ولا خرج في اجتنابه كما في الاختيار • وفي الغليظة
 على قولهما لا بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضًا • وفي المحيط وهي زيادة حسنة بشهد لها
 بعض فروع الباب • والمراد بقوله ولا خرج في اجتنابه • ولا بلوى في أصابته على اختلاف
 العبارتين إنما هو بالنسبة إلى جنس المكلفين • فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي
 أن ماعمت بليته خفت نصيته انتهى • الفائدة الرابعة ذكر بعضهم أن الأمر إذا ضاق اتسع وإذا
اتسع ضاق • وجمع بينهما بعضهم بقوله كما تجاوز عن حد • انعكس إلى ضده • وتأثير هاتين

المقاعدتين في التعاكس قولهم يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابداء وقولهم يفتقر في الابداء
 ما لا يفتقر في البقاء وسيا تي ان شاء الله تعالى ذكر فروعها * القاعدة الخامسة الضرب بال *
 اصلها قوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار * اخرجه المالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب عن
 ابيه مرسل * واخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري *
 واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة بن صامت رض * وفسره في المغرب بانه لا يضر
 الرجل اخاء ابتداء ولا جزاء انتهى * وذكره اصحابنا في كتاب الغصب والشفعة وغيرهما *
 ويبني على هذه القاعدة كثير من ابواب الفقه * فمن ذلك الرد بالعيب * وجهه انواع الخيارات *
 والحجر بسائر انواعه على المفتي به * والشفعة فانها للشرىك لدفع ضرر التهمة * وللجار لدفع ضرر
 الجار السوء اذ يبرئها نفلوا الديار وترخص * والفصا ص والحدود والكفارات وضمان المتلفات *
 والجبر على الفسقة بشرطه * ونصب الائمة والغضاة * ودفع الصائل * وتال المشركين والبغاة *
 وفي البرازية من باب الكراهية باع اغصان فرصاد والمشتري اذا ارتقى لقطعها يطلع على
 عورات الجيران يؤمر بان يسترهم وقت الارتقاء لتستتر وامر امرتين نان فعل فيها والارفع
 الى الحاكم ليمنع من الارتقاء انتهى * وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة او منداخلت * وتعلق بها
 قواعد * الاولى الضرورات تبيح المحظورات * ومن ثم جاز اكل الميتة عند المغصة * واساغة
 الائمة بالحمر * والخلفاء بكلمة الكفر للإكراه * وكذا التلای المال م واخذ المال من الممتنع لاداء
 الدين بغير اذنه * ودفع الصائل واو ادنى الى قتله * وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم
 نقصانها * قالوا يخرج بالوكان الميت ببيافانه لايصل اكله للمضطر * لان حرمة اعظم في نظر الشرع
 من معجة المضطر انتهى * ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد * فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره بقتل
 لا يجوز الترخص له * فان قتله اثم * لان مفسدة قتل نفسه اخف من مفسدة قتل غيره * وقالوا لو دفن
 بلا نكفين لا ينبش عليه * لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي تام الستر بالتراب
 مغامه * وكذا لو دفن بلا غسل واهيل عليه التراب صلى على قبره ولا يخرج * الثانية ما يبيع
 للضرورة يتقدر بقدرها * ولذا قال في ايمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة * وانما
 بباح التعريض انتهى * يعني لا تدفعها بالتعريض * ومن فروعها المضطر لا ياكل من الميتة الا قدر

سد الرمي ، والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة ، لأنه إنما يباح للضرورة ، قال في
الكنز وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح وذئب بلا نسمة ، وبعد الخروج منها لا ، ومافضل
رد إلى الغنمة ، رائتوا بالعفو عن بول السور في الثياب دون الأواني ، لأنه لا ضرورة في الأواني
لجريان العادة في تميمها ، وفرق كثير من المشايخ في البحرين آبار الفلوات فيعفى عن تليدها
للضرورة ، لأنه ليس لها رؤس حاجن ، ولا بل يعبر حولها ، وبين آبار المصار لعدم الضرورة
بإلاف الكثير ، ولكن المعتمد عدم الفرق بين آبار الفلوات والمصار ، وبين الصحيح والمتكسر
وبين الرطب والبابس ، ويعفى عن ثياب المتوضي إذا أصابها من الماء المسعد على رواية النجاسة ،
للضرورة ، ولا يعفى عما يصيب ثوب غيره لعدمها ، ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق
غيره لعدم الضرورة ، والجبين يجب أن لا تستتر من الصحيح إلا بقدر ما لا بد منه ، والطبيب إنما
ينظر من العورة بقدر الحاجة ، وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر من واحدة
لأنه ما ع الحاجة بها انتهى ، ولم أره لمشايخنا ، تدنيب ، بقرب من هذه القاعدة ما جاز يعتد
بطل نزواله ، فبطل التيمم إذا قدر على استعمال الماء ، فإن كان لقتله الماء بطل بالقدرة عليه ، وإذا
كان لمرض بطل ببرئه ، وإن كان لبزد بطل بزواله ، ويعفى أن يخرج من هذه القاعدة الشهادة
على الشهادة إذا كان الأصل مريضاً نصح بعد الأَشهاد ، أو مسافراً فقد أن يبطل الأَشهاد على
القول بأنها لا تجوز إلا لموت الأصل أو مرضه أو سفره ، الثالثة الضرر لا يزال بالضرر ، وهي
مقيلة لقولهم الضرر يزال أي لا بضرر ، ومن فروعهما عدم وجوب العبارة على الشريك ، وإنما
يقال لمريد ما انفق وأحبس العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما انفقته ، فالأول أن كان بغير إذن
الماضي ، والثاني أن كان باذنه وهو المعتمد ، وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب
التضاء أن الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل ، ولا يجبر السيد على تزويج عبده وأمه وإن ضررا ،
ولا يأكل المضطر طعام مضطر آخر ولا شيئاً من بدنه ، تنبيه ، يتحمل الضرر الخاص لا جل دفع ضرر
العام ، وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله ، وعليه فروع كثير ، منها جواز الرمي إلى كفار
تترسو بصبيان المسلمين ، ومنها وجوب نقض حائط ملوك مال إلى طريق العامة على ما أكتها
دفعاً للضرر العام ، ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عينا أبي حنيفة رح في ثلث ، المفتي

الما جن * والطبيب الجاهل * والمكاري المفاسد فعلا للضرر العام * ومنها جواز على السفه عندهما
 وعليه الفتوى ذنعا للضرر العام * ومنها بيع مال المديون المجهوس منه هما القضاء ذنعه دفعا
 للضرر عن العزما وهو المعتمد * ومنها التسعير عند تعدي ارباب الطعام في بيعه بغبن فاحش *
 ومنها بيع الطعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع ذنعا للضرر العام * ومنها
 منع اتخاذ حانوت للطبع بين البرازين * وكذا الكل ضرراً عام كذا في الكافي وغيره * وتما في
 شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى * تنبيه آخر * يفيد القاعة ايضاً لو كان احدهما اعظم
 ضرراً من الاشد بزال بالاخف * فمن ذلك الاجبار على قضاء الدين والنققات الواجبات * *
 ومنها حبس الاب لو امتنع عن الاتفاق على ولد بخلاف المديون * ومنها الوصية ساجدة اي
 خشبة وادخلها في بناءه فان كانت قيمة البناء اكثر يملكها صاحبه بالقيمة * وان كانت قيمتها
 اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك عنها * ومنها او غصب ارضاً فبني فيها او غرس فان كانت
 قيمة الارض اكثر فلغاوردت والا ضمن له قيمتها * ومنها الوا بطلعت دجاجة او اؤة ينظر الي
 اكثرها قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الامل * وعلى هذا الوا دخل فصيل غيره دارة فكبر فيها
 وام يمكن اخراجه الا بهدم الجدار * وكذا الوا دخل البقر راسه في قدر من الخناس فتعذر
 اخراجه * هكذا ذكر اصحابنا زح كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب * وفصل الشافعية فقالوا ان
 كان صاحب البهيمة معها فهو مقر بترك الحفظ * فان كانت غير ما كولة كسرت القدر وعليه ارض
 النقص * او ما كولة ففي ذبحها وجهان * وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارض *
 والا فله الارش * وينبغي ان يلحق بمسئلة البقر ما لو سقط دينار في حُبْنَةٍ غير * ولم يخرج الا
 بكسرها * ومنها جواز دخول بيت غير * اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه
 لا خفاء * ومنها مسئلة الظفر يحبس ذنعه * ومنها جواز شق بطن المينة لاخراج الولد اذا كانت
 ترجى حيوته * وقد امر به ابو حنيفة رح فعاش الولد كما في الملتقط * قالوا بخلاف ما اذا ابلغ
 او اؤة فمات فانه لا يشق بطنه * لان حرمة الادمي اعظم من حرمة المال * وسوى الشافعية بينهما في
 جواز الشق * وفي تهذيب الخلا نسي من الحظر والا باحة وقيمة الدرة في تركه * وان لم يترك شيئاً
 لا يجنب شيى انتهى * ومنها طالب صاحب الاكثر التسمية وشر يكره يتضرر * فان صاحب الكثير يجاب

على احد الاقوال . لان ضرورة في عدم القسمة اعظم من ضرورة شريكه بها . ونشأت من هذه القاعدة
قاعدة رابعة . وهي ما اذا تعرض مفسدان روي اعظمهما ضررا باثر تكاب اخفهما . قال
الزبلي في باب شروط الصلوة ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى ببليتين وهما متساويتان
ياخذ بايهما شاء . وان اختلفا اختاراهو منهما . لان مباشر الحرام لا يجوز الا للضرورة . ولا ضرورة
في حق الزيادة . مثاله رجل عليه جرح لو سجد مال جرحه وان لم يسجد لم يسلم فانه يصلي قاعدا
يؤمى بالركوع والسجود . لان ترك السجود اهلون من الصلوة بالحديث . الا ترى ان ترك السجود
جائز حاله الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحديث لا يجوز مجال . وكذا شيخ لا يقدر على القراءة
قائما ويقدر عليها قاعدا يصلي قاعدا . لانه يجوز حاله الاختيار في النفل . ولا يجوز ترك
القراءة مجال . ولو صلى في الفصلين قائما مع الحديث وترك القراءة لم يجز . ولو كان معه ثوبان نجاسة
كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم بتغير ما لم يبلغ احد هماربع الثوب . لا ستوائهما في
المنع . ولو كان دم احد هماربع الربع ودم الآخر اقل يصلي في اتلها مادما . ولا يجوز عكسه . لان
للربع حكم الكل . ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احد هما اكثر لكن لا يبلغ ثلثه
ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في ايها شاء لا ستوائهما في الحكم . والافضل ان يصلي في
اتلها نجاسة . ولو كان ربع احد هما طاهرا والآخر اقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهرا .
ولا يجوز في العكس . ولو ان امرأة لو صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة . ولو صلت
قاعدا لا ينكشف منها شيء فانها تصلي قاعدا ما ذكرنا ان ترك القيام اهلون . ولو كان الثوب يغطي
جسدها وربع راسها وترك تغطية الراس لا يجوز . ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها
تركه . لان للربع حكم الكل . ومادونه لا يغطي له حكم الكل . والستر افضل لتقليل الانكشاف
انتهى . ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام .
واو صلى في بيته صلى قائما خرج اليها ويصلي قاعدا وهو الصحيح . ونقل في شرح منية المصلي
تصحيحا آخر انه يصلي بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر وعند ميتة ومال الغير فانه
ياكل الميتة . وعن بعض اصحابنا راح من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة . وعن ابن سماعة الغصت
اولى من الميتة . وبه اخذ الطحاوي وغيره . وخير الكرخي . كذا في البزاية . ولو اضطر المحرم

وعند ميتة وصيد اكلهاده عليه وعلى المعتمد * وفي البرازية لو كان الصيد منه نوحا فالصيد
اولى وفناءه ولو اضطر وعند صيد ومال الغير فالصيد اولى * وكذا الصيد اولى من لحم الانسان *
وعن محمد زح الصيد اولى من الخنزير انتهى * وذكر الزيلعي في آخر كتاب الاكرام لو قال له لتلقين
نفسك في النار او من الجبل او لا تملك وكان الالتقاء بحيث لا ينجو منه * ولكن فيه نوع خفة فله
الخيار ان شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند ابي حنيفة زح * لانه ابتلى ببليتين
فختار ما هو الا هو في زحمه * وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك * لان مباشرة الفعل سعي في املاك
نفسه فصبر عما هو عليه * واصله ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق * ولو وقع
في الماء يغرق فعند يختار ايها شاء * وعندهما يصبر * ثم اذا القى نفسه في النار فاحترق فعلى
المكره القصاص * بخلاف ما اذا قال لتلقين نفسك من راس الجبل او لا تملك بالسيف فالقلى
نفسه فمات * عند ابي حنيفة زح يجب الدية وهي مسئلة القتل بالقتل انتهى * ونظير القاحلة
الرابعة قاعلة خامسة وهي درء المفسد اولى من جلب المضاح * فاذا تعارضت مفسدة ومصلحة
قدم دفع المفسدة غالبا * لان اعتناء الشرع بالمبنيات اشد من اعتناؤه بالاموريات * ولذا قال عليه
السلام اذا امرتكم بشي فأتوا منه مما استطعتم واذ نهيتكم عن شي فاجتنبوه * وروى في الكشف
عن يونس بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا تترك من عبادة الثقلين * ومن ثم جاز ترك الواجب دفعا
للمشقة * ولم يسامح في الاتهام على المذنبات خصوصا الكبائر * ومن ذلك ما ذكره البرازي في
فتاواه * ومن ام يجد ستر ترك الاستنجاء ولو على شاطئ * لان النهي راجع على الامر * حتى
استوجب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار انتهى * والمرأة اذا وجب عليها الغسل ولم تجد
ستر من الرجال توخره * والرجل اذا لم يجد ستر من الرجال لا يوغره ويغتسل * وفي الاستنجاء
اذا لم يجد ستر يتركه * والفرق ان العجاسة الحكيمة اقوى * والمرأة بين النساء كالرجل بين
الرجال كذا في شرح النقاية * ومن فروع ذلك المباحة في المضمضة والاستنشاق مسبوقة وتكره
للصائم * وتحليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للحرم * وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة *
فمن ذلك الصلوة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة والستر والاستقبال فان في كل ذلك
نفسه ما فيه من الاختلال لجلال الله تعالى في ان لا يباحي الاعلى اكمل الاحوال * ومتى تعذر

شيء من ذلك جازت الصلوة به، وقد يما لمصلحة الصلوة على هذه المفصلة. ومنه الكذب مفصّل
 بحرمة وهي متى تضمن جلب مصلحة تنزّل عليه جاز كما الكذب للإصلاح بين الناس. وعلى
 الزوجة لأصلاحها. وهذا النوع راجع إلى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة
القاعدة السادسة من الخامسة الحاجة تعزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة. وإجماعنا يجوز
 الإجازة على خلاف القياس الحاجة. ولقد ائتمنا لا يجوز إجازة بيت بمخاف بيت لا اتحاد جنس
 المصلحة فلا حاجة. بخلاف ما إذا اختلف. ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف القياس. ومن ذلك
 جواز السلم على خلاف القياس. لكونه بيع المعلوم دفع الحاجة المألمة. ومنها جواز الاستئجار
 للحاجة. ودخول الحمام مع جهالة مكنته فيها وما يستعمله من مائها. وشرقة السقاء. ومنها الافتاء
 بصفة بيع الوفاء حيث كثر الدين على أهل جاري. ومكنا بمصر. وقد سموه ببيع الامانة.
 والشافعية يسمونه الرهن المعاد. ومكنا أسما به في الملتقط. وقد ذكرناه في شرح الكنز من باب
 خيار الشراء. وفي القبية والبقية يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح انتهى
القاعدة السابعة العادية بحكمة وأصلها قوله عليه الصلوة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فعند الله
 حسن. قال العلائي لم أجده مرقوعا في شيء من كتب الحديث أصلا لا بسند ضعيف بعد طول البحث
 وكشف السؤال. وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موثقا عليه ما أخرجه
 أحمد في مسنده. وأعلم أن اعتبار القاعدة والعرف ترجع إليه في الفقه مسائل كثيرة حتى جعلوا
 ذلك أصلا. فقالت في الأصول في باب ما تشرك به الحقيقة تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال
 والعادة. مكنا ذكر في آخر الإسلام فاختلف في عطف القاعدة على الاستعمال فقول لهما من أراد أن
 وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضعه الأصلي إلى معناه المجازي شرعا وغلبة استعماله
 فيه. ومن القاعدة نقله إلى معناه المجازي عرفا. وتماه في الكشف الكبير. وذكر الهندي في
 شرح المغني القاعدة عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة.
 وهي أنواع ثلاثة. العرفية العامة كوضع القدام. والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة
 كالرفع للنخاعة والفرق والجمع والنقض للفظار. والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والحج تركت
 معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى. فمما فرغ على هذه القاعدة عند الماء الجاري. الأصح أنه

ما بعد الناس جارية • ومنها وقوع البعر الكثير في البعر • الأصح أن الكثير ما يستكثره الناظر • ومنها
 حد الماء الكثير الملحق بالجاري • الأصح تفويذه إلى رأى المبتلى به لا التقدير بشيء من العشرة في
 العشرة وغوره • ومنها الحيض والنفاس • قالوا الوزن الدم على أكثر الحيض والنفاس يرد إلى
 أيام عادتها • ومن ذلك العمل المفسد للصلوة مقوض إلى العرف لو كان بحيث لو رآه يظن أنه
 خارج الصلوة • ومنها تناول الثمار الساقطة • وفي اجارة الظفر • وفيما لا نص فيه من الأموال
 الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا أو وزنيا • وأما المنصوص على كيله أو وزنه
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحم • خلافا لابي يوسف رحم • وقوا في فتح القدير
 من باب الربوا • ولا خصوصية للربوا • وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه • قال في
 الظهيرية من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول السرة إلى موضع نبات الشجر من العانة ليست
 يعورة لتعامل العمال في الأبداء عن ذلك الموضع عند التزاور • وفي النزع من العادة الظاهرة
 نزع خرج • وهذا ضعيف وبعيد • لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه • وفي صوم يوم
 الشك فلا يكره لمن له عادة • وكذا أخوم يومين قبله • والمذهب عدم كراهية صومه بغية النقل
 مطلقا • ومنها قبول الهدية للقاضي • فمن له عادة بالأهمل له قبل توليته بشرط أن لا يزيد على
 العادة • فإن زاد عليه ردت الزائدة • وألا كل من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الأذن • ومنها الفاظ
 الواقفين تبسني على مرفهم كمافي وقت فتح القدير • وكذا لفظ الناذروا مواضي والحالف • وكذا
 الأتارير تبسني عليه • الأفيما تذكره وسيا تي مسائل الإيمان • وتعلق بهذه القاعة مباحث •
 الأول بما إذا ثبتت العادة • وفي ذلك فروع • الأول العادة في باب الحيض • اختلف فيها عند
 أبي حنيفة ومحمد رحم لا تثبت الأمرين • وعند أبي يوسف رحم تثبت بمنزلة واحدة • قالوا وعليه
 الفتوى • وهل الخلاف في الأصلية أو في الجمعية أو فيها مستوف في الخلاصة وغيرها • الثاني
 تعليم الكلب الصائد بترك أكله للصيد بان يصير الترك عادة له • وذلك بتركه إلا كل ثلث مرات •
 الثالث لم أر بماذا ثبتت العادة بالأهمل للقاضي المقضية للقبول • المبحث الثاني إنما تعتبر العادة
 إذا طردت أو غلبت • ولذا أنا لو أني البيع لوباع بدرهم أو دينارين وكانا في بلد اختلف فيه
 المقرود مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع إلى الأغلب • قال في الهنداية لانه هو

المتعارف فيصرف المطلق اليه * ومنها لبيع التاجر في السوق شيئاً بشئ ولم يصرح بحلول
 ولا ناجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدراً معلوماً يصرّف اليه بلا بيان *
 قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون
 للمشتري الخيار فمنهم من اثبتته * والجمهور على انه يبيعه مراًجة بلا بيان لكونه حالاً بالعقد *
 ذكره الزبلي في التولية * ومنها في استيجار الكاتب * قالوا الخبر عليه والاقلام * والخياط قالوا
 الخياط الا ين عليه عملاً بالعرف * وينبغي ان يكون الكيل على الكمال للعرف * ومن هذا القبيل
 طعام العبد فانه على المستأجر * بخلاف علف الدابة * فانه على المورج حتى لو شرط على المستأجر
 قسدت كما في البرازية * بخلاف استيجار الطير لطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولاً
 للعرف * وبقرع على ان علف الدابة على مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف
 حتى ماتت جوعاً لم يضمن كما في البرازية * ومنها ما في وقف القيمة بعثت في شهر رمضان
 الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذ * بغير اذن الدافع *
 ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك كان له
 ذلك انتهى * ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس
 الفقه لم انما صريحة في كلامهم * والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم
 شيئاً ولا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضي * وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له في بيت المال في
 يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة * لانه يستريح لليوم الثاني * وقيل لا يأخذ انتهى *
 وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح * واختاره في معظومته
 وهبان * وقال انه الاظهر * فينبغي ان يكون كذلك في المدارس * لان يوم البطالة للاستراحة *
 وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتحرير عند ذي الهمة * ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة
 طويلة أدت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة * وبعض المدرسين يقدم في اخذ
 المعلوم على غيره محتجاً بان التدريس من الشرائع مستند لا بما في الحاوي القدسي مع ان ما في الحاوي
 القدسي انما هو في المدارس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر * والفرق
 بينهما ان المدرسة تعطى اذا غاب المدرس بحيث تعطى اصلاً بخلاف المسجد فانه لا تعطى بشيء

المدرس • تنبيه • نقل في القنية ان الامام للمسجد يسام في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة
 اهله • وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرسايق اسبوعا او نحو • او
 لمصيبته او لاستراحته لا يأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى • ومنها المدارس الموقوفة
 على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح
 كمختصر ابن الصلاح او يقرأ متن الحديث كالبخاري والمسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث
 من فقه او عربية او لغة او مشكل او اختلاف كما هو في عرف الناس الآن • قال الجلال السيوطي
 وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط وانقها • قال وقد سئل شيخ الاسلام ابو الفضل
 ابن حجر شيعه الحافظ ابا الفضل العراقي عن ذلك • فاجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم
 يختلفون في الشروط • وكذلك اصطلاح كل بلد • فان اهل الشام يلقون دروس الحديث بالسماع •
 ويتكلم المدرس في بعض الاوقات • بخلاف المصريين • فان العادة جرت عندهم في هذه الاعصار
 بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث * * * فصل في تعارض العرف
 مع الشرع • فاذا تعارض قدّم عرف الاستعمال خصوصاً في الايمان • فاذا حلف لا يجلس على
 الفراش او على البساط او لا يستضي بالسراج لم يحث حملوه على الارض ولا بالاستضاءة
 بالشمس وان سماها الله تعالى فراشا وبساطا وسمى الشمس سراجا • ولو حلف لا ياكل لحما لا يحث
 باكل لحم السمك وان سماه الله تعالى لحما في القرآن • ولو حلف لا يركب دابة فركب كافرا
 لم يحث وان سماه الله تعالى دابة • ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحث وان
 سماها الله تعالى سقفا • الا في مسائل فيقدم الشرع على العرف • الاول لو حلف لا يصلي لم يحث
 بصلوة الجنائز كما في عامة الكتب • الثانية لو حلف لا يصوم لم يحث بمطلق الامساك • وانما يحث
 بصوم ساعة بعد الفجر بنيت من اهله • الثالثة لو حلف لا ينكح فلانة حث بالعقد • لانه النكاح
 الشائع شرعا لا بالوطي كما في كشف الاسرار • بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطي • الرابعة لو قال
 لها ان رأيت الهلال فانت طالق فعلمت به من غير روية ينبغي ان يقع لكون الشارع استعمل الروية
 فيه بمعنى العلم من قوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرويته وافطروا لرويته • فلو كان الشرع يقتضي
 الخصوص واللتا فيقتضي العموم • اعتبرنا خصوص الشرع • قالوا واوصى لا تاربه لا يدخل الوارث

اعتبار الخصوص الشرع • ولا يدخل الوالدان والولد للعرف • وهما قرمان يخرجان أم أرنهما
الآن صريحا • أحدهما حلف لا يأكل لحمًا لم يحنث بأكلمه • الثاني حلف لا يطأ لم يحنث بالوطي
في الذب • وأما لو حلف لا يشرب ماء • فشراب ماء • تغيير • فالتبيرة للغالب كما صرحوا به في الرضاع
فصل في تعارض العرف مع الشريعة • صرح الزيلعي وغيره بأن الإيمان مبنية على العرف
لا على الحقائق اللغوية • وعليها فروع • منها لو حلف لا يأكل الخبز حنث بما يعتاد أهل بلد •
وفي القامرة لا يحنث إلا بخبز البر • وفي طبرستان يبصر إلى خبز الأرز • وفي زبيد إلى خبز
الذرة والدخن • ولو أكل الحاف خلاف ما اعتداهم من الخبز لم يحنث • ولا يحنث بأكلم القطائف إلا
بأنيته • ومنها الشواء والطبيع على اللحم فلا يحنث بالباد نجبان والجزر المشوي فلا يحنث بالمرور
في الطبيع • ولا بالارز المطبوخ بالسمن • بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابس • ومنها الراس
ما يباع في مصر فلا يحنث إلا برأس الغنم • ومنها حلف لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت
نارا والكعبة أم يحنث • تنبيه • خرجت عن بناء الإيمان على العرف مسائل • الأولى حلف لا يأكل
لحمًا حنث بأكلم الخنزير والآدمي على ما في الكنز • ولكن الفتوى على خلافه • وجواب الزيلعي
بأنه عرف ممللي فلا يصلح مقيدا بخلاف العرف اللفظي • فقد روي في فتح القدير بقولهم في الأصول
الحقيقة ترك هذا لالة العادة إذ ليست العادة إلا عرفا عمليا انتهى • الثانية حلف لا يركب حيوانا
يحنث بالركوب على إنسان لتناول اللفظ • والعرف العملي وهو أنه لا يركب عادة لا يصلح مقيدا
ذكره الزيلعي • بخلاف لا يركب دابة كما قد مناه • وقد استمر على ما عهد • وقد علمت رده • لكن
أم يجب ابن الهمام عن هذا الفرع • الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنث بهدم بيت العنكبوت • بخلاف
لا يدخل بيتا • وفرق الزيلعي بينهما بما كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول • ولومح
هذا المسلك لم يصح بناء الإيمان على العرف إلا عند تعدد العمل بحقيقته اللغوية • الرابعة حلف لا يأكل
لحمًا حنث بأكلم الكبش والكروشي على ما في الكنز أنه لا يسمى لحمًا عرفا • وقد أنال في المحيط أنه
الما يحنث على عادة أهل الكوفة • وأما في عرفنا فلا يحنث • لأنه لا يعد لحمًا انتهى • وهو حسن
جدا • ومن هذا أمثاله علم أن العجمي يعتبر عرفه قطعًا • ومن هذا أنال الزيلعي في قول صاحب الكنز
والوائف على السطح دأخل أن المختار لا يحنث في العجم • لأنه لا يسمى دأخلا عند هم انتهى •

المبحث الثالث العادة المقررة هل تنزل منزلة الشرط . قال في اجازة الظهيرية والمعرف عريدا
كامله وداشرطاً انتهى . وقالوا في الاجازات لودفع ثوبا الى خياط لثيطة له او الى صباغ ليصبغه له
ولم يعين له اجر اثم اختلفوا في الاجر وعدمه . وقد جرت العادة بالاعل بالاجر فهل ينزل منزلة
شرط الاجرة فيه اختلاف . قال الامام الاعظم لا اجر له . وقال ابو يوسف رح ان كان الصابغ
حريفا له او معاملا له فله الاجر والا لا . قال محمد رح ان كان الصابغ معروفا بهذا الصنعة بالاجر
وقيام حاله به اكان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد . وقال الزيلعي والفتوي على قول
محمد رح انتهى . ولا خصوصية لصابغ بل كل صانع نصب نفسه للعمل باجر فان السكوت كالاشرط .
ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما في البرازية . ومن هذا القبيل المعد
للاستقلال كما في الملتقط . ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته كالمشروط
مريضا . وهذا مسئلتان لم ارحما الا ان يمكن تخريجهما على ان المعروف كالمشروط . وفي البرازية
المشروط عرفنا كالمشروطا شرعا . ومنه لو جرت عادة المقترض برد ازيد مما اقترض هل يحرم
اقرضه تنزيلا لعادة بمنزلة الشرط . ومنها لو بارز كافر مسلما واطردت العادة بالامان للكافر
هل يكون بمنزلة اشرط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه . وحين تأليف هذا المحل
ورد علي سوال فيمن اجر مطبخا لطبخ السكر وفيه قنار اذن للمبتاجر في استعماله فتلف ذلك وقد
جري العرف في المطابخ بضمائها على المبتاجر . فاجبت بان المعروف كالمشروط انصاري كانه صرح
بضمائها عليه . والعارية اذا اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية .
ذكره الزيلعي في العارية وجزم جبه في الجومرة . ولم يقل في رواية . لكن نقل بعد وخرج
البرازية عن الينابيع ثم قال اما الود يعقوالعين الموجرة فلا يضمنان بحال انتهى . ولكن في البرازية
قال امرني حسدا على انه ان ضاع فاناضا من له فعار وضاع لم يضمن انتهى . وما انفزع على ان
المعروف كالمشروط لوجهين الاول بقتة جهازا لودفعه لهما ثم ادعى انه عارية ولا يثبت فيه اختلاف .
والفتوي انه ان كان العرف مستمر ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله . وان كان
العرف مشتركا فالقول للاب كذا في شرح منظومة بن وهبان . وقال قاضخان وعندي ان الاب
ان كان من كرام الناس واشرفهم لم يقبل قوله . وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى . وفي

الكبرى للخاصي ان القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البينة . لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى تصاريصه ولم يذكر الاجر فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر انتهى . وعلى كل قول فالمنظر اليه العرف . فالقول المفتي به نظر الى عرف بلد هما . وقال قاضيان نظر الى حال الاب في العرف . وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهز ملكا . وفي الملتقط من البيوع وعن ابى القاسم الصغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة . فان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يجب السؤال . وان كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل باخذا مال من حيث وجده . ولا يتأمل في الحلال والحرام فالسؤال عنه حسن انتهى . وفيه ايضا ان دخول البرذعة والاكاف في بيع الحمير مبني على العرف . وفيه ايضا ان حمل الاجير الاحمال التي داخل البيت مبني على التعارف . ذكره في الاجارات . وفي اجارات منية المفتي رجل دفع غلامه الى حائك ماله مغلومة ليتعلم النسج ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى . والمولى من الاستاذ . ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل . فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل . وان كان يشهد للمولى فيأجر مثل ذلك الفلام على الاستاذ . وكذلك لو دفع ابنه انتهى . ومما بنوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استاجروا حرا ساو كره الباتون فان الاجرة تؤخذ من الكل . وكذا في منافع القرية . وتماه في منية المفتي . وفيها لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزة مشايخ بخاري وابوالليث وغيره العرف انتهى . ^{المتفق} الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر . ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الطاري . فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق . فيبقي على فهمه ولا يخصه العرف . وفي آخر المبسوط اذا اراد الرجل ان يغيب خلفه امرأته فقال كل جارية اشتريتها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمل بنيتها ولا يقع عليه العتق . قال الله تعالى وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ . والمراد السفن فاذا اراد ذلك عملت نيته . لانها ظالمة في هذا الاستحلاف . ونية المظلوم فيما يخلص عليه معتبر . وان خلقت به بطلاق كل امرأة تزوجها عليك . فليقل كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأ تزوجها على ربك فيعمل بنيتها . لانه نوى حقيقة كلامه انتهى . واما الاثر ارفهوا اخبار من

وجوب سابق • وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب • ولذا أقر بذكرهم ثم نسر ما أنها
 زبوف أو بهرجة يصدق أن وصل • وإن أقرب بالف من ثمن متاع أو ترض لم يصدق عند الإمام إذا
 قال هي زبوف وصل أو فصل • وصداقاه أن وصل • وإن أقرب بالف فصبا أو ودعة ثم قال هي زبوف
 صدق مطلقا • وكذا الدعوى لا تنزل على العادة • لأن الدعوى والأقرار أخبار بما تقدم فلا يقيد
 العرف المتأخر • بخلاف العقد فإنه باشر • للحال فقيده العرف • قال في البرازية من الدعوى
 معزيا إلى اللامشي إذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج لا يصح الدعوى ما لم يبين •
 وكذا الواتر بعشرة دنانير حمرو في البلد فتود مختلفة حمرا لا يصح بلا بيان • بخلاف البيع فإنه
 ينصرف إلى الأروج انتهى • وقد أوسعنا الكلام على ذلك في شرح الكنز من أول البيع • ويمكن
 أن تخرج عليهما مسئلتان • أحدهما مسألة البطالة في المد ارس • فإذا استمر عرف بهائي أشهر خصوصاً
 حمل عليهما ما وقف بعد ما لا يارقف قبلا • الثانية إذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم إذا ذاك
 شافعيًا ثم صار الآن حنفيا لا قاضي غير • الآية هل يكون النظر له • لأنه لا يحاكم أولا • لأنه متأخر
 فلا يعمل المتقدم عليه • فتقتضى القاعدة الثاني • وقالوا في الأيمان لو حلفه والي بلكة ليعلمه بكل دأمر
 دخل البلكة بطلت اليمين بعزل الوالي فلا يثبت إذا لم يعلم الوالي الثاني • ولم أر الآن حكم ما
 إذا حلف بمتى رأى منكرا رننا إلى القاضي هل تعين القاضي حالة اليمين • ومن هذا النوع
 لو وقف بلكة على الحرم الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف إلى قاضي الحرم أو قاضي البلد
 الموقوفة أو قاضي بلد الواقف • ينبغي أن يستخرج من مسألة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في
 بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله • جرحوا بالاول فينبغي أن يكون
 النظر لقاضي الحرم • ويمكن أن يقال أن الأرجح يكون النظر لقاضي البلد الموقوفة لأنه أعرف
 بمصالحها • والظاهر أن الواقف قصد • وبه تفصل المصلحة • وقد اختلفوا فيما إذا كان العقار
 لا في ولاية القاضي وتنازعنا في ذلك نأخذ آخر • فمنهم من أم يصح تضاؤ • ومنهم من نظر إلى التداعي
 والمدافع • واختلف التصحيح في هذه المسئلة • تنبيه • هل يعتبر في بناء الأحكام العرف
 العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا • المذهب الاول • قال في البرازية معزيا إلى الإمام البخاري
 الذي ختم به الفقه الحكيم العام لا يثبت بالعرف الخاص • وقيل يثبت انتهى • ويتفرع على ذلك

لو استقرض الفارس من المقرض مائة أو مائة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الأجرة
ففيها ثلثة أقوال • صحة الأجرة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري • والشفعة مع الكراهة
للاختلاف • والفساد لان صحة الأجرة بالتعارف العام ولم يوجد • وقد افتى الاكابر بفسادها
وفي الفقيه من باب استيجار المستقرض المقرض التعارف الذي ثبتت به الاحكام لا تثبت بتعارف
اهل بلدة واحدة عند البعض • وعند البعض وان كان ثبت ولكنه اخذ به بعض اهل بخاري • فلم يكن
متعارفا مطلقا • كيف وان هذا الشيء لم يعرفه عامتهم بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا
القدر • قال رضي الله عنه وهو الصواب انتهى • وذكر فيها من كتاب الكراهة قبل التحري او تواضع
اهل بلدة على زيادة في سببهم التي توزن بها الدراهم والا برسم ملي مخالفة سائر البلدان
ليس لهم ذلك انتهى • وفي اجرة البرازية وفي اجرة الاصل استاجرة ليحمل طعامه بغير
منه فلا جارة فاسدة ويجب اجر المثل لا يتجاوز به المسمى • وكذا اذا دفع الى حائك فز لا على
ان ينسجه بالثلث وشمائع بلع وخوارزم افتوا بجواز اجرة الحائك للعرف • وبه افتى ابو علي
الفسفي ايضا • والفتوى على جواب الكتاب • لا الطعان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى •
وفيها من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من انه صحيح • قالوا حاجة الناس
فرار امن الربوا • فاهل بلغ اعتادوا الدين والاجارة • وهي لا تصح في الكرم • واهل بخاري
اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار • فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس
امرا الا اتسع حكمه انتهى • والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص • ولكن افتى كثير
من المشافخ باعتبار • فانزل على اعتباره ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من
خلو الحوانيت لانهم لا يصير الحرفى الحانوت حقاله • فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها
ولا اجارتها لغيره • ولو كانت وقفا • وقد وقع في حوانيت الحملون بالغورية ان السلطان الغوري
ما بناها سكنى التجار بالخلود وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكتب ذلك بكتاب
الوقف • وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهر المنزول من الوظائف
بمال يعطى اصحابها وتعارفوا ذلك فيمنع الجواز • وانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم اراد
الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم • وقد اعتبروا عرف القاهرة

في مسائل • منها ما في فتح القدیر عن دخول السلم في البيت المبيع بالفاسد دون غيرها • لأن
 بروتهم طبقات لا ينتفع بها إلا به • وقد تمت القواعد الكلية وهي ست •
 الأولى لا ثواب إلا بالنية • الثانية الأمور بمقاصدها • الثالثة اليقين لا يزول بالشك •
 الرابعة المشقة تجلب التيسير • الخامسة الضرر يزال • السادسة العادة محكمة •
 والآن نشرع في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يتصور من الصور الجزئية
 العامة الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد • ودليلها الاجماع • وقد حكم أبو بكر رضي الله عنه في
 مسائل • وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض حكمه • علله بأنه ليس الاجتهاد الثاني أقوى من الأول
 وأنه يودي إلى أن لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة • وهذا أولى من قوله في الهداية • لأن الاجتهاد
 الثاني كالاجتهاد الأول • وقد ترجح الأول بانصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه انتهى • لانه
 يكفي بأن الثاني كالاول ولا حاجة إلى ترجيح الأول بغبر السابق مع ما اورد في العمدة على قوله أن
 الأول ترجح بانصال القضاء به • ترجح للأصل بفرعه • لأن الأصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح
 بالقضاء وإن اجاب عنه بأن الفرع يرجع أصله من حيث بقائه لا من حيث انقضائه • فالشيءان إذا
 تساوى في القوة وكان لأحد منهما فرع فإنه يترجح على ما لا فرع له إلى آخره • ومن فروع ذلك أو تغير
 اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء • وإنما
 اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري إلى جهة ثم تغير إلى أخرى ثم عاد إلى الأولى • ونقل بينا في
 الشرح • وذكر فيه اخلافا في الخلاصة • منهم من قال لا يستقبل • ومنهم من قال يستقبل انتهى •
 ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تاب فادّعى ما لم تقبل • وعلله بعضهم بأن قبول شهادته
 بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد • وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادة فاعلمه ثم
 زالت ثم ادّعى ما في تلك الحادثة لم تقبل إلا في أربعة • أصبي والعبد والكافر والاعمى انتهى •
 ومنها لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس نتحرى بأحدهما وصلى ثم وقع تحريمه على طهارته
 الآخر لم يعتبر الثاني • وعلى هذا مسألة في الشهادت طائفة بقتله يوم النحر بمكة
 وطائفة بموته يومه بالكوفة اغتاء • فان قضى بأحدهما قبل حضور الأخرى لم تعتبر الثانية لانصال
 القضاء بها • ومنتضى الأول أنه لو تحرى وظن طهارة أحد الانائين فاستعمله وترك الآخر ثم

تغير ظله لا يعمل بالثاني بل يتيمم • ولكن هذا مبني على جواز التحري في الاثنين • وفي
شرح المجمع قيل التيمم اركان اثنان يرتقيا ويتيمم انقائهما انتهى • ومنها لو حكم الحاكم بشي
ثم تغير اجتهاد ولا ينقض الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه ثانيا • ومنها حكم القاضي في المسائل
الاجتهادية لا ينقض • وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاء
ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع • وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز •
وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني • ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعنى
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسألين • احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غبن فاحش •
فانها وقعت بالاجتهاد فكيف ينقض بمثله • الجواب ان نقضها لقوات شروطها في الابتداء • وهو
المعادلة فظهر انها لم تكن صحيحة من الابتداء فهو كمال الوطء خطأ القاضي بغوت شرط فانه
ينقض نضاً • والثانية اذا رأى الامام شيئاً ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من الامور
العامّة • والجواب ان هذا احكم به وزعم المصلحة فاذا رآها الثاني وجب اتباعها • تشبيهات •
الاول كغزفي زماننا وقبله ان المؤثمين يكتبون عقوب الوانعة عند القاضي من بيع ونكاح
واجارة ووقف واقرار وحكم بموجبه • فهل يمنع النقض لورفع الى آخر • فاجبت مراراً بانه
ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من خصم الى خصم بمنعه • والا فلا يكون حكماً صحيحاً
تمسكاً بما ذكره العمادي في فصوله وتبعه في جامع الفصولين والكردي والكرماني في فتاواه
البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة
ودعوى صحيحة • فان فات هذا الشرط كان فتوى لا حكماً • وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه •
وقال لو تضى شافعي رح بموجب بيع العقار لا يكون قضاء بانه لا شقة للجار • ولركان القاضي
حنقياً لا يكون قضاء بان الشقة للجار الى آخر ما ذكره من القروع • ومثنى عليه ابن القرس
واوضحه بامثلة • الثاني لو قال المورثي وحكم بموجبه حكماً صحيحاً مستوفياً شرائط الشرعية فهل
يكتفى به • فاجبت مراراً بانه لا يكتفى به • ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم
كما في المتن من كتاب الشهادات • ولو كتبت في السجل ثبت عندي بما ثبتت به الحوادث الحكيمية
انه كذا الا تصح ما لم يبين الامر على التفصيل • ثم قال وحكي انه لما استتضي دأبي عنيسة

ببخاري كان يكتب الامام الخلواني على حاضرهم لا • فأوردوا عليه اجوبته في سجلات كتبت
بتلك النسخة بعينها بنعم • فقال انكم لا تفسرون الشهادة • وقبله الماضي علي السفي • وتبله
شبهنا ابو علي النسي و كان لا يفتي عليهما • فاما انت وامثالك لا تثق بالوقوف على حقيقة
ذلك فلا بد من التفسير • وعن سيد الامام ابي شجاع قال كنا نساهل في ذلك كمشاخنا حنفي
طالبينهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتحقق مندي ان الصواب الاستفسار انتهى • وفي
الخلاصة من كتاب المتأخر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان
بالصريح ولا يكتم في ثالا جمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر ان يكتب حضر فلان وحضر معه
فلان فاما دي هذا الذي حضر عليه • ولكن يكتب هذا الذي حضر ادي على هذا الذي حضر •
الى ان قال وقد الا يكتفى في ذكر قوله به كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقيب
دعوى المدعي هذا الى ان قيل ويكتب في السجل حنم الماضي ولفظ الشهادة بتمامها • ولا يكتفى
بما يكتب ثبت مندي على الوجه الذي ثبتت به الحوادث الحكيمة الى آخره • وحكي فيها واقعة
الخلواني مع قاضي منبسة الى ان قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر •
لان السجل قد يرد من مصر الى آخر فلا يكون في التدارك حرج انتهى • الثالث انه لا فرق بين
الحكم بالصحة والحكم بالوجوب باعتبار الاستواء في الشرط السابق • فان وقع التنازع بين خصمين
في الصحة كان الحكم بها صحيحا • وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا • وكذا الحكم بالوجوب ان وقع
تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى بشرطها
كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره • والا فلا • فاذا اقر بوقف عقاره عند الماضي وشرط فيه
شروطا وثبت ما جبه بما وقفه • وسمح الى ناظر • ثم تنازع ما عند ناض حنفي وحكم بصحة الوقف
وازدومه • وموجه لا يكون حكما بالشروط • فلو وقع التنازع في شيء من الشروط عند مخالف كان له
ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحاكم الحنفي السابق • اذ لم يحكم بمعاني الشروط • انما
حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس الشايعي الحكم باطله باعتبار اشتراط الغلة له
او النظر والا استبد ال • الرابع بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية
مرجوع عنها • وما اذا اختلف مذهبه عامدا او ناسيا • الخامس مما لا ينفذ القضاء به ما اذا اتضی

بشيء مخالف للإجماع وهو ظاهر. وما خالف الأئمة الأربعة مخالف للإجماع وإن كان فيه خلاف
لغيرهم. فقد صرح في التحرير أن الإجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للأربعة
لاضبطاً من إيهامهم وانتشارها وكثرة أتباعهم. السادس القضاء بخلاف شرط الوانف كالفناء
بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الوانف كنص الشارع. صرح به في شرحي المجمع للمصنف
وابن الملك. وصرح السبكي في فتاواه بأن ما خالف شرط الوانف فهو مخالف للنص. وهو حكم
لا دليل عليه سواء كان نصه في الوانف نصاً أو ظاهراً انتهى. وبدل عليه قول أصحابنا كمانى
الهداية أن الحكم إذا كان لا دليل عليه لم ينفذ. وعبارته أو يكون قولاً لا دليل عليه. وفي
بعض نسخ الفتاوى بيان آخر. وبدل عليه أيضاً فى البدخيرة والولولجية وغيرهما من
أن القاضي إذا تقرر أن المسجد بغير شرط الوانف لم يسل له ولا يسل للفرش تناول المعلوم انتهى.
وبهذا علمت حرمة أحداث الوظائف وأحداث المرتبات بالأولى. وأن فعل القاضي أن وافق الشرع
نفذ والأرد عليه والله سبحانه تعالى أعلم. الفاعلة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
وبعضنا ما اجتمع محرم ومبيح لا يغلب المحرم. والعبرة الأولى لفظ حديث أو رد جماعة
ما اجتمع الحلال والحرام لا يغلب الحرام الحلال. قال العربلى لا أصل له. وضعفه البيهقي. وأخرجه
عبد الرزاق موقوفاً على ابن مسعود راض. وأذكر الزيلعي شارح الكنز في كتاب الصيد مرفوعاً.
فمن فروعهما إذا تعارض دليلان أحدهما يقتضى التحريم والآخر الإباحة قدم التحريم.
وعليه الأصولون بتفصيل النسخ. لأنه لو قدم المبيح للزم تكرار النسخ. لأن الأصل في الأنبياء
الإباحة. فإذا جعل المبيح متأخراً كان المحرم ناسخاً للإباحة الأصلية ثم يصير مفسوخاً بالمبيح. ولو
جعل المحرم متأخراً كان ناسخاً للمبيح وهو لم ينسخ شيئاً لكونه على وفق الأصل. وفي التحرير قدّم
المحرم بتفصيلاً للنسخ واحتياطاً. وقد أوضحناه في شرح المنار في باب التعارض. ومن ثم قال
مثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل من الجمع بين الاختين بملك اليمين أحلتها آية وحرمتها
آية قال التحريم أحب إلينا. وذكر بعضهم أن من هذا النوع حديث لك من الحائض ما فوق الأزار.
وحديث أصنعوا كل شيء إلا التكاح فإن الأول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة. والثاني
يقتضي إباحة ما عدا الوطى فارجح التحريم احتياطاً. وهو قول المحققين وأبي يوسف ومالك.

والشافعي رح * وخص محمد رح شعار الدم * وبه قال احمد عملاً بالثاني * ومنها لو اشتبه حرم
 باجنبيات محصورات لم يحل كما قد مناه في قاعة الاصل في الابضاع التحريم * ومنها من احدا ابويه
 ما كحل ولا اخر غير ما كحل لا يحل اكله على الاصح * فاذا انزى كلب على شاة فولدت لا يوكل الولد *
 وقد انزى حمار على فرس فولدت بغلا لم يوكل * والا هلي اذا انزى على الوحشي ففتح لا يجوز
 الاضحية به كذا في الفوائد الناجية * ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او كلب مجوسي او
 كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عهد احرم كما في الهداية * ومنها ما في صيد الخنازية مجوسي
 اخذ بيده مسلم نذبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمبيح فمحرم كما
 لو عجز مسلم عن صدق نفسه بنفسه ناعاً نه على يد مجوسي لا يحل اكله انتهى * ومنها عدم جواز
 وطى الجارية المشتركة * ومنها لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم * ومنها لو كان بعض
 الصيد في الحل والبعض في الحرم * والمذكور في الثانية كما ذكره الاسججاني ان الاعتبار لقوائم
 لا لراسه حتى لو كان قائماً في الحل ورأسه في الحرم فلا شيء يقتله * ولا يشترط ان يكون جميع
 قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعضها في الحل وجب الجزاء بقتله لغلط على
 الا باحثة انتهى * واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاخصان تابعة لاصلهاء وذلك على ثلاثة
 انقسام * احدها ان يكون اصلها في الحرم والاعصان في الحل فعلى قاطع اغصانها الفيمة * والثاني
 يكون اصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها * والثالث بعض
 اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء كان الغصن من جانب الحل او من
 جانب الحرم انتهى * ومنها لو اختلطت مسالبع المزنات بمسابع المينة ولا عناية تمييزاً وكانت الغلبة
 للمينة او استويا لم يجز تناول شيء منها * ولا يتحرى الاخذ بالخصصة * واما اذا كانت الغلبة
 للمزنات فانه يجوز التحري * ومنها لو اختلط ذلك المينة بالزيت والحو لم يوكل الا عند الضرورة *
 واما غسلتان في صلوة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة * فمقتضى الثانية انه لو اختلطت لم يقر بلين
 اتان او ماء وبول عدم جواز تناول * ولا بالتحري * ومنها لو اختلطت زوجة بغيرها فليس
 له الوطي ولا بالتحري سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المجهم * وقالوا
 لو طلق احداً في زوجته مبهما حرم الوطي قبل التعيين * ولهذا كان وطى احداهما تبعينها اطلاق

الأخرى • ومن صورهما الواسم على أكثر من أربع فانه يحرم عليه الوطي قبل الاختيار على قول
 من خبره وهو محمد والشافعي رحم • وأما الشيطان فقال لا يبطل النكاح • قال في المجمع من فصل نكاح
 الكافر أو اسلم وتحتة خمس أو اختان أو أم وبنت بطل النكاح • وإن رتب نالاخير • وخبره في
 اختيار أربع مطلقا أو إحدى الاختين والبنات أو الأم انتهى • ومنها لو ربي صيد افوتع في ماء أو
 على سطح أو جبل ثم تردى منه إلى الأرض حرم للإجماع • والاحتياط الحرمة بخلاف ما إذا وقع على
 الأرض ابتداء فانه يحل • لانه لا يمكن التحريم فيه فسقط اعتبار • وخبره من هذه القاعة
 مسائل • الأولى من أحداهن كتابي والآخر مجوسي فانه يحل نكاحه وذبحته • ويجعل كتابا وهي
 يقتضي أن يجعل مجوسيا • وبه قال الشافعي رحم • ولو كان الكتابي الأب في الأظهر منه تغلب بجانب
 التحريم • لكن أصحابنا تركوا ذلك نظر الصغير فإن المجوسي شر من الكتابي فلا يعمل الولد تابعاً له •
 الثانية الاجتهاد في الأواني إذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً والأقل نجس فالنجس جائز •
 ويريق ما غلب على ظنه انه نجس مع أن الاحتياط أن يريق الكل ويتيمم كما إذا كان الأقل طاهراً
 عملاً بالأغلب فيهما • الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان
 الأكثر نجساً أو لا • والفرق بين الثياب والأواني انه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء خلف
 في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار • وأما في حالة الضرورة فيتعري للشرب
 اتفاقاً كذا في شرح المجمع قبيل التيمم • ويبقى أن يلحق بمسئلة الأواني الثوب المنسوج لحمته من
 حرير وغيره فيحل أن كان الحرير أقل وزناً أو استويا • بخلاف ما إذا زاد وزناً • ولم أره إلا •
 وفي الخلاصة من التحري في كتاب الصلوة أو اختلطت أوانيه بأواني أصحابه في السفر وهم فيجب
 أو اختلط رقيقه بأرفقة غيره قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى ويترى حتى يجي أصحابه
 هذا في حالة الاختيار • وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقاً انتهى • وقد جوز أصحابنا رحم
 مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيراً أو قرأناه ولو قيل به اعتباراً
 للغالب لكان حسناً • الرابعة لو سقت شاة خمر أثم ذبحها من سائمة فانه يحل بالكراهة كذا في
 البرازية • ومقتضى القاعدة التحريم • ومقتضى الفرع انه لو ملفها ملفاً حراماً لم يحرم لبنها ولحمها
 وإن كان الورع الترك • ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تمحل مع الكراهة انتهى •

الخامسة ان يكون الحرام مستهلكا فلو اكل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية * وقد ارضى عنه
في شرح الكنز من جمليات الاحرام * السادسة اذا اختلط ما نفع طاهر بماء مطلق فالعبرة للغالب *
فان غلب الماء مجازت الطهارة به والا فلا * وبينافي الطهارات من شرح الكنز بماذا تعتبر
القلبة * السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء او بدواء او بلبن شاة فالمعتبر الغالب * وثبتت الحرمة اذا
استويا احتياطا كما في النشاية * واختلف فيما اذا اختلط لبن امرأة بلبن أخرى * والصحيح
ثبوت الحرمة فيهما من غير اعتبار القلبة كما بيناه في الرضاع * الثامنة اذا كان غالب مال
المهدي حلالا فلا بأس بقبول هديته واكل ماله ما لم يتبين انه من حرام * وان كان غالب ماله
الحرام لا يقبله اولا فاكل الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضه * قال الحلواني وكان الامام
ابو الفاسم الحاكم باخذ جوائز السلطان * والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يفقد من اي
مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتعري فان وقع في قلبه حله
قبل والا لاقوله عليه الصلوة والسلام استغفرت قلبك الحديث * وجواب الامام فيمن فيه ورع
وصفاء قلب يظن بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة كذا في البرازية من الكراهة * التاسعة اذا
اختلطت حماسته بالملوكة بغير المملوكة فظاهر كلامهم انه لا تحرم وانما تكره * قال في البرازية
من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية فيبشي ان يحفظها ويعلفها ولا يتركها بلا هلف كيلا يتضرر
الغاس فان اختلط حمام غير صاحبه لا ينبغي له ان ياخذها او اخذها طلب صاحبها كالمضالة الى
آخر ما فيها * العاشرة قال في القنية من الكراهة غلب علي ظنه ان اكثر بيعات اهل السوق
لا يخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام نخزة عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له
الدهن * وقد مناه عن الملتقط في البيت الثالث من قاعة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جوز
الدلال الذي يعد الجوز فياخذ عن كل الف عشرة * وشراء لحم السلاخين اذا كان المالك راضيا
بذلك عادة * ولا يجوز شراء بيض المقامر من المكسرة وجوزاتهم اذا عرف انه اخذها قمارا انتهى
اما مسئلة الخلط فمن كورة باقسامها في البرازية من الوديعة * واما مسئلة ما اذا اختلط الحلال
بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من الحرام كذا في الاصل
* مائة * يدخل في هذه القاعة ما اذا اجتمع بين حلال وحرام في عقد او نية ويدخل ذلك

في ابواب * منها النكاح قالوا لو جمع بين من قبل ومن لا يخل كعجزة ومجوسية وثنية وخليفة
 ومنكوحه ومعتقة صرمة صح * كاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام
 المسمى من المهر وعنده وهي في الهلالية وليس منه ما اذا جمع بين خمسين او اثنين في عقد واحد
 فانه يبطل في الكل * لان المحرم الجمع لا احد بهن او احد بهما فقط * وكذا الزوج امة وحر متعاقبي
 عقد بطل فيهما * ومنها المهر فاذا سمي ما يخل وما يحرم كان تزوجها على عشرين ذراهم ودين من خمسين
 كان لها العشرة وبطل الخمر * ومنها الخلع كما مهر فقهاء غالب الحلال الحرام ما ان اشتراطه بمهر له
 الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به * واما اذا زوج الولي الصغير باكثر من مهر المثل فان كان ابنا
 او جدا صح عليه والافسد النكاح * وقيل يصح به مهر المثل * ومنها البيع فاذا جمع بين حلال
 وحرام صفقة واحدة ان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكوة والعتقة والحر والعبد فانه يسرى
 البطلان الى الحلال لقول بطلان الحرام * وكذا اذا جمع بين خل وخمر وان كان الحرام ضعيفا كان
 يكون ما لا في الجملة كما اذا جمع بين المذنب والقن او بين القن والمكاتب او ام الولد او عبد غير *
 فانه لا يسرى الفساد الى القن اضعفه * واختلف فيما اذا جمع بين وقف ومالك والاصح انه لا يسرى
 الفساد الى المالك * لان الوقف مال * نعم اذا كان مسجد اقامرا فهو كالحر بخلاف القامر بالمعجزة
 اي الخراب فكامل بئر * ومن هذا القبيل ما اذا اشترط الخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة
 ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل اكن اذا اسقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحا * ومنها
 ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا تقضي جهالة الى المنازعة لا يضر ولا
 فسد في الكل كما علم في البيوع * ومنها الاجارة فهي كالبيع لا اشتراكهما في انهما يبطلان بالشرط
 الفاسد * وصرحوا بانها لو استأجر دارا في كل شهر يكف انانه يصح في الشهر الاول فقط * ولم ار لان
 محكم ما اذا استأجر ناسجا لينسج له ثوبا طوله كذا او عرض كذا افتتاف بزيادة او نقصان هل
 يستحق بقدره او لا يستحق اصلا * ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائز * وقالوا
 لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد * ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يتعدى الى الجائز * ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضي من له حاد بالاهداء له
 قبل القضاء وزاد به القاضي الزائد لا الكل * كما في فتح القدير فلم يتعد الى الجائز * وظاهر كلامه انه

ان زاد في القدر * واما ان زاد في المعنى كما اذا كانت عاده اداء ثوب كتان فاهدى ثوب
حرير لم اره الا لا صحابنا رح * وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تمييزها
من الجائز * ومنها الوصية فلوا وصى لاجنبي ووارثه فلا جنبي تصفها وبطلت للوارث كما في
الكنز * وكذا الواصي للقاتل وللاجنبي * ومنها الاقرار قال الزيلعي فيما اقر بعين اودين لوارثه
ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي ايضا انتهى * وفي الجمع من الاقرار او اقرار وارث مع اجنبي
فتكاذبا الشركة فهو صحيح في الاجنبي انتهى * ومنها باب الشهاد ة فاذا جمع فيها بين من تجوز
شهادته ومن لا تجوز ففي الظهيرية منها رجل مات ووصى الفقراء جبرانه بشيئ وانكرت الورثة
وصيته فشهد على الوصية رجلان من جبرانه لهما اولاد معاوية قال محمد رح لا تقبل شهادتهما *
لانهما شهد الا اولادهما فيما يخص اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك * فاذا بطلت شهادتهما
في حق الاولاد بطلت اصلا * لان الشهاد ة واحدة كما لو شهدا على رجل انه قد فاهما فلا تقبل
لا تقبل شهادتهما * وذكر محمد رح في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جبرانه فشهد بذلك
فقيران من جبرانه جازت شهادتهما * قال الفقيه ابو الليث رح ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف
رح * اما على قيام قول محمد رح فيعني ان لا تقبل في الوقف ايضا * لان عند ابي يوسف رح يجوز ان
تبطل الشهاد ة في البعض وتبقى في البعض * وعلى قول محمد رح لا تقبل اصلا * ويستعمل ان ما ذكره
في الوقف محمول على ما اذا كانوا اكثر لا يحدون * بخلاف ما اذا كانوا قليلا يصون انتهى * وفي
القنية اخ واخت ادعيارضا ونهد زوجها ورجل آخر ترد شهادتهما في حق الاخ والاخت والاخ
فان الشهاد ة تمتي رد بعضها يرد كلها * وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن لا تجوز له الشهاد ة واغيره
لا تجوز لمن لا تجوز له الشهاد ة بالاتفاق * واختلف في حق الآخر فقيل تبطل وقبل لا تبطل انتهى *
وفد كتبنا في شرح الكنز ان شهاد ة العدو لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عدو
او غيره بناء على انها فسق وهو لا يتجزئ * ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما
لان احدهما مطابق للدعوى والاخر خالفها * وكتبنا في الفوائد المستثنى من ذلك * ومنها القضاء
فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقين كما في شهادات البرازية * ومنها باب العبادات فلو نوى
صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول * وليس منه ما اذا عجل زكاة سنتين فانه ان كان بعد

ملك النصاب فهو صحيح فيهما والآن لا • وليس منه ايضاً ما اذا نوى حجتين واحرم بهما معا فانا نقول
 بدخوله فيهما • لكن اختلفوا في وقت رخصه لاحد منهما كما علم في باب اضافة الاحرام الى الاحرام
 وليس بهما ما اذا نوى التيمم لفرصين • لانا نقول يجوز له ان يصلي بالنيم الواحد ما شاء من الفرائض
 والنوافل • ومنها ما اذا صلى على حي وميت ينبغي ان تصح على الميت • ومنها ما اذا استنجى للبول
 بجرثم نام فاجتلم فامنى فاضاب ثوبه لم يطهر بالفرك • لان البول لا يطهر به فلا يطهر المني كما حضر حوا
 به • ولهذا قال شمس الاثمة السرخسي رح مسألة المني مشككة • لان كل فضل يمني او لا يمني
 لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعاله انتهى • وقد يقال يمكن جعل البول الباقي بعد الاستجمار تبعاله
 ايضاً • وجوابه ان التبعية فيما هو لازم له وهو المني بخلاف البول ولم ار من تبعه عليها • ومنها باب
 الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها واعتق عبداً ووعبد غيره واطلقها ربعاً نفذ فيما يملكه •
 ومنها ما اذا استعار شيئاً البرهنة على قدر معين فبرهنته بازيد • قال في الكفر ولو عين قدر او جنساً
 او بلداً فخالف ضمن المعتبر المستعير والمترته انتهى • واستثنى الشارح ما اذا عين له اكثر من
 قيمته فبرهنته باقل من ذلك بمثل قيمته او اكثر فانه لا يضمن لكونه خلافاً الى غير انتهى • ومنها
 لو شرط الواقف ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة فادساظر عليها ظاهراً كرامهم المفسدات في جميع
 المدة لا نيماً زاد على المشروط • لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة • وصرح به في فتاوى قارى
 الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه • تنبيه • وليس من القاعة ما اذا اجتمع في
 العبادات جانب الحضر والسفر فانا لا نغلب جانب الحضر ومقتضاها تغليب • لانه اجتمع المبيع والمهرم •
 لان احكامنا راجع الى ما في المسح على الخفين ولو ابتدأ وهو مقيم فسافر قبل اتمام يوم وليلة انتقلت
 ماله الى مكة المسافر فيمسح ثلثاً • ولو كان على عكسه انتقلت الى مكة المقيم • ومقتضاها اعتبار
 مكة الاقامة نيهما تغليباً لجانب الحضر • وبه قال الشافعي رح • وعندنا لو مسح احد الخفين حضراً
 والاخر سقراً فكذلك على الاصح طرد القاعة • واما عندنا فلا خفاء في ان ماله مكة المسافر •
 واما لو احرم قاصراً فبلغت سقنته داراً فامته فانه يتم • ولو شرع الصلوة في دار لا قامة فسارت
 سقنته فليس له القصر • ولم ارهما الآن • وعندنا فائدة السفر اذا قضاه في الحضر بقضيتها ركعتين
 وعكسه يقضيها اربعاً • لان القضاء يحكي الاداء • واما باب الصوم فاذا صام مقيماً مسافراً في اثناء

النهار أو عكسه حرم الفطر • فصل تدخل في هذه القاعدة فاعلم إذا تعارض المانع والمقتضي فإنه
يقتدّم المانع • فلو ضاق الوقت أو الماء من سنن الطهارة حرم فعلها • ولو جرحه جرح من ممد أو خطأ
أو مضمون أو هدر أو مات بهما فلا تقصص • وخرجت عنهما مسائل • الأولى لو استشهد الجنب فإنه
يغسل عند الإمام ومقتضاها أنه لا يغسل كقولهما • الثانية لو اختلط موتي المسلمين بموتي الكفار
فمقتضاها عدم التعميل للكل • والثالثة قالوا بتعميل الكل وأم يفصلوا • فاصحابنا راح فصلوا فقتل
الحاكم في الكافي من كتاب التعمير وإذا اختلط موتي المسلمين وموتي الكفار فمن كانت عليه علامة
المسلمين صلى عليه • ومن كانت عليه علامة الكفار ترك • فإن لم تكن عليهم علامة والمسلمون أكثر
فصلوا وكفونوا صلى عليهم ويدعون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار • ويدفنون في مقابر
المسلمين • فإن كان الفرقان هو • أو كانت الكفار أكثر لم يصل عليهم • ويغسلون ويكفون
ويدفنون في مقابر المشركين انتهى • وقد رجحنا المانع على المقتضي في مسألة سفل لرجل وعلو الآخر
فإن كلاهما ممنوع من التصرف في ملكه لحق الآخر • فملكه مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع •
وكذا تصرف الراس والوجه في المرحون والعين أو جرحه منع لحق المرحون والمستاجر • وإنما قدّم
الحق هنا على الملك لأنه لا يفوت به إلا المنفعة بالتأخير • وفي تقديره الملك نفويت عين على الآخر •
وتماه في العمادية بن مسائل الجيطان ❦ القاعدة الثالثة لم أرها الآن لأصحابنا راح وأرجو من كرم
الفساح أن يفتح بها ويشي من مسائلها وهي الأيثار في القرب • وقال الشافعية الأيثار في القرب
مكروه • وفي غير ما عجب • قال الله تعالى وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ • وقال
الشيخ عز الدين لا يثار في القربات فلا يثار بقاء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الأول • لأن
الغرض بالعبادات المعظم والجلال فمن أثر به فقد ترك إجلال الآله وتعظيمه • وقال الإمام
لزدخل الوقت ومعه ماء يتوضأ به فوهبه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف فيه خلافا • لأن الأيثار
أنما يكون فيما يتعلق بالغفران لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات • وقال في شرح المهذب في
باب الجدة لا ينام أحد من مجلسه ليجلس في موضعه فإن قام باختياره لم يكره • فإن انتقل إلى البعد
من الأنام كره • نال أصحابنا راح لأنه أثر بالقرية • وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه
وقت الطلوع ودعه ماء يكتفيه بطهارته وهناك من يستأخذه للطهارة لم يجز له الأيثار • ولو أراد

المظتر ايثار غير بالطعام لا سنبقاء بهجته كان له ذلك وان خاف فرائد محجته * والفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايثار * والحق في حال المخصصة لنفسه * وكذا ايثار الطالب غير بثوبته في المرأة * لان قرأة الطم والمسارة اليه قربة والايثار بالقرب مكروه * قال الاسيوطي من المشكل على هذه الفاعلة من جاء ولم يجد في الصف الاول فرجة فانه يجز شخصاً بعد الاحرام ويندب للمجبر وان يساعد فهنا يفوت على نفسه قربه وهو اجر الصف الاول انتهى * ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقبر محتاج معه دراهم فاراد ان يوثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار افضل والا فلا نفاق على نفسه افضل انتهى في الفاعلة الاربعة التابع تابع تدخل فيها قواعد * الاولى انه لا يفرد بالحكم * ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع الام تبعاً ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع * ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا يفردان بالبيع على الاظهر * ومنها لا كفارة في قتل الحمل * ومنها لا لعان ينفيه * وخرجت عنها مسائل * منها يصح اعتاق الحمل دون امه بشرط ان تلد * لا تل من ستة اشهر * ومنها يصح افراد بالوصية بالشرط المذكور * ومنها يصح الايضاء له ولو حمل دابة * ومنها يصح الاقرار له ان بين المقر سبباً صالحاً وولد لا تل من ستة اشهر * ومنها انه يرث بشرط ولادته حياً * ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها فالقته * ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سبباً اذا جاءت به لا تل الملة في الادمي * وفي ملة يتصور عند اهل الخبر في البهائم * ومنها صفة تدبير * ومنها ثبوت نسبته * فيقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبله * فالمراد بعضها كما اشار اليه في العناية * وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او بطلته او جعلت المال حالاً فانه يبطل الاجل كما في الحائبة وغيره مع انه صفة الدين * والصفة تابعة لموصفها فلا يفرد بحكم * ومما خرج منها لو اسقط الجود فانه يصح لانها حقه كما في الاصل * ومما خرج عنها لو اسقط حقه في حبس الرهن قالوا صح * ذكر العبادي في الفصول * ومنها الكفيل لو ابرأ الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق * ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح * وخالفوا في الاجل والجودة نارتين بان شرط العاملة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان اقردها للرهن والكفيل اقرده

بالحكم * الثانية التابع يستقبط سقوط المتبوع * منها من فاتته خلوع في أيام الجنون وتلقا بعد م القضاء
 لا يقضي سننها الرواتب * ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمع لا يأتي بالرمي والمبيت * لانهما
 تابعان للو توف وقد سقط * ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه * وخرج عنها من له
 حق في ديوان الخراج كالمأنتلة والعلماء وطلبهم والمفتيين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعاً
 ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً * وقد ارضينا وفي شرح الكنز * ومما خرج عنها الاخرس يلزمه نسيك
 اللسان في تكبيرين الافتتاح والتلبية على النول المفتي به * اما بالقرأة فلا على المختار مع ان المتبوع
 قد سقط وهو التلفظ * ومنها اجزاء الموصى على راس الا ترع نانه واجب على المختار * تنبيه * يقرب
 من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل * ومن فروعه قولهم اذا برئ الاصيل برئ الكفيل *
 بخلاف العكس * وقد ثبتت الفرع وان لم يثبت الاصل * ومن فروعه لو قال لزيد علي عمر والف
 وانما من به وانكر عمر ولزم الكفيل اذا ادعاها زيد دون الاصيل كما في الحائية * ومنها
 لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة لم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع * ومنها لو قال
 بعثت عبدي من زيد فاعتقه فانكر زيد عتق العبد ولم يثبت المال * ومنها لو قال بعته من نفسه
 فانكر العبد عتق بلا عوض * الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم اماموم على امامه
 في تكبيرين الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام * وفرع عليه قاضيان في الفتاوى
 ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة * الرابعة يقتصر في النوايع ما لا يقتصر في غيرها *
 وقريب منها يقتصر في الشبهي ضمناً ما لا يقتصر قصداً * وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين
 فيما ينبت ضمناً او حكماً ولا يثبت قصداً * منه من لهما اعنقه احد هما وهو موثر لو شري المعتق
 نصيب الساكت لم يجز * ولا يشكك الساكت من نفل ملكه الى احد لكنه لو ادعى المعتق الضمان
 انى الساكت ملك نصيبه * ومنه غصب متتابع من يده وضمه المالك يملكه الغاصب * ولو شرا
 فاصدا لم يجز * ومنه فضولي زوجة امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعد بان يزوجه امرأة وقال
 نقضت ذلك النكاح لم ينقض * ولو لم ينقض قولاً ولكن زوجته اياها بعد ذلك انقض النكاح
 الاول * ومنه لو شري كبر عينا وامر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح * ولو دفع اليه
 غراراً امره ان يكيه فيها صح * اذا البائع لا يصلح وكيلاً عن المشتري في القبض تصد او يصلح

ضمينا وحكما لأجل الفرار. ومنه شري ما لم يبرء فوكل وكيل لا يقبضه فقال الوكيل قد امتطت
 الجيارا عني خيارا لروية لم يسقط خيار الموكل. ولو قبضه الوكيل وهو يراد سقط خيار روية موكله
 حينئذ يبيح بغيره خلافا لهما. وقرئ من هذا الجنس من لا تجوز إجازته ابتداء وتجاوزا انتهاء.
 ومنه القاضي إذا اعتلقت مع أن الإمام لم يولّه إلا استخلاف لم يجر. ومع هذا لو حكم خليفته وهو
 يصلح أن يكون قاضيا وإجازة القاضي أحكامه يجوز. ومنه أن الركيل بالبيع لا يملك التوكيل به.
 وبذلك إجازة بيع بائعه فضولي. والمعنى فيه أنه إذا أجاز بيعا علمه بما أتى به خليفته. ووكيل
 الوكيل كذلك فتكون إجازته في الانتهاء من بصيرة بخلاف الإجازة في الابتداء. ومنه
 القاضي أوقضى في كل أسبوع يومين بأن كان له ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا يجر
 فتجدي في الأيام التي لم تكن له ولاية القضاء فإذا جاء ترتيبه أجاز ما قضى جازت إجازته انتهى.
 فائنة. ظهرت بمسئلتين يقتدر في الابتداء ما لا يقتدر في البقاء عكس القاعدة المشهورة. الأولى
 يصح تقليد الفاسق للقضاء ابتداء. ولو كان عدلا ابتداء فسق العزل عند بعض المشائخ.
 وذكر ابن الكمال أن الفتوى عليه. الثانية: لو أبق المأذون اغتبر ولو أذن للابن صح كما في قضاء
 المعراج. وقيد قاضيان بما في يده. قاعدة الخامسة تصرف الإمام على الرمية منوطا بمصلحة.
 وقد صرحوا به في مواضع. منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الإمام عن الطلقة المبنية في طريق
 العامة. وصرح به الإمام أبو يوسف مع في كتاب الخراج في مواضع. وصرحوا في كتاب الجنابات
 أن السلطان لا يصح عفو من قاتل من لا ولي له وإنما له الفصاص والصلح. والله في الإيضاح
 بأنه نصب ناظر وليس من النظر للمتسحق العفو. وأصلهما أخرجهما سعيد بن منصور عن البراء قال
 قال عمر رضي الله تعالى عنه أتيت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة رالي إليهم أن اختبئت
 أخذت منه وإن أيسرت رددته فإذا استغفبت استغفبت. وذكر الإمام أبو يوسف في
 في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنهما إلى أسامة بن جندب والحرب. وبعث
 عبد الله بن مسعود على القضاء وبعث المال. وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرضين.
 وجعل بينهم ثمانية أيام في بيت المال. شرطوا بطنها العمار. وبعث عبد الله بن مسعود. وبعث
 الآخر عثمان بن حنيف. وقال إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال بمنزلة رالي إليهم

مَا كَانَ اللَّهُ بِكَرِيمًا وَتَعَالَى قَالُ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ * وَاللَّهُ
 مَا أَرَىٰ أَرْضًا تَوْخَدُ مِنْهَا شَيْءٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا اسْتِسرَّعَ خَرَابُهَا أَنْتَهَى * فَعَلَىٰ هَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْضِيلُ
 وَلَكِنْ قَالُ فِي الْمُحِيطِ مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ وَالرَّأْيُ إِلَى الْأَمَامِ مِنْ تَقْضِيلٍ وَتَسْوِيَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمِيلَ فِي
 ذَلِكَ إِلَى هَوًى * وَلَا يَمِيلُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَكْفِيهِمْ وَيَكْفِي أَعْوَانَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَإِنْ فَضَلَ مِنْ أَمْوَالٍ شَيْءٌ بَعْدَ
 إِنْصَالِ الْحَقُوقِ إِلَى أَرْبَابِهَا تَسْمُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ * وَأَنْ تَصْرِفِي ذَلِكَ كَانَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَسِيبًا أَنْتَهَى *
 وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ مِنَ الْخُرَاجِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ أَمْوَالَ بَيْتِ أَمْوَالِ أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ * وَقَالَ وَعَلَى الْأَمَامِ أَنْ
 يَجْعَلَ أَكُلَ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ بَيْتًا يَخْصُهُ وَلَا يَخْلُطُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ * لِأَنَّ كُلَّ نَوْعٍ حَكْمًا يَخْصُ بِهِ
 إِلَى أَنْ قَالُ وَيَجِبُ عَلَى الْأَمَامِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَيَصْرِفَ إِلَى كُلِّ مَسْتَحِقٍّ تَدْرَاجَتَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ
 فَإِنْ تَصْرِفِي ذَلِكَ كَانَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَسِيبًا أَنْتَهَى * وَفِي كِتَابِ الْخُرَاجِ لِأَبِي يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ
 اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَسَمَ أَمْوَالَ بَيْنَ النَّاسِ بِالتَّسْوِيَةِ فَبَاءَ نَاسٌ وَقَالُوا لَهُ يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ إِنَّكَ قَسَمْتَ هَذِهِ الْأَمْوَالَ فَبَيْنَ النَّاسِ وَمِنْ النَّاسِ أَنْ نَاسٌ لَهُمْ نَضْلٌ وَسَوَابِقٌ وَقَدْ قَامُوا فَوَضَعْتَ
 أَهْلَ السَّوَابِقِ وَالْقَدَمِ وَالْفَضْلَ لِفَضْلِهِمْ * نَقَالَ إِنْ مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضْلِ وَالْقَدَمِ فَمَا
 أَعْرَفْنِي بِذَلِكَ * وَإِنْ مَا ذَكَرْتُمْ شَيْءٌ ثَوَابَهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا نَعِيشٌ فَلَا سَوْءَ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْآثَنِ فَلَمَّا
 كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ وَجَاءَ الْفُجُوحُ نَضْلًا وَقَالَ لَا أَجْعَلُ مَنْ قَاتَلَ مَعَ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَمَنْ قَاتَلَ مَعَهُ فَقَرَضَ أَهْلَ السَّوَابِقِ وَالْقَدَمِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مَنْ شَهِدُوا بِدَارِهِ وَلَمْ يَشْهَدُوا
 بِدَارِ أَرْبَعَةِ آلَافٍ ذَرَمَ * وَفَرَضَ مَنْ كَانَ إِسْلَامُهُ كَأَسْلَامِ أَهْلِ بَدْرٍ وَذَلِكَ * أَنْزَلَهُمْ عَلَى قَدَرِ
 مَنَازِلِهِمْ مِنَ السَّوَابِقِ أَنْتَهَى * وَفِي الْقَنْيَةِ مِنْ بَابِ مَا يُجْلَى لِلْمَدَارِسِ وَالْمُعَلِّمِ كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ يَسْوِي بَيْنَ النَّاسِ فِي الْعَطَاءِ مِنْ بَيْتِ أَمْوَالٍ * وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعْطِيهِمْ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ
 وَالْفَقْرِ وَالْفَضْلِ * وَلَا خُذَ بِمَا فَعَلَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي زَمَانِنَا أَحْسَنَ فَتَعْتَبِرُ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ أَنْتَهَى *
 وَفِي الْأَبْرَازِيَةِ السُّلْطَانُ إِذَا تَرَكَ الْعَشْرَ مَنْ دَعَا عَلَيْهِ جَازَ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا لَكِنْ إِنْ كَانَ مُتْرُوكًا لَهُ
 فَقِيرًا لِمَا ضَمَّنَ عَلَى السُّلْطَانِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ضَمَّنَ السُّلْطَانُ الْعَشْرَ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ بَيْتِ أَمْوَالِ الْخُرَاجِ لِبَيْتِ
 مَالِ الصَّدَقَةِ أَنْتَهَى * تَجِيهٌ * إِذَا كَانَ فَعَلَ الْأَمَامُ مَبْنِيًّا عَلَى الْمَصْلَحَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الْمَعَامَةِ
 لَمْ يَنْفَعْدِ أَمْرًا شَرَعًا إِلَّا إِذَا رَأَاهُ * فَإِنْ خَالَفَهُ لَمْ يَنْفَعْدِ * وَلِهَذَا قَالَ الْأَمَامُ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ

الخراج من باب أحياء الاموات وليس للامام ان يشرح شيئا من يد رجل الا بحق ثابت معروف
 انتهى * وقال قاضيان في فتاواه من كتاب الوتف ولوان سلطانا اذن لقوم ان يسطروا رضامن
 اراضي البلدة حوايت موقوفة على المسجد او امرهم ان يؤذوا في مسجد هم قالوا ان كانت البلدة
 فتحت عنق وذلك لا يضر بالمار والناس ينقل من السلطان فيها * وان كانت البلدة تحت صلاحا تبقى
 على ملك مالكها فلا ينقل من السلطان فيها انتهى * وفي صلح البرازية رجل له عطاء في الديوان
 مات عن ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم احدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شيء له
 من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا معلوما بالصلح باطل ويرد بدل الصلح * والعطاء للذي
 جعل الامام العطاء له * لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا بدخل له لرضاء الغير وجعله غير
 ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في تضييع حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه
 انتهى * تنبيه آخر * تصرف القاضي فيها له نفع في اموال اليتامى والتركات والاوقاف مقيد
 بالصلحة * فان لم يكن متبنا عليها لم يصح * ولهذا قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا
 لوصي ان يشتري بالثلث عبدا ويعتق فبان بعد الايصال لا يتماردن يحيط الثلثين فشرأ القاضي
 من الموصي كيلا يصبر خصما بالعبادة واعاقه لغولته في الوصية وهي التملك بعد الدين * قال
 الفارسي شارحه وانما اعتاقه فهو لغولته وتنفيد باعتبار الولاية العامة * لان ولاية القاضي
 مقيد بالنظر ولم يوجد النظر فيلغوا انتهى * ونفي قضاء الوالوية رجل اوصى الى رجل او امرأه
 ان يتصدق من ماله على فقراء بلكة كذا ايمانه دينار وكان الموصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك
 البلدة غريم له عليه الدراهم ولم نجد اوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بصرف ما
 عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين عليه باق فهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة انتهى *
 وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع * وخرج في الذخيرة وفي الرواحية وغيرهما
 بان القاضي اذا قرر فريشا المسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يتسل للفرش تناول
 المعلوم انتهى * وبهذا علمت جريمة احد ائ الوظائف بالاوقاف بالطريق الاولى * لان المسجد مع
 احتياجه للفرش لم يجوز تقرير ولا مكان استيجار فرش بلا تقرير غير من الوظائف لا يتسل
 بالاولى * وبه علمت ايضا جريمة احد ائ المرتبات بالاوقاف بالاولى * وقد سلمت عن تقرير

القاضي المرتبات بالآل وفاقه فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالنقد ربح صحيح لكنه
ليس بلازم * وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعلام تقرر غير * فح يلزم *
وهي في اوقاف الخصاص وغيره * وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يصل * وكذا ان كان
من وقف الفقراء وتقرر لمن يملك نصا * ثم سئل لو تقرر من فائض وقف سكنت اوقاف من مصرف
فائضه فهل يصح * فاجبت بانه لا يصح ايضا كما في التاتارخانية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء *
وانما يشترى به المتولي مشتقلا * وصرح في البرازية وتبعه في الدرر الغرر بان لا يصرف فائض
وقف بوقف آخر اتحادا وتفهما او اختلف انتهى * وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء ان من
القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط اوقف * لان مخالفته كخالفته النص * وفي الملتقط القاضي اذا
زوج الصغير من غير كفؤ لم يجز انتهى * نعلم ان فعلة مقيد بالصلحة * ولهذا اصرحوا بان الخاطا اذا
مال الى الطريق فاشهد واجد على ما اكهائم ابراه القاضي لم يصح كما في التهذيب * وكذا لا يصح
تأجيل القاضي * لان الحق ليس له كتاب في جامع الفصولين * القاعدة السادسة الحدة وتندره
بالشبهات * وهو حديث رواه الاسيوطي معزبا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رض * واخرج
ابن ماجه من حديث ابي هريرة رض اذ نفوا الحد وما استطعتم * واخرج النرمذي والحاكم من
حديث عايشة رض اذ رؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجا فافعلوا سبيله *
فان الامام لان تطي في العفو خير من ان تطي في العقوبة * واخرج الطبراني عن ابن مسعود رض
موقوفنا اذ رؤوا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم * وفي فتح البصائر اجمع فقهاء الامصار
على ان الحد وتندره بالشبهات * والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الامم بالفبول *
والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت * فاصحابنا راح قسموها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة
الاشتباه * والى شبهة في الجمل * فالاولى تتحقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمه * فظن غير
البايل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة اجلا كظنه حل وطي جارية زوجته او ابية او امه
او جده او جدته وان علا * ووطي المطلقة ثلثا في العلة او بائنا على مال * او المشتلعة او ام الولد اذا
اعتقها وهي في العلة * ووطي العبد جارية مولاه * والمرتهن في حق المرهونة في رواية * ومستعبر
المرهين كالمترتهن * ففي هذه المواضع لا جد اذ انال ظنعت انها حل لي * واوقال علماء انها حرام

علي وجب الحد * ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يدلح لاحد عليهما حتى يقر احدهما بطلانها
بالحرمة * والشبهة في الحمل في ستة مواضع * الجارية المملوكة * والمطلقة طلاقا بائنا بالكنائيات * والجارية
المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري * والمجهولة مهر اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى
الزوجة * والمشاركة بين الراطي وغيره * والمهرهونة اذا وطئها المزتهن في رواية كتاب الرهن *
وعلمت انها ليست بالمتارة * ففي هذه المراتع لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام * لان
المانع هو الشبهة في نفس الحكم * ويدخل في النوع الثاني وطئ جارية عبد * والمأذون المديون
ومكاتبه * ووطئ البائع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد * والتي فيها الخيار للمشتري *
وجاريته التي هي اخته من الرضاع * وجاريته قبل الاستبراء * والزوجة المخرمة بالردة او
بالمطالبة لابنه * او جماعه لامنها انتهى منافي فتح القدير * وهما شبهة ثالثة عند ابي حنيفة راجح
وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ حرمة بعد العقد عليها وان كان غاملا بالحرمة * فلا حد علي وطئ
امراة تزوجها بلا شهود او بغير اذن مولاه او مولاه * وقالنا بعد في وطئ حرمة المعقود عليها اذا
قال علمت انها حرام * والفتوى علي * ولهما حكم في الخلاصة * ومن الشبهة وطئ امرأة اختلف في
صحة نكاحها * ومنها شرب الخمر للتدأوي وان كان المعتمد تحريره * ومنها انها لا يجوز التوكيل
باستيفاء الحدود * واختلف في التوكيل باثباتها * ومما بني علي انها تدرك بها انها لا يثبت بشهادة
النساء * ولا بكتاب القاضي الى القاضي * ولا بالشهادة علي الشهادة * ولا تقبل الشهادة عند
منقادهم سوى حد القذف الا اذا كان البعد هم عن الاتام * ولا يصح اقرار السكران بالحد ودخالة
الا انه يضمن المال ولا يستخلف فيها * لانه لرجاء الذكول * وفيه شبهة حتى اذا ذكر القاذف
ترك من غير يمين * ولا تضح الكفالة بالحد ودرا النصا * ولو برهن القاذف بزجلين او رجل
وامرأتين علي اقرارا ملقدا وقبيل الزنا فلا حد عليه * ولو برهن بثلاثة علي الزنا عدا وحدا * ولا تقطع
بسرقه مال اقله وان علا وفرعه وان سفل واحدا الزوجين وسينه * وعينه ذو من بيت ما دون
في دخوله * ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت تفاريحه في كتاب السرقة * ويسقط القطع بدعواه
كون الماسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص الظريف * وكذا اذا ادعى ان الموطوء زوجته ولم يعلم
بذلك * تشبيهه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها * فان قيل وجب ان لا يقبل * لان عبارة

المترجم يدل عن عبارة العجمي • والحدود لا تثبت بالابدال • الا ترى انه لا تثبت بالشهادة على
الشهادة • وكتاب القاضي الى القاضي • اجيب بان كلام المترجم ليس ببديل عن كلام الاعجمي
لكن القاضي لا يعرف اسامه ولا يفهم عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته
كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصاله • لانه يصار الى الترجمة من العجز عن
معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للصدر الشهيد من
التامن والثلاثين • تنبيه آخر • القصص كالحود وفي الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما ثبت به
الحدود • ومما فرغ عليه انه لو اذبح ثائما من مال دجته وهو ميت فلا قصاص ووجب الدية كما في
العملة • ومنها لو جن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية • ولا قصاص يقتل من قال
اقتلني فقتله • واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه • ولا قصاص اذا قاتل عبدني واخي
او ابني او ابني لكن لا شيء في العبد وتجب الدية في غيره • واستثنى في خزانة المفتنين ما اذا قاتل
اقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وبما في البرازية • وينبغي ان لا قصاص يقتل من لا يعلم
انه محقون الدم على التابيد اولاه • وفي الجانية ثلثة تلوارجلا هم اثم شهدوا وبعد التوبة ان الولي
عفا عنه • قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا ومن هذا الواحد ففي هذا
الوجه قال ابو يوسف رح تقبل في حق الواحد • وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى • وكشبتنا
مسئلة في حق العفو في شرح الكنز من الدعوى منه قوله وقول خصمه اعطه كفيلا فلترجع • وكشبتنا
في الفوائد ان القصاص كالحود والافي سبع مسائل • الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
الحدود كما في الخلاصة • الثانية الحدود لا تورث والقصاص يورث • الثالثة لا يصح العفو في
الحدود ولو كان جدا القذف بخلاف القصاص • الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
الحدود سوى حد القذف • الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرات بخلاف الحدود كما
في الهداية من مسائل شتى • السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجاوز في القصاص • السابعة
الحدود سوى حد القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص • لانه لا بد فيه من الدعوى والله
سبحانه وتعالى اعلم • تنبيه • التعزير يثبت مع الشبهة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجري
فيه الحلف ويقتضى فيه بالنكول • والكفارات تثبت معها ايضا لا بخلاف الفطر في رمضان فانها

تسقطها ، وإذا لا تجب مع النسيان والخطاء وبافساد صوم خائف في صحنه كما علم في حله ، **رأى**
 الغديّة نهّل تسقطها لم إر ما الآن * **ومن العجب** إن الشائعية شرطوا في الشبهة أن تكون قوية * **تألو**
 فلو قتل مسلم ذميّا فقتله ولي الذميّ فإنه يغفر له وإن كان موافقاً لراي أبي حنيفة رح * **ومن شرب**
 النبيذ يحد ولا يرأى خلاف أبي حنيفة رح انتهى . **في الفاعلة السابعة** الحر لا يدخل تحت
 البدل فلا يضمن بالغصب ولو صبيّا * **فلو غصب صبيّا فمات في يده** فبأية أو حمى أم يضمن * **ولا ير دنا**
 لو مات بصاعقة أو بنهشة حيّة بمنزله إلى أرض مسبعة **أر إلى مكان الصوامع** أر إلى مكان يغلب فيه
 الحمى والامراض فإن دينه على عاقلة الغاصب * **لأنه ضمان اتلاف لا ضمان قصب** * **والحر يضمن**
 بالاتلاف والعبد يضمن بهما * **والمكاتب كالحر** لا يضمن بالغصب ولو صغيراً * **وتسامه في شرح الزبائي**
قُبيل باب القسامة * **وام الولد كالحر** * **ولم أر الآن حكم ما إذا وطئ حرة بشبهة فاحبلها وماتت**
بالولادة * **وينبغي عدم وجوب ديتها** خلاف ما إذا كانت أمة * **ومن فروع الفاعلة** لو طأته
 حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الحائض * **ولو كان الواطئ صبيّا فلا حد ولا مهر** * **وهذا مما يقال**
لنا وطئ خلا من الحد والعقر * **خلاف ما إذا طأ وعنه أمة** ليكون أباهم حر حق السيد * **وخرج عن الفاعلة**
قول اصحابنا راجح إذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت أحدهما وأدخل بها أحدهما فهو
 الأول أو يكونه دليلاً على سبق يده * **والأولى أن يقال** أن الزوجة في يد الزوج ملانّة مناه * **ولقولهم**
في باب التحالف أن القول قوله فيما يصلح لهما معللين بأنها في يد الزوج فهي وما في يد ما في يده
 فيقال في أصل الفاعلة الحر لا يدخل تحت يد أحد إلا الزوجة فإنها في يد زوجها والله سبحانه
 أعلم * **ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر** ما نصّه **أمر أن في دار رجل يدعي أنها امرأته**
وخارج يد عيها وهي تصدّق بالقول لرب الدار * **أفقد** صرح بأن اليد تثبت على الحن يفظ الدار
 كما في المتابع انتهى **في الفاعلة الثامنة** إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
 دخل أحدهما في الآخر غالباً * **فمن فروعهما** إذا اجتمع حدك وجنابة أو جنابة وحيض كفى
 الفسّل الواحد * **وأو باشر المحرم فيما دون الفرج** ولمنعه شاة ثم جامع فمقتضاها الاستفتاء بموجب
 الجماع * **ولم أره الآن ضرباً** * **ومنها لو قسّ المحرم** إذا فرّده ورجليه في مجلس واحد فإنه
 يحسب عليه دم واحد اتفاقاً * **وان كان في مجلس فكذلك** معدهم رح * **وعلى قولهما** يجب لكل

يد دم وانكل رجل دم حتى يجب عليه اربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يدا ورجل * فجعلنا
جناية واحدة معنى لا اتحاد المقصود وهو لا اتفاق * فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى * واذا اختلف اعتبر
جنايات لكونها اعضاء متباعدة * وعلى هذا الاختلاف لو جامع من بعد اخرى مع امرأة واحدة او
نسوة الا ان مشائخنا ح قالوا في الجماع بعد الوقوف في امن الارلى عليه بدنة * وفي امن الثانية عليه
شاة كذا انى الميسود * وفي الخانية فان جامعها من اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف يعرفه
ولم يقصد به رفض الحجبة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رح * ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجبة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيى انتهى * ومنها
لو دخل المسجد وصلى الفرض او الراتبة دخلت فيه التحية * واوطاف القادم عن فرض ونذر
دخل فيها طواف القدوم * بخلاف ما لو طاف للافاضة لا بدخل فيه طواف الوداع * لان كلا منهما
مقصود ومقصودهما مختلف * واودخل المسجد الحرام فصلى فيه مع الجماعة لا تنوب عن تحية
البيت لا ختلاف الجنس * ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا يكفيه من ركعتي الطواف *
بخلاف تحية المسجد * لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد * ولو تلا
آية سجدة فسجد سجدة صلوة تهل ان يقرأ ثلث آيات كفت عن التلاوة لحصول المقصود وهو
التعظيم * وكذا الركوع لها فور الجزأت قياسا * وهذا من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما
بيننا في شرح المنار * وكذا التلاوة وكذا ركعتي في مجلس واحد اكتفي بسجدة واحدة * واودخل
السهو في الصلوة لم ينعقد الجائز * بخلاف الجائز في الاحرام فانه يتعد بتعد الجناية اذا اختلف
جنسها * لان المقصود بسجود السهو رغم انف الشيطان وقد حصل بالسجدة تين آخر الصلوة والمقصود
الثاني جبره منك الحرمة فاكل جبر فاختلف المقصود * واودخل او شرب او سرق مرارا كفى بحد
واحد سواء كان الاول موجبا لما اوجبه الثاني او لا * فلورزني بكرا ثم ثيبا كفى الرجم * واودخل
مرارا واحدا او جماعة في مجلس او مجالس كفى واحد * بخلاف ما اذا رزني فعد ثم رزني فانه يعد ثانيا
واودخل او شرب وسرق اقيم الكل لاختلاف الجنس * ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالتباني
وما بعد * شفى روفى يومين * فان كانا من رمضان تعددت * فان كقر لا أول تعددت والا
اتحدت * ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد الاحرام لكونه اقوى * ولو لبس

المهر ثم ثوباً مطيّباً عليه فديتان لا اختلاف الجنس • ولذا قال الزيلعي في قول الكناز وخضب رأسه
 بغيره • هذا إذا كان مائعا • وأما إذا كان ملبداً فعليه دمان دم للطيب ودم لتطيئة الرأس انتهى •
 ويتعد الجزء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرماً باحرامين عندنا • وتوهم ألا
 أن يتجاوز الميقات غير محرماً استثناء منقطع • لأنه حالة المجاوزة لم يكن نارناً • ولو تكرّر الوطي
 بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب إلا مهر واحد • لأن الثاني صادف ملكه • وإن كانت شبهة
 اشتباه وجب لكل وطي مهر • لأن كل وطي صادف ملك الغير فالأول كوطي جارية ابنه أو مكاتبه
 أو المكوحة ناسداً • ومن الثاني وطي أحد الشريكين الجارية المشتركة • ولو وطي مكاتبته مشتركة
 مراً أو قتل في نصيبه لها ويتعد في نصيب شريكه والكل لها • ولا يتعد في الجارية المستحقة كذا في
 الظهيرة • ومن زنى بامته فقتلها الزم المهر والقيمة لا خيلاً بينهما • وأوزني من فقتلها وجب المهر
 مع الدية • ولو زنى بكبير فأنصاهما فإن كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليهما المهر ولا شيء
 في الأنصاء لريضاها به • ولا مهر لها لو جوب المهر • وإن كان مع دعوى شبهة فلا حد • ولا شيء
 في الأنصاء وجوب العقر • وإن كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها •
 فإن لم يستمسك بولها فعليه دية كاملة والأحد • وضمن ثلث الدية • وإن كان مع دعوى
 شبهة فلا حد عليهما • فإن كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية •
 وإن لم يستمسك البول فعليه دية كاملة • ولا يجب المهر عندهما خلافاً للحميد رح • وإن
 كانت صغين تجامع مثلهما فهي كالكبيرين إلا في حق مقوط الارش • وإن كانت لا تجامع مثلهما فإن
 كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكمال المهر • ولا حد عليه ولا مال لدية فقط كذا في شرح
 الزيلعي من الحدود • وأما الجناية إذا تعدت بقطع عضو ثم قتلها فأنها لا تدخل فيها إلا إذا كان
 خطائين على واحد ولم يتخلل ما برة • وصورها ستة عشر • لأنه إذا قطع ثم قتل فإما أن يكونا
 ممدّين أو خطائين أو أحدهما عمداً والآخر خطأ وكل من الأربع إمّا على واحد أو اثنين وكل
 من الثمانية إمّا أن يكون الثاني قبل المهر أو بعده • وقد أوضحناه في شرح المنار في بحث الإبداء
 والقضاء • والمعتة إذا وطئت بشبهة وجبت أخرى وتدخلت والمرثي منهما • سواء كان الراطي
 صاحب العلة الأولى أو غيره • لحصول المقصود • وقد علمت ما احترزنا عنه بقولنا من جنس واحد

ويقولنا ولم يختلف مقصودهما • ويتولنا غالبا والله الموفق ^{في} القائمة التاسعة اعمال الكلام
اولي من اهماله متى امكن فان لم يمكن أهمل • ولذا اتفق اصحابنا ر ح في الاصول على ان الحقيقة
اذا كانت متعذرة فانه يضار الى المجاز • فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة او هذا الدقيق حيث في
الاول باكل ما يخرج منها وبشمنها ان باعها واشترى به ما كولا • وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز •
ولو اكل عين الشجر والدقيق لم يحنث على الصحيح • والمجور شرعا او مرفا كما المتعذر • وان
تعذرت الحقيقة والمجاز وكان اللفظ مشتركا بلا مرجح أهمل لعدم الامكان • فالاول كقوله لا مرأته
المعروفة لا يبيها هذه بمعنى لم تحرم بذلك ابدا • والثاني لو اوصى لمواليه وله معتق بالكسر ومعتق
بافتح بطلت • ولو لم يكن له معتق بالكسر وله موال اعتقهم ولهم موال اعتقوهم انصرفت الى
مواليه • لا لهم الحقيقة • ولا شيء لموالي مواليه • لا لهم المجاز ولا يجمع بينهما • ومما فرغته على هذه
المادة ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لا حدنهما انت طالق اربعاً فقالت الثلث يكتفي بي فقال
الزوج اوتعت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى شيء • وكذا اوتال الزوج الثلث لك والباني
على صاحبك لا تطلق الأخرى انتهى • لعدم امكان العمل فاهمل • لان الشارع حكم بطلان
ما زاد فلا يمكن ايفاءه على احد • ومنه احكاية الاستاذ الطحاوي حكاهما في يتيمة الدهر من
الطلاق • ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احدكما طالق • نفى الخاتمة لو جمع
بين منكوحته ورجل وقال احدكما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي حنيفة ر ح • وعن
ابي يوسف ر ح انه يقع • ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلفت احد • ثمة طلقت امرأته • ولو قال
احد بكما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته • وعن ابي يوسف ومحمد ر ح انها تطلق • ولو جمع
بين امرأته وبين مائيس بمثل للطلاق كما لبهيمة والجبر وقال احدكما طالق طلفت امرأته في
قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح • وقال محمد ر ح لا تطلق • ولو جمع بين امرأته الحية والميت وقال
احدكما طالق لا تطلق الحية انتهى • ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احدتهما صحيحة النكاح
والأخرى فاسدة النكاح وقال احد بكما طالق لا تطلق صحيحة النكاح • كما لو جمع بين منكوحته
 واجنبية وقال احد بكما طالق انتهى • وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال احدكما
طالق لم يقع على امرأته في اجمع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جد اراو بهيمة • لان الجدار لما

لم يكن اهلا للطلاق اعلم اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان المضموم آدميا فإنه صالح في الجملة
 إلا أنه يشك بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه • ولذا لو قال لها انا منك طالق لغا • وقد يقال
 ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما • ومما ذكره على الفاعلة قول الامام الاعظم فيما
 اذا قال لعبد • الاكبر سنامنه هذا ابني فإنه اعلمه متفاجزا عن هذا حر وهما اهمل • وقال في
 النار من تحت الحروف من أو • وقال اذا قال لعبد • وذاتك هذا حر او هذا انه باطل • لانه اسم
 لأحد من غير معين وذلك غير محل للعتق • وعند • فهو كذا لك لكن على احتمال التعيين حتى
 لم يزد التعيين كما في مسألة العبد • والعمل بالمحتمل أولى من الاهداء فيجعل ما وضع لحقيقة
 مجازا مما يستعمله وان استحالته حقيقة • وهما يكران الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى •
 قيد بأول أنه لو قال لعبد • وذاتك هذا حر • وادبته أحد كما حرعتق بالاجماع كما في المحيط • وبيننا الفرق في
 شرح النار • ومنها لو وقف على اولاد • وليس له إلا اولاد اولاد حمل عليهم صوتا للفظ من
 الاهمال عملا بالجاز • وكذا لو وقف على مواله وليس له موال وإنما له موال استحقوا كما
 في التعبير • وليس منهما ما لو اتى بالشرط والجواب بلا فاء فانا لا نقول بال تعليق لعدم امكانه فيتنبز
 ولا ينوي خلافا لما روي عن ابي يوسف ر • وكذا انت طالق في مكة فيتنبز إلا اذا ارادني
 دخول مكة فبد • واذا دخلت مكة تعليق • وقد جعل الامام الأسيوطي من نروها ما وقع
 في فتاوى الامام السبكي فنذكر كلاهما بالتمام ثم نذكر ما يسهل الله تعالى مما يناسب اصولنا •
 قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكرا وانثى
 للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي منهم عن ولد او نسل مادما كان جاريا عليه من
 ذلك على ولد • ثم ولد • ثم على نسله على الفريضة • وعلى ان من توفي من غير نسل مادما
 كان جاريا عليه على من كان في درجته من اهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب •
 ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الأب • ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء من منافع
 الوقف وترك ولدا واسقلا منه استحق ما كان استحقه المتوفى لوبقي حيا الى ان يصير اليه شيء
 من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى • فاذا انقرضوا فعلى الفقراء • وتوفي
 المتوفى عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد

وهم عليّ وصبر ووليفة • ولدي ابن عبد المتوفى في حال حيّ والده • وهما عبد الرحمن وملكة
ثم توفي صبر ومن غير نسل • ثم توفيت لطيفة وترك بنتا تسمى فاطمة • ثم توفي علي وترك بنتا
تسمى زينب • ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة من غير نسل • فإلى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة •
فاجاب الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم من هذا الوقف على ستين جزء •
لعبد الرحمن منه اثنان وعشرون • وملكة احد عشر • ولزَيْنَب سبعة وعشرون • ولا يستمر هذا
الحكم في اعقابهم بل كل وقت بحسبه • قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى
اولاده الثلاثة وهم عليّ وصبر ووليفة للذكر مثل حظ الانثيين • لعليّ خمس • وصبر وخمس •
وللطيفة خمسة • وهذا هو الظاهر عندنا • ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملكة ولدا
جسد المتوفى في حيّ ابيه ونزلا منزلة ابههما • فيكون لهما السبعان • وعليّ السبعان • وصبر والسبعان •
وللطيفة السبع • وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا • لان الممكن في ماخذ وثلاثة امور •
احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احد من ذريته وهذا ضعيف • لان المقاصد اذ لم يدل
عليها اللفظ لا يعتبر • الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرعه لا بين
الطبقتين جميعا • وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر • وقد كُتبت ملبت اليه مع في وقف للفظ انتضاء
فيه لست اعمه في كل ترتيب • الثالث الاستناد الى قول الواقف انه من مات من اهل الوقف نهل
استغناؤه بشيئ تام ولد • ومفاه • وهذا اقوى لكن انما يتم اوصدق على المتوفى في حيّ والده • انه
من اهل الوقف • وهذا مشكوك • كان تدفع مثلها في الشام قبل التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا
فلم يجدوه • فابعدوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولا ادري ما اجابوهم • لكنني رأيت بعد ذلك
في كلام الاصحاب فيها اذ وقف على اولاد عليّ ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اولاد • ومن
مات ولا ولد له انتقل نصيبه الى الباقي من اهل الوقف • فمات واحد عن ولده انتقل نصيبه
اليه • فاذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه • لانه صار من اهل الوقف • فهذا التعليل
يقضي انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده • فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حيّ
والده ليس من اهل الوقف • وانه انما يصدق عليه اسم اهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق • قال
وسمعيه ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه • فاذا وقف بشيئ على زيد ثم

على عمر وثم اولاده نعم وموقوف عليه في حيوة زيد • لا يلزم عمل تصديق الواقف بخصوصه وسما
وعنده وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد • وابولاد • واذا آل اليهم
الاستحقاق كل واحد منهم اهل الوقف • ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه بخصوصه ولا انه لم يرضه
الواقف • وانما الموقوف عليه جملة الاولاد • كالفقهاء • قال فتبين بذلك ان ابن عبد القادر والاد
عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوفا عليه • لان الواقف لم يرض على اسمه • قال وقد
يقال ان المتوفى في حيوة ابيه يستحق انه لومات ابوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق
الى اولاده • قال وهذا عند كنت في وقت البحث ثم رجعت عنه • فان قلت قد قال الواقف ان من مات
من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سماه من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق
اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكة في ذلك فيستحقان •
ونحن انما نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه افطارا ففيها سواء وفق عرف ذلك الفقهاء ام لا • قلنا
لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه • اما اولادنا • لم يقل قبل استحقاقه • وانما قال قبل استحقاقه لشيء
فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف • ويترتب استحقاق آخر فيموت قبله •
فنص الواقف على ان والده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه • ولو سلمنا انه قال قبل
استحقاقه فيحتمل ان يقال ان الموقوف عليه او البطن الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني
انه صار من اهل الوقف قد يتأخر استحقاقه • اما لانه مشروطا بملة كقوله في كل سنة كذا فيموت
في اثنا عشر يوما شبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف • والى الآن ما استحق من الغلة شيئا
اما لغدها او لغيره من شرط الاستحقاق بمضي الزمان وغيره • هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر •
فلما توفي عمر ومن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته عملا بشرط الواقف من في درجته فيصير
نصيب عبد القادر ركلة بينهما اثلاثا • اعلى الثلثان • ولطيفة الثلث • ويستمر حرمنا عبد الرحمن
وملكة • فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها فاطمة • ولم ينتقل الى عبد الرحمن
وماكة شيء لوجود اولاد عبد القادر وهم تسبيحونهما • لا بهما اولادهم • وقد قدمهم على اولاد
الاولاد الذين هم امهم • ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان يقال نصيبه
كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر اهما عملا بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولد •

وتبقى هي وبنت عمتها مستوعبتين بنصيب جدّهما • لزَيْنَب ثَلَاثَةٌ • وَاِفَاطَةُ ثَلَاثَةٌ • واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم الان على اولاد اربعة عملا بقول الواقف ثم على اولاد • ثم على اولاد اولاد • وقد اثبت لجميع اولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد • وانما حجبنا عبد الرحمن وملكة ومما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقضت الاولاد زال الحجب فيستحقان • ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد الاولاد • فلا يحصل لزَيْنَب جميع نصيب ابائها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة • وهذا امر اقتضاه النزول الجاد بالقرض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان الاولاد بعد هم • فلذلك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده • فان ظاهره يقتضي ان نصيب عاني لبنته زَيْنَب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فخالفنا بهذا العمل فيهما جميعا • ولولم يخالف ذلك لزَيْنَب مخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد يكون الاولاد الاولاد فظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران تعارضوا وتعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محل اصعب منه • وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه • وخطري فيه طرق • منها ان الشرط المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف • والشرط المقتضي لاجراءهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر • فالعمل بالمتقدم اولي • لان هذا ايسر من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر اولي • ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الاولاد الى ولد وفرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولي • ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم وجميعهم • واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان امعلا له من وجه مع العمل الاول • وان لم يعمل بذلك كان الغاء للاول من كل وجه وهو مرجوح • ومنها اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وجرمانهم تعارضا لترجيح فيه فالاعطاء اولي • لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين • ومنها ان استحقاق زَيْنَب لاول الامرين وهو الذي يخصها اذا اشترك بينهما وبين بقية اولاد الاولاد متحقق • وكذلك فاطمة • والزائد على المتحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن وملكة له • فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللطافين يقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزَيْنَب وفاطمة • وهل يقسم المذكور

مثل هذا لا تشبه فيكون لعبد الرحمن خمساً و لكل واحد من الإناث خمسة نظراً إليهم دون
 أصولهم . أو ينظر إلى أصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة . ولزَيْنَب
 خمسة . ولعبد الرحمن وملكة خمساً فيه احتمال . وإذا إلى الثاني أميل حتى لا يفضل فخداً على فخداً
 في أخذ أربع ثبوت الاستحقاق . فلذا توفيت فاطمة من غير نسل والباقون من أهل الوقف . زَيْنَب
 بنت حاليه . وعبد الرحمن وملكة ولداً أمهما وكلهم بني درختها وجب تسم نصيبها بينهم .
 لعبد الرحمن نصفه . وملكة ربعة . ولزَيْنَب ربعة . ولا نقول هنا ينظر إلى أصولهم . لأن الانتقال من
 سائرهم ومن موفى درجاتهم كان اعتبارهم بأنفسهم أو إلى . واجتمع لعبد الرحمن وملكة الخمسان
 حصلوا لهم ابوت علي . ونصف ورُبْع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالفريضة . ولعبد الرحمن خمس
 ونصف خمس وثلاث خمس . وملكة ثلثا خمس ورُبْع خمس . واجتمع لزَيْنَب الخمسان بموت والدهما
 ورُبْع خمس فاطمة . فاحتجنا إلى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث ورُبْع وهو ستون نقسمنا نصيب
 عبد القادر عليه . لزَيْنَب خمساً ورُبْع خمسة وهو سبعة وعشرون . ولعبد الرحمن اثنان وعشرون
 وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس . وملكة احد عشر وهي ثلثا خمس ورُبْع خمس . فهذا
 ما ظهر لي ولا اشتهي احداً من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رح بحمد الله .
 قلت الذي يظهر اختياره أو لا دخول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر عملاً بقوله
 ومن مات من أهل الوقف إلى آخره . وما ذكره السبكي من أنه لا يطلق عليه أنه من أهل الوقف
 ممنوع . وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى
 الأنعام بل صريح كلام الواقف أنه أراد بأهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في
 الاستحقاق بالكلية . ولكنه بصدده ان يصير إليه . وقوله لشيء من منافع الوقف دليل قوي ان ذلك فانه
 نكرة في سياق الشرط في سياق كلام معناه النقي فيهم . لأن المعنى ولم يستحق شيئاً من منافع الوقف .
 وهذا صريح في رد التأويل الذي قاله . ويؤيده أيضاً قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لوبقي
 حياً إلى ان يصير له شيء من منافع الوقف . فهذا لا لفاظاً لها صريحتاً في أنه مات قبل الاستحقاق .
 وأيضاً لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغني عنه بقوله أو لا على أن من مات من ولد ماد ما كان
 جارياً عليه على ولد فانه يغني عنه . ولا ينافي هذا الإشتراطه الترتيب في الطوائف بينهم . لأن ذلك

عام يشهد به هذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى آخره • وأبضا إذا عملنا
بعدم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة • لا نه على هذا
التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكة لما استويا في الدرجة أخذ من قوله عاد على من في
درجته فبقي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخره مهملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا
عملنا • وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلامين وجدهما بينهما وهذا امر ينبغي ان
يقطع به • فنقول لما مات عبد القادر وتسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولد اسباعا •
لعبد الرحمن وملكة السبعان اثلاثا • فلما مات عمر ومن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته
وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم • لعلي خمس • وللطيفة خمس • ولعبد الرحمن
خمس • ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكما له لبنتها فاطمة • ولما مات علي انتقل نصيبه بكما له
لبنته زينب • ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن وملكة
تسم نصيبها بينهم المذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره السبكي •
لعبد الرحمن نصفه • وكل بنت ربع • فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر وخمس • وثلاث • وبموت
فاطمة نصف خمس • وملكة بموت عمر وثلاثا خمس • وبموت فاطمة ربع خمس • وزينب خمس •
وربع خمس • فيقسم نصيب عبد القادر بين جزء • زينب سبعة وعشرون • وهي خمس • ورابع
خمس • ولعبد الرحمن اثنان وعشرون • وهي خمس ونصف • وثلاث • والملكة احدى عشر • وهي ثلثا خمس •
وربع خمس • فصع ما ناله السبكي لكن الفرق لعدم استحقاق عبد الرحمن وملكة • والجزم بصحة
هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه • ونحن نتردد في
ذلك • وسئل السبكي ايضا عن رجل وقف فاعلى حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشظا ان
من مات من اولاده انتقل نصيبه الى الباقيين من اخوته • ومن مات قبل استحقاقه لشيء من منافع
الوقف وله ولد استحق ولد • ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا مات حمزة وخلف ولد بينهما
هما الدين وخمسة وولد • ولد مات ابو • في حق والدي • وهو نجم الدين بن مريد الدين بن
حمزة • فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان حيا ابو له • ثم مات
خمس بجة فهل يغتص اخوها بالباقي او يشاركه ولدا خيه نجم الدين • فاجاب تعارض فيه اللفظان

فيستعمل المشاركة ولكن الارجح احتصاص الاخ . ويرجحه ان النصيب على الاخوة وعلى
 الباقي منهم الخاص . وقوله من مات قبل الاستحقاق كالعالم فيندم الخاص على العام انتهى .
 هذا آخر ما ورد في الاسيوطي في هذه المسئلة . وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب
 السبكي وحاصل ما خالف فيه الاسيوطي . ثم اذكر بعد ما عندي في ذلك . وانما اطلت فيها
 لكثرة وقوعها وتداولت فيها مراراً . اما حاصل السؤال ان الواتق وقف على ذريته مرتباً بين
 البطن ثم للذكر مثل حظ الانثيين . وشرط انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه . وعن غير ولد
 اليه من هوي درجته . وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لوبقي حياً . فمات الواتق
 من ولدين . ثم مات احدهما عن ثلثة وولدي ابن لم يستحق . ثم مات اثنان من الثلثة من
 ولدين . ثم مات واحد من غير نسل . ثم مات احد الولدين من غير نسل . وحاصل جواب السبكي
 ان ما خص بالمتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلثة ولا شيء لولدي ابنته المتوفى في حياته .
 ومن مات من الثلثة من غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما . ومن مات عن ولد
 فتنصيبه له مادام اهل طبقة ابيه . ثم من مات بعد هم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الالاد بالسوية
 فيدخل ولد المتوفى في حصة ابيه فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية ويؤول الحجب عن ولدي
 المتوفى في حصة ابيه مملاً بقوله ثم علي اولاد اولاده . وانه انما يتحمل بقوله من مات عن ولد
 انتقل نصيبه الى ولد مادام البطن الاول . فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى
 ولده ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول فتنقض القسمة وتكون بينهم
 بالسوية . فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة
 فتنتقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن . وحاصل خلاصة الاسيوطي له
 في شي واحد وهو ان اولاد المتوفى في حصة ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى . وانهم
 يستحقون معهم وواتقه على انتقاض القسمة . قلت اما مخالفته في اولاد المتوفى في حصة ابيه فواجبة
 لما ذكره الاسيوطي . وما قوله بتحقق القسمة بعد انقراض كل بطن فقد افنى به بعض علماء العصر
 ومزوا ذلك الى الخصاص . ولم يشبهوا لما صور الخصاص وما صور السبكي . فانا اذكر حاصل
 ما ذكره الخصاص باختصار وابين ما بينهما من الفرق . فذكر الخصاص حوزة الاولاد وقف على

ذريته بلا ترتيب بين البطنين استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنقض التسمية في كل سنة
 بحسب نلتهم وكثرتهم . الثانية وقف عليهم شارطا بتقديم البطن الاعلى ثم وثم ولم يزد فلا شيء
 لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى . ومن مات عن ولد فلا شيء لولد . ويستحق من مات
 ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم . الثالثة وقف على ولد
 واولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الاول الموقوف
 عليه فخرج المتوفى قبله . الرابعة وقف على اولاد وارولاد اولاد وذريته على ان يبدأ بالبطن
 الاعلى ثم وثم . قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى . فومات واحد من البطن الثاني
 وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني . لانه من الثالث .
 فاذا انقرض الثاني شارك الثالث . الخامسة وقف على اولاد وارولاد اولاد وذريته ونسله
 ولم يرتب وشرطان من مات عن ولد فنصيبه له . وحكمه تسمية الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية .
 فما اصاب المتوفى كان اولاد فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول لهما معهما بالسوية وما انتقل
 اليه من والده . السادسة وقف على اولاد الضليعة ذكر وانثى وعلى اولاد الذكور من ولد
 واولاد اولادهم ونسلهم . وحكمه تسمية الغلة بين ولد ذكر وانثى واولاد الذكور ذكرا
 وانثى بالسوية فتدخل اولاد بنات البنين . فلو قال بعد يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولد اصلبه
 ذكر وانثى . فاذا انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا ولد هو لاء ابداء السابعة
 وقف على بناته وارولادهم وارولاد اولادهم . وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهن . فلو قال
 يقدم البطن الاعلى اتبع . فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولد الذكور ونسلهم اتبع . فان مات
 بعض ولد الذكور عن اولاد وبقي البعض ولهم اولاد . وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة
 لهم سواء . فان رتب فالغلة للباقيين من ولد . فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفى . التامنة وقف على
 ولد وولد ولد . ونسلهم مرتبا شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى
 الوقف . وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وثم . فان تسببت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على
 عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى اولاد الحادئين له بعد . فما اصاب الاحياء
 اخذوا وما اصاب الميت كان لولده . وانما جعل لولد من مات حصته ابيه مع وجود البطن الاعلى

مع كون الرافق شرطاً لتقديم الاعلى لكونه قال بعد ان من مات عن ولد فنصيبه له * وكان الرافق
 الاعلى الا واحد فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثاني مع وجود الاعلى * وان كان
 عدد البطن الاعلى عشرة فمات اثنان بلا ولد وثلث مات آخران من ولد لكل ثم مات آخران
 من غير ولد * وحكمه ان تقسم الثلثة على ستة على مائة الاربعة وعلى الميتين الذين تركوا اولاداً
 فما اصاب الاربعة فهو لهم * وما اصاب الميتين كان لاولادهما * ولو مات واحد من العشرة عن ولد
 ثم مات ثمانية من غير ولد تقسم على ستمين * سهم الحي وسهم للميت يكون لاولاده * فلو قسمها
 سنيين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد من اربعة اولاد ثم مات من
 الاربعة واحد وترك ولد او مات آخر عن غير ولد تقسم الثلثة على ثمانية * فما اصاب الاحياء
 اخذوه * وما اصاب الموتي كان لاولادهم اكل سهم ابيه * ثم ينظر الى ما اصاب الاربعة فيقسم
 ارباعاً فيرد سهم من مات من غير ولد الى اصل الوقت فتعادل القسمة على ثمانية * فما اصاب والداهم
 قسم بين الاثنين الباقين وبين اخفيهم الميت الذي مات عن ولد اثنان * فما اصاب الميت كان
 لولد * فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني من ولد او مات بعض الاعلى ثم
 من الثاني رجل او رجلان عن ولد * وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل ابيه ولا لولد من مات
 من الثاني لعدم استحقاق الاب * ثم اعاد الامام الخصاص رج الصورة الثامنة من غير زيادة
 ولا نقص * وفرع ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له اثنان ماتا قبل الوقت وترك كل ولد
 لاحق لهما مادام واحد من الاعلى * لانهم من البطن الثاني * فلاحق لهما حتى ينقرض الاول *
 ولو مات العشرة وترك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه * ولا شيء لولد من مات قبل الوقت وان استوفى
 الطبقة * فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة * فما اصاب الحي اخذوه * وما اصاب الموتي كان
 لاولادهم * فان مات العاشر من ولد انتقلت القسمة لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن
 الثاني * فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت قبل الوقت فيقسم بالسوية بينهم * ولا يرد نصيب
 من مات الى ولد * الا قبل انقرض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى * فما اصاب الميت
 كان اولاده * فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني * ولم نعمل
 باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولد * هما لكون الرافق قال على ولد * وولد ولد * فلزم دخول

اولاد من مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة • ولو لم يكن له ولد الا العشرة فما تروا واحدا بعد واحد
وكلما مات واحد ترك اولاد احتجى مات العشرة • فمنهم من ترك خمسة اولاد • ومنهم من
ترك ثلاثة اولاد • ومنهم من ترك ستة اولاد • ومنهم من ترك واحدا اليس قلت فمن مات كان
نصيبه لولد • نكح مات العاشر كيف تقسم الغلة • قال ابن قسمة الاولى وارذ لك الى عدد
البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم • ويبطل قوله من مات من ولد انتقل نصيبه
لولده • لان الامر يؤل الى قوله وولد وولدي • وكذلك لو مات جميع ولد ولد الصلب فلم يبق
منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس • وكذلك كل بطن يصير لهم فانما تقسم
على عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى • فاخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة وبيان
حكمها ان الخصاص فائز بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي • وام يتأمل الفرق بين الصورتين •
فان في مسألة السبكي وقف على اولاد • ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطيفتين • وفي مسألة الخصاص
وقف على ولد وولد وولد واولادهم • فصدر مسألة الخصاص انتضى ان تترك البطن الا على مع
السفلي • وصد مسألة السبكي انتضى عدم الاشتراك • فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على
هذا • والدليل عليه ان الخصاص بعد ما تر بنقض القسمة كما ذكرنا • قال فان قلت فلم كان هذا
القول عندك المعمول به وتركت قوله كلما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردودا
الى ولد وولد وولد ونسله ابد امانا سلوا • قلت من قبل ان اوجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب
حقه فيها بنفسه لا بابيه • نعم لنا بذلك ونسما الغلة على عددهم انتهى • فقد افاد ان سبب نقضها
دخول ولد الولد مع الولد بصدرا الكلام • فاذا كان صدرا لا يتناول ولد الولد مع الولد بل
يخرج له كيف يقال بنقض القسمة • فان قلت قد صدقت ان الخصاص صدرها بالواو • ولكن ذكر
بعد ما يفيد معنى ثم • وهو تقدير البطن الا على ناستويا • قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول
في الاول • بخلاف التعبير بثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف
يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي روح بنى القول بنقض القسمة
على ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل باولهما • قال وليس هذا من باب النسخ حتى
يعمل بالماضي • فان كان هذا راي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التناول عليه • وان

كان مندوب الثاني رح فهو مشكل على قواعدهم ان شرط الواقف كنس الشارع به انه يقتضى العمل
 بالمتأخر. وحديث كان مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذاهبنا ان مذهبنا
 العمل بالمتأخر منهما. قال الامام الخصاص انه لو كتب في اول المكتوب بعد الواقف لا يباع
 ولا يوجب. وكتب في آخره على ان لقان بيع ذلك والا متبدل بثمنه كان له الا متبدل. قال
 من قبل ان الآخر ناسخ للاول. ولو كان على مكسه امتنع ببعده انتهى. فالحاصل ان الواقف اذا وقف
 على اولاد. واولاد اولاد. وعلى اولاد اولاد. وعلى ذريته ونسله طبقة بعد طبقة وبطناً
 بعد بطن تحجب الطبقة العليا السفلى على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده. ومن مات
 عن غير ولد انتقل نصيبه الى من موثق زوجته وذوي طبقته. وعلى ان من مات قبل دخوله في
 هذا الوقت واستحقاقه لشيء من ماله وترك ولداً او ولداً او اسفل من ذلك استحق ما كان
 يستحقه ابره لو كان حياً. هذه الصورة كثير من الوقوع بالقاهرة. لكن بعضهم يعبر عنها بشم بين
 الطبقات. وبعضهم بالواو. فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في
 جميع الوقف قبل دخوله. فلهما ما خضع اباهم لو كان حياً مع اخوته. فمن مات من اولاد الوقف وله
 ولد كان نصيبه لولده. ومن مات من غير ولد كان نصيبه لآخرته فتستمر الحال كذلك الى انقراض
 البطن الاعلى. وهي مشكلة الخصاص التي قال فيها بنقض التسمية حيث ذكر بالواو وقد علمته.
 وان ذكر بشم فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له ولا ينقض
 اصلاً بعده. ولو انقرض اهل البطن الاول فاذا مات احد ولدي الوقف عن ولد والآخر عن
 عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد. والنصف الاخر للعشرة. فاذا مات ابناء الوقف استمر
 النصف للواحد والنصف للعشرة وان استروا في الطبقة. فقوله على ان من مات وله ولد مخصوص
 من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه. ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده. وهكذا الى آخر
 البطون حتى لو قدر ان الوقف مات عن ولد بين ثم ان احد هما مات عن عشرة اولاد. والثاني
 عن ولد واحد. ثم ان الميت عن ولد واحد اخلف ولداً واحداً وهكذا الى البطن العاشر. ومن مات
 من عشرة خلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف
 الاخر بين المائة وان استروا في الدرجة. ثم اعلم ان المراد من قواعدهم تحجب الطبقة العليا الطبقة

السفلى انه ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا حق
لاهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا * وان استرط الانتقال الى الولد فالمراد
ان الاصل يحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطلان بعد
بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى * ولا شك انه من باب التاكيد * وان حجب العليا للسفلى
مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن ونسلا بعد نسل * ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما
ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيد * لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرطوسي في انفع
الوسائل * ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشحنة نفل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعين
غير ما نقله الاسبوطي * وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى النفاذ * وحكي عنه انه كتب خطه
تحت جواب ابن الخماح بشيئ ثم تبين له خطأ وفرج عنه واطال في تقريره ونظم الواقعة ابيانا
فمن رام زيادة الاطلاع فليراجع اليه ولم تزل العلماء في سائر الاغصان مختلفين في فهم شروط
الواقفين الا من رحمه الله والله الموفق والميسر اكل عسير * تنبيه * بدخل في هذه الماعلة قولهم
التأسيس منبر من التاكيد * فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التأسيس * وانما قال اصحابنا راج
او قال لزوجته انت طالق طالق طلقت ثلثا * فان قال اردت به التاكيد صدق ديانت لا قضاء
ذكره الزيلعي في الكنايات * وفي الخلاصة اذا حلف على ان لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس
او في مجلس آخر ان لا يفعله ابدا ثم فعله ان نوى يمينا مبتدأ او التشديد بدار او لم يفو شيئا فعليه كفارة
يمينين * وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة * وفي التجريد عن ابي حنيفة رح اذا حلف
بأيمان فعليه لكل يمين كفارة * والمجلس والمجالس فيه سواء * او قال عني بالتاني الاول لم يستقيم
ذلك في اليمين بالله تعالى * ولو حلف بحجة او عزم يستقيم * وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي
او هو نصراني ان فعل ذلك يمين واحدة * ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فلهما
يمينان * وفي النوازل رجل قال لا خروا لله لا اكلمه يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه
سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه كفارة ثلثة ايمان * وان كلمه بعد غد فعليه يمينان * وان كلمه بعد
شهر فعليه يمين واحدة * وان كلمه بعد سنة فلا شبهة عليه انتهت ما في الخلاصة * الماعلة العاشر
الخارج بالضم * هو حد يك صبيح رزاه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن

حَبَّانَ رَضِيَ عَنْهُمَا * وَفِي بَعْضِ طَرِيقِهِ ذِكْرُ السَّبَبِ وَهُوَ أَنَّ تَجْلَا أَيْبَاعَ
 عَبْدًا أَمَّا تَامَ غَلَّةً وَمَا نَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقِيمَ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْنًا فَتَحَصَّنَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاصْبَاهُ
 وَسَلَّمَ فَرَدَّ عَلَيْهِ * فَقَالَ الرَّجُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ اسْتَعْمَلْتُ غِلَامِي فَيَقَالُ الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ * قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ
 الْخَرَجُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَلَّةُ الْعَبْدِ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ فَيَسْتَعْمَلُهُ زَمَانًا ثُمَّ يَنْتَقِرُ مِنْهُ عَلَى غَيْبٍ
 الْبَائِعِ فَيُرَدُّ * وَيَأْخُذُ جَمِيعَ الثَّمَنِ وَيَفُوزُ بِغَلَّتِهِ كُلِّهَا * لَا تَهْ كَانُ فِي ضَمَانِهِ وَلَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِهِ
 النَّهْيُ * وَفِي الْفَائِقِ كُلِّ مَا خَرَجَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ خَرَجُ بَيْعِهِ * فَخَرَجُ الشَّجَرِ وَثَمَرُهَا * وَخَرَجُ الْحَيَّوانِ دَرَّةُ
 وَنَسْلُهُ انْتَهَى * وَذَكَرَ فَعْرًا لَا يُسْلَمُ فِي أَصُولِهِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلَامِ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُ
 بِالْمَعْنَى * وَقَالَ اصْحَابُ بَنَارِخٍ فِي بَابِ خَبَرِ الْعَيْبِ أَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُنْفَصِلَةَ الْغَيْرَ الْمُتَوَلِّةَ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْنَعُ
 الرَّدَّ بِالْعَيْبِ كَالْكُسْبِ وَالْقَلَّةِ وَتَسْلَمُ لِلْمُشْتَرِي وَلَا يَضُرُّ حَصُولَهَا لِهَبْنَانًا * لَا نَهَا لَمْ تَكُنْ جُزْءًا مِنْ
 الْمَبِيعِ فَلَمْ يَمْلِكْهَا بِالْثَمَنِ * وَإِنَّمَا يَمْلِكُهَا بِالضَّمَانِ وَبِمِثْلِهِ يَطِيبُ الرِّبْحُ لِلْحَدِيثِ * وَهَذَا سَوَالُ الْأَنْ
 لَمْ أَرَهُمَا إِلَّا اصْحَابَ بَنَارِخٍ * أَحَدُهُمَا لَوْ كَانَ الْخَرَجُ فِي مَقَابِلَةِ الضَّمَانِ لَكَانَتْ الزَّوَائِدُ قَبْلَ الْقَبْضِ
 لِلْبَائِعِ ثُمَّ لَقَدْ أَوْتَسَعُ أَكْوَنُهُ مِنْ ضَمَانِهِ وَلَا قَائِلَ بِهِ * وَاجْتَبَى أَنَّ الْخَرَجَ يُعْلَلُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِالْمَلِكِ
 وَبَعْدَهُ بِهِ وَبِالضَّمَانِ مَعًا * وَانْتَصَرَ فِي الْحَدِيثِ غَايَةُ التَّعْلِيلِ بِالضَّمَانِ * لَا نَهْ أَظْهَرَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَانْطَعِ
 اطْلَبُهُ وَاسْتِبْعَادُهُ أَنَّ الْخَرَجَ لِلْمُشْتَرِي * أَلَتَّانِي لَوْ كَانَتْ الْغَلَّةُ بِالضَّمَانِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الزَّوَائِدُ لِلْغَاصِبِ *
 لِأَنَّ ضَمَانَهُ أَشَدُّ مِنْ ضَمَانِ غَيْرِهِ * وَبِهَذَا أَحْنَجُ لَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَ فِي تَوَلُّهِ الْغَاصِبِ لَا يَضْمِنُ مَنَافِعَ
 الْغَضَبِ * وَاجْتَبَى بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِذَلِكَ فِي ضَمَانِ الْمَلِكِ وَجَعَلَ الْخَرَجَ مَنْ هُوَ الْمَلِكُ
 إِذَا تَلَفَ تَلَفَ عَلَى مِلْكِهِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي * وَالْغَاصِبُ لَا يَمْلِكُ الْمَغْصُوبَ * وَبِأَنَّ الْخَرَجَ هُوَ الْمَنَافِعُ جَعَلَهَا
 مَنْ عَلَيْهِ الضَّمَانُ * وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْغَاصِبَ لَا يَمْلِكُ الْمَغْصُوبَ بَلْ إِذَا تَلَفَهَا فَخِلَافَ فِي ضَمَانِهَا عَلَيْهِ
 فَلَا يَتَنَاولُ مَوْضِعَ الْخِلَافِ ذِكْرُهُ الْأَسْهُو طِي * وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَشُعْبَةُ رَحِمَهُمَا إِذَا نَعِيَ الْأَصِيلُ
 الدِّينَ إِلَى الْكَفِيلِ قَبْلَ الْأَدَاءِ عَنْهُ فَرِبَ الْكَفِيلُ فِيهِ وَكَانَ مِمَّا يَتَعَبَّنُ أَنَّ الرِّبْحَ يَطِيبُ لَهُ وَاسْتَدْبَلَ
 لَهُمَا فِي نَحْوِ الْعَدَسِ بِالْحَدِيثِ * وَقَالَ الْأَمَامُ يَرُدُّ عَلَى الْأَصِيلِ فِي رَوَايَةٍ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ فِي رَوَايَةٍ *
 وَقَالَ وَفِي الْبَيْعِ الْفَاسِدُ إِذَا فُسِّخَ فَانْتَهَى يَطِيبُ لِلْبَائِعِ مَا رِبَحَ لِلْمُشْتَرِي * وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْخَبْرَ أَنَّ كَانَ
 لَعَدَمِ الْمَلِكِ وَالرِّبْحَ لَا يَطِيبُ كَمَا إِذَا رِبَحَ فِي الْمَغْصُوبِ وَالْأَمَانَةِ * وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُبْتَاعِينَ وَغَيْرِهِ *

وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لاجنبيا يتعين ذكره الزبلي في باب البيع الفاسد ، قال
الاسير طي خرجت من هذا الاصل مسئلة وهي ما لو اعتقت المرأة حرة او امة او لا تكون لاجنبيا
و لو جنى جنابة خطأ فاعقل علي عتبتها ذونه وقد يجي مثله في بعض النصبات تعقل ولا تتر
انتهى . واما مقول مشائخنا فيها . في القاعة الحادية عشر السوال معاد
في الجواب . قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني قال امرأة زيد طالق وعبد
وعليده المسمى الي بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذا الدار . فقال زيد نعم كان زيدا حلالا بكماله . لان
الجواب يتضمن اعادة مافى السوال . ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء . ولو قال
اجزت ذلك علي ان دخلت الدار والزمته نفسي ان دخلت لزم . وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء
الي آخره . وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق فقال نعم طلق . ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان
نوى . قيل له الست طلقت امرأتك قال بلى طلقت . لانه جواب الاستفهام بالاثبات . ولو قال نعم لا .
لان جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقت انتهى . ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا
امس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى . وفي اقرار القنية قال لا خرافي
عليك كذا فادفعها الي فقال استهزاء نعم احسنت فهو اقرار عليه ويؤخذ به انتهى . وقد ذكرنا
الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام
اذا خرج مخرج الجزاء الي آخره فمن رام الاطلاع فليراجع اليه . وفي بيمه الدهر في تناوئ اهل
العصر نالت لزوجها خلف علي نقل انت طالق ثلثا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق
ثلثا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعادة مافى السوال فيكون تعليقا او يكون تنجيذا فقال بل يكون
تنجيذا انتهى في القاعة الثانية عشر لا ينسب الي ساكت قول . لو رأى اجنبيا يبيع ماله فسكت
وام ينهد لم يكن وكيلًا بسكوته . ولو رأى القاضي الصبي او المعتوه او عبدا هما يبيع ويشترى فسكت
لا يكون اذ نافي التجارة . ولو رأى امرأته الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
رضائي رواية . ولو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذ نافي تلافيه . ولو رأى عبدا يبيع
هيمانه اعيان المالك فسكت لم يكن اذ ناكذا ذكره الزبلي في الماذون . ولو سككت عن وطئ
امته لم يستط المهر . وكذا من قطع عضوه . آخذ من سكوته عند اتلاف ماله . ولو رأى المالك

رجلا يبيع مساعده وهو حاضر ما كت لا يكون رضا عندنا خلا فلا بن ابي ايلي رح * ولو رأى
 قته يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له في الكاح * ولو تزوجت غير كفؤ فسكوت المولى
 عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك * وكذا سكوت امرأه العنين ليس برضا ولو اقامت
 معه سنين وهي في جامع الفصولين * وخرجت عن هذه القاعلة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها
 كالنطق * الأولي سكوت البكر عند استيمار وليها قبل الزوج وبعد * الثانية سكوتها عند قبض
 مهرها * الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة * الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها ابوها فسكت حنث *
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له * السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له
 او المتصدق عليه اذن * السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد بردة * الثامنة سكوت المقر له قبول
 ويرتد بردة * التاسعة سكوت المغوض اليه قبول للتفويض وله بردة * العاشرة سكوت الموقوف
 عليه قبول ويرتد بردة وقيل لا * الحادية عشر سكوت احد المتبائعين في بيع التاجية حين قال
 صاحبه تدبرد ألي ان اجعله بيغا صحبا * الثانية عشر سكوت المالك القديم حين تسمه ماله بين
 الغائبين رضا * الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري مستطاعا *
 الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه
 صحبا كان البيع او قابلا * الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع سقط للشفعة * السادسة
 عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشتري اذن في التجارة * السابعة عشر لو حلف المولى
 لا ياذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية * الثامنة عشر سكوت القن وانقياد عند بيعة او زهنة
 او دفعه بزيادة اقرار برته ان كان يعقل * بخلاف سكوته عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه
 التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلا نافي دار وهو نازل في دار فسكت حنث لا لو قال له اخرج
 منها فابي ان يخرج فسكت * العشرون سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتنهته اقراره فلا يملك
 نفقه * الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة ام ولد اقراره * الثانية والعشرون السكوت
 قبل البيع عند الاخبار بالغيب رضا بالغيب ان كان المخير مدلا * لا او فاسقا عند دراح *
 وعند مباح ورضا لو فاسقا * الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بتزويج المولى على
 هذا الخلاف * الرابعة والعشرون سكوته عند بيع زوجته او تربيه عتقا اقراره ايسر له

على ما اتفق به مشايخ سمرقند خلافاً لمشايخ بخارا فينظر ما يعني . الخامسة والعشرون رأى يبيع ان رضاء
داراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت يستطد عوار . السادسة والعشرون احد شر يكي العنان
قال للاخر اتني افتري هذا . الامة لنفسه خاصة فسكت الشريك لا يكون لهما . السابعة والعشرون
سكوت الموكل حين قال له الوكيل شراء معين اتني اريد شراء لنفسه فشراؤه كان له . الثامنة
والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشتري اذن . التاسعة والعشرون سكوتة عند
روية غير بشق زنه حتى سال ما فيه رضاء . الثلثون سكوت الخالف لا يستخدم بموكله اذا خذله
بلا امره وام ينفه عنه . هذه الثارون في جامع الفصولين وغيره . وزدت ثلثاً اثنتين من القنية .
الاولى دفعت في تميزها لبتها اشياء من امة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد . الثانية
انفقت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تضمن الام . الثالثة باع جارية وعليها حللي
وقرطان وام يشتري ذلك المشتري لكن سلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة
بمنزلة التسليم فكان الحللي لها كذا في الظهيرية . ثم زدت اخرى . القرأ على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نطقه في الاصح . واخرى على خلاف فيها . سكوت الملهي عليه ولا عند ربه
انكار . وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة . فهي خمسة وثلثون . ثم رأيت اخرى كتبتها
في الشرح من الشهادات سكوت المزكي عند سؤاله عن الشاهد تعديله . السابعة والثلثون سكوت
الراهن عند قبض المرتجع العين المرهونة اذن كما في القنية . القاعنة الثالثة عشر الفرض
افضل من النفل الا في مسائل . الاولى ابراء المعسر مندوب افضل من انتظاره الواجب . الثانية
ابتداء السلام سنة افضل من رده الواجب . الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء
بعد الوقت وهو الفرض . القاعنة الرابعة عشر ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالربوا ومهر البغي وحلوان
الكاهن والرثقة واجر النائحة والزام الا في مسائل . الرشق لحوف على ماله او نفسه او ليسوي
امره عند سلطان او امير يستحق الا للقاضي نانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بينا . في شرح الكنز
من القضاء وذلك الامير واعطاء شيء ان يحاف هيجو . ولو خاف الوصي ان يستولي غاصب على
المال فله اداء شيء لخصه كما في الخلاصة . وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه
تردد الاكمل في شرح المشارق فيه . فمقتضى اصل القاعنة الحرمه الا ان يقال ان الصدقة هنا

كما تصدق على الغني • تنبيه • ويقرب من هذا قاعدة ما حرم نعله حرم طلبه الآتي مستثنين •
 الأولي آدمي دعوى صادقة ناكراً للزيم نله تحليفه • الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع
 أنه يحرم عليه إطلاقها • لأنه متمكن من إزالة الكفر بالسلام فأعطاه وأبأها إنما هو لا استمراره •
 على الكفر وهو حرام • والأولي منقولة عندنا وأم الثانية القاعدة الخامسة عشر من استعمل
 الشيء قبل أو أنه عوتب بحرمانه • ومن فروعهما حرمان القاتل مورثه عن الإرث • ومنها ما ذكره
 الطحاوي في مشكل الآثار إن المكاتب إذا كان له قدر على الأداء فآخره ليدوم له النظر إلى
 سيده لم يحرم له ذلك • لأنه منع وأجبا عليه ليبقى ما يحرم عليه إذا أداه • نقله عنه السبكي زح
 في شرح المنهاج وقال إنه تخريج حسن لا يبعد من جهة الفقه انتهى • ولم يظهر لي كونها من فروعها •
 وإنما هي من فروع ضدها • وهوان من آخر الشيء بعد أو أنه فليتأمل في الحكم فانه لم يذكر إلا
 هدم الجوار فلم يعاتب بحرمان شيء • ومن فروعها وأطلقها ثلثاً بل أرضاً ما قصد أحرمانها من
 الإرث في مرض موته فانه الإرث • وخرجت عنها مسائل • الأولي لو قتل أم الولد سيداً ما عتقت
 ولا تحرمه الثانية لو قتل المذنب سيداً • متى ولكن يسعى في جميع قيمته • لأنه لا وصية للقاتل • الثالثة
 قتل صاحب الدين المدينون حل دينه • الرابعة أمسك زوجته مسيئاً عشرتها لا جل إرثها ورثها •
 الخامسة أمسكها كذلك لا جل الخلع نفذ • السادسة شرب دواء فحاضت لم تقض الصلوة • السابعة
 باع مال الزكوة قبل الحول فراراً عنها صح • ولم يجب • الثامنة شرب شيئاً يمرض قبل الشجر فاصبح
 مريضاً جاز له الفطر • لطيفة • قال الأسيوطي رأيت لهذه القاحلة نظيراً في العربية وهوان اسم
 الفاعل يجوز أن يفتت بعد استيفاء معموله فان نعت قبله امتنع عمله من أصله انتهى • • • • •

القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة • ولهذا قالوا إن القاضي لا يزوج
 اليتيم واليتيمة إلا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحم حرم أو أمّاً أو ثقيفاً مختقاً • وللولي
 الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجاناً • والأمام لا يملك العفو • ولا يعارضه ما قال في الكنز
 ولا بالمعتوه القود والصلح لا العفو يقتل عليه • لأنه فيما إذا قتل ولي المفتوه كاتبه • قال في الكنز
 والقاضي كالأب والوصي يصلح فقط أي فلا يقتل ولا يعفو • ضابطة • الولي قد يكون ولياً في المال
 والنكاح وهو الأب والأم • وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر العصبات والأم وذووا

الارحام • وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الا جنبي • وظاهر كلام المشائخ رح ان اهما راتب •
 الاولى ولاية الاب والجد وهو وصف ذاتي لهما • ونقل ابن السبكي الا جماع على انهما لو عزلا
 انفسهما لم يعزلا • الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة فلم لو كل عزله ان علم •
 وللوكيل عزل نفسه يعلم موكله • الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يعزله ان يعزل نفسه • الرابعة
 ناظر الوقف • واختلف الشيخان فيوزا الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلف
 التصحيح • والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني • واما اذا عزل نفسه فان اخبر به القاضي
 خرج كما في القنية • وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال الوقف مع وجود ناظر • ولو من
 منصوبه انتهى • وعلى هذا الا يملك القاضي التصرف في مال الوقف مع وجود ناظر • ولو من
 قبله انتهى • القاعدة السابعة عشر لا عين بالفل البين خطأ • • صرح بها اصحابنا رح في مواضع •
 منها في باب قضاء الفوائت • قالوا الوطن ان وقت الفجر ضاق فصلّى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت
 سعة بطل الفجر • فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر • وان لم يكن فيه
 سعة يعيد الفجر فقط • وتباه في شرح الزيلعي • ومنها الوطن الماء نجس فوضأ به ثم تبين انه طاهر
 حاز وضوءه كذا في الخلاصة • ومنها الوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة فندفع له ثم تبين انه
 مصرف اجزأه اتفاقا • وخرجت عن هذه القاعدة مسائل • الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فندفع له ثم
 تبين انه غني او ابنه اجزأه عند ما عا خلافا لابي يوسف رح • واو تبين انه عبد او مكاتبه او
 حربي لم يجز اتفاقا • الثانية لو صلى في ثوب وعند انه نجس فظفر انه طاهر اعاد • الثالثة لو صلى
 وعند انه محدث ثم ظفر انه متوضي • الرابعة صلى الفرض وعند انه ان الوقت لم يدخل فظفر انه
 كان قد دخل لم يجز وفيهما وهي في فتح القدير من الصلوة • والثانية تقتضي ان تجعل مسألة الخلاصة
 سابقا على ما اذا لم يصل • اما اذا صلى فانه يعيد • نفي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لا لما
 في نفس الامر • وعلى عكسها الاعتبار لما في نفس الامر • فلو صلى وعند انه الثوب طاهر او
 ان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان خلافا اعاد • وينبغي انه لو تزوج امرأة وعند انها غير
 محل فتبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر • وقالوا في الحد وذلول وطى امرأة
 وجدها على فراشه طائفا انها امراته فانه حد ولو كان اعمى الا اذا ناداها فاجابته • ولو ان يطلق

زوجته ظاناً الورع بانتاء المفتي فتبين مدامه لم يقع كما في القنية • ولو اكل ظله ايلان فان
بعد الطلوع تضي بلا تكفير • ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاء النهار رضي • وقال الورع اسودا
نظوه عدواً وانصروا صلح الخوف فبان خلالة لم تصح • لان شرطها خض العبد • قالوا لو استناب
المريض في حج الفرض ظاناً انه لا يعيش ثم صح آداه بنفسه • ولو ظن ان عليه ديناً فبان خلافه
يرجع بشا آدي • ولو خاطب امرأته بالطلاق ظاناً انها اجنبية فبان انها زوجته طلق وتكون
في العتاق القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزئ كذا كز كلة • فاذا طلق نصف تطليقة
وتعت واحدة اطلق نصف المرأة طلقت • ومنها العفو عن القصاص اذا عفي عن بعض القاتل كان عفو
من كلة • وكذا اذا عفا بعض الاولياء سقط كلة وان انقلب نصيب الباقيين مالا • ومنها النسك اذا قال
احرمت بنصف نسك كان محرماً • وامره الآن ضرباً • وخرج من القاعدة العتق عند ابي حنيفة ربح
فانه اذا عتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل • لانه مما يتجزئ عند والكلام فيما لا يتجزئ
• ضابطة • لا يزيد البعض على الكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال انت علي كظهر امي فانه صريح
ولو قال كأمي كان كناية • القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر
فلا ضمان على خافر البشر بعد ما تلف بالقاء غير • ولا يضمن من دل سارقاً على مال الانسان
فسرقه • ولا سهم من دل على حصن في دار الحرب • ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهن
بعد الولادة انها امته • ولا ضمان على من دفع الى صبي مكيناً او سلاً حاله يمسه فقتل به نفسه •
وخرجت عنها مسائل • منها الولد المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ الثانية
لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة • الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امه الغير
رجع المغرور بقيمة الولد الرابعة دل بحرم حلالاً على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه
في حله لازالة الامن • بخلاف الدلالة على صيد الحرم فانها لا توجب شيئاً لبقاء امنه بالمكان
بعدها • الخامسة الافتاء بتضمن الساعي وهو قول المتأخرين الغلبة السعاية • السادس لو دفع
الى صبي مكيناً ليمسكه له فوقع عليه فجرحتة كان على الدافع فائس • وفي حق البشر قال الولي سقط
وقال الحافر سقط نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح • تكميل • يضاف الحكم الى حفر البشر وحق
الزق وتطع حبل القنديل ونفع باب القفن على قول محمد ربح • وعندهما لا ضمان كحل قيد

العبد وتسامه في شرحنا على المنار والله سبحانه تعالى اعلم * وهذا آخر ما

كتبناه وحررناه من النوع الاول من الاشياء

والنظائر من القواعد الكلية وهو الفن المهم

منها * والى هنا صارت خمسا وعشرين

قائمة كلية ويتلوها الفن الثاني من

الفوائد ان شاء الله تع

والحمد لله وحده

✽

✽

✽ الفن الثاني من الاشياء والنظائر وهو في فن القواعد نفعا الله بها اجمعين امين ✽

بسم الله الرحمن الرحيم ✽

الحمد لله وكفى * والسلام على عباد * الذين اصطفى * وبعد فقد كتبت الفتن النوع الثاني من الاشياء
والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خمس مائة فائدة ولم اجعل لها ابوابا *
ثم رأيت ان ارتبها على كتب الفقه المشهورة كالمهذبة والكنز ليسهل الرجوع اليها * وضممت اليها
بعض ضوابطه تكون في الاول تكثيرا للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والاستثناءات * والفرق بين
الضابطة والمعاملة ان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى * والضابطة يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل *
✽ كتاب الطهارة ✽

شرائطها ثلث * شروط وجوب وهي تسعة * الاسلام * والعقل * والبلوغ * ووجود الحدث *
وجود الماء المطلق الطهور الكافي * والقدرة على استعماله * وعدم الحيض * وعدم النفاس *
وتنجز خطاب المكلف بضيق الوقت * وشروط صحتها وهي اربعة * مباشر الماء المطلق الطهور بجميع
الاعضاء * وانقطاع الحيض * وانقطاع النفاس * وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في

حق غير المؤمن ورب ذلك . المظهرات للنجاسة خمسة عشر . المافع الطاهر القانع . وذلك النعل
 بالارض . وجفاف الارض بالشمس . ومسح الصيقل . وغت الخشب . وفرك المني من الثوب .
 ومسح المتاجم بالحروق المبتلة بالماء . والفار . وانقلاب العين . والدباغة . والتقوير في الفارة
 اذا ماتت في السمن الجامد . والزكك من الامل في المحل . ونزع البعر . ودخول الماء من جانب
 وخروجه من جانب آخر . وحفر الارض بقلب الا على اسفل . وذكر بعضهم ان قسمة المثلي
 من المظهرات . فلو تنجس برق قسم طهر . وفي التحقيق لا يطهر . وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها
 حتى لو جمع عادت . الثوب يطهر بالفرك من المني الا في مسألتين ان يكون الثوب جديدا .
 او امني مقببول لم يزل به الماء وقد ذكرناه في شرح الكنز . والابوالكلها نجسة الا بول الخفاش
 فانه طاهر . واختلف التصحيح في بول الهن . ومرارة كل شئ كقبوله . وجن البعير كسرقينه .
 الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد . والدم الباني في اللحم الهزل اذا قطع . والباقي في العروق .
 والباقي في الكبد والطحال . ودم قلب الشاة . وما لم يسلم من بدن الانسان على المختار . ودم
 البق . ودم البراغيث . ودم القمل . ودم السمك . فالمتشبه مشر . الحجر نجس الا خرو الطير
 المأكول . وغير المأكول على احد القولين . وخرو الفارة على احدى الروايتين . الجزء المنفصل
 من الحي كهيئة كمالا ذن المقطوعة والسن الساتقة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر . وما لا ينصرف
 اذا تنجس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالي الغسلات تقوم مقامه . وتشترط في الاستنجاء ازالة
 الرائحة من موضع الاستنجاء والا صبح الذي استنجى به الا اذا عجز والبأس عنه فافلون . نوضا
 من ماء نجس وهناك من يعلمه يفرض عليه الا علام . رأى في ثوب غيره نجاسة مائعة ان غلب
 على ثلثه انه لو اخبره ازالها وجب والا فلا . والمرقة اذا انتنت لا تنجس . والطعام اذا تغير واشتد
 تغيره تنجس وحرم . واللبن والزيت والسمن اذا انتن لا يحرم اكله . الدجاجة اذا دجت وتنف
 ريشها واغليت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وصارت نجسة حيث لا طريق لاكلها الا

ان تحمل الهن اليها فتاكلها *

كتاب الصلوة *

اذا اشرع في صلوة وقطعها قبل اكملها اذ اذ يذبحها الا للفرض والسنة فلا قضاء فيها وانما يؤدبها .

وكذا اذا شرع ظاناً ان عليه فرضاً ولم يكن عليه : اقتداء بالانسان بادنى جال بنه فاسد مطلقاً .
وبالاعلى صحيح مطلقاً . وبالمائل صحيح الا في ثلثة : المستحاضة . والضالة . والخنثى . القراءتى
الفرض الرباعى فرض في ركعتين الا فيما اذا حدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرأ فيهما فاستخلف
مسبوقاً بهما فانها فرضت عليه في الرابع . المسبوق منفرد فيما يقضى الا في الرابع لا يقتضى
ولا يقتضى به . ولو كبرنا وبالاستيناف صح . ويتابع امانه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجد
آخرها . وبانى بتكبيرات التشريق اجماعاً . المسبوق لا يكون اماماً الا اذا استخلفه الامام
المحدث كما ذكره ملا خسرو . والمسبوق يقضى اول صلوته في حق القراءة وآخرها في حق
التشهد وتامه في البرازية . لا اعتبار بنية الكفاة الا اذا قصد السفر ثلثاً ثم اسلم في أثناء الصلاة
فانه يقصر بناء على قصد السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كفاً في الخلاصة . اذا كرر آية السجدة في
مكان متحدث كفته واحدة الا في مسئلة . اذا ترأها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكانه في
الصلوة فانه تلزمه أخرى . لا يكبر جهراً الا في مسائل . في عيد الاضحية . وفي يوم هرة للتشريق .
وبازاء عدو . وبازاء تطاع الطريق . وعند وقوع حريق . وعند الخاف كذا في غاية البيان .
النية بالقلب . ولا يقوم اللسان مقامه الا عند التعذر كما في الشرح . المدح المستجابة يوم
الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشائخنا كذا في اليتيمة . اذا صحت صلوة الامام صحت
صلوة المأموم إلا اذا حدث الامام بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلوة الامام صحيحة
دون صلوة هذا المأموم . اذا فسدت صلوة المأموم لا تفسد صلوة الامام الا في مسئلة . اقتدى قارئ
بأمرى فصلوتهما فاسدة والمسلتان في الايضاح . اذا أدرك الامام ركعاً فشرعه لتدصيل الركعة
في الصف الاخير افضل من وصل الصف الاول مع فوتها . شرع متعقلاً بثلث وسلم انزله قضاء
ركعتين . شرع في الفجر ناسيته مضى ولا يقضيها . الاشتغال بالسنة عقيب الفرض افضل
من الدعاء . قراءة الفاتحة افضل من الدعاء الماثور . كل ذكر نيات مجله لم يات به فلا يكمل
التسبيحات بعد رفع راسه . ولا ياتي بالتسميع بعد رفع راسه من الركوع . صلى مكشوف الرأس
لم يكره . الرباعية المسنونة كالقرض فلا يصلى في القعدة الاولى . ولا يستفتح اذا نام الى الثالثة
الا في حق القراءة انها اربعة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان

لا يصلي على من ديل الوضوء الذي يدس به كل صلوة أدب مع ترك واجب أو فعل مكروه تحريرا
 فانها تعاد وجوباً في الوقت فاذا خرج لا تعاد * اذا رفع راسه قبل امامه فانه يعود الى السجود *
 من جمع بامله لا ينال ثواب الجماعة إلا إذا كان بعيداً * دخل المسجد في الفجر فوجد الامام
 يصلي فانه ياتي بالسنة بعيداً عن الصفوف إلا اذا خاف سلام الامام * مسجد المحلة افضل من الجامع
 إلا اذا كان امامه عالماً * ومسجد المحلة في حق السوقي نهاراً ما كان مندا حانوته وايلما ما كان مندا
 منزله * يكره ان لا يرتب بين السور والآفي الثالثة * تقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها *
 نذر الثالثة افضل وقبل لا * التكلم بين السنة والفرض لا يسقطها واكن ينقص الثواب * يكره ان
 يخص صلواته مكاناً في المسجد * وان فعل فسبقة خير * لا يزجه * يكون شارباً بالتكبير إلا
 اذا اراد به التعجب دون التعظيم * اذا تفكر المصلي في غير صلواته كتجارته ودرسه لم تبطل *
 وان شغله فهو منه من خشوعه لم ينقص اجره ان لم يكن عن تقصير * ولا تستحب اعادة الترك
 الجشوع * لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احداً إلا ان يكون شرباً * يصح اقتداء الرجال بالمصلي
 وان لم ينو امامته * ولا يصح اقتداء المرأة الاذ انوى امامتها الآفي الجمعة والعيدين * وتصح نية
 امامتهن في غيبتهن * خرج الخطيب بعد شروعه متنقلاً طع على راس الركعتين إلا اذا كان في
 سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح * لم يجد الاثوب حزين يصلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس
 حيث يتخير * فلو لم يجد الا مما صلى في الحرير * فناء المسجد كما مسجد فيصبح الاقتداء وان لم يتصل
 الصفوف * المانع من الاقتداء طريق تمرقه العجلة ونهر تجري فيه السفن او خلاء في السكراء يسع
 صفين * والخلاء في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفاً * لان له حكم بقعة واحدة * واختلفوا في الحائل
 بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يشتبه عليه حال امامه * المسافر اذا لم يقعد على راس الركعتين
 فانها تبطل الاذ انوى الاقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة * الاسير اذا خلص يقضي صلوة البقيمين إلا
 اذا دخل العدو به الى مكان اراد الاقامة فيه خمسة عشر يوماً فيقضيها صلوات المسافرين * ولان به
 شقيقة براسه الا يما * لو كان المريض بحال لو خرج الى الجمعة لا يفدر على القيام او صلى في بيته
 قدر عليه الاصح انه يشرح ويصلي قاعداً * لان الفرض مقدم بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره
 يسقط القيام * واختلفوا في مريض ان قام لا يقعد على مراعاة سنة القراءة وان تقعد قدر الاصح انه

يقعد ويراعيها • تدار المريض على بعض القيام قام بقدره • واذ اكر راية سجدة واحدة في مجلس واحد
 فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة • واذ اكر راسم النبي صلى الله عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلوة
 عليه وان كفاه واحدة فيهما • ولا يرفع يديه لسجود التلاوة • ولا فدية لسجدة التلاوة ولا تجب نية
 السعيين لها • والسنة القيام لها • اذ اقر الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها ان كان في صلوة المصنفة
 والاسجد لها • يكره ترك السورة في الاخيرين من التطوع عمدا فان سها فعليه السهو • ولو ضمها
 في اخرى الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى • لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان
 لا يقطع • القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلورق الجنب الفاتحة بقصد الثناء لم يحرم ولو
 قصد بها الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا الثناء فانها تجزئه • لا رياء في الفرائض
 في حق سقوطها • اذا اراد فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها • قراءة الفاتحة لاجل المهمات حقيق
 المكتوبة بدعة • الفراءة في الحمام مكروهة وسرأ لا هو المختار • لا يكره المصنث مس كتب
 الفقه والحديث على الاصح • وضع المظلمة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة • وضع المصنف
 تحت راسه مكروه الا لاجل الحفظ • لا ينبغي تاقيت الدعاء الا في الصلوة • يكره الاقتداء في
 صلوة الرغائب وصلوة البراءة وولاية القدر الا اذا قال نذرت ركعة سدا بهذا الامام بالجماعة سدا
 في البرازية • تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود الا في المنبوق • يكره الاذان ناعدا الا لنفسه •
 الاسفار بالفتور افضل الابداء للمحاج • تاخير المغرب مكروه الا في السفر وعلى ما تالله اعلم •

❦ كتاب الزكوة ❦

الفتية لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لفضاء الدين كذا في منظومة
 ابن وهبان • الاعتبار لوزن مكة • من له دين على مفلس مقر فقير على المختار • المريض مرض
 الموت اذا دفع زكوته الى اخيه ثم مات وهي وارثة اجرته ووقعت موقعتها • فان كان له وارث
 آخر ردت • لانه لا وصية لو ارث • تصدق بطعام الغير من صدقة طرفة توقف على اجازته
 فان اجاز بشرائطها وضمنه جازت • المأمور بدفع الزكوة اذا تصدق به را هم نفسه اجزاه ان كان
 على نيته الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة • نوى الزكوة الا انه سماه قرضا اختلفوا والصحيح
 الجواز • بعد الحجة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فتجب صدقة طرفة • من النادر مسكين •

فله إعطاء غيره ، إلا إذا لم يعين المندور كما لو قال لله علي أن أطعم هذا المسكين شيئا قاله يتعين .
 ولو عين مسكينا من له إلا اختار على وأخذ . بحسب الممتنع من أداء الزكوة . واختلقتوا في أخذ ما منه
 جبراً والمعتدل لا . حول الزكوة تمرى لشمسي . كل الصدقات حرام على بني ماضم زكوة أو عماله فيها
 أو عشر الوكفارة أو منة ورة إلا التطوع والوقف . شك أنه أدى الزكوة أم لا فإنه يؤد بها لأن وقتها
 العذر . أو دفع نالاً ونسيه ثم تذكره ، لم يجب الزكوة إلا إذا كان المودع من المعارف . دين العباد
 مانع من وجوبها إلا المهر والمؤجل إذا كان الزوج لا يريد أداءه . بكرة إعطاء نصاب لفقير منها إلا
 إذا كان مديوناً أو ضاغط عيال أو قترته عليهم لم يخص كلا منهم نصاباً . بكرة تقطعها إلا إلى تربية
 أو خروج أو من دار الحرب إلى دار الإسلام أو إلى طالب علم أو إلى الزهاد أو كانت زكوة معجلة .
 المختار أنه لا يجوز دفع الزكوة لأهل البدعة . دفعها لاخته المتزوجة إن كان زوجها متسراً
 جاز . وإن كان مؤسراً كان مهرها أقل من النصاب فكذلك . وإن كان المعجل قد رده لم يجز وبه
 يفتي . وكذا في لزوم الأختية . الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء إلا في الشهادة
 لا تقبل للزاني . وفي الزكوة لا يجوز دفع زكوة الزاني إلى الولد من الزنا إلا إذا كان من أمرائها
 زوج معروف كما في جامع الفصولين . الزكوة واجبة بقدرية ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد
 الحول . وصدة الفطرو جبت بقدرية ممكنة ولوائتقر بعد يوم العيد لم تسقط . انفق على أئامه
 بنية الزكوة جازاً إلا إذا حكم عليه بنفقهم . قبل الصدقة من له خلقة مفار لا تكفيه وعياله سنة .
 ومن معه الفوط عليه مثلها كره له الأخذ وأجزأ الدافع . ولو له ثوب سنة يساوي نصاباً أو كسنة
 شتوية لا يحتاج إليها في الصيف فالصحيح حل الأخذ . عجلها عن نصاب عند فتم الحول ومنه
 أقل من النصاب إن دفع إلى الفقير لا يستردها مطلقاً وإلى الساعي يستردها إن كانت فائدة وإن
 قسمها الساعي بين الفقراء ضمنهما من مال الزكوة خلافاً لمحمد ر . ولو عجل زكوة حمل السوائم
 بعد وجوده لا قبله جاز . وفي الملتقط من الإجارة المعلوم إذا أعطى خليفته شيئاً أو باي الزكوة نال

كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح عنها والآلا ❦

❦ كتاب الصوم ❦

نذر صوم الأبد فاكل لعن ريفدي ما اكل . نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد م بعد ما نراه

تطوعاً بغيره من البذر، للزوج ان يسبح زوجته عن كل صوم بايجابها الا عن صوم واجب بانساب
الله تعالى . وتوقف المشايخ في منعها من قضاء رمضان اذا افطرت بغير عذر . قال اصحابنا راجح
لا باس بالا عنما على قول المنجمين . ومن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتصم على قولهم بعد
ان يفتق على ذلك جماعة منهم . ورد . الامام السرخسي رح بالحديث من صدق كاهنا او منجما
فقد كفر بما انزل على محمد . بنة الصوم في الصلوة ضحيته ولا تقسدها . اذا اكل او شرب ما ينقض
به او يتداوى به فعليه الكفارة والافلا الا لدم اذا شربه فان عليه الكفارة بانه طعام لبعض الناس .
الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا الفطرة
صوم يوم الشك مكره الا اذا توي تطوعاً او واجباً آخر على الصحيح . والافضل فطره الا اذا وافق
صوماً كان يصومه او كان مقتباً . لا يصوم العبد ولا امته والمكبر وام الولد تطوعاً الا باذن المولى .
لا تصوم المرأة تطوعاً الا باذن الزوج او كان مسافراً . لا يصوم الاجير تطوعاً الا باذن المستجير اذا
تضرر بالصوم . لا يلزم التذرع الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جمسه واجب على التعيين
فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا واحدة . ولو نذر صلوة
سنة وعني الفرائض لاشيئ عليه وان عني مثلها لم يلزمه ويكمل المغرب . ولو نذر عيادة المريض
لم تلزمه في المشهور . ولو نذر تسبيحات دبر الصلوة لم تلزمه . الزوج اذا اذن لزوجته بالاعتكاف
ليس له الرجوع . ومولى الامة يصح رجوعه ويكره . اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم
لا يكره له الفطر الا اذا كان صائماً عن قضاء رمضان . سافر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسبها
فاكل عندهم فعليه القضاء والكفارة . رأى صائماً يأكل ناسياً غضب . الا اذا كان يضعف عنه .
المسافر يعطي صلوة فطره عن نفسه حيث هو . ويكتب الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم . وان
اعطى عنهم في موضعه جاز . قال الامام الاعظم اذا شهدوا بالهلال فصاموا ثلثين يوماً لم يفطروا
حتى يصوموا يوماً آخر . رمضان يقطع التتابع في حق المقيم . لا فرق بين المجنونة والعاقلة
في وجوب الكفارة بجماعهما . الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقاً على الاصح . الحجاب
في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل مما يصل به الى الضعف فيشبه نصف النهار ويستريح الباني .

وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقصر من ايام الشتاء * فان طلوع الفجر فاكل فاذا هو طالع

الاصح وجوب الكفارة *

* كتاب الحج *

ضمن الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمن المحل لا * فلوا شتر كما حرم ان في قتل صيد تعدد الاجزاء *
ولو حلالا لان في قتل صيد الحرم لا كضمن حقوق العباد * جامع مرار فاعليه لكل من دم الا ان يكون
في مجلس واحد فيه كفيه دم واحد * لا ياكل من الهدايا الا ثلثة هدي المتعة والقران والتطوع *
الحج تطوما افضل من الصدقة المنانلة * يكره الحج على الحمار * بناء الرباط حيث ينتفع به المسلمون
افضل من الحجة الثانية * اذا كان الغالب السلامة على الطريق نالحج فرض والا * حج الفرض اولى
من طاعة الوالدین بخلاف النفل * اذا لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج * ومن ابن المسيب
كان اذا دخل العشر لا يفلم اظفاره ولا يباخذ من شعر راسه * وقال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه
اخذ الفقيه * معه الف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج * ولا يتزوج اذا كان وقت خروج
اهل بلده فان كان قبله جازله التزوج * الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بما له جاز فان اخذ
المأمورا للمال واتجر به وبيع وحج عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجز به الحج خلافا
لمحمد زح * المحرم من لا يجوز له نكاحها نبيد الا الصبي والفاسق والمجوسي * المأمور بالحج له
ان يؤخر عن السنة الاولى ثم يبيع ولا يضمن كما في التارخانية ولوعين له هذه السنة * لان
ذكرها للاستعجال لا للتعجيل كما في الحانية * والصحيح وقوعه عن الامر * بالفاضل من النفقة
الامر ولو ارثه ان كان مينا الا ان يقول وكلنك ان تهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك * الوصي
حينئذ الاطلاق يبيع بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يبيع عني او كان الوصي وارث الميت فتوقف
على اجازتهم * والمأمور بالاتفاق من مال الامر الا اذا قام ببيلة خمسة عشر يوما الا اذا كان
لا يقدر على الخروج قبل القافلة * واقامته بمكة بعد الحج امانة بعتماد تفسره * وعزمه على الاقامة
زياد على الاعتماد مبطل لنفقته الا اذا عزم بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ بمكة دارا *
ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن لا يجزم نفسه * والمأمور بخلط الدرهم مع النفقة
والايداع وان ضاع المال بمكة او بقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء

للإذن دلالة المأمور إذا لم يكن مؤثرا في مال • وإذا كان مؤثرا في مال • فإنه لا يجوز له أن يبيع من الحج
وقد انفق في الرجوع لم يقبل إلا إذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صفة • وإذا ادعى أنه حج • وكذب
فالقول له إلا إذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق • ولا تقبل بينة الوارث أنه كان يوم النحر
بالكونة إلا إذا برهنوا على إقراره • أنه لم يحج • ليس للمأمور بالحج الاعتناء قبله وبعد •
وكل دم وجب على المأمور فهو من ماله إلا دم الاحصار في قول الامام • أوصى الميت بالحج فتبرع
الوارث أو الوصي لم يحج • ولو حج الوصي بماله جازوله الرجوع • وكذا الزكاة والكفارة
بخلاف الاجنبى • ليس للمأمور الأمر بالحج ولو مرض إلا إذا قال له الأمر أصنع ما شئت فله ذلك
مطلقا • يصح استئجار الحاج عن الغير له أجر مثله • والمأمور إذا لمسك البعض وحج بالبقية جاز
ويضمن ما خلف • وإذا انفق من ماله ومال الميت فإنه يضمن إلا إذا كان أكثر مما من مال الميت
وكان مال الميت يكفي للكر • وعامة النفقة كذا في الخاتمة • انفق المأمور بالحج الكل في الذهاب
ورجع من ماله ضمن المال • يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلعم ويشير أن كان تطوعا •
حج الغني أفضل من حج الفقير • لأن الفقير يؤدى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه ونصيته
الفرض أفضل من نصيته التطوع • إذا جمع بين الصلوتين بعمدة لا يتنفل بعدهما كما في اليتيمة •

✽ كتاب النكاح ✽

المقبوض على سوم النكاح مضمون كتابي جامع الفصولين • اختطأ أصحابنا راجع في الفروج إلا
في مسألة ما إذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليهما من شريكه وطلب الرضع عند
مدل لا يجاب إلى ذلك رادنا نكون عند كل يوم أحشة للملك كذا في كراهية المعراج • ما ثبت
لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك إلا في مسائل • الأولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة
ثابتة للإولياء على سبيل الكمال لكل • الثانية القصاص الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال
حتى قال الامام لا مظم للوارث الكبير استيفاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما إذا كان للباغين
فإن الحاضر لا يملكه ني غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العقو • الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر
العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المروءة على الكمال • والضابط أن الحق إذا كان مما
لا يتجزئ فإنه يثبت لكل على الكمال • فلا استخدام في المملوك مما يتجزئ • ليس لنا عباد شرعت

من عهد آدم عليه السلام الى الآن ثم تستمر في الجنة الا الايمان والنكاح . المولى لا يستوجب
 على مبيد ودينافلا مهران زوج عبد ومن امته . ولا ضمان عليه بانثائه مال سيده . واو قتل العبد
 دولا وله ابنان فعفا احد هما سقطا القصاص . ولم يجبا شيئا لغير العافي منبدا لا مام . الفرق ثلثة
 مشرفة . سبعة منها تحتاج الى القضاء . وستة لا . فالاولى الفرقة بالجلب . والعبدة . وبخيار البلوغ .
 وعدم الكفاءة . وبنتقصان المهر . وباباء الزوج عن الاسلام . وبالثاني . والثانية الفرقة بخيار
 العتق . وبالايلاء . وبالردة . وبان الدارين . وبملك احد الزوجين صاحبه . وفي النكاح
 الفاسد . النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعد فلا تصح اذاته ولا يفسخ بالجدود الا في مسئلتين
 فيقبله بعد . ردة احد هما . وملك احد هما الآخر . يكمل المهر باربعة . بالمدخول . وبالحاق
 الصبيته . وبوجوب العدة عليها منه سابقا . وبموت احد هما . الزوج ان يضرب امرأته على
 اربعة وما بعدناها . على ترك الزينة بعد طلبها . وعلى عدم اجابتها الى فراشه وهي طاهرة من
 الحيض والنفاس . وعلى خروجها من منزله بغير اذنه بغير حق . وعلى ترك الصلوة في رواية
 وقد بينا في شرح الكنز قواهم وما كان بسعناها . لها ان تخرج بغير اذنه قبل ايفاء العتيل مطلقا .
 وبعد . اذا كان لها حق او عليها . او كانت قابلة . او غسالة . او زيارة ابويها كل جمعة من
 وزيارة المسارم كل سنة . وفيما بعد اذلك من زيارة الا جانب وقيام تهم والائمة لا تخرج ولو
 باذنه . ولو خرجت باذنه كانا ماصيين . واختلفوا في خروجها للثمام . والمعتمد الجواز بشرط
 عدم التزين والتطيب . ينعقد النكاح بما افاد ملك العين المال الا في لفظ المنة فانه يفيد ملك العين
 ملافي هبة الخاتية . لو قال متعتك بهذا القوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به . الرطبي في
 دار الاسلام لا يخلو من حلا او مهرا لا في مسئلتين . تزوج صبي امرأة مكوفة بغير اذن وليه ثم دخل
 بها طوا فلا حد ولا مهر كما في الخاتية . ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر . ويسقط
 من الثمن ما قابل البكارة والا فلا كما في بيع الوار الحقة . لا يجوز للمرأة قطع شعرها او باذن
 الزوج . ولا يصل لها وصل شعرها بشعرها . تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب نعليه كمال المهر .
 والعذر رذنه باشياء فليس من الظن بها حد في الملتقط . ولو غلطو وكيلها بالنكاح في اسم ابها
 . ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح . تزوج امرأة اخرى وخات ان لا يعدل لا يشعه ذلك . وان علم

انه يُعَدُّل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنها على حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو باجور لترك الغم عليها • وفي زماننا ومكاننا ينظر الى معجل مهر مثلها من مثله • وبالنصف المسمى فلا يعتد به • لانه قد يمهر خمسين الف دينار ولا يعجل الاّ اقل من الف • ثم ان شرط الهاشيما معلوم ما من المهر معجلا فانها ذلك ليس لها ان تمنع • وكذا المشرط عا دة نحو الخف والمكعب ود يباح اللفاقة ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند • فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب • وان سكنوا لا يجب الاّ ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله • والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالشرط كذا في الملتقط • الفقير لا يكون كفؤ اللغنية كغيره كانت او صغيره الاّ ان يكون عالما او شريفا كذا في الملتقط • اذ امت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الاّ اذا طأوصت في الزفاف • ولو زوجه بنته وسلمها الاب الى الزوج فهرمت ولا ندرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في الملتقط • لا ينبغي الفاضي ان يزوجه صغيره الاّ اذا كانت مراشقة تطلب منه ذلك ايضا • يجس من خدع بنت رجل او امرأته واخرجها من منزلها الى ان ياتي بها او يعلم بموتها كذا في الملتقط • اختلفا في الصلة والفساد ما افول بك في الصلة كذا في الحانية • الاّ اقرار بالولد من حق اقرار بنكاحها الاّ اقرار بمهرها • وقوله خذي هذا من نفقة عدك لا يكون اقرارا بطلانها • وقولها اعطني مهري اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة • يجوز خلو النكاح عن الصداق • والنكاح بائنا من مهر المثل الاّ في صغيره يزوجهما غير الاب والجد • وصحيرة وموكلة حينئذ • النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا اذ كروا وبنوا عليه ان جسد ولا يكون غسقا • قلت يقبله بعد وفي زدة احدهما كما بيده في الشرح • وما طر والرضا عليه والمصاهر نعتنا

يفسد ولا يفسخه كما في الشرح ❦

❦ كتاب الطلاق ❦

السكران كالمصاحي الاّ في الاقرار بالحدود الخالصة والردة ولا شهادة على شهادة نفسه كذا في خلع الحانية • النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الاّ في الطلاق يا طالق • وفي العتق يا حر • وفي الحدود يا زانية • وفي التعزير يا سارق • نقرع على الاول لو قال لجاريته يا سارقة يا زانية يا مجنونة وباعها فباعن المشتري بقول البائع لا بردا • لانه للاعلام لا التحقيق • ولو قال لزوجته

يا كائن لم يفرق بينهما كذا في الجامع • ولد الملائكة لا ينتفي بسببه في جميع الاحكام من الشهادة
 والركن والمناكحة والعق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع • المجنون
 لا يقع طلاقه الا في مسائل • اذا حلق ما قل ثم جن فوجد الشرط • وفيما اذا كان مجنونا فانه يفرق
 بينهما بطلبها وهي طلاق • وفيما اذا كان عتقا فوجله بطلبها فان لم يصل فرق بينهما بحضور وليه •
 وفيما اذا اسلمت وهو كافر وابى ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق • الصبي لا يقع طلاقه
 الا اذا اسلمت تعرض عليه مميزا فابي ونح الطلاق على الصحيح • وفيما اذا كان مجنونا وفرق بينهما
 فهو طلاق على الصحيح • ويؤمل له اكونه مستحقا عليه كعق قريبه كذا في عتق المعراج •
 المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للتحال • والمضاف منعقد في الطلاق والعنق والنسب • فاذا قال انت
 حر غدا لم يملك بيعه اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غدا • ولو قال لله علي التصديق بدرهم غدا
 ملك التعجيل بخلاف ما اذا جاء غدا الا في مسئلتين نقض موافقتهما • الاولى في ابطال خيار
 الشرط • قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد ابطلت خياري او قال
 ابطلته غدا فبطل خياره كذا في خيار الشرط من الحانية • الثانية قال الفقيه ابو الليث
 والاسكافي رح لو قال آجرتك غدا واذا جاء غدا فقد آجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها
 وتصح اضافتها • ومن فزع اصل المسئلة ما في ايمان الجامع • لو حلف لا يتلف ثم قال لو اذا جاء
 غدا نالت طالق حثت بخلاف ان دخلت • وفي الحانية تصح اضافته فسخ الاجارة والمضادة ولا يصح
 تعليقها • طلب المرأة الخلع حرام الا اذا حلق طلاقها اليائس بشرط شهدها وبوجوده فلم يتن بها فليتها
 ان تحتاط في طلب الفداء للمفارقة • القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهة الا
 في مسائل • لو علقه بعدم وصول نفقتها شهر افاد عا واذكرت فاقول لها في المال والطلاق على
 الصحيح كما في الخلاصة • وفيما اذا طلقها السنة وادعى جماعها في الحيض وانكرت • وفيما اذا
 ادعى المولي ثبوتها بعد المنة فيها وانكرت • وفيما اذا حلق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى انها
 اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي • واذا علقه بفعلها القلبي تعلق باخبارها ولو كاذبة
 الا اذا قال ان سررتك فالت طالق فضر بها فقالت صرت لم يقع كما في الحانية من الطلاق • اذا
 علقه بما لا يعلم الا منها كحيضها فاقول لها في حقها • واذا حلق عتقه بما لا يعلم الا به فاقول له

على الأصح كقوله للعبد ان اختلعت فانت حر فقال احتلعت وقع باخباره كذا في المحيط ، ويزن
بينهما في الخاتمة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج عن الرحم ، ككرر الشرط ثلثا
والجزء واحد فوجد الشرط مرة طلقت واحدة ، ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما في الخاتمة ، ولو طلقها
ثم عطفها مع أخرى بالواو أو ثم أو الفاء طلقت الأولى ثنتين وأخرى واحدة ، ولو طلقها ثم ضرب
وأثبتت لها لا يتعدد إلا بالنية ، ولو جمع الأولى مع أخرى في الأضراب تعدد على الأولى ،
إذا دخل كلمة أو في الأيقاع على امرأتين وأعقبه بشرطان التعيين له بعد وجود الشرط ، إذا
طلق ثم أتى بأوفان كان ما بعد أو كذا بوقع بالأول والألا ، ككرر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد
تعدد الشرط لا الجزاء ، ولو ذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط ، كل امرأة تزوجها خنت
بالمباشرة عند ما خلا فاللثاني وبه أخذ الفقيه ابراهيم ر ح ، بتكرر الجزاء بتكرر الشرط كلما
دخلت فكل اسكما تعدت عندك فكذا انقعد ساعة طلقت ثلثا ، كلما ضربتك ضربها يبدى به طلقت
ثنتين وان يكف واحدة فواحدة ، كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان ، كلما وقع عليك طلاق في طلقها
طلقت ثلثا ، وسط الشرط بين طلاقين تنجز الثاني وتعلق الأول ، ذكر منادى بين شرط وجزاء
ثم نادى أخرى تعلق طلاق الأولى ريموي في الأخرى ، ولو بدأ بالبداء الواحدة ثم ذكر الشرط
والجزاء ثم نادى الأخرى فإذا وجد الشرط طلقنا ، كلمة كل في التعليق عند عدم إمكان الاضافة
بالأفراد منصرفه الى ثلاثة لقولهم لو قال لها ان لم أقل منك لا خيك بكل تبيح في الدنيا نالت كذا يبر
بثلاثة أنواع من التبيح ، إذا علقه بوصف دائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله المحاض
ان خضت وللمرضة ان مرضت إلا اذا قال لصحيفة ان صححت ، والضابط ان ما يمتد فلهذا وانه
حكم الابتداء والألا ، ان على التراخي الأقرينة الفور ، وتنه طلب جماعها فابت فقال ان
لم تدخلي معي البيت قد خلت بعد سكن شهوته ، ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك ، علقه على زناه
فشهد احدى امرائه به وقع ، وان على المعاينة لا ، كما لو شهد اربعة به فعدل منهم اثنان ، قال
للاربع انا قد خولت كل امرأة لم اجامعها منكن الليلة فالأخريات طوالق فجامع واحدة ثم طلع الفجر
طلعت التي جامعها ثلثا وغيرهما ثنتين ، اضافة وعلقه فان قلتم الجزاء واخر الشرط ووسط الوقت
تعلق ولفيت ، ولو قلتم الشرط تعلق اضافة به ، ولو ذكر شرطاً أولاً ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو

ثم ذكر جراء آخر تعلق الاولي بان بالا ول والسالك بالثاني * ولو كان الجزء واحدا كان المعلق
 بالثاني جزءا للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول * ومنه المسائل في الصفحتين
 مع ايضا حها من الخاتمة * كل من ملق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق امس
 فانها تطلق الحال * ولم ار الا ن ما اذا علقه برويتها الهلال فراء غير ما وينبغي الوقوع * لان المراد
 دخول الشهر * استثناء الكل من الكل باطل * وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه
 لو اقر قبض عشرة دراهم جيا د او قال متصلا الا انها زبوف لم يصح الاستثناء * لانه استثناء
 الكل من الكل كما لو قال له علي مائة درهم ود ينار الا مائة درهم ود ينار لم يصح انتهى * وفي
 الايضاح تبيل الايمان اذا قال غلاماي حران سالم وزبيغ الابن يخاصح الاستثناء * لانه فصل
 على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما جملة فصح الاستثناء بخلاف
 ما لو قال سالم حر وزبيغ حر الابن يخاصح * لانه افرد كلا منهما بالذم فكان هذا الاستثناء بجملة
 ما تكلم به فلا يصح انتهى *

✽ كتاب العتاق وتوابعه ✽

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار الا واحد اعتق
 الخمس * لان تقد بر تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا * ولو قال من ممالكي العشرة
 احرار الا واحد اعتق اربعة منهم * لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف
 ذكر العشرة الى ممالكه * اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضي بالوسط الا
 اذا كانت على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يودي الا على كما في كتاب الظهيرية * احدى الشرىكين
 في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان موسرا نان لشريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق
 في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما كذا في حق الظهيرية * دعوى الاستيلاء تستند
 والتحرير يقتصر والاولى اولى وبيانه في الجامع * معتق البعض كالمكاتب الا في ثلث * الاولى
 اذا عجز لا يراد في الرق * الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف
 المكاتب * الثالثة اذا قتل ولم يترك وقاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير
 بناء فان القصاص واجب ذكره ان يلعي رح في الجمليات * والثانية في السراج الوهاج والاولى

في المتون • التوامن كالولد الواحد فالثاني يتبع الأول في احكامه • فاذا اعتق مافي بطنها
 فولدت توامين الأول لا تل من ستة اشهر والثاني لتنامها فاعتق الثاني تبعاً للأول بخلاف ما
 اذا ولدت الأول اتمامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسكتين • الأولى من جنائيات المبسوط
 او ضرب بطن امرأة فالت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان نفى
 الأول عن فقط • الثانية نفاس التوامين من الأول وما رآته عقيب الثاني لا • من ملك ولد من
 الزنا فانه يعتق عليه • ومن ملك اخته لا يبه من الزنا م يعتق • ولو كانت اخته لامه من الزنا
 هتقت • والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاد • والتدبير وصية فيعتق المهر من الثلث الا
 في ثلث • لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها • وتدبير المكر صحيح لا وصيته • ولا يبطله الجنون
 ويبطل الرصية • والثلث في الظهيرة • الثانية الى ملة لا يعش الانسان غالباً تايبك معنى في
 التدبير على الاختار فيكون مطلقاً • وفي الاجارة فتفسد الى نحو ما يتي سنة الا في النكاح فتاقت
 فيفسد • المتكلم بما لم يعلم معناه بانزله حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل
 البعج والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال • والاجارة والهبة والابراء من الدين كما في نكاح
 الخانية • المعتق لا يصح اقراره بالرق • نلت الا في نبشلة لو كان المعتق مجهول النسب فاقر بالرق
 لرجل وصدته المعتق فانه لا يبطل اقراره كما في اقرار التلخيص • الولاء لا يستعمل الا بطل • قلت
 الا في مسكتين • الأولى هي المذكرة فانه يبطل الولاء باقراره • والثانية لو اوردت المعتقة
 وسببها فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الأول كما في اقرار التلخيص • لو اختلف
 المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل • كل امة لي حرية الامة خبازة الا
 امة انتريته من زيد الامة لتكتها البارحة الا امة نبانفي هذه الاربعة اذا انكرت ذلك
 الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامة بكر او لم اشترها من فلان او لم اطأها
 البارحة ارا لا خراسانية فالقول له • وتامه في ايمان الكافي المهر اذا خرج من الثلث فانه
 لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سقيها وتم التدبير فانه يسعى في قيمته مبراً كجاني الخانية
 من الحجر • وفيما اذا قتل سيد كجاني فخر حنا • المذهر في زمن سعيته كما كان عند
 فلا تقبل ثهادته كما في الجزازية في المعتق في المرض • وجمايته جناية الماكانب كما في

الكافي • ويرعت عليه لا يجوز كعاه ما دام يسعى • وعند مناحر مند يون في الكل • • •

بَابُ الْإِيمَانِ

المعركة لأند مثل تمت النكحة إلا المعركة في الجزاء كذا في آيانه الشهيرة • بمن اللغو لا مراعاة
بها الآتي تلك الطلاق والعتاق والتذر كما في الخلاصة • لا يجوز تعميم المشتري الآتي اليقين •
حلف لا يكلم مولاه وله اعوان واسفلون بآيهم كلهم كذا في كفاي المبتسوط فبطلت الرخصة للموالي
والحالة هذه • ولو وقف عليهم كذا في النهي للفقراء • لا يكون الجمع للواحد الآتي مسائل • وقف
على أولاده وليس له إلا واحد بخلاف غيره • وقف على أئمة المقيمين في بلد كذا فلم يبق
منهم إلا واحد كذا في العمة • حلف لا يكلم أخوة فلان وليس له إلا واحد • حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة
من هذا الحب وليس له فيه إلا واحد كذا في الرغعات • حلف لا يكلم الفقراء والمساكين حنث بواحد
بذلك رجال • حلف لا يركب دواب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبده يفعل بشئ من ذلك • لو حلف
لا يكلم زوجات فلان أو أصدقائه أو أخوته لا يحنث إلا بالكل • والاطعمة والأسماء والنياب مما
يحنث فيه بفعل البعض كذا في الواقيات • لا يحنث الخالف بفعل بعض الخلو ف عليه الآتي مسائل •
حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أخذه في مجلس واحد • حلف لا يكلم فلان أو فلانا أو يا أحدهما
كلام مؤل أو القوم أو كلام أهل بعد ادغلي حرام يكلم واحداً الخ من الواقيات • الصغيرة امرأة
حنث بها في قوله أن تزوجت امرأة الآتي مسئلة • لا يشتري امرأة لا يحنث بالخير • الإيمان
مبنية على الالفاظ لا على الأغراض • فلو حلف بعد يومه اليوم بالثأشري رقيقاً بالثأشري وحنث
به بر • ولو حلف ليعلن مملوكاً اليوم بالثأشري مملوكاً بالثأشري لا يساويها فاعتقد بر الآتي
مسائل • حلف لا يشتريه بعشرة حنث بأحد عشر • ولو حلف بالبائع لم يحنث به • لأن المراد المشتري
المطلقة والمراد البائع المفردة • ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنث • لأن المشتري مستنقص والبائع
وإن كان مستزبداً لا يحنث بالعرض بلا مسمى • وتماه في الجامع لمن باب المساواة • حلف
لا يحنث حنث بالتعليق الآتي مسائل • أن يفعل بأفعال المطلوب • أو يطلق بفتي الشجر في ذوات
الأشهر • أو بالتطليق • أو يقول إن أدبتي كذا أن أنت حر وإن عجزت فانت رقيق • أو أن
حذيت خيضة أو عشرين خيضة • أو بطول الشمس كذا في الجامع • الخالف على مقل لا يحنث إلا

بالإيجاب والقبول الآتي تسع مسائل نانه بحث بالإيجاب وحده • الهبة • والرصة • والاقرار •
والإبراء • والاباحة • والصدقة • والامارة • والقرض • والاستقراض • والكفالة • ان
تزوجت النساء ازاد ثريته العبيد وكلمت الناس او بني آدم واكملت الطعام وطعاما او شريث
الشراب او شرايا فبحثت بواحد للجنس • ولو قال نساء او عبيدا فبثثة للجمع • ولو نوى الجنس
في الكل صدق الحقيقة • المعلق يتأخر والمضاف يقارن • ولو قال لا جنبية انت طالق قبل ان
اتزوجك بشهر او اطلق لا ينعقد • ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها
قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق • النية انما تعمل في الملقوظا وهي مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون
طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع • وقيل ما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية او
عربية • المعروف لا يدخل تحت المنكر • قال ان دخل داري هذا احد او كلم غلامي هذا او ابني
هذا واضاف الي غير • لا يدخل المالك اعرفه بخلاف النسبة • ولو لم يصف يدخل لتذكيره الا
في الاجزاء كاليد والراس وان لم يصف الاتصال • المقل يتم بفعله مرة وبمحملة اخرى • قال ان
شتمته في المسجد او رميت اليه فشرط حنثه كون الفاعل فيه • وان ضربته او جرحته او قتله او
رميته كون المحل فيه • الشرط حتى اذترض على الشرط يقدم المؤخر • المعلق بشرطين ينزل عند
آخرهما وباحد مما عند الاول والمضاف بالعكس • مقابلة الجمع بالجمع تفقسم وبالمفرد لا •
وصف الشرط كالشرط • الخبر للصدق وغيره الا ان يصله بالباء • وكذا الكتابة والعلم والبشارة
على الصدق • في للطرفية ويجعل شرطا للتعذر • صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه
مشتركا لا • الاول اسم لفرد سابق • والاوسط فرد بين عددين متساويين • والاخر فرد لاحق •
او في النفي نعم وفي الاثبات تخص • الوصف المعتاد معتبر في المثائب لا في العين • اضافة ملية عند
الذي زمن لا يستغرائه بخلاف غيره • الوقت الموصوف معرف لا شرط

❖ كتاب الحدود والتعزير ❖

اذا صار الشافعي حنفيا ثم عاد الى مذهبه يعزز عند البعض لا انتقاله الى المذهب الادون كذا
في شفعة البرازية • من اذى غير بقول او فعل يعزر كذا في التاتلر خائية او بغمز العين • ولو قال
لذمي باكافرا ثم ان ثبت عليه كذا في القنية • وضابطه التعزير كل معصية ليس فيها احد مقدر

فيه التعزير . نظام راتصارهم انه يعزّر على ما فيه الكفارة ولم ار . مسلم دخل دار الحرب
وان ترك ما يوجب الجحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يزاخذ به الا في القتل فتجب الدية في ماله
فمدل او خطاء . يعزّر على الورع اليار دكتعريف غوتوم كذا في التاتار خانية . نال له باناسق
ثم اراد اثبات نسبه بالبينة لم تقبل . لانه لا يدخل تحت الحكم كمانى القنية . التعزير لا يسقط
بالثبوت كالحكم كذا في اليتيمة . من له دعوى على رجل فلم يجد فامسك امله بالطاعة بغير كفائه
فقيدهم وخبسوهم وضربوهم وخرموهم بدراهم عزركذا في اليتيمة . رجل خلع امرأة
اسان واخرجهما وزوجها من غير او صغيرة حبس الى ان يحدث ثوبته او يموت . لانه شاع في
الارض بالفساد كذا في تضاء الولوالجية . علق متق عبداً على زناه وادعى العبد وجود الشرط
حالف المولى فان نكل متق . واختلفوا في كون العبد فاذفا كما في تضاء الولوالجية . وفي مناقب
الكردي حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها في الجنة . وقيل سمعية فلها وجود فيها . وقيل
يشلق الله تعالى طائفة يكون نصفها الا على على صفة الذكور ونصفها الا دون على صفة الاناث
والصحيح هو الاول انتهى . وفي اليتيمة ان الاب يعزّر اذا شتم ولداً مع كونه لا يمسك له . واستغنى
الشانعي رح من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا تعزير عليهم . واختلفوا في تفسيره . فقيل صاحب
الصغيرة فقط . وقيل من اذا اذنب ذنباً اندم ولم اره لاصحابنا رح *

❦ كتاب السير باب الردة ❦

تبجيل الكافر كفر . فلو سلم على النبي تبجيلاً كفر . ولو قال للمجوسي يا استاذ تبجيلاً كفر كذا
في حلق الظهيرية . وفي الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافر امتى وجدت رواية
انه لا يكفر . لان رجدة السكران الا الردة بسب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه
كذا في البزازية . كل كافر تاب ثوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسب النبي
صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء . وبسب الشيخين او احدهما . وبالسرو او امرأة . وبالزندانة
اذا اخذ قبل ثوبته . كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة . ومن كان اسلامه تبعا . والصبي
اذا اسلم . والمكر على الاسلام . ومن ثبت اسلامه بشهاد رجل وامرأتين . ومن ثبت اسلامه
برجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيمة . حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع . وحبط الاعمال

بمطلقاً • لكن إذا أسلم لا يقضها إلا الحج كالكافر الأصلي إذا أسلم • وبطل ما رواه أغيرة من الحديث
 بلا يجوز للسمع منه أن يرؤيه عنه بعد ردّه كما في ذهادات الرواوية • وبينونة امرأته مطلقاً •
 وبطلان وفقه مطلقاً • وإذامات أو قتل علي ردّه لم يدفن في مقابر المسلمين ولا أهل ملّة • وإنما
 يلقي في حفرة كالكلب • والمرتبّاقبح حالاً من الكافر الأصلي • الإيمان تصديق سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة • والكفر تكذيب محمد صلى الله عليه
 وسلم في شئ مما جاء به من الدين ضرورة • ولا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بحدود ما دخله
 فيه • وحاصل ما ذكره أصحابنا راجع في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع إلى ذلك • وفيه بعض
 اختلاف لكن لا يفتي بما فيه اختلاف • سب الشّخين ولعنهما كفر • وإنّ فضل عليّ رضى الله
 عنه كذا في الخلاصة • وفي مناقب الكردي يكفر إذا كفر خلافتيهما أو أبغضهما لمحبة
 النبي صلى الله عليه وسلم لهما • وإذا أحبّ عليّاً أكثر منهما لا يواخذ به انتهى • وفي التهذيب
 ثمّ إنّما يصبر مرّتاً بالإنكار ما وجب الاقرار به • وإذا كرّر الله تعالى أو كلامه أو واحد من الأنبياء
 بالاستهزاء انتهى • يقتل المرتد ولو كان أسلامه بالفعل كما أصلون جماعة وشهود مناسك الحج مع
 التلبية • إنكار الردّة توبة • فإذا شهد وأعلى مسلم بالردّة وهو منكر لا يتعرض له • لا لتكذيب
 الشهود العدول بل لأن إنكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير • فإن قلت قد قال قبله وتقبل
 الشهادة بالردّة من عدلين فما فائدة • قلت ثبوت ردّه بالشهادة وإنكاره توبة فتثبت الأحكام
 التي للمرتد أو تاب من حبط الأعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة • وقوله لا يتعرض له إنما
 هو في مرتدّ تقبل توبته في الدنيا ما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالردّة بسبب النبي صلى الله عليه
 وسلم والشّخين كما قد مضى • وأختلفوا في تكفير معتقداً عدم قطع المسافة البعيدة في زمن يسير
 للولي • ولا يكفر بقوله لا أصلي إلا جوداً • لا يشترط في صحة الإيمان بمحمد صلى الله عليه
 وسلم معرفته اسم أبيه بل تكفي معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم • وصف الله تعالى بحضرة زوجته
 فقالت كنت ظننت أن الله تعالى في السماء كفرت • ولا يكفر بقوله أنا فرعون أنا بليس إلا إذا
 قال اعتقادي كما اعتقد فرعون • وأختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كفرت أو أسلمت •
 قيل لها أنت كافرة نقالت أنا كافرة كفرت • استحلال اللواط بزوجته كفر عند الجمهور • ويكفر

بوضع رجليه على المصنّف مستخفاً به والآلا • الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر • ويكفر بانكار رسل
 الوتر والاحقية وبترك العبادتها ونائي مستخفاً • واما اذا تركها متكاسلاً او مأولاً فلا وفي
 في المحبى • ويكفر بادعاء علم الغيب • ويكفر بقولها لا اعرف الله تعالى • الاستهزاء بالاذان
 كفر لا بالموذن • قال التاجران الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين • لا يكفر الا
 اذا اراد ان دينهم خير • ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رددت السلام ان تكب ككبر عظمة •
 ولا يكفر بقوله لا تحب فتهلك فان موسى عليه الصلوة والسلام اعجب بنفسه فهلك ويستفسران
 فسّر بما يكون كفر اكفر • قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول لا يكفر • ولا يكفر ان قال امرأتى
 احب الي من الله تعالى ان اراد محبة الشهن • وان اراد محبة الطاعة كفر • عبادة الصنم كفر ولا
 اعتبار بما في قلبه • وكذا لو سخر بقوله صلى الله عليه وسلم او كشف عنده جورته • وكذا الوصور
 ميسر عليه السلام ليسجد له • وكذا اتخاذ الصنم لذلك • وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسجد
 وخوة مما يعظم • ولو استعمل نجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك • وكذا اوتزنا بزنا اليهود
 والاضارى دخل كنيسةهم او لم يدخل • ولو قال كنت استهزأ بهم ولا اعتقد دينهم صدق
 ديانة • ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او سبه او نقضه او صغره • وفي قوله
 مسجّد خلاف • والاصح لا • كمنه ان لا يكون الله سبحانه وتعالى بعثه ان لم يكن عدوة • ولو ظن
 الفاجر نبياً فهو كافر لا كسبي • ويكفر بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه
 في يوسف عليه السلام • لانه استخفاف بهم • وقيل لا • ولو قال ام يعصموا حال النبوة وقبلها
 كفر • لانه رد النصوص • اذ لم يعرف ان محمداً صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم •
 لانه من الضروريات ❊

❊ كتاب اللقيط واللقطة والآبق والمفقود ❊

يُجِبُّ الْجَعْلَ لِرَادِّ الْآبِقِ اِذَا رَدَّ مِنْ فِي حِيَالِ السَّيِّدِ • اورد واحد الا بونين مطلقاً • او الابن
 الى احدهما • او احد الزوجين للآخر • او وصي اليتيم • او من يعوله • او من استعان به ماله
 في رده اليه • اورد السلطان • او الشئنة • او الجفير • فالمستثنى مشن من اطلاق المأون • او اراد
 الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنياً لم يحل له • وان كان فقيراً فكذلك الا باذن القاضي

ككافى الخانية • الضمى فى الالتفات الى العبد كالحجر • ان رذ العبد الايق فاجعل مولاه •
ان ائمه راد الايق انه ائمه ليرد على مولاه انتفى الضمان منه واستيق الجعل والى فلا بينهما •

❦ كتاب الشراكة ❦

الفتوى على جوازها بالملوس • التبر لا يصلح الا فى موضع يصلح فيه ان يعبرى بحرى الفرد •
للمفارض العقل مع من لا تغل شهادة له • لا تجوز شركة القراء والوعاظ والدلائل والشعائدين •
والحق بهم الشهر فى المعام • وان شرط الربح للعامل اكثر من راس ماله يصح الشرط ويكون
مال البائع عند العامل مضمونة • ولو شرط الربح للدافع اكثر من راس ماله ام يصح الشرط
ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة • وانثل منهما ربح ماله ككافى السراجية • اذا عمل
احد الشريكين حرون الآخر بعد را وبغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تغل ثلثة عملا من غير عقد
شركة فعلم احدهم كان له ثأث الاجر ولا شئى الاخرين • ما اشترت اليوم من انواع التجارة
فهو بيني وبينك فقال نعم حازه • واولى شئنا نقال تد اشركك فيه جاز الا ان يكون تغل
قبضه • نهى احد هما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة جاز • وليس لاحد هما السفر بشراذ من
الاخران سافر فهلك لم يضمن فيما لا حمل له ولا مؤنة والربح بينهما • تكره الشركة مع الذمي •
اختلف رب المال مع المضارب فى التقيد والاطلاق فالقول للمضارب • وفى الوكالة الغول
للموكل • واما اختلف المولى مع غرما العبد فالقول لهم •

❦ كتاب الوقف ❦

لو وقف على المصالح نهى للامام والخطيب والقيم وشراء الدمن والحصير والمراوح كذا فى منظومة ابن
وهبان • كل من بنى فى ارض غير بامره ما لبناء ما لكها • ولو بنى لنفسه بلا امره فهو له • وله رفعه
الا ان يضر بالارض • واما البناء فى ارض الوقف فان كان البانى المتولي عليه فان كان بمال الوقف
فهو وقف • وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف • وان كان لنفسه فهو له • وان لم يكن
متوليا فان كان المتولي ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف • وان بنى لنفسه او
اطلق له رفعه او لم يضر • وان اضر فهو المضيع ماله لم يتر بص الى خلاصه • وفى بعض الكتب
لنناظر تملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف • الفاضل اذا اجر ثمرات

فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها تنسخ بموته كما
 حرره ابن وهبان مغرياً الى حلة كتب ولكن اطلاق الموقوف يتألفه * الاستدانة على الوقف لا يجوز
 الا اذا احتيج اليها مصلحة الوقف كتصوير وشراء يدر فتجوز بشرطين * الاول اذن القاضي * الثاني
 ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها كما حرره ابن وهبان * وليس من الضرورة الصرف
 على المستحقين كما في القنية * والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة * وهل يجوز للمتولي
 ان يشتري متاعاً باكثر من قيمته او يبيعه ويصرفه على العمارة ويكرن الربح على الوقف * الجواب
 نعم كما حرره ابن وهبان * لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقتئذ * فلو وقف
 على اولاد زيد ولا ولد له صح وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد * واختلفوا فيما
 اذا وقف على مدرسة او مسجد وميماً مكاناً لبنائه قبل ان يبنيه والصحيح الجواز اخذاً من السابقة
 كفا في فتح القدير * اقاله الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسألتين * الاولى اذا كان القاعد
 ناظر الوقف قبله كما فهم من تعليقهم * الثانية اذا كان الناظر يجعل الاجرة كما في القنية * ومضى
 عليه ابن وهبان * استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل * الاولى لو شرطه الواقف *
 الثانية اذا غصبه فاصب وجرى الماء عليه حتى صار جراً لا يصلح للزراعة فيضم منه القيم القيمة
 ويشترى بها الرضا بدلاً * الثالثة ان يجده الفاصب ولا بيئة وهي في الحانية * الرابعة ان يرغب
 انسان فيه ببدل اكثر غلة واحسن وصاف يجوز على قول ابني يوسف روح وعليه الفتوى كما في
 فتاوى تاري الهداية * اجارة الوقف بائناً من اخرج المثل لا يجوز الا اذا كان احداً لا يرغب في
 اجارتها الا بالائناً * وفيما اذا كان النقصان يسيراً * شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط
 الواقف كنص الشارع اي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بينا في الشرح الا في
 مسائل * الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر له منزل غير اهل * الثانية شرط ان لا يوجد
 وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجار سنة او كان في الزيادة في استئجار ونفع للفقراء
 فللقاضي المصلحة دون الناظر * الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره والتعيين باطل * الرابعة شرط ان
 يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا اكل يوم لم يراع شرطه فللقائم التصديق على سائل
 غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من لا يسأل الجامعة او شرط للمستحقين خبراً ولهما معينا

كل يوم فللعجم أن يدفع القيمة من النقد * وفي موضع آخر لهم طلب العين أو أخذ القيمة السادسة
تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي وكان عالما متقيا * السابعة شروط الواقف
عدم الاستبدال فلقاضي الاستبدال اذا كان اصلح * لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له
بلا خيانة ولو عزل لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول العمادي * ويصح عزل الناظر بلا خيانة
ان كان منصوب القاضي * اذا عزل القاضي الناظر ثم عزل القاضي فقدم المخرج الى الثاني واخبره
ان الاول عزله بلا سبب لا بعيد ولا قريب * بان يثبت عند انه اهل للولاية فاذا اثبت اعاد *
ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يقتربوا عليه حماية وكذا الوصي * الواقف
اذا عزل الناظر فان شرطه العزل حال الوقف صح اتفاقا لا لا عند محمد ر ح * ويصح عند
ابي يوسف ر ح * وشائع بلخ اختصار القول الثاني * والصدرا اختار قول محمد ر ح * وعلى
هذا الاختلاف اومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيله عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
ولايته بموته * وعند محمد ر ح ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته * والخلاف فيما اذا
لم يشترط له الولاية في حياته وبعد مماته * واما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا * هذا حاصل
نأفي الخلاصة والبرازية * والفتوى على قول ابي يوسف ر ح كعافي الوالدية * وفي الغناية
لو لم يجعل الواقف له قيمة فنصب القاضي له قيمة ونص في بقوامته ام يملك الواقف اخراجه انتهى *
ولم ارحكم عزل الواقف للمدرس والامام الذين ولاهما * ولا يمكن الاتحاق بالناظر لتعليقهم
بصحة عزله عند الثاني بكونه وكيله عنه * وليس صاحب الوظيفة وكيله عن الواقف * ولا يمكن
منعه عن العزل مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا
شرط كما في البرازية * الباني اولى بنصب الامام والمؤذن * وولد الباني وعشيرته اولى من
غيرهم * بنى مسجد ابي محلة فناز عنه بعض اهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقا * وان
تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاروا اهل المحلة اولى من الذي اختاره
الباني فما اختاروا اهل المحلة اولى وان كانا سواء فنصوب الباني اولى انتهى * كثر في زماننا
اجارة ارض الوقف مقيلا ومراحا فصدى بذلك لزوم الاجروان لم ترو بقاء النيل * ولا شك
في صحة الاجارة * لا نهارا ان تستاجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة

الهداية . الارض تساجر للزراعة وهجر ما . نال في النهاية اي لغير الزراعة ثم البناء و هرس
 الاشجار ونصب القسطاط ونحوها . وفي المعراج وفي نفع القديس من البيع الفاسد ولا يجوز اجارة
 المريع اي الكلاء . والحيلة في ذلك ان تساجر الارض ليضرب فيها قسطاطا وليجعلها حظيرة لنفسه
 ثم يستبيع المريع . وذكر الزيلعي الحيلة ان يساجر ما لا يناف الدواب او منفعة اخرى انتهى .
 والاصل ان المقيل مكان القيلولة وهي نوم نصف النهار . وقال الامام الرازي في تفسيره فرقان
 المقيل زمان القيلولة ومكانها وهو النردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا
 واحسن مقيلا . وفي القاموس المائلة نصف النهار . قال قبال وقائلة وقيلوات ومقالا ومقيلا انتهى .
 واما المراح فقال في القاموس اروح الابل ردها الى المراح بالضم اي الماوى في المساء . وفي الصحاح
 اراح ابله ردها الى المراح . وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح
 بالضم حيث تاوى اليه الماشية بالليل والمناخ والماوى مثله . وفتح الميم بهذا المعنى خطأ . لانه اسم
 مكان واسم المكان والزمان والمصدر من افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول . واما
 المراح بالفتح فاسم الموضع من راحته يغير الف واسم المكان والزمان من الثلاثي الفتح . والمراح ايضا
 الموضع الذي يروح القوم منه او يروحون اليه انتهى . فرجع معنى المقيل في الاجازة الى مكان
 القيلولة . ويدل على صحتها قوله لو ساجر ما نصب القسطاط جاز . لانه للقيلولة . ورجع
 معنى المراح الى مكان ماوى الابل . ويدل على صحتها قوله لو ساجر ما لا يناف الدواب
 وليجعلها حظيرة لنفسه جاز . فتاوية البعيد باطله فلما ساجر قرية وهو بالمصر لم تصح تخطيطها على
 الاصح كما في الحانية والظهيرية في البيع . والاجارة بيع وهي كثير التويع في اجارة الاوقاف
 فينبغي للمتولي ان يذهب الى القرية مع المستاجر فيخلى بينه وبينها ويرسل وكيله او رسوله
 احيا . مال الواقف . اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا او انه يستحق الربيع دونه وصدته
 فلان صح في حق المقرذون وغيره من اولاد ذرية ولو كان مكتوب الوقف فلان له حملا على
 ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقرذ كره الخصاص في باب مستقل واما في تقريره
 ما شرطه الواقف لاثنين ليس لاحد هما الا نفراد الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه وللآخر
 فان للواقف الا نفراد لا فلان كما في فتاوى قاضى بغان . ومقتضاها لو شرط اهما الا ذ خال والاخراج

ليس لاحد منهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بنوت احدهما * وعلى هذا الشرع ما
 انظر له من مات احدهما امام القاضي غير مقامه وليس للحبي الا نفراد الا اذا قامه القاضي كما
 في الاسعاف * الناظر وكيل الواقف عند ابي يوسف رح * وكيل الفقراء عند محمد رح * فينزعزل
 بموت الواقف عند ابي يوسف رح * وله عزله ويبطل ما نزل به بموته خلافا لمحمد رح في الكل * في
 الدور والخوانيت المسلمة في يد المساجر يمسكها بغبن فاحش بنصف اجر المثل ونحوه لا يعد راحل
 المصلحة باسكوت عنه اذا امكنهم رفعه * ويجب على الحاكم ان يأمر بالاستيجار باجر المثل *
 ووجب عليه تسليم زائد السنين الماضية * ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى القاضي
 لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر * واذا ظفر الناظر بالساكن فله اخذ العقصان منه فيصرفه
 في مصرته قضاء وديانة كذا في القنية * عزل القاضي فاذا هي القيم انه قد اجرى له كذا مشاهد
 او مسانحة وصدة العزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل عمله او دونه يعطيه
 الثاني والايضا الزيادة يعطيه الباقى انتهى * يصح تعليق التقرير في الوظائف اخذ من جواز
 تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير * فاذا اتاى القاضي ان مات فلان
 او شمرت وظيفته كذا فنقدت رتبته واصبح وقد ذكر في انفع الوسائل تفقها وهو ثقة حسن * وفي
 فوائد صاحب المحيط الامام واؤذن وقف فلم يستوفيا احتجى ما ناسقط * لانه في معنى الصلة وكذا
 القاضي * وقيل لا يسقط * لانه كما لاجن انتهى * ذكر في الدرر والغرر وجزم في البغية المتخص
 القنية بانه يورث * ثم قال بخلاف رزق القاضي * وفي البيوع الاسيوطي فرع * نذكر ما ذكره
 اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاوتاف * اوتاف الامراء والسلطين كلها اذا كان لها
 اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجوز ان كان بصفة الاستحقاق من عالم للعلوم الشرعية وطالب
 العلم كذا في وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان يأكل مما وقفوه غير مقيده بشرطه * ويجوز
 في هذه الحالة الاستنابة بعدد روه * ويتناول المعلوم وان لم يباشروا استناب * واشترك
 الاثنين فاكثر في الوظيفة الواحدة * والمواحد عشرة وظائف * ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من
 بيت المال لم يصل له الا كل من هذا الوتف ولو تقرر الناظر وباشر الوظيفة * لان هذا من بيت المال
 لا يتحول عن حكمه الشرعي يجعل احد * وما يتوهمه كثير من الناس من تحول في ملك الذي

ربح فهو تركهم ناسد ولا يقبل في باطن الامر • اما اوقاف ارض ملكوهاء واقفوها لها حكم آخر •
 وهي قابلية بالنسبة الى تلك • واذا عجز الواقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان احده
 من بيت المال روي فيه صفة الاحقية من بيت المال • فان كان في اهل الوظائف من ذو صفة
 الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك فقدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
 وآل الرسول صلى الله عليه وسلم • وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج نالاجوج •
 فان استروا في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم المدرس ثم المأذون ثم الامام ثم العليم • وان كان
 الوقف ايسر ما خوذ من بيت المال اتبع فيه شرط الواقف • فان لم يشترط نقد يتم احد لم يقدم فيه
 احد بل ينقسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه • وقد
 اغمر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا ما استباحوا تناول معاليهم الوظائف بغير مباشر او مع
 مخالفة الشروط والحال ان مانفله الاسوطي عن فقهاءهم انما هو وفيما بقي لبيت المال ولم يثبت له
 نازل • واما الاراضي التي باعها السلطان وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة
 شرائطه • فان قلت هل في من هبنا ذلك اصل • قلت نعم كما بينته في الرسالة المرصية في الاراضي
 المصرية • وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام المبيع اذا كان بائنا مسلمين حاجة
 والعباد بالله تعالى • وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن حاجة كبيع عفار
 البتيم على قول المتأخرين المفتي به • فان قلت هذا في اوقاف الامراء • اما في اوقاف السلاطين
 فلا • قلت لا فرق بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال • وهي جواب الرافعة التي
 اجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير • فانه سئل عن الاشرف برسائي اذا اشترى من
 وكيل بيت المال ارضاً ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه • اما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضاً
 للمصلحة العامة فنذكر قاضيهان في فتاواه جوازها • وهل يرعى ما شرطه دائماً • اما استواء
 المستحقين عند الضيق فمشاكل ما في من هبنا لما في الحاوي القديسي الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف
 همارته شرط الواقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العداوة وعم المصلحة كالا امام للمسجد والمدرسة
 للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك انتهى • والظاهر ان المقدم في الصرف
 الامام والمدرسة والوقاد والفراش وما كان به مناهم لتجبيره بالكاف فما كان به مناهم الفانثر •

وينبغي الحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم لاني كل زمان • وينبغي الحاق الجاني المباشر للجماعة
بهم • والسواق ملحق بهم ايضا • والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة ولكن قيد المدرس بمدرس
المدرسة • وظاهره اخراج مدرّس الجامع ولا ينفى ما بينهما من الفرق فان مدرّس المدرسة اذا
غاب تعطلت المدرسة فترأى الى العمارة كمدرّس الزوم • واما مدرّس الجامع • اكثر المدرسين
بمصر فلا • ولا يكون مدرّس المدرسة من الشعائر الا اذا كان لازم التدريس على حكم شرط
الوقف • اما مدرّسوزمانا فلا كما لا ينفى • وظاهر ما في الحاوي تقدّم الامام والمدرّس على
بقية الشعائر تعبيره ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العمارة
والزمن ملائي والشئ وكاتب الفقية وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم • وينبغي
الحاق المؤدّن بالامام • وكذا الملقاني اكثر الاحتياج اليه للمسجد • فظاهر ما في الحاوي تقدّم
من ذكرناه واورشطالوقف الاستواء عند الضيق • لانه جعلهم كالعمارة • واورشطالاستواء العمارة
بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم فكنا هم • الجامعة في الاوقاف لها شبهة الا جنة وشبه
الصلة وشبه الصلّة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبهة الا جنة في اعتبار زمن المباشر وما يقابل
من المعلوم والحل للاغنياء • وشبه الصلّة باعتبار انه اذا انبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه
لا يسترد منه حصّة ما بقي من السنة • وشبه الصلّة لتصحيح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء
ابتداء فاذا مات المدرّس في اثناء السنة مثلا قبل مجي الغلّة وقبل ظهورها وتداولها ثم مات
او عزل ينبغي ان ينظر وقت تسد الغلّة الى مائة مباشرة والى مباشرة من جاء بعده • ويبسط المعلوم
على المدرّسين وينظر كم يكون منه للمدرّس المنفصل والمنصل فيعطى بحساب ملاته ولا يعتبر في حقّه
اعتبار زمان مجي الغلّة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يقتصر الحكم بينهم وبين
المدرّس والفقيه وصاحب وظيفة ما • وهذا هو الا شبه بالفقه والاعمال كذا حرره الطرطوسي في
انفع الوسائل • ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الغلّة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموجه على
الانقسام الثلاث لكل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوفا قبل تمام الشهر
الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير • لا تنفسح الا جارة بموت
الموخر للوقف الا في مسألتين • ما اذا آجرها الاوقف ثم ارتد ثم مات ابطالا لان الوقف بربّه

بانتقلت الي ورنثته * وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان
 في آخر شرحه الناظر اذا آجر انسانا نهر ب ومال الوقف عليه لا يضمن كذا في الساتار خانية *
 بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه * اقر بارض بني يد غير بانها وقف
 وكذا به ثم اشترى ما او ورثها صارت وقفا مواخلة له بزمعه وقد كتبنا نظائر ما في الاقرار * وتقت
 حادثة وقف الامير على فلان ثم على اولادهم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم
 ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد
 الذكور صرف الى كذا * فهل قوله من الذكور خاصة قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق انثى
 ولا ولد انثى * ام هو قيد في الابناء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكر ولو من اولاد الاناث *
 ام هو قيد للاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكر ولو كان انثى * فاجبت هو قيد في الاباء دون
 الابناء * لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب المبررات في
 قوله تعالى من نسائكُم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى وامهات نسائكُم وربائبكُم * ولان
 الظاهر ان مقصود حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آبائهم ذكورا كانوا اناثا * وتخصيص
 اولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليهم * وبقرينة قوله بعد فاذا انقرض اولاد
 الذكور ولم يقل ابناء الذكور ولا ابناء الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم * ثم بلغني ان بعض
 الشافعية جعله قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرأت الامام الاستوي في التمهيد
 نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية * وان محل كلام
 الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو * واما ثم فيعود الى الاخير اقبلا * الاستدانة على الوقف
 صالح الوقف عند الضرورة لا يجزى الا باذن القاضي * وان كان المتولي يبعد عنه يستدل بنفسه
 كذا في خزنة المفتيين * الناظر اذا قوض النظر لغيره فان كان التفويض بالشرط صحيحا مطلقا والافان
 قوض في صحته لم يصح * وان قوض في مرض موته صح كذا في القنية واليتيمة وخزنة المفتيين
 وغيرها * واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل
 كما حرره الطرطوسي في انفع الوسائل * وامدكر ما اذا قوض في مرض موته بلا شرط وتلنا
 بالصحة * وينبغي ان يذكر ان العزل والتفويض الى غيره كالا يصاد * وسجلت من نازل معين بالشرط

ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم اولا • فاجبت بان
 ان فوض في صحته ينتقل الحاكم بموته لعدم صحة التفويض • وان في مرض موته لا ينتقل له
 مادام المفوض اليه باقيا لقيامه مقامه • وعن واقف شرط مرتب بالرجل معين ثم من بعد • للفقراء فقرح
 عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء • فاجبت بالانتقال • ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في
 الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر له الاخذ الا النظر على الوقف ذكر الحسامي في واقفاته انه
 للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمهجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته •
 يكره اعطاء فقير من وقف الفقراء ما يتي درهم • لانه صدقة ناشبهت الزكاة الا اذا وقف على فقراء
 قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار • ومن هذا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء
 لبعض العلماء الفقراء فليحفظ • اذا وقف على فقراء قرابته لم يستحق مدعيهما الا ببينة على القرابة
 والفقراء • ولا بد من بيان جهة القرابة • ولا بد من بيان انه فقير معدوم • ومن له نفقة على غيره ولا مال له
 فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء كدوى الرحم المحرم • وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد
 الصغير كذا في الاختيار • اذا جعل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم
 فيما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه
 عمره اولا • وفي الذخير ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن انتهى •
 وثلاثة ما ذكرناه لوجاءت الغلة في السنة الثانية وفضل شيى بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم
 الفاضل موضحا ما قطع • وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف الفاضل من المستحقين للعتقاء وقد قطع
 للمستحقين في سنة شيى بسبب التعمير • هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام المعتفاء • فاجبت للعتقاء
 لما ذكرناه والله سبحانه وتعالى اعلم • واذا قلنا يضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير
 هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه اولا • لم اره ضررا لكونه يضمن في باب
 النفقات ان مودع الغائب اذا انفق على ابوي المودع بغير اذنه واذن الفاضل فانه يضمن • واذا
 ضمن لا يرجع عليهما • لانه لما ضمن تبين ان المودع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كما
 في الهداية وغيرها • وقارافي كتاب القصب ان المضمونات يملكها الضامن مستندا الى وقت
 التعدي حتى لو عيب الغاصب العين المخصوصة وضمنه المالك ملكها مستندا الى وقت القصب فنقد

بهمه السابق ، ولو اعتق العبد ، فنصب بعد التضمة من نقد ، وأركان شره متق عليه كما يبيد في
 النوع الثالث من بحث الملك ، ولا يخالفه ما في الفقيه من باب الشرط في الوقف لو شرط الواقف
 قضاء دينه ثم يصرف الفائض إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فنصرف الفائض إلى المصروف
 المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المذنب نوع اليهم انتهى ، لأن الناظر ليس يستعد في
 هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت المنفعة فلم يملك القابض فكان للناظر استرداد بخلاف
 مسهلين ، لأنه متعلق بكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التعخير ، وكذا لا يرد ما إذا ذه
 القاضي بالدفع إلى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف نأبه قال في العتابة إن شاء ضمن
 المراء وان شاء ضمن الدائع ويرجع هو على المرأة انتهى ، لأنه غير متعد وقت المنفعة وإنما ظهر الخطأ
 في الاذن فأنما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها ، لأنه وإن ملك المذنب نوع
 بالضمان فليس بمستبرع ، وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على أن ما
 فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العماره هل تصرف إلى الفقراء ،
 قال لا تصرف إلى الفقراء وإن اجتمعت غلة كثره ، لأنه يجوز أن يصدق للمسيح حدث والدار
 مجال لا تغل ، قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب بكذا أو لكن لا اختيار عندي أنه
 إذا علم أنه قد اجتمع من الغلة مقدار ما يحتاج إليه المسجد والدار إلى العماره أمكن العماره منها
 صرف الزيادة على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه ، نقداً يستقد نأبه إن الواقف إذا شرط
 تقديم العماره ثم الفائض منها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر
 إمساك قدر ما يحتاج إليه للعماره في المستقبل وإن كان إلا لا يحتاج الموقوف إلى العماره على
 القول المختار للفقيه ، وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العماره في كل سنة والسكوت عنه فإن
 مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة إليها ولا يدخر لها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم
 عند الحاجة ويدخر لها عند عدمها ، ثم يفرق الباقي ، لأن الواقف إنما جعل الفائض عنها للفقراء ،
 نعم إذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخر لها عند الاستغناء ، وعلى هذا إذا دخر
 الناظر في كل سنة قدر للعماره ، ولا يقال أنه لا حاجة إليه ، لأننا نقول قد علل في النوازل بجوزان
 يصدق به المسجد حدث والدار مجال لا تغل ، وحاصله جاز خراب المسجد أو بعض الموقوف ، الموقوف

لأغلق له فيؤدى الصرف الى الفقراء من غير ادخال شيء للتعمير الى خراب العين المشروطة تعميرها
اولا • وصي الواقف بانار ما في اوقافه كما هو متصرف في امواله • ولو جعل رجلا وصيا بعد
جعل الاول كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في العتابة من الوقف • ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما
قالوا في الوصايا ان يكرنا وصيين بحيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليتمام وليراجع خبره •

❦ كتاب البيوع ❦

احكام الحمل ذكرناها هنا لما سبته انه لا يتور ببعه وهو تابع لأمه في احكام العتق • والنسب بغير المطلق
لا المقيّد كما في الظهيرية • والاستيلاد • والكتابة • والحربة الأصلية • والرق • والمملك بسائر اسبابه •
وحق المالك المقتدى بمسري اليه • وحق الاسترداد في البيع القاسد • وفي الدين فباع مع امه للدين •
وحق الاضحية • والرهن • فهي اثنتا عشرة مسألة • وما زاد على ما في المتن من جامع الفصولين
ويتبعها في الرهن • فاذا ولدت المهرورة كان رهنها معها بخلاف المستأجرة والكفيلة والمفصورة
والوصى ينفذ بتهافتها لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي • ولم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية
وجعلها ارمع حملها او جعلها اوداية كذلك فان مللنا فزاعم بفساد البيع فيما لو باع جارية لا
حملها بكونه مجهولا استثناء من معلوم نصار الكل مجهولا • فقولي هنا بفساد البيع بكونه جمعا بين
معلوم ومجهول اكن ايم ارضي • وفي فتح القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوز هبتها
ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في الميسوط • وام ارحكم ما اذا حملت امه كباقر
لكافر من كافرنا سلم هل يؤخر ما لكها ببيعها لصورة الحمل مسلما باسلام ابيه والحال ان سيده
كافر • ولا يتبع امه في الجنائية فلا يبدن معها الى وليها • وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة •
ولا في حق الفقراء في الزكوة في السائبة • ولا في وجوب القصاص على الام • ولا في وجوب الحد
عليها • ولا تقتل ولا تجلد الا بعد وضعها • ولا يتنكح الجنين بتركاة امه فلا يتبعها في ست مسائل •
ولا يتبعها في الكفالة • والاجارة • والايصاء • لخدمتها فهي تسع • ولم ار الا ان حكم الاجارة له •
وينبغي الصحة • لانها تجوز للمعدوم نالحمل اولى • وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى •
ولا فرق بين كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات • فالولد منها صاحب الاثني لا
لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية • ولا يفرد بحكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا بغير

مسائل احدى عشرة يفرض فيها • في الاعتراف • والتدبير • والوصية به وله • والاثار به وله بالشرط
المذكور في المتن في الوصية والاثار • ويثبت نسبه • وتجب نفقته لاهله • ويرث • ويورث • فان
ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته • ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
اذا ولدت لافل من ستة اشهر • ولا يتبع امه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة • وهي
ما اذا استسقت الام ببيعة فانه يتبعها ولدها باقرار لا كماني الكنز • ويمكن ان يقال ثانية ولد
البيعة يتبع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول به • رد المبيع بعيب بقضاء نسخ في حق الكل
الا في مسئلتين • احدهما الزوجان البائع بالتمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة • الثانية
لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان مقولا لم يبر • ولو كان فسخا لجاز • قال
الفقيه ابو جعفر كنانة ان يبعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غيره لكونه نسخا في حق الكل
قياما على البيع بعد الاقالة حتى رأيانص محمد رح على عدم جواز قبل القبض مطلقا كذا في
بيوع الخير • الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا به في مواضع • منها الكفالة فهي بشرط ابراء
الاصيل حوالة وهي بشرط عدم ابراءه كفالة • ولو قال بعثك ان شئت او شاء ابي اوزيد ان ذكر
ثلاثة ايام او اقل كان بيعا غير للمعنى ولا بطل للتطبيع وهو لا يستعمل • ولو وهب الدين لمن عليه
كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح • ولو قال اعترق عبدك عني بالف كان بيعا
للمعنى لكنه ضمني انتضاء فلا تراعى شروطه • وانما تراعى شروط المقتضي فلا بد ان يكون الامر
احلا للاعتاق ولا يفسد بالف ورمل من خمر • ولو راجعها بلفظ النكاح صح للمعنى • ولو نكحها
بلفظ الرجعة صح ايضا • ولو قال لعبد • ان ادبت الي الفاننت حر كان اذ ناله بالتجارة وتعلق
معتقه بالاداء نظرا للمعنى لا كتابة فاسدة • ولو وقف على ما لا يصح كبنى تميم صح نظر للمعنى
وهو بيان الجهة كالفقراء لا للفظ ليكون تظليكا لمجهول • وينعقد البيع بقوله خذ هذا ابكذا انتقال
اخذت • وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل • ولفظ الاعطاء • والانتزاع • والادخال • والرد •
والاقالة على قول • وقد بيناه مفصلا معروفا في شرح الكنز • وتنعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك
كماني الثانية • ولفظ النسخ عن المنافع • ولفظ العارية • وينعقد النكاح بد ايدل على ملك العين
للمال كالباع والبراء والهبة والتمليك • وينعقد السلم بلفظ البيع كعكسه • ولو قال لعبد بعث

نفسك منك بالف كان اعتاقا على مال نظر للمعنى * ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان
المال قرضا * ولو شرط لب المال كل المال كان بضاعة * ويقع الطلاق بالفاظ العتق * ولو صاح به عن
الف ظلي نصفه قالوا انه اسقاط للباقى فمقتضا عدم اشتراط القبول كالا براء * وكونه عقد صلح
يقضى القبول * لان الصلح ركنه اليجاب والقبول * ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل
قبضه فقبل كانت اقالته * وخرجت عن هذا الاصل مسائل * منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائ *
ولا العارية بالاجارة بلائ * ولا البيع بلفظ الفكاح والتزويج * ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق
وان نبوى * والطلاق والعتاق تراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط * فلو قال لعبد: ان اديت الي كذا
في كيس ابيض فانت حر فاد بها في كيس احمر لم يعتق * ولو وكله بطلاق زوجته منجزا فعلقه على
كائن لم تطلق * وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء * والى
جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء تثبتت اخكامه من الخيارات ووجوب الشفعة * بيع الا بقل لا يجوز
الا لمن يزعم انه عنده * واولاد الصغير كمافى الخانية * الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ
فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المتألف ولا اجارة المتولي اجيرا للوقوف بدرهم
ودانق بل ينفذ عليهم * والوصي كالمتولي * وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كمافى
القنية الا في مسئلة * الامير والفاضي اذا استأجرا جيرا باكثر من اجر المثل فان الزيادة باطلة *
ولا تقع الاجارة له كمافى سيرة الخانية * الذرع صفقة في المذروع الا في الدعوى والشهادة كذا
في دعوى البرازية * المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كمافى
الذخير * تكررا لا يجاب مبطل للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخير * العقود تعتمد
صحتها لفاثلة فما لم يقدام يصح * فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا و صفقة كمافى الذخير *
ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار * اذا قبض المشتري المبيع بيها فاسد
ملكه الا في مسائل * الا ولى لا يملكه في بيع الهازل كمافى الاصول * الثانية لو اشتراه الاب
من ما له لا يملكه الصغير او باعه له كذا فاسد الا يملكه به بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط *
الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به * المشتري اذا قبض المبيع فى الفاسد باذن
بائع ملكه وتثبت احكام الملك كلها الا في مسائل * لا يملك له اكله * ولا لبسه * ولا وطئها لو كانت

جارية وأوطئها ضمن عقرها • ولا شفعة لجارية كانت عقارا • الخامسة لا يجوز أن يتزوجها
البائع من المشتري كذا ذكرنا في الشرح • إذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول
لدمي البطلان كما في البرازية • وفي الصحة والفساد فالقول لدمي الصحة كذا في الحانية
والطهيرية الآتي مسئلة في اقالته فتح القدير • وأودعي المشتري أنه يباع المبيع من البائع بأقل من
الثلث قبل النقد وأدعي البائع الاقالته فالقول للمشتري مع أنه يدعي فساد العقد • ولو كان
على القاب تمالفا • وإذا سمى شيئا وأشار إلى خلاف جنسه كما إذا سمى ناقرا وأشار إلى زجاج
فالمبيع باطل لكونه بيع المعلوم • وأختلفوا فيما إذا سمى هروبا وأشار إلى مروي قيل باطل فلا يملك
بالتبض • وقيل فاسد كذا في الحانية • كل عقد أعيد وجدّد فإن الثاني باطل • فالصالح بعد الصالح
باطل كما في جامع الفصولين • والنكاح بعد النكاح كذلك كما في القنية • والحوالة بعد الحوالة
باطلة كما في التلخيص الآتي مسائل • الأولى الشراء بعد الشراء صحيح أطلقه في جامع الفصولين •
وتبيد في القنية فإن يكون الثاني أكثر ثمنًا من الأول أو نل أو جنس آخر أو لا فلا • الثانية
الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فإنها تنقل فلا تحتصان كما في
التلخيص • وأما الأجارة بعد الأجارة من المستاجر الأول فالثانية فسخ الأولى كما في البرازية •
الثالثة تسليم الآتي مسائل • الأولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلا إذن البائع ثم خلى بيده
وبين البائع لا يكون ردّ له • الثانية في البيع الفاسد على ما صوّته العمادي وصحّ فاضحان أنها
تسليم • الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا • الرابعة في الهبة الجائزة في رواية • خيار الشرط أثبت في
ثمانية • البيع • والأجارة • والقسمة • والصالح عن مال • والكتابة • والرهن للراهن • والخلع
لها • والاعتاق على ذال اللقن • لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادي معزيا إلى الاستروثي
نقلنا عن بعضهم وتبعهم في جامع الفصولين • وزدنا عليها في الشرح سبعة أخرى نصارت خمسة
عشر • الكفالة • والحوالة كما في البرازية • والأبراء من الدين كما في أصول فخر لا سلام من
جحت الهزل • والتسليم للشفعة بعد الطاب كما ذكره أيضا عنه • وأوقف على قول أبي يوسف
رح • والمزارعة • والمعاملة الحاقا لهما بلا جارة • ولا يدخل الخيار في سبعة • النكاح • والطلاق
إلا الخلع لهما • والإيمين • والمندر • والاقترار لا الاقرار بعقد يقبله • والصرف • واسلم بشرط

التقابض قبل الاقتراق في الصرف فان بقرت قبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك رجل بطل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المثل فان الصرف لا يفسد عندهما خلا في الجملد رح كفا في الجامع • البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً • شرط من • وكفيل • واحالة معلومين • واشهاد • وخيار • ونقد ثمن الى ثلاثة • وتاجيل الثمن الى معلوم • وبراءة من العيوب • وقطع الثمار المبيعة • وتركها على النسيئة بعد ادراكها على المفتي به • ووصف مرغوب فيه • وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن • ورد • بعيب وجد • يكون الطريق لغير المشتري • وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمي • واطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمي • وحمل الجارية • وكونها مخنية • وكونها حلوبة • وكون الفرس هملاً جا • وكون الجارية ما ولدت • وايشاء الثمن في بلد آخر • والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالفارسية • وحذو النعل • وخرز الحف • وجعل رتعة على الثوب وخياطتها • وكون الثوب سداً • ويكون السويق مانو تاسمن • وكون الصابون متخذاً من كذا جرة من الزيت • وبيع العبد الا اذا اتى من فلان • وجعلوا ببيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها لمسلم مسجداً • ويرضى الجبر ان اذا عينهم في بيع الدار • الكل من الخائفة • الجود في الاموال الربوية • هل رآني اربع مسائل • في مال المريض يعتبر من الثلث • وفي مال اليتيم • والوقوف • وفي الغلب الرهن اذا اكسرو نقصت قيمته فللمراهن تضمين المرتين قيمته ذهباً ويكون رهنهما كما ذكره الزيلعي في الرهن • ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد صاحبه استثناءً • الا الوصية بالخلافة يصح افرادها دون استثناء • من اشترى مالاً يرد وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله البائع الى بيت المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا عاد الى البائع • بيع الفضولي موقوف الا في ثلث فباطل • اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقين • وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع • وفيما اذا باع عرضاً من خاص عرض آخر للمالك بل وهي في فتح القدير • بيع البراءات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح • فسأورد ان ائمة بشاراً جوزوا بيع خطوط الائمة • ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ثمه ولا كذا لك هناك في القنية • بيع المعلوم باطل الا فيما يستبرده الانسان من البغال اذا احاسبه على اثباتها بعد استهلاكها فانه جائز استحساناً كما في

القنية • من باع أو اشترى أو أجر ملك الأتالة الآفي مسائل • اشترى الوصي من مديون الميت
 دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الأتالة • اشترى المأذون غلاما بالثمن وقيمته ثلثه لم تصح
 ولا يملك الردي بالعيب ويملكه بغير شرط أو روية • والمتولي على الوقف لو أجر الوقف ثم
 اتحل ولا مصلحة لم تجز على الوقف • والوكيل بالشراء لا تصح اتالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن •
 والوكيل بالسلم على خلاف • تصح اتالة الوارث والوصي دون الموصى له • وللوارث الردي بالعيب
 دون الموصى له • لا تصح الإجازة بعد هلاك العين الآفي اللقطة • وفي إجازة الغرماء بيع المأذون
 المديون بعد هلاك الثمن • الموقوف يبطل بموت الموقوف على إجازته ولا يقوم الوارث مقامه
 الآفي القسمة كما في تسمية الولو الجية • لا يجوز تفريق الصفقة على البائع الآفي الشفعة • ولها
 صورتان في شفعة الولو الجية • الموقوف عليه العقد إذا إجازته نفذ ولا رجوع له الآفي مسألة
 واحدة في تسمية الولو الجية • إذا إجاز الغريم تسمية الوارث فإن له الرجوع • الحقوق المجردة
 لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة • فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به • ولو صالح المخير
 بمال لاختار بطل ولا شيء لها • ولو صالح أحد بنى زوجته بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها
 هكذا ذكره في الشفعة • وعلى هذا لا يجوز الاعتياض من الوظائف بالآوقاف • وخرج عنها
 حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فإنه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة •
 والكفيل بالنفس إذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب • وفي بطلانها روايتان • وفي بيع
 حق المزور في الطريق روايتان • وكذا بيع الشراب • والمعتمد لا الاتباع • العقد الفاسد إذا تعلّق
 به حق عبداً لم يورث رفع الفساد الآفي مسائل • أجر فاسد إذا أجزأ مستاجر صحيحاً فلا يلزم نقضها •
 المشتري من المكر لو باع صحيحاً للمكر ونقضه • المشتري فاسداً إذا أجزأ للبائع نقضه • وكذا
 إذا زوج • الغش حرام الآفي مسألتين • أحداهما في الولو الجية • اشترى المسلم الأسير من دار
 الحرب ودفع الثمن دراهم زيوفا وعروضا مغشوشة جازان كان حراً • وإن كان الأسير عبداً
 لم يلزم • الثانية يجوز إعطاء الزيوف والباقي في الجبايات • للبائع حق حبس المبيع للثمن الحال
 الآفي مسائل في البزازية • لو اشترى العبد نفسه من مولاه • ولو أمر عبداً يشتري نفسه من مولاه
 فاشترى للأمة • ولو باعه داراً هو ساكنها • إذا نبض المشتري المبيع بلا إذن البائع قبل نقد الثمن

ثم تصرف للبائع نقض تصرفه الآتي التدبير والاعتاق والاستيلاء وله ابطال الكتابة كما في
 البرازية * سواء الام لابنها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابده او منه
 ومن اجنبي كما في الرومانية * انالة الانالة صحة الآتي السلم لكون المسلم فيه ديناً سخط والساتط
 لا يعود كما ذكره الزيلعي في باب التحالف * الممسأ من بيع مدبر ومكاتبه دون ام ولد * ومن
 باع مال الغائب بطل بيعه الا الايب المحتاج كذا في نفقات البرازية * المعبوض على سوم الشراء
 مضمون عند بيان النمن * وعلى وجه المطر ليس به مضمون مطلقاً كما بينا في شرح الكنز * الحيلة
 في عدم رجوع المشتري على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البائع
 قبل ذلك تلور رجوع عليه لرجوع عليه كذا في البرازية * خيار الشرطي البيع داخل على الحكم
 لا على البيع فلا يبطله الآتي بيع الفضولي اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروع الكرايسي *
 في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع * والحقوق الطريق والمسيل * وفي ظاهر
 الرواية المرافق هي الحقوق انتهى * البيع لا يبطل بموت البائع الآتي الاستصناع فيبطل بموت
 الصانع * اذا اختلفا في اصل الناجل فالقول لنا فيه الآتي السلم * وان اختلفا في مقدار فلا تحالف
 الآتي السلم * رأس المال بعد الانالة كهو قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الآتي مسئلتين *
 لا تحالف اذا اختلفا فيه بعد ما جازا ما قبلها * ولا يشترط قبضه بعد ما قبل الافتراق بخلافه قبلها *
 بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز التصرف فيهما قبل القبض الا
 في مسئلة * لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الانالة كقبلها بخلاف رأس المال * والكل في الشرح *
 يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في
 الهداية * الربوا حرام الآتي مسائل * بين مسلم وحر بي تمه * وبين مسلمين اسلاماً تمه ولم يخرج
 اليها * وبين المولى وعبد * وبين المفاوضين * وشريكي العنان كما في ايضاح الكرمانى والله اعلم *

✽ كتاب الكفالة ✽

براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على
 انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخاتبة * اما خير عن الاصيل
 تاخير عن الكفيل الا اذا صالح الم كاتب عن قبل العمل بمال ثم كلفه انسان ثم عجزا لم كاتب

تأخرت مطالبة المصالح الى حلق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الحاشية * ولو كان الدين
 مؤجلا فكفل به فمات الكفيل حلّ بموته عليه فقط فلطالب اخذ * من زارث الكفيل ولا رجوع
 للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع * اداء الكفيل بوجوب
 براءة تهما للطالب الا اذا حاله الكفيل على مد يونه وشرط براءة نفسه خاصة كذا في الهداية *
 الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاحذر اللصوص * او كل
 هذا الطعام فانه ليس بمسموم فاكله فمات فلا ضمان * وكذا لو اخبره رجل انها حرة فتزوجها
 فظهرت انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلث * الاولى اذا كان الغرور
 بالشرط كما لو تزوجها مراهقة على انها حرة ثم استتقت فانه يرجع على المخبر بما غر به للمستحق
 من قيمة الولد * الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
 اذا استتقت بعد الاستيلاء * ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استتقت الدار بعد ان يسلم
 البناء له * واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في التجار فظهر انه ابن غيره
 بن جعرا اليه للغرور * وكذا اذا قال بايعوا عبيدي فقد اذنت له فبايعوه وحقه دين ثم ظهر انه
 عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حرا ولا يبعد العتق * كذا اذا ظهر حرا او مبرا او مكانبا *
 ولا ينفى الرجوع من اضافته اليه والامر بما يبعثه كذا في ما ذوق السراج الوهاج * الثالثة ان
 يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كما اودعته والا جارية حتى لو ملكك الرديعة او العين المستأجرة
 ثم استتقت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمنوا وكذا ان كان بمعنىهما *
 وفي العارية والهبة لا رجوع * لان القبض كان لنفسه وتماه في الحاشية من نصل الغرور من
 البيوع * وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع * منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشتراه
 بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد تلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما انلقه ويرجع
 بالثمن * ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترى فاشترى بناء على قوله ثم
 ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد ويه يقضى * وكذا اذا غر المشتري البائع * ويرد المشتري بغرور
 الدال * وبما قررناه ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد امرين بالشرط
 او بالمعاوضة ناصر * وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان في باب متفرقات بيوع الكيز * اشترى

ما باع عبد • أو بعني ما عبيك بخلاف أن تهني • لا يلزم أحد الا حظار أحد فلا يلزم الزوج أحذار
 زوجته إلى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا يمنعها منه الآتي مسائل • الكفيل بالنفس
 عند القدرة • وفي الاب إذا امر اجتنبا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احظاره لكونه
 في تدبيره كما في جامع الفصولين • الثالثة سجان القاضي خلى رجلا من الأسجونين حبسه القاضي
 بمدين عليه طرب الدين يطلب السجان باحضاره كما في العنينة • الرابعة ادعى الاب مهر بنته من
 الزوج نادى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احظارها فان كانت تخرج في حوائجها امر
 القاضي الاب باحضارها • وكذا الوادعى الزوج عليها ثوبا آخر والا ارسل اليها امينا من أمثائه
 ذكره الولوالجي في القضاء • من نام عن غيره • هو واجب بامرءانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترطه
 كالامن بالاتفاق عليه وبقتضاء دينه الآتي مسائل • امرء يتعويض عن هبة • او بالاطعام من
 كنارته • او باده زكوة ماله • او بان يهب فلانا عني • وأصله في وكالة البرازية • في كل موضع
 يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ما له فان المأمور يرجع بلا شرطه والا فلا •
 وذكر له اصلا في السراج الوهاج فليراجع • الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب
 مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعد • لم يصركفيل اصلا في ظاهر الرواية •
 وهي الحيلة في كفالة لا يلزم كما في جامع الفصولين • ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا
 كفل النفس كما في جامع الفصولين • كفل بنفسه فاقترط البه انه لا حق له على المطلوب فله اخذ
 كفيله بنفسه انتهى • وهكذا في البرازية الا اذا قال لا حق لي قبله ولا موكلي ولا ايتيم انا
 وصيه ولا اوتف انا متوايه فحرم ابراء الكفيل وهو ظاهر • في آخر وكالة البدائع ضمان الغرور
 في الحقيقة هو ضمان الكفالة انتهى • الكفيل منع الاصيل من السفر ان كانت كفالته حالة لخاصه
 منها • اما بالاداء والبراء • وفي الكفيل بالنفس يرد اليه كما في الصغرى • وينبغي ان يقيده
 بما اذا كانت بامرء • لا تصح الكفالة الا بين صحيح وهو لا يسقط الا بالاداء والبراء • فلا تصح
 بغيره كبدل الكتابة فانه يسقط بالتعجز • قلت الآتي مسئلة لم ار من اوضحها • قالوا لو كفل
 بالنفقة المفردة بالماضية صحت مع انها تسقط بده وهما يموت احدهما • وكذا لو كفل بنفقة شهر
 مستقبل وقد قررنا في كل شهر كذا اليوم يأتي وقد قررنا في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة •

أمّا يون لا يضر تباي الحبس ولا يقيّد ولا يغلّ • قلت الآفي ثلث • إذا امتنع من الإنفاق على قريبه
 كما ذكره في النفقات • وإذا لم يقدم بين نسائه وعطفه لم يرجع كما في السراج الوهاج من القسم •
 وإذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابه • والعلة الجامعة أن الحق يفوت
 بالناخير فيها • لأن القسم لا ينفذ • وكذا النفقة القريب تسقط بمضي الزمان وحققها في الجماع يفوت
 بالتأخير لا إلى خلف • لا يخلّف الناضي على حق مجهول • فلما دعى على شريكه خيانة مبهمّة
 لم يخلّف الآفي مسائل • الأولى إذا اتهم القاضي وصي اليتيم • الثانية إذا اتهم متولي الوقف فانه
 يختلفان نظر اليتيم والوقف كما في دعوى الخيانة • الثالثة إذا ادعى المودع على المودع خيانة
 مطلقة فانه يخلّفه كما في القنية • الرابعة الرهن المجهول • الخامسة في دعوى القصب • السادسة
 في دعوى السرقة وهي الثلث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول فصارت ستة • القضاء يقتصر على
 المقضي عليه ولا يتعدى إلى غيره • الآفي خمسة • ففي أربعة يتعدى إلى رافة الناس فلا تسمع دعوى
 احدا في نفسه • في الحرّية الاصلية • والنسب • وولاء العتاة • والنكاح • كذا في فتاوى
 الصغرى • والقضاء بالرفق يقتصر ولا يتعدى إلى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم
 به كذا في الحاشية وجامع الفصولين • وفي واحدة يتعدى إلى من تلقى المقضي عليه الملك منه •
 فلما استحق المبيع من المشري بالبينة والقضاء كان تضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه • ولو برهن
 المبتاع بعينه • على الملك لم يقبل • ولو استحققت عين من بدو وارث بنضاء بيينة ذكرت انه ورثها
 كان تضاء على سائر الورثة والميت فلا تسمع بيينة وارث آخر كما في البرازية • وفي شرح الدرر
 والفرر مالا خسر ومن باب الاستحقاق والحكم بالحرّية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من واحد وكذا العتق وفروعه • وأما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من التاريخ لا قبله
 يعني إذا قال زيد ليكرانك عبيدي ملكتك منذ خمسة أعوام فقال بكراني كنت عبيد بشر ملكني
 منذ سنة أعوام فاعتقني وبرهن عليه انه فعت دعوى زيد • ثم إذا قال عمرو لبكرانك عبيدي
 ملكتك منذ سبعة أعوام وانت ملكي الآن وبرهن عليه يقبل ويقسح الحكم ببرهني ويجهل ملكا لعمرو •
 ويدل عليه أن تاضيمان قال في أول البيوع في شرح الزبادات فصارت مسألة الباب على قسمين •
 احدهما حقيق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرّيت الاصل والقضاء به تضاء على كافة الناس • والثاني

القضاء بالعتق في الملك المورخ وهو قضاء على كفاية الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله
 فليكن هذا أملي ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة انتهى * وهذا فائدة أخرى
 وهي انه لا فرق في كونه على الكفاية بين ان يكون بيمين أو بقوله انا حر اذ لم يسبق منه ان يرا
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني * اختلاف الشاهد بين مانع من قبولها ولا بد من التطابق
 لفظا ومعنى الا في مسائل * الا ولى في الوقت يقضى بأقلهما كما في شهادة اذ فتح القدر بمعزى الى
 الخصاص * الثانية في المهر اذ اختلفا في مقدار * ويقضى بالآقل كما في البرازية * الثالثة شهد
 احد هما بالهبة والاخر بالعطية تقبل * الرابعة شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وهما في
 شرح الزيلعي * الخامسة شهدا ان اهل عليه الفا والاخر انه اقر له بالف تقبل كما في العدة * السادسة
 شهدا انه عتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق * والاصح القبول فيهما وهي السابعة
 واجمعوا على انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية * وذكرت في الشرح ستة عشر أخرى *
 فالمستثنى ثلثة ومشرون * ثم رأيت في الخصاص في باب الشهادة بالموكالة مسائل تزداد عليها
 فايراجع * وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون مسألة وبينهما منصلة * يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولولة والوجبة والفصول * وعليها فروع الا
 في مسألة في الواو الحجة فان يوم القتل لا يدخل فيه * وهي مسألة الروح التي معها ولد فانه تقبل
 بينتها بتاريخ مناض ما مضى القاضي به من يوم القتل * وفي القنية من باب الدنع في الدعوى ذكر
 مسألة * الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء خارج اليها ان شئت * وذكرت مسائل
 في خزائن الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع * وقد اشبعنا الكلام عليها في الشرح
 في باب دعوى الرجلين * شاهد الحسبة اذا اخرج شهدا له لغير عذر لا تقبل لنفسه كما في القنية *
 ابي احد الشريكين العمار مع شريكه فلا يجبر عليه الا في جدار يتيمكن لهما وصيان ونضاف سقوطه
 وعلم ان في تركه ضررا فان الابي من الوصيين يجبر كما في الحائية * ويجب ان يكون في الوقت
 كذا لك * الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلث * اذا شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا تعرفه *
 واذا شهدوا به من لا يعرفونه او بقصبة شيء مجهول كما في قضاء الحائية * والشهادة ببر من جهول
 صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدن كما في القنية * للفاضي ان يسأل عن سبب الدين

احتياطاً بان أبى الخصم لا يجبر كما إذا طلب منه الخصم إخراج دفتر الحساب يأمره بأخراجه ولا يجبره
 كذا في الخاتبة • قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لاني موضع الخلاف • وعمل الاول
 فيما إذا كان فيه اختلاف السلف • والثاني ليس فيه وإنما هو حادث كذا في التاتارخانية •
 ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليل دون الثاني • كل من قبل قوله فعليه اليمين الثاني
 مسائل مشهورة في الفتنه • الوصي في دعوى الاتفاق على اليتيم أو رقيقه • وفي بيع القاضي
 مال اليتيم • وإذا اعتراه الجراء من كل عيب • وإذا ادعى على القاضي اجارة مال وتساو
 ١. يتيم • وفيما إذا ادعى الموهوب له هلاك العين • واختلاف في اشتراط العوض • وفي قول العبد
 البائع أنا ماذون • والاب في مقدار الثمن إذا اشترى لابنه الصغير واختلاف مع الشفيع • وفيما إذا
 أنكر الاب شراءه لنفسه وأدعى لابنه • وفيما يبايعه المتولي من الصرف • المضي عليه في حادثة
 لا تسمع دعواه ولا يثبت له إلا إذا ادعى تلغى الملك من المدعي أو النتاج أو برهن على ابطال القضاء
 كما ذكره الامادي • والدفع بعد القضاء باحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء فكما يسمع الدفع
 قبله يسمع بعده لكن يتبدل الثالث • وتسمع الدعوى بعد القضاء بالانكول كما في الخاتبة •
 التناقض غير مخير لالاب ما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والمناظر والوارث كما في الخاتبة •
 الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة الطهيرة إلا إذا كان عبداً بين مسلم
 ونصراني شهده نصرانيان عليهما بالعق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في العتاق منها • بيعة
 الشقي غير معبولة إلا في بشر • فيما إذا حلق طلاقها على عدم شبهة فشهد بالعدم • وفيما إذا شهدا
 أنه أسلم وأم يستثنى • وفيما إذا شهدا أنه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني • وفيما إذا
 شهدا بابتهاج الدابة عند ولم تزل على ملكه • وفيما إذا شهدا بجلع أو طلاق ولم يستثن • وفيما
 إذا آمن الامام أهل مدينة فشهدا أن هؤلاء أم يكونوا فيها وقت الأمان • وفيما إذا شهدا أن
 الأجل لم يندكر في عهد السلام • وفي الارث إذا قالوا لوارث له خبر • وفيما إذا شهدوا أنها
 أرضعت الصبي بلبن الشاة لا بلبن نفسها كما في جامع الفصولين • وتقبل بيعة النفي المتواتر كما
 في الظهيرة والجزازية • وفي إيمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لاني عدم
 القبول تيسيراً ذكره في قوله عبد وحران لم ينج العام شهدا بنسبه بالكوفة لم يعتق بناء على أنه نفي

معنى بمعنى أنه لم يحج * القضاء مجتوز على الصحة ما أمكن ولا يقتض بالشك كذا في شهادة
الطهرية * الفتوى طائفة من العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين * الفتوى على
قول أبي يوسف ربح فيما يتعلق بالمضاء كما في القنية والبرازية * لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في
كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره محمد بن نوح في السير الكبير من جواز الاحتجاج به
فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الطهرية * وأما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان
من الحجج * الحق لا يسقط بفساد الزمان ثمنا أو نصا أو لعانا أو حفا لعبد كذا في لعان الجوهري *
إذا سئل المفتي عن شيء فإنه يقتضي بالصحة حملا على الكمال وهو وجود الشرائط كذا في صلح
البرازية * المفتي إنما يقتضي بما يقع عند من المصلحة كذا في مهر البرازية * ويتبع الانشاء في
الوقف بالانفع له كذا في ثرح المجمع والجارى القدسي * يقبل قول الواحد العدل في أحد عشر
موضعا كما في منظومة ابن وهبان * في تقويم المتلف * وفي الجرح * والتعديلات * والمترجم *
وفي جود المسلم فيه ورداءته * وفي الاخبار بالمفلس بعد مضي السنة * وفي رسول القاضي إلى
المزكي * وفي إثبات العيب * وفي رواية رمضان عند الاعتذار * وفي اخبار الشاهد بالموثوق *
وفي تقلد يرار ش المتلف * وزدت أخرى يقبل قول ابن القاضي إذا أخبر بشهادة شهود على حين
تعدر حضورها كما في دعوى العينة بخلاف ما إذا بعثه لتكليف المخدرة فقال حلفتها لا يقبل إلا
بشاهد معه كما في الصغيرى * الناس أحرار بلا بيان إلا في الشهادة والقصاص والحكم ودواليده *
إذا أخطأ القاضي كان خطأه على المفتي له وإن تعدد كان عليه كذا في سير الخاتبة * وتماه في
قضاء الخلاصة * لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام نحو لا حق لي قبله إلا ضمان الدرك فإنه لا بدخل
بخلاف الشفعة فإنها تستقطب * وأما إذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عما بان أنرا أنه قبض تركته والد
فلم يبق له حق منها إلا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهين يعجل * وكذا
إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الماس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل دينا نسمع كذا
في الخاتمة * وبعث فيه الطرسوسي بختار د ابن وهبان * الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عما نثم
ظاهر فيمن من الشركة لم يكن وتمت المصلحة الأصح حوا زد دعواه في بصره كذا في صالح البرازية *
الطهارة الأبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية * وقد ذكرنا

بعد هذا ان الابرء عن الربو ^{بفتح} مع الدعوى به وتقبل البيعة * وفي البيعة لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ان البنذر له تسمع * ثم قال لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاد ونفقه اختلاف المأخرين * وفي البيعة ايضا مات عن ورثة ما تنسوا الشركة بينهم وابرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوي ثم ان احدا الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع انتهى * وفي تسمية القنية تسمياً ارضاً مشتركة واقر كل واحد منهما انه لاد دعوى له على صاحبه وزرع نصبه ثم اراد احدهما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن ناشئاً عن بعض الماشأخ انتهى * وفي اجارة البرازية ان الابرء العام انما يمنع اذا لم يقربان الدين للمدعي فان اقر بعد ان الغبن للمدعي سلمها له ولا يمنع الابرء * وفي دعوى القنية ان الابرء العام لا يمنع من دعوى الوكالة * وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابرأ عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او حاية ضح * اقر انه له ثم ادعى شراءه بلا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حادث بعد الابرء * والفرق في جامع الفصولين * ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابرء العام لا ينجح حادث بعد * يقيد جواب حادثة ان كان في ذمتها فلان كذا وابرأ عاماً ثم ادعى بعد ما انه اقر بعد ما ان لا شيء له في ذمتها فانه تسمع دعواه وتقبل بينته ولا يمنعها الابرء العام * لانه انما ادعى بما يبطل بعد ولا قبله * وقولنا في السابق انه ليربرهن بعد وعلى اقراره قبله بانه لاحق له ام يقبل ولو برهن بعد على اقراره بعد * الاحق له وانه مبطل فيم ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرء العام * ال * ولكن في جامع الفصولين من التناقض * تنقل عنه بالف لرجل بالف يدعيه فبرهن الكفيل على اقراره المكفول له ودون يثبت انها قمار او ثمن خمر لا يقبل * ولو اقر به الطالب هذا القاضي برياً * وانما لم تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض * لان كفاية اقراره عنها انتهى * واسلم ما كتبنا في المدائن من مسخلة دعوى الربو بعد الابرء * وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصل معونه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصه انتهى * تسمع الشهادتين والدعوى في الحد الخالص * والرقف * وعتق الامة * وحرمها الاصلية * وانه احسن لله الى كرمضان * وفي الطلاق * والايلاء * والظهار

وتامه في شرح ابن وهبان • دفع الدعوى صحيح • وكذا دفع الدفوع وما زاد عليه رخص المختار •
وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها • وكما يصح قبل الحكم يصح بعدها الا في المسئلة الخمسة •
كما بيناه في الشرح • وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره • • وكما يصح قبل الاشهاد
يصح بعده • هو المختار الا في ثلث مسائل • الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه •
الثانية لو بينه لكن قال يبتني به فائبة عن البلد لم يقبل • الثالثة لو بين دفعا فاسدا • ولو كان
الدفع صحيحا وقال يبتني فائبة في المصير يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين •
والامهال هو المفتى به كما في البرازية • وعلى هذا الواتر بالدين وادعى ايفاء والابراء فان قال
يبتني في المصير لا يقضى عليه بالدفع والآنضي عليه • الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما
ذكرته في الشرح • اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء ولم يقبل للتناض الا اذا ادعى ايفاء بعد
الانذار والتفرق من المجلس كذا في جامع الفصولين • الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا
كان احد الورثة • لا ينتصب احد خصما من احد تصد ابغير وكالة وبداية ولا ية الا في مسلتين •
الاولى احد الورثة ينتصب خصما من الباني • الثانية احد الموقوف عليه سم ينتصب خصما من
الباقين كذا حرره ابن وهبان من الثانية • لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرائطه الا
في ثلث • الاولى لرجم الصلح بين الاقارب • الثانية اذا استمهل المدعى • الثالثة اذا كان
بغداد رية • البقاء اسهل من الابتداء الا في مسلتين • الاولى اذا فسق القاضي فانه يعزل
واذا ولي فاسقا يصح وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج • الثانية الاذن للابق صحيح واذا
ابق المأذون صار مجورا عليه ذكره الزيلعي في القضاء • من عمل اقراره قبلت بينته ومن لا فلا
الا اذا ادعى اثرا او نفقة او حضنة فلو ادعى انه اخوه او جده او ابنه او ابن ابنته لا تقبل خلاف
الابوة والبنتوة والزوجية والمولاة بنوغيه • وكذا معتق ابية وهو من ماله وتامه في باب دمج
النسب من الجامع • لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع وضرورة • فالاولى اثبات تركيل كافر
بكافر ابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيتعذر على خصم مسلم آخر • وكذا اشهاد تهما على
عبد كافر يدين ومولا مسلم • وكذا اشهاد تهما على وكيل كافر موكله مسلم • وهذا اختلاف
للعكس في المسلتين لكونها شهادة على المسلم تصد او فيما سبق ضهما • والثانية في مسلتين •

في الايمان شهد سائر ان على كابر انه وصي الى كافر واحضر مسلما عليه حق للميت . وفي النسب
 شهد انه النصراني ابن الميت نادى على مسلم بحق وتماه في شهادات الجامع . لا يقضى القاضي
 لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له الا في الرصية لو كان القاضي غريما ميت ما ثبت ان ملانا وصيه صحيح
 وبرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء . امتنع القضاء . وبخلاف الوكالة عن غائب
 ما لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعد . وتماه في
 قضاء الجامع . أمين القاضي كالقاضي لا عهد عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي
 القاضي . فبين وصي القاضي وامينه فرق من هذا ومن جهة اخرى وهي ان القاضي مجبور عن
 التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو منضوب القاضي بخلافه مع امينه . وهو من يقول له
 القاضي جئتكم امينافي بيع هذا العبد . واحتلفوا فيما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد والا صح انه
 امينه فلا تلحقه عهدة وقد ارضينا في شرح الكنز . وصح البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة
 فليراجع . ينصب القاضي وصيا في مواضع . اذا كان على الميت دين . اوله . او اتفقد وصيته .
 وفيما اذا كان للميت ولد صغير . وفيما اذا اشترى من ورثته شيئا واراد رد بيعه بعد موته .
 وفيما اذا كان اب الصغير مسر فامتنع ان ينصبه للحفظ . وذكر في تسمية الواو الحجة موضع آخر
 ينصب فيه نائبا . وطريق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا . فلو
 نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت . ولا يلي النصب الا قاضي القضاة والمأمور بذلك .
 لا يقبل القاضي الهدية الا من قريب محرم او ممن جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا
 خصومة لهما . وزدت موضعين من تهذيب القلانسي من السلطان والى البلد . ووجهه ظاهر
 فان منعها انما هو للشوف من مراعاته لا جلها وهو ان يراعى الملك ونائبه لم يراع لا جلها . اذا
 ثبت افلاس المحبوس بعد الملة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كما في البرازي .
 والحقت به مال الرقب . وفيما اذا كان رب الدين غائبا . لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته
 الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز القضاء به ذكره في السراج الرهاج .
 للقاضي ان يقرق ابن الشهود الا في شهادة النساء . قال في الملتقط حكى ان ام بشر شهلت عند
 الحاكم فقال افرقوا بينهما فتسالت ليس كذلك . قال الله تعالى ان تطلب احدكما فوجدت فاحدكما

إلا خرى فسكت الحاكم * ثم هذا الزور إذا تاب تقبل قوبه إلا إذا كان عدلا عند الناس لم تقبل
 كذا في الملتقط * قضاء الأمان جازم وجود القاضي البلد إلا أن يكون القاضي مؤلفا من الخلقة
 كذا في الملتقط * الحكم كالتقاضي إلا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز * وفيه أن
 حكمه لا يعتد به إلا في مسألة * وذكر الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف
 الشاهد بن خالف الحكم فيها القاضي * كل موضع يجري فيه البركة فإن الولي ينتصب خصما عن
 الخصم فيه وما لا فلا * فانتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعند الكفاءة *
 ولا ينتصب عنه في الفترة بالأباء عن الإسلام والدعان كذا في المحيط * لا تسمع البيعة على مقرر
 في وارث مقرر بن علي الميت فتقام البيعة للتعدي * وفي مدعي عليه أقر بالوصاية فبرهن
 الوصي * وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فبرهنها الوكيل دفعا للضرورة وقال في جامع النصولين
 فهذا يدخل على جوارفانتهما مع الأقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر ولا هافيكون هذا أصلا
 انتهى * ثم رأيت رابعا كنبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار
 المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائع * ولا تسمع على ساكت إلا في مسألة ذكرناها في
 دعوى الشرح * ثم رأيت خامسا في الغنية بمنزلة إلى جامع البرهزي لو خصم الابطح عن الصبي
 فافر لا يخرج من الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي إذا أقر
 خرج من الخصومة انتهى * ثم رأيت سادسا في الغنية لرافد الرارث للوصي له نانه تسمع البيعة عليه
 مع اقراره * ثم رأيت سابعا في اجارة مغبية المقتني أجرة دابة بعينه من رجل ثم من آخر فقام الأول
 البيعة فإن كان الآخر حاضرا تقبل عليه البيعة وإن كان يقر بما يدعي منه المدعي * وإن كان غائبا
 لا تقبل انتهى * كتمان الشهادة كبير ونحرم التأخير بعد الطلب إلا في مسائل * أن يكون
 حائزا من الذهاب * وفيما إذا قام الحق بشيء * إلا أن يكون اسرع قبول * وأن يكون الحاكم
 جازما * وأن يغبر * هذا لأن بما يسقط * وأن يكون معتقدا القاضي خلاف معتقد الشاهد * وأن يعلم
 أن القاضي لا يقبله * الفاسق إذا تاب تقبل شهادته إلا المحمد ودفع الغد * والمخوف بالكذب *
 وشاهد الزور إذا كان عدلا كما في المنظومة * وفي الخاتمة القبول * لا تقبل شهادة الفرع لأصله
 إلا إذا شهد الجس لابن ابنه على أبيه * شهادة الفرع على أصله جائز إلا إذا شهد على أبيه لأنه

ثمة * وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجحه * والمهر ما في العمدية ان المعتمد القبول
 مطلقا * الخامسة باع الاب مال ولد ثم ادعى انه وقع بغيب فاحش * السادسة الوصي اذ باع ثم
 ادعى كذلك * السابعة المتولي على الوقف كذلك * ذكر الثالث في دعوى القنية * ثم قال وكذلك كل
 من باع ثم ادعى الخسار * وشرط العمدى التوفيق بانه لم يكن ما يابيه وذكر فيها اختلافنا * ومن
 فزوع اصل المسئلة لو ادعى البائع انه نضوي لم يقبل * ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل *
 لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية * لا تثبت اليد في
 العفار الا بالبيعة او علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في
 العنية * او الشراء منه كما في البرازية * الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل *
 ادعى دين بسبب فشهد ابا مطلق * او كان المشهود به اقل * ادعى انه تزوجها فشهد انها
 منكوبة * ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهد ابيه بتاريخ على المختار * ادعى انشاء فعمل كغصب
 وقتل فشهد ابا لا قرار به * ادعى الفاكفالة عن فلان فشهد ابا كفالة عن آخر * ادعى ملك عين
 بالشراء من رجل لم يعينه فشهد ابا مطلق * ادعى ملكا مطلقا فشهد بسبب وقال الملعون هولاء بذلك
 * السبب * ادعى الايقاع فشهد ابا لا براء او التحليل * ادعى الهبة فشهد ابا بالصدقة كما في السليخ *
 وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير * وقد ذكرنا في الشرح تلحاو عشرين مسألة فليراجع * الامام
 يعقبي يعلمه في حد القذف والقصاص والتعزير كذلك السراجية * وفي التهنيد يقتضى القاضي
 يعلمه الا في الحدود والقصاص * القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ تضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا
 فيها على * لو تضي بطلاق الحق بمضي الملة او بالتفريق للعجز عن الانفاق غائبا على
 الصحيح لا حاضرا * او بصحة نكاح مزينة ابنة او ابنه لم يصح عند ابي يوسف زح * او بصحة نكاح
 ام مزينة او بنتها * او بصحة نكاح المعتة * او بسقوط المهر بالتقدم * او بعدم تاجيل العنين * او
 بعدم صحة الرجعة بلا رضاهما * او بعدم وقوع الثلث على الحبل * او بعدم وقوعها قبل الدخول *
 او بعدم الوقوع على الحائض * او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة * او بعدم وقوع الثلث بكلمة *
 او بعدم وقوعه على الموطوء عقبه * او بعتف الجهاز لمن طلقها قبل الرطى بعد المهر والتجهيز * او
 بشهادة بخط ابنيه * او في تسامة بقتل * او بالتفريق بين الزوجين بشهادة الارضة * او تضي لوالده

أو رفع إليه حكم صبي، أو عبد، أو كافر، أو الحكم بحجر سقيه، أو بعت ببيع هيب، أو بعت من من
 حرره أحدهما، أو ببيع متروك النسمة عمدا، أو ببيع أم الولد على الأظهر، وقبل ينفذ على
 الأصح، أو بطلان عفو المرأة عن القود، أو بعت ضمان الخلاص، أو بزيادة أهل المصلحة في
 معلوم إلا ما من أنفاد المسجد، أو رجل المطلقة ثلثا، مجرد هذا الثاني، أو بعد ملك الكافر مال
 المسلم بأحراره بدارهم، أو ببيع درهم بدرهمين يدا بيد، أو بعت صانع المحدث، أو بقتامة
 على أهل المصلحة يتألف مال ربح، أو يجد العلف بالعريض، أو بالفرعة في معتق البعض، أو بعد
 تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل، وهذا ما حررته من البرازية والعمادية
 والصيرفية والتاتارخانية، الشاهد إذا ردّ تشهداته لعلته ثم زالت العلّة فشهد في تلك الحادثة
 لم تقبل إلا أربعة، العبد، والكافر على المسلم، والادري، والصبي إذا شهد وأقردت ثم زال
 المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة، وسواء شهد عند من رده، أو غيره، وسواء كان بعد سنين
 ولا كفا في القنية، للمخصم أن يظن في الشاهد بن بثلثته، انهما عبدان، أو حرة، دان، أو شريكان
 في المشهود به كذا في الخلاصة، القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة، فإذا شهدا على
 خصم بحق وذكر اسم أبيه وجدّه وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وإن لم يكن في
 حادثة النسب، وتذكر العمداء في فصوله فربعين مختلفين حكما، وذكر أن أحدهما يفا
 على الآخر، وفرق بينهما في جامع الفصولين فليخاروه ومن مهمات مسائل القضاء، وعلى هذا
 لو شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلا نافي كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء
 بالزوجية بينهما وهي حادثة القنوى، ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية
 أن يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدهمي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقام
 البينة على رؤيا، فيثبت رمضان في ضمن ثبوت التوكيل، وأصل القضاء الضمني ما ذكره اصحاب
 المتن من أنه لو ادعى كفاية على رجل بماله باذنه فأقر بها وانكر الدين فبرهن على الكفيل
 بالدين وقضى عليه به، كان قضاء عليه تصدا أو على أصيل الغائب ضمنا، وله نروع ونفاصيل
 ذكرناها في الشرح، قال في خزنة الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه، ولو مات واحد من
 الأولاد انعزل خلفاؤه، ولو مات الخليفة لا انعزل ولاته ونسبته أنه انتهى، وفي الخلاصة وفي هداية

القاضي لومات القاضي اعزل خلفاؤه • وكذا موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة • السلطان
 اذا عزل القاضي اعزل النائب بخلاف موت القاضي • وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي اعزل
 نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قيل • ويعني ان لا يعزل النائب
 بعزل القاضي • لانه نائب السلطان او نائب العامة • ألا يرى انه لا يعزل بموت القاضي وعليه
 كثير من المشايخ • وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمال فلكل على ولايته • وفي
 المحيط مات القاضي اعزل خلفاؤه • وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة • واذا عزل القاضي
 اعزل نائبه واذا مات لا • والفتوى على انه لا يعزل بعزل القاضي • لانه نائب السلطان او العامة •
 ويعزل نائب القاضي لا يعزل القاضي انتهى • وفي العمادية وجامع الفصولين كما في الخلاصة •
 وفي فتاوى ناضيان واذا مات الخليفة لا يعزل قضاؤه وعمله • وكذا لو كان القاضي مائة ونا
 بالاختلاف فاستخلف غيره ومات القاضي او عزل لا يعزل خليفته انتهى • فتدبر من ذلك اختلاف
 المشايخ في اعزال النائب بعزل القاضي وموته • وقول البرازي الفتوى على انه لا يعزل بعزل
 القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا يعزل بموته بالاولى لكن حله بانه نائب السلطان •
 فيدل على ان النواب لان يعزلون بعزل القاضي وموته • لانهم نواب القاضي من كل وجه
 فهو كالوكيل مع الموكل ولا ينهم احداً لان انه نائب السلطان • وهذا انال العلامة ابن الفرس
 ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله وبموته فانه نائبه من كل وجه انتهى • فهو كالوكيل مع
 الموكل • لكن جعل في المعراج كونه وكيل قاضي القضاة من هب الشافعي واحمد ربح • وعندنا
 انما هو نائب السلطان • وفي التاتارخانية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب
 انتهى • وفي وقف القنينة لومات القاضي او عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى قيمه انتهى •
 وفي التهذيب وفي زماننا تعددت التزكية بقلبة الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود كما
 اختاره ابن ابي ليلى لحصول غلبة الظن انتهى • وفي معاتب الكردري في باب ابي يوسف
 اعلم ان خليف الملعومي والشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام • وقد ذكر في فتاوى
 القامدي وعقزاة انفتحت ان السلطان اذا امر قضاة بتحليف الشهود يجب على العلماء ان يستصبروا
 السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاةك أمراً ان اطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصواكم يلزم منه

غطاك التي آخر ما فيها • لا يصح رجوع القاضي عن قضائيه او وقعت في
 تلبس الشهر دار بطلت حكمي لم يصح • والقضاء ماض كما في الحانية • وقد في الخلاصة بما
 اذا كان مع شرائط الصحة • وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحة وشهادة مستقيمة انتهى
 الا في مسائل • الاولى اذا كان القضاء بطله فله الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استنباطا
 من تقييد الخلاصة بالبينه • الثانية اذا ظهر له خطأه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأي
 المجتهد • الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه خالف ما ذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة •
 امر القاضي حكمه كقول له سلم المحذور الى المدعي • ولا مردفع الدين • ولا مردجسه الا في مسئلة
 في العمادية والجزائية • وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي ان يصرف شيء
 من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير اخر صح • فعل القاضي بحكم
 منه فليس له ان يزوجه اليتيم التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا ممن لا تقبل شهادته له •
 واما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه من نفسه او من وصي انامه فمذكورة في جامع الفصولين
 من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم • فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا
 عكسه • واما ما اشتراه من وصيه او باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي
 انتهى • وارباع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر للميت
 لم يبطل البيع ويشترى بالثمن ارضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة
 فانه لا يشترى بقيمة الثلثين ارضا توقف • لان فعل القاضي حكم بخلاف غير كما في الظهيرية من
 الوقف الا في مسئلة ما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له ان يعطي غيره
 كما في جامع الفصولين • وفيما اذا اذن الوالي القاضي في تزويج الصغير فزوجها القاضي كان
 وكلا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه كذا في القاسمية • فاما مشنبي
 مسئلتان • وتو لهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القولي دون القعلي
 فليتنبه له • وقد ذكرنا في الشرح • اذا قال المقر لم يسمع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد
 عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له اقراره لا تشهد عاينه بما اقر به لا يسعه كما في حيل التنازع خانية
 من حيل اهل اليناف • ثم قال واختاروا فيما اذا رجع المقر له وقال انما نهيتك لعذر وطلب منه

الشهادة قبل رتبته ونيل لا يشوبه ، يحلف القاضي فريدم الميث بان الدين راجب اليك على الميث وما
 برأه منه ، ولو كان ثابتاً فقرار المريض في مرض موته كذا في التيارات خانية من كتاب الجدل . انما
 تجوز اقامة البينة على المشتراة الم يعلم القاضي باندهم شره وان علم به فلا . اثبات التوكيل
 عند القاضي بلا خصم جائز ان كان القاضي مرف الميركل باسمه ونسبه . لا ينعزل القاضي بالردة
 والفسق . ولا ينعزل والى الجمعة بالعلم بالعلم حتى يقدر الثاني . واختلف المباح في القاضي
 الا ان يكون في المنعشورا ذالك كتابي فقد عز لك فلا ينعزل الا به . طلب من القاضي كتابة
 حجة الابرأ في فيضة خصه لم يكتب له عند ابي يوسف راج خلافاً لمحمد راج . واجمعوا على انه
 يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق . قال القاضي قضيت بكذا عليك ببينة وقرار يقبل .
 يرسل القاضي الى المشتري للدين حوى والميمن . لا يمين على الصبي في الدعاوي . ولو كان محجوراً
 لا يحضره القاضي لسماعها . ويحلف العبد ولو محجوراً يقضي بنكوله وبواجبه بعد العنق .
 الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل . لا يقبل قول الميمن المتأخري انه حلف
 المحذرة الا بشاهدين . الفضاء يتخصص بالزمان والمكان . طرولا دناضاً بكان كذا لا يكون قاضياً
 في شهر . وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير مكان ولا يثله به . واختلفوا فيما اذا كان العفار لا
 ني والابنه . فاختار في الكيز عدم صحته قضائه . وصح في الخلاصة الصحة . واقتصر قاضيهما
 عليه . والخلاف انما هو في العقار لا في العبن والدين كسأفي المزانية . وفي القفية قضى في ولا يثله
 ثم انهد على قضائه في غير ولا يثله لا يصح الاشهاد انتهى . ولا تقبل شهادته من قال لا ادري مؤمن
 اذا اولا للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولو الحجة . تقبل الشهادة حمية بلا
 د حوى في طلاق المرأة . وعق الامة . والوقف . وهلال رمضان وفيرة الاملال القطر . والاخصى .
 والحذود . الا حد القنف والسرقة . واختلفوا في قبولها بلاد حوى في المنسب كما في الظهيرة
 من المنسب . وجزم بالقبول ابن وهبان . وفي تدبير الامة . وحرمة المصافح . والخلع . والابلاء .
 والظهار . ولا تقبل في عتق العبد بدون د حوى . هناك خلافاً لهما . واختلفوا على قبوله في الحرية
 الا صليته والمعتمد لا . والنكاح يشبه بدون الد حوى كالطلاق . لان حل الفرج والحرمة فيه
 حق الله تعالى فيجاز ثبوته من غير د حوى كذا في فروق الكرايسني من النكاح . المشهود عليه

يشيئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه • وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه واسم ابيه وجده
ولا تكفى النسبة الى الفخذ ولا الى الحرفة • ولا تكفى الاختصار على الاسم الا ان يكون مشهورا •
وتكفى النسبة الى الزوج • لان المقصود الاعلام • ولا بد من بيان حليتها • ويكفى في العبد اسمه
ومولاه واب مولاه • ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف • والقنوي على قولهما انه لا يشترط
في المخبر للشاهد باسمه ونسبه اكثر من عدلين • لانه ابسر • والقاضي هو الذي ينظر الى وجه
المرأة ويكتب حلالا للشاهد • الكل من البرازية • لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا قام
واراد ان يكتب القاضي الى آخر فانه يكتب كما في البرازية • ذكر في القنية من باب ما يبطل
دعوى المدعي قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثير ان
الرجل يقر على نفسه بمال في حقه ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا
عليه • نحن نفتي ان ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان بذاتنا لا نأمر ان مضطر الى هذا الاقرار
انتهى • وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وتبعه واقفة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب
الردي زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستحل منهم فابروا وعما بقي لهم عليه حال كون
ذلك مستهلكا فكبت ابناو غيري انه يبرأ • وكتب ركن الدين الزنجاني الابرأ لا يعمل في الربوا •
لان رد الحق الشرع وقال وبه اجاب نجم الدين الحكمي معللا بهذا التعليل • وقال هكذا سمعت
عن ظهير الدين المرغيناني • قال رضي الله عنه فقرب من ظني ان الجواب بكذلك مع تردد فكنت
اطلب القنوي لا هو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الائمة الحياطي • فاجاب انه يبرأ
ان كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غير انه لا يبرأ فاذا د ظني بصحة جوابي ولم اعنه •
وبدل على صحته ما ذكره البزدوي في عناء الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية
يملك العرض فيها بالقبض فاذا استهلك على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرأ لرد مثله فيكون
ذلك رد ضمان ما استهلك لرد عين ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل
يتقرر مفيد للملك في فصل الربوا فلو لم يكن في رد فائدة نقض عقد الربوا لا يجب ذلك حقا
للشرع • وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربوا ان كان قائما لرد ضمانه انتهى • وقد اقيمت آخذنا
من الاولى بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما قل مواثاق حيلة تقبل • لا يحوز

إطلاق المدعى الآخر ضامنه إلا إذا ثبت اعساره وأحضر الدين للقاضي في غيبة خصمه .
 تصرف القاضي في الأوقاف مبني على المصلحة فما خرج عنها منه باطل . وقد ذكرنا من ذلك أدياء
 في القواعد . وما يدل عليه أنه لو عزل ابن الواتف من النظر والمشروط له ولتأني غيره بلا خياره
 لم يصح كفاي وصول العمادي من الوقف وجانح الفصولين من القضاء . ولو عين للناظر متلوما
 وعزل نظر الثاني إن كان ماعينه له بقدر أجر مثله ودونه أجره الثاني عليه ولا جعل له أجر
 أمثل وحط الزيادة كفاي القنية وغيرها . ومنها حرمة أحداث تقرير فراش المسجد بغير شرط
 الواقف كفاي الدخيل وغيرها . وقد ذكرنا في القواعد الخامسة أن من اعتمد على امر القاضي
 الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العهدة . ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجية ولا يعارضه ما
 في القنية . طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام فابى فأمره القاضي به فأقرضه
 ثم مات الإمام مطلقا لا يضمن القيم انتهى . لأنه لا يضمن بالاقراض باذن القاضي لأن القاضي
 الاقراض من مال المسجد . وفي الكافي من الشهادات الأصح أن القاضي إذا علم أن المحضر مستر
 لا يجوز إقامة البينة عليه . ولا يجوز أدات الركالة أو الوصاية بلا خصم حاضر . لا تقبل شهادة
 المغفل ويقبل إقرار كفاي الولوالجية . شهدا على أنه مات وهي امرأته وأخرا أنه طلقها فألا ولي
 أولي . تنازعا في ولاه رجل بعد موته فبرهن كل أنه اعقبه وهو ملكه فأمايراث بينهما . كما
 لو برهننا على نسب ولد كان بينهما . وأي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الأخرى . مثل الشهود
 بالبيع عن الثمن فقالوا لا تعلم لم تقبل . وبالنكاح عن المهر فقالوا لا تعلم تقبل كفاي الصيرفة .
 الأصح أنه لا يفتى بجواز حمل الشهادة على المنقبة . وأجمعوا على أنه لا يتحملها من وراء جدار
 كذا في المجتبى . وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقالوا لا ندري كان في صحة أو مرض فهو
 على المرض . ولو قال الوارث كان بهندي يصدق حتى يشهدوا أنه صحيح العقل . وفي الخزانة
 قالوا هو زوج الكبرى لكن لا ندري الكبرى تكلفه إقامة البينة أن الكبرى هذا . شهدا أنها
 زوجت نفسها ولا تعلم هل هي في الحال أم لا . أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا ندري
 هل هو في ملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب . والشاهد في العقد
 شاهد في الحال انتهى . وفي البرازية معزى إلى الجامع الشاهد عاين دابة تتبع دابة وترضع له

أن يشهد بالملك والنتاج انتهى • لا يحلف المدعى إذا حلف المدعى عليه إلا في مسألة ذكرناها
 في الدعوى من الشرح عن المحيط • وقال فيه أنها من خواص هذا الكتاب وغرائبه فيجب حفظها •
 اللعب بالشرط لا يستقيم العدالة إلا بواحد من خمسة • التمار عليه • وكثرة الحلف عليه • وإخراج
 الصلوة من وقتها بسببه • واللعب به على الطريق • وذكر شيعة من الفسق عليه كما بينا وفي شرح
 الكنز • الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع إلا في دعوى القصب في المنقول • وأمّا في الدور
 والعتار فلا فرق كما في اليتيمة • شهادة الزوج على زوجته مقبولة إلا بزمانها وقد تدفها كما في
 حد القذف • وفيما إذا شهد على أقرارها بأنها امرأة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج
 أعطاها المهر والمداعي يقول أدت لها في النكاح كما في شهادات الخانية • تقبل شهادة الذمي على
 مثله إلا في مسائل • فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيناً كان أو ميثاقاً فلا يصلى عليه
 بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان ميتاً وكان له ولي مسلم يدعيه فإنها تقبل
 إلا لرب ويصلى عليه بقول وليه كما في الخانية • وفيما إذا شهد على نصراني ميت بدين وهو
 مديون مسلم • وفيما إذا شهد عليه بعين اشترتها من مسلم • وفيما إذا شهد أربعة نصراني على
 نصراني أنه زنى بمسلمة إلا إذا قالوا استكروها فبحد الرجل وحده كما في الخانية • وفيما إذا ادعى
 مسلم عبداً في يد كافر فشهد كافران أنه عبد • قضى به فلان العاضى المسلم له كما في البدائع • لا تقبل
 شهادة إلا نسان لنفسه إلا في مسألة • القاتل إذا شهد بعقولي المقتول • وصورته في شهادات
 الخانية ثلثة • قتلوا رجلاً مملاً ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا • قال الحسن لا تقبل
 شهادتهم إلا أن يقول اثنين منهم عفا عنا ومن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رح تقبل في
 حق الواحد • وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى • كتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أنه
 من أئلف لحم إنسان وأدعى أنه ميتة فليلشهود أن يشهدوا أنه ذكيرة بحكم الحال كما في البرزازية •
 بر علي هذا فزعمت لوراً وأشخاصا ليس عليه آثار مرض أقر يشيخ لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
 وكذا عكسه • لوراً وفي فراش أوبه مرض ظاهر فلهم أن يشهدوا أنه كان مرضاً عملاً بالحال •
 لكن أو قال لهم أنا صحيح هل يشهدوا بصحة أو يحكموا قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا
 وعلموا ألا يحكموا قوله • وينبغي أن يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فإن أخبروا به

لم يعدل بأخباره وأنه صحيح والأعمال به وهو حادثة الفتوى . وفي جنائز البرازية شهد وأعلى
 رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات ليحكم به وإن لم يشهد وأنه مات من جراحته .
 لأنهم لا علم لهم به . وكذا لا يشترط في الحائض المائل أن يقر لو مات من سقوطه . ولأن إختات
 الأحكام إلى السبب الظاهر لا زمل إلى سبب يتوهم . ألا ترى أنه لا يجب القسامة في ميت بمسألة
 على رتبته حية بل بتولية انتهى . تقبل شهداء التحقيق معتقه إلا في مسألة ما إذا شهدا بالشون عند
 اختلافهما كما في الخلاصة . وتقبل عليه إلا في مسألة ذكرنا ما في الشرح . قال في بسط الألبان
 الشافعية من كتاب القضاء ما ألفه وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ربح إذا لم يكن
 القاضي له شئ من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بالغ في الإنكار
 انتهى . ولم أر هذا إلا صابرا ربح لكن في الحاشية ذكر العشر للمتولي في مسألة الطاحونة .
 لا تخلف مع البرهان إلا في ثلث ذكرنا ما في الشرح . دعوى دين على ميت . وفي استحقاق
 المبيع . ودعوى الأبق . لا تخلف بلا طلب المدعي إلا في أربع على قول أبي يوسف ربح المذكورة
 في الخلاصة . تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان .
 في الوقف . وطلاق الزوجة . وتعليق طلاقها . وحرية الامة . وتدابيرها . والخلع . ودلال
 رمضان . والنسب . وزدت خمسة من كلامهم أيضا . حد الزنا . وحد الشرب . والابلاء . والظهار .
 وحرمة المصاهرة . والمراد بالوقف الشهادة بإضطره . وأما بربعة فلا . وعلى هذا لا تسمع الدعوى
 من غير من له الحق فلا جواب لها . قال دعوى حسبة لا تجوز . والشهادة حسبة بلاد دعوى جائز في
 هذا الموضع فليحفظ . ثم زدت سادسة من القنية نصارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على
 دعوى مولا نسبه . ولم أر صريحاً جرح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي . وأعلم أن شاهد
 الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة
 وعتق الامة . وظاهر ما في القنية أنه في الكل ودي في الظهيرة واليتيمة . وقد ألفت فيها رسالة
 فليأخذ شاهد حسبة وليس لنا يدعي حسبة إلا في دعوى الموقوف عليه أهل الوقف فإنها تسمع عند
 البعض . والفتوى على أنها لا تسمع الدعوى إلا من المتولي كذا في البرازية من الوقف . فإذا كان
 الموقوف عليه لا يجمع دعواً فلا يجنب بالاولى . وظاهر كلامهم أنها لا تسمع من غير الموقوف

عابدا انظاما • وحل بقبل تجريح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى • لا يصال بين المولى
وعبد • قبل ثبوت عقده الا في ثلاث مسائل مذكورة في منية المفتي • لا يصال بين المنقول والمأد على
عليه به الا في موضعين منها ايضا • لا يلزم المأدعي بيان السبب وتصحيد • ونه الا في امثليات •
ودعوى المراءى بين علي تركته وزوجها • والثانية في جامع الفصولين • والا في الشرح من
الدعوى • الشهاد بجرية العبد بدون دعواه ولا تقبل عند الامام الا في مسألتين • الاولى اذا
شهد بالحرية الاصلية وامه حية تقبل لا بعد موتها • الثانية شهد وابنه اوصى له باعتاقه تقبل
وان ام يدع العبد وماني آخر العمدانية • والا في مفرقة على الضعيف فان الصحيح عند اشتراط
دعواه في العارضة والاصلية كما قد ساء • ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة
من باب النكاح من المحيط • باع عبد اثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع
تسمع فيهما • وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط • ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية
ذكر اسم امه ولا اسم ابي امه لجواز ان يكون حرا اصل وامه رقيقة صرح به في آخر العمدانية
وجامع الفصولين • وكذلك في الشهادة بجرية الاصل كما في دعوى القنينة • القضاء بعد صدور
صحيحة لا يبطل بابطال احدا الا اذا اقر المقتضي له ببطلانه فانه يبطل الا في المقتضي بجرته • وفيما اذا
ظاهر الشهود عبدا او محدا ودين في ثلث بالبيعة فانه يبطل القضاء لكن لكونه غير صحيح • يحلف
المنكر الا في احدئ وثلاثين مسألة بينها في شرح الكنز • اذا ادعى رجلان كل منهما على ذى
اليدين استحقاق ما في يده فانزلا حدهما وانكر الاخرام يستحلف للمكر منهما الا في ثلاث • دعوى
الغصب • والايداع • والا حارة • فانه يستحلف للمكر بعد اقراره ولا حدهما كما في الجانبة
مفصلا في الخلاصة • في كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلاث وذكرها • والصواب
الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح • يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء ويكفي كتابه
الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كذا في المتن • وقد اختلفت
بان تولية باشا مصر قاضيا اليكم في اتصيته بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة • لانه
ام يفوض اليه • ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء ان المولى لا يكون قاضيا قبل وصوله الى
محل ولا يتهتمتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استاينته بارسال نائب له في

محلّ تضائه ومحلّ الصدق لأن على أر سال نائب جمن التولية في بلد السلطان • والظاهر أنه باذن
 السلطان وج لا كلام فيه • حادثة أدعى أنه غرس اثلا في أرض محمد ودفعة بكذا من مئة ثمانية
 عشر سنة على أن الأرض أن ظهر لها مالك دفع احرتها وان المدة على عليه بتعرضه بغير حق وطالبه
 بذلك واجابه المدعى عليه بان الاثلا المذكور غرسه مستاجر الوقت له فاحضر الملك عي شاهدين
 شهدا بأنه غرسه من امة المذكورة وزاد احد هما بانه واضع اليد عليه فحكم القاضي بالملك
 للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه • فسقطت عن الحكم • فاحبت بأنه غير صحيح • لان
 المدعى لم يبين فيها أنه خارج او ذو يد وملى كل لا موافقة بين المدعى والشهادة • والحاصل أن
 القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعى أن المدعى عليه واضع اليد وأنه خارج وضدّه
 المدعى عليه على وضع اليد وبرهن عليه ثم برهن على الغرس وشهد احدى طبق الدعوى طلب
 من الناظر لبرهان فانه برهن على المدعى قديم برهان الخارج • لان الغرس مما يتكرر فليس
 يحتاج • وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن الناظر
 على فرائس المستاجر قديم برهان الناظر لكونه خارجا • وهل الترجيح لبينه الناظر لكونها تثبت
 الغرس بحق والاولى تثبته غصبا • قلت لا ترجيح بذلك • ثم سقطت او ارحاض الغرس • فاحبت بتفديم
 بيعة الخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد فيقدم • لان الغرس مما يتكرر • وقال الزيلعي انه بمنزلة
 الملك المطلق وهذا حكمه • ثم رأيت في غصبا لثنية لو غرس المسلم في أرض مسجلة كانت
 منبجلا انتهى • فمقتضاها ان يكون الاثلا ونفا اذا كانت الأرض وقف على ابناء السبيل • وظاهر
 ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقت ولم يغرس له كانت ملكا لا وقفا • وذكر في خزائن المفتين من
 الوقت حكم ما اذا غصب ارضا وبنى فيها او غرس • لا تحالف اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم •
 دعوى دفع التعرض مسموعة على المفتى به كما في دعوى البرازية • ودعوى قطع النزاع لا يحتمل
 فتاوى قارى الهداية • اختلف الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسئلة ذكرناها في الشرح •
 اذا اخبر القاضي بشي حال تضائه قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل محدد وما فيه في شرح ادب
 القضاء المصدر • لانسمع الدعوى بدلين على الميت الا على وارث او وصي او وصى له فلا تسمع
 على شريم له كما في جامع القصولين الا اذا اوصى جميع ماله لا جنبي وملك له ما بهاتين مع عليه

لكونه ذا يد كداني خزانة المفتين . المدة متى عليه اذا دفع دعوى المدة على الملك من ثلثين يائي فلا تار
 ارد عنه آية ابد نعت الد دعوى بلا بينة الا في مسثلتين . الاولى اذا ادعى الارث عنه فانها لا تندفع
 بخلاف دعوى الشراء منه . الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال امرني بالتبض منكم ام تندفع . والفرق
 في فروق الكرائيسي . دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية الفاعل لا تصح الا في مسثلتين .
الاولى الشهادة بالوقف اي بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بصحته صحته . الثانية الشهادة بالارث
 اي بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحته ودمافى الخزانة . ودعوى الفضل من غير بيان
 الفاعل لا تسمع الا في اربع . مسئلتى القضاء . والثالثة الشهادة بانه ادثر ادم من وجهه في صفته
 صحته وان لم يسموه . الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان له . والكل في خزانة المفتين . الخامسة
 نسبة فعل الى متولي وقف من غير بيان من نصبه على التعيين . السادسة نسبة فعل الى وصي يتيم
 كذلك هو يمكن رجوع لاخيرتين الى الاولى . القضاء بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق من
 ملك مخرج فاقه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده . وتسمع منه
 كما ذكره ملا خسر وفي شرح الدرر والغرر . القول لمنكر الاجل الا في السلم فاحد عليه . الشراء يمنع
 دعوى الملك وكذا الاتحيداع الا للضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين فاشترى ما واخذها
 ودبعة ذكره العبادي في الفصول . وفي جامع الفصولين بصيغة لكن ينبغي . الجهالة في المنكوحة
 تمنع الصحة . وفي المهر ان كانت فاحشة فبهر المثل والا فالوسط كعبد . وفي البيع وفي المبيع والتمن
 تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في ذار نادى على الآخر عليه حقا في دار اخرى فتبايعا الحتين المجهولين
 فانه جائز . وفي الاجارة تمنع الصحة في العين او في الاخرة كهذا او هذا . وفي المد دعوى تمنع الصحة
 الا في الغصب والسرقة . وفي الشهادة كمد لك الا بينهما . وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في
 ست . هذه الثلاثة . ودعوى خيانة مبهمة على المودع . وتخليف الوصي عن اتهام القاضي له . وكذا
المزلي . وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسئلة ذكرناها في بابها . وفي الوصية لا تمنعها . والبيان الى
الموصي او وارثه . وفي المفتقى لو قال اعطوا فلانا شيئا او جزء من مالي اعطوه ما شاءوا . وفي الوكالة
 فان في الموكل نيد وتفا حشت منعت والا فلا . وفي الوكيل تمنع كهذا او هذا . وقيل لا . وفي
 الطلاق والعقاق لا وعليه البيان . وفي الحد و تمنع كهذا ان او هذا . لا يجوز للمدعى عليه

الا ان اراد ان كان عالما بالحق الا في دعوى العيب كان للمبايع انكاره وليقيم المشتري البيعة عليه
 لم يمكن من الرد على بائعه * وفي الرعي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النزال * اذا انام
 الخارج بيعة على النتائج في ملكه وذواليد كذلك قد مات بيعة ذى اليد كذلك اطلق اصحاب المتون *
 ثلث الا في مسثلين ذكرهما في خزنة الاكمل من دعوى النسب * لو كان النزاع في عبد فقال
 الخارج انه ولد لي ملكي وامتنقه وبرهن * ونال ذواليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال
 الخارج دبرته اركائبه فانه لا يقدم * الثانية لو نال الخارج ولد في ملكي من امي هذه او هو
 ابني تقدم على ذى اليد * اذا برهن الخارج وذواليد على نسب صغير تقدم ذواليد الا في مسثلين
 هي الخزانة * الا ولي لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما خران وانام ذواليد انه
 ابنه رام ينسب الى امه فهو للخارج * الثانية لو كان ذواليد ذميا والخارج مسلما برهن الذمي
 بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء برهن بمسلمين او بكافرين * ولو برهن الكافر
 بمسلمين تقدم على المسلم مطلقا * لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي في الدعوى
 الا في دعوى النسب كما في خزانة الاكمل * اذا شهد واليه بانه وارث فلان من غير بيان سببه
 لا تقبل الا اذا شهد رابان فلانا القاضي تضي بانه وارثه فانهما ثقيل كما في خزانة الاكمل آخر
 الدعوى * اذا شهد واليه بقرابة بانه اخوة او ابن عمه لا بد ان يبينوا انه لا يبيعه وامه اولا يبيعه الا
 في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما في الخزانة * الحجة بيعة عادلة او تزار او بكون من
 يمين او يمين او تباعة او علم القاضي بعد توليته او رغبة فاطقة وقد ارضى في الشرح من الدجيري
 الا ان الفتوى على قول محمد راجع المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي * وفي جامع الفصولين
 وعليه الفتوى * وعليه مشائخ الخارج كما في البزاية من المسائل الخمسة من الدعوى * القول
 قول الاب انه انفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء او بفرض الاب
 ولو كذب به الام كما في نفقات الخاتمة * بخلاف ما ابراد على الاتفاق على الزوجة وانكرت * وعلى
 هذا يمكن ان يعال المديون اذا ادعى الا يفاء لا يعجل قوله الا في مسئلة * اذا تنازع رجلان
 في دين ذكر العما دي انها على سنة وثلاثين رجها * وثلاث في الشرح انها على خمس باية واثنى عشر
 لا يصدق بقرارة الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجليين * لا يقتضى بالقرينة الا في

مسائل ذكرها في الشرح من باب المتألف • القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجه اذا كانت له • وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجه • النسب • والحكم بشهادة القابلة • ونسخ النكاح بالعنة • وفسخ البيع بالاباق • ونفسيق الشاهد • كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات •

• كتاب الوكالة •

الاصل ان الموكل اذا قبل على وكيله بان كان مفيداً اعتبر مطلقاً والآ • وان كان نافعاً من وجه خيراً من وجهه فان اكده بالنفي اعتبر والآ • وعليه نروع • منها بعه بشئ فباعه بغيره • ام ينفذ • لانه مفيد • بعه من فلان فباعه من غيره كذلك • ومما في المحيط • ومن هذا النوع بعه بكفيل • بعه برهن • بعه بنسيئة فباعه نقد • بخلاف بعه بنسيئة له بعه نقد • ولا تبع الا نسيئة له بعه نقد • بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ • لا تبعه الا في سوق كذا الآ • ونظير بعه بشهود • لا تبعه الا بشهود فلا مخالفة مع النهي الا في قوله لا تبع الا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصري فله المخالفة بخلاف لا تبع حتى تقبض • لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النهي • الوكيل يملك الموتى كالمفاند ولا ينهيها ونماه في نكاح الجامع • الوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه الفار امر • ان يشري به عبداً ويزيد من عنده الى خمس مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذا به الامر في الفار ينقسم الثمن اثلاثاً للاعذر بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتمت في الجامع • لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بطم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغيره ينفذ ويبيع ماله ذكره في وصاياه المداية • قلت • كذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق فأنصرف في الوكيل بشراء معين والخصومة • لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً الا في مسائل • اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجبر عليه الحمل اليه • والمغصوب والامانة سواء • وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعد • • وفيما اذا كان وكيلاً بالخصومة بطالب المدعي وغاب المدعي عليه • ومن نروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهجرة من فلان والبيع منه وطلاق ثلاثة • قضاء دي • فلان اذا عاب المرء • ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تعاضى الثمن وانما يجب المرء

حمل التنازل خاتمة • ومما خرج من قواعد يجوز التوكيل بكل ما يعقد، الوكيل لنفسه الوصي
 فان له ان يشتري مال اليتيم لنفسه وانفع ظاهر • ولا يجوز ان يكون وكيله في شراؤه للغير كما
 في بيع البرازية • الا مراد اقيس الفعل بزمان كبيع هذا الغدا او اعتقه غدا ففعله لما مور بعد
 غدا جاز كذا في حج الخاتمة • من ملك التصرف في شيء ملكه في بعض ملوكه في بيع عبد وبيع
 نصه صح عند الامام • وتوقف عندهما • او في شراء عبد بين معنيين ولم يسم ثمنه ما اشترى احدهما
 صح • او في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية •
 واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتري الباقي كما في الكنز • الوكيل اذا وكل
 بغير اذن وتعميم واجاز ما فعله وكيله نقلا لا الطلاق والتتاق • التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا
 وكله ان يوكل فلا ينافي شراء كذا ففعل واشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور وهو على أمره •
 ولا يرجع الوكيل على الأمر كما في فروق الكرابسي • الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك
 كل شيء الا طلاق الزوجة وحقوق العبد وتوقف البيعة • وقد كتبت فيها رسالة • المأمور بالدفع
 الى فلان اخذ ادعاه وكذا به فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان خاصا او مديونا كما في
 منظومة ابن وهبان • بعث المديون المالك على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن مملك عليه •
 وان كان رسول المدين مملك عليه • وتول الدائن ابعت بهما مع فلان ليس رسالته منه فاذا ملك مملك
 على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا ملك مملك على الدائن • وبيانه في شرح
 النظرية • لا يصح تركيل مجهول الا لا مقام احد م الرضاء بالتوكيل كما بينا في مسائل شتى من
 كتاب القضاء من شرح الكنز • ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا او
 من اخذ اجبك او قال لك كذا او كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح • لا نه توكيل مجهول فلا يبرأ
 بالدفع اليه كما في القنية • الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى
 بعد موت الموكل انه كان قبضه في حيوته ودفع له فانه لا يقبل قوله الا باليمينه كما في الوالدية
 من الوكالة • وقد ذكرنا في الامايات • ولا فيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لبيسة وكان
 الثمن منقودا • وفيما اذا قال بعد من له بعته امس وكذا به الموكل • وفيما اذا قال بعد موت الموكل
 بعته من فلان يا لفرهم وقبضتها وملكها وكذا بته الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع

تأثرا بعينه بخلاف ما إذا كان مستهلكا، التل من الوكيلية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع
الموكل * وفي جامع الفصولين كما ذكرنا * وفي الأولى قال طرقال كنت قبضت في حين الموكل
ودفعته إليه لم يصدق إلا إذا أخبر وعملا بذلك إنشاء وكان متهما * وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون
الوكيل يقبض الرد بعه كذاك وأم يتنبه بمافرق به الروايجي بينهما بأن الوكيل يقبض الدين
يريد إيجاب الضمان على المييت إذا الدين يقتضى بامثا لها بخلاف الوكيل يقبض العين * لا يريد
نفي الضمان عن نفسه انتهى * وكتبنا في شرح الكفر في باب التوكيل بالخصوصية والقبض مسئلة
لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض أنه قبض * وفي الواحات الحسامية الوكيل يقبض القرض إذا قال
قبضته وصداقه المقرض وسد به الموكل نالقول للموكل * إذا مات الموكل بطلت الوكالة إلا في
التوكيل بالبيع وفاء كما في بروج البرازية * إذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
الآفي الصرف كما في منية المفتي * الوكيل إذا أجاز فعل القضولي أو وكل بلا إذن وتعميم وحضر
فانه ينفذ على الموكل * لان المقصود حصول رأيه الآفي الوكيل بالطلاق والعناق * لان المقصود
مبارته * والخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتي * الشيء المقروض الى اثنين لا يملكه احدهما
كما الوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والمشرطين لهما الاستبداد
والادخال والاخراج الآفي مسئلة ما إذا شرط الواقف النظر له والاستبداد مع فلان فان للواقف
الانفراد دون فلان كما في الحانية من الوقف * الوكيل لا يكون وكيلًا قبل العلم بالوكالة إلا
في مسئلة * علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بكونه وكيلًا كما في البرازية * وفي
مسئلة ما إذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيلًا وهي في الحانية *
بخلاف ما إذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير
في تضمين ايها شاء إذا ملكت وهي في الحانية ايضا *

* كتاب الاقرار *

المقر له إذا استبد المقر بطل اقراره الآفي الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة كما في شرح
المجمع معلقا بانها لا تختمل النقض * ويزاد الوقف فان المقر له إذا ردده ثم صدته صح كما في
الاسماء * والطلاق والنسب والرزق كما في البرازية * الاقرار لا يجامع البيعة * لانها لا تنقام

ألا على منكر الآتي أربع • في الوكالة • والوصاية • وفي إثبات دين على الميت • وفي استيفاء
 الدين من المشتري كمافي وكالة الحانية • أقرار المجهول باطل الآتي مسئلة ما اذار المشتري
 المبيع يعيب فبر من البائع على اقراره انه باعته من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرذ كذا في
 نبيع المذخير • الاستيجار اقرار بعدم الملك له على احد القولين الا اذا استاجر المولى عبداً من
 نفسه لم يكن اقراراً بحريته كمافي القنية • اذا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم تقبل كمافي الحانية الا
 اذا اقر بالطلاق بناء على ما افتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كمافي جامع الفصولين
 والقنية • اقرار المكر باطل الا اذا اقر السارق مكره ما فقد افتى بعض المتأخرين بصحته كمافي
 سرقة الظهيرية • الاقرار اخبار لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذباً الآتي مسائل فانشاء • يرتد
 بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهلكة • ولو اقر ثم انكر يحلف على انه ما اقر بناءً على انه انشاء
 ملك اكن الصحيح يليفه على اصل المال • من ملك الانشاء ملك الاخبار كما اوصي المولى والمراجع
 والوكيل بالبيع ومن له الخبر • وتفاريقه في ايمان الجامع • ظنت في الشرح الآتي مسئلة
 استدانة الوضي على اليتيم فانه يملك انشاء ما دون الاخبار بها • المفرك اذار اقرار ثم
 ما دالى التصديق فلا شبي له الآتي الوقت كمافي الاسعاف من باب الاقرار بالتوقف • الاختلاف
 في المفرك لا يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له بعين ودبعة ومضاربة او امانة فقال ليس لي ودبعة لكن
 لي عليك الف من ثمن مبيعها وترض فلا شبي له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر • ولو قال اقرضتك
 فله اخذ ما لا تفاهما على ملكه الا اذا صدقه خلا فلا بي يوسف ربح • ولو اقر انها غصب فله مثلها
 للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير • المفرك اذا صار مكثاً باشر عا بطل اقراره فلو ادعى المشتري
 الشراء بالف والبائع بالفين وانام البينة فان الشقيع يأخذها بالفين • لان القاضي كذب المشتري
 في اقراره • وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء له
 الرجوع بالفين على بائط وان اقر له للبائع كذا في قضاء الخلاصة • ومنه ما في الجامع ادعى
 عليه كفالة معينة فانكر فبر من المدهي وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المديون اذا كان
 بامر • وخرجت من هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة بجمعهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب
 الحال لا يكون تكذباً له • الاولي لقرار المشتري ان البائع اعتق العبد قبل البيع وكذا به البائع

فقتضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عليه . الثانية اذا ادعى المدين
 الايلاء والابراء على رب الدين فبحسب وحلف وقضي له بالدين لم يصر القريم مكذبا حتى لو وجدت
 بينة تقبل . وزدت مسائل . الاولى اقرار المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق بيئته ورجع
 بالثمن لم يبطل اقراره ولو عاد اليه يومامن البهر فانه يؤمر بالتسليم اليه . الثانية ولدت
 وزوجها غائب ونظم بعد املكه وفرض القاضي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب وفاء فلا من وقطع
 النسب . اما اختان في تحيض الجامع من الشهادة . وعلى هذا الواقر يبرئ عبدا ثم اشترى معتق عليه
 ولا يرجع بالثمن او يوفىة دار ثم اشترى اهما كما لا ينفي . ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف .
 قال الواقر يارض في يد غير . انها وقف ثم اشترى اها وورثها صارت وقفا وما اخذ له بزمعه انتهى .
 وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا . وذكر في خزائنه
 الاكمل مسئلة في الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة اعمه وله ابن فقط فادعى الرجل
 ان الميت اوصى له بعبد يقال له سالم فانكر الابن واترانه اوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدين
 قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشترى الوارث بزيغ صح وغرم ثمنه للموصى له . ثم
 ذكر بعدها مسئلة في الفها فلترجع قبل تولد ولد . الاقرار حجة قاصدة على المقر ولا يعتد به في غير فلو
 اقر المورثان الدار لغيره لا تنفسخ الا جازة الا في مسائل . لو اقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها
 وان نضر الزوج . ولو اقر المورث بدين لا وفاء له الا من ثمن العهر فله بيعها للقضائه وان نضر
 المستاجر . ولو اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدتها الاب انفسخ النكاح بينهما
 بخلاف ما اذا اقرت بالرق . ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لا يملك الرجعة . واذا ادعى
 ولد امته المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه للابن . وكذا المكاتب
 اذا ادعى نسب ولد حر في حياة اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع . باع المبيع
 ثم اقر ان البيع كان على التلجية وصدته المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع . الاقرار
 بشيء حال باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعها خمس مائة درهم ويدها صحتان لم يلزمه
 شيء كما في التنازع خاتمة من كتاب الحيل . وعلى هذا افتيت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام
 لو ارث وهو ارب من الفريضة الشرعية لكونه حال لا شرعا مثلا لو مات عن ابن وبنت فاقرا الابن

ان التركة بينهما نصفان بالسوية فلا قرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا من كل وجه
والا فقد ذكر في التاتارخانية من كتاب الحيل انه لو اقران لهذا الصغير علي الف درهم قرض
اترضيه او من ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان
منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل ثبوت الدين للصغير عليه في الجملة انتهى • وانظر
الى قولهم ان الاقرار للحيل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث والوصية • وان بين نالا صالحا كالمبيع
والقرض بطل كونه محالا • بملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلوار اذا اخذ الدائن تاجيل
خصه في الدين المشترك وابي الاخر لم يجز • ولو اقرانه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره • ولا
يملك الممنوف العقو عن القاذف • ولو قال الممنوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل
التاتارخانية من حيل المدائنات • وقرعت علي هذا الواقر المشر وطاله الربيع انه يستحقه فلان دون
فلان صح • ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشر وطاله المظر • وعلي هذا الوقال المريض في مرض الموت
لاحق لي علي فلان الوارث لم تسمع الد دعوى عليه من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض
وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرأته فانه يتوقف كما في حيل الجاوى القدسي • وعلي
هذا الواقر المريض بذلك لا ينبغي ان تسمع الد دعوى عليه بشيء من الوارث فكذا اذا اقر لبعض
ورثته كما في البرازية • وعلي هذا يقع كثير ان البنات في مرض موتهما تقر بان الامتعة الفلانية ملك
ابيهن الا حق لها فيها • وقد اجبت فيها مرارا بالصحة • ولا تسمع د دعوى زوجها فيها مستندا بما في
التاتارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العيون • ادعي علي رجل مالا واثبتته وبراءة لا تجوز
براءته ان كان عليه دين • وكذا الواقر الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا • ولو انه قال
لم يكن لي علي هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في القضاء انتهى • وفي البرازية معزيا الى
حيل الحصاص قالت فيه ليس لي علي زوجي مهرا وقال فيه لم يكن لي علي فلان شيء يبرأ عندنا
خلافا للشافعي رح انتهى • وفيها قبله وبراءة الوارث لا يجوز فيه • قال فيه لم يكن لي عليه شيء
ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار • وفي الجامع اقرار
الابن فيه انه ليس له علي والد شيء من تركة امه صح بخلاف ما لو ابرأه او وهبه • وكذا الواقر
بقبض ماله منه انتهى • فهذا امر يج فيما قلنا • ولا يتأف فيه ما في البرازية معزيا الى الذخير •

وتوكله عليه لا مهر لي عليه ولا شيء لي عليه ولم يكن لي عليه مهر قبل لا يضح • وقبل يضح •
 والصحيح انه لا يضح انتهى • لان هذا من خصوص المهر المهور انه عليه غالباً • وكل ما في مهر
 المهر • ولا ينفد ما ذكر في البرازية يضاهيه • ادعى عليه ما لود بونا ودية نصالح مع
 الطالب على شيء يسير سوا قرطالب في العلانية انه لم يكن له على المدا على عليه شيء وكان
 ذلك في مرض المدا على ثم مات ليس لورثته ان يدعى على المدا على عليه • فان برهنوا انه كان
 يرثنا عليه اموال لكمة بهذا الاقرار تصححنا نألا نسمع • وان كان المدا على عليه وارث المدا على
 وجري ما ذكرنا فبرهن بقبلة الورثة على ان انا تصحح ما لنا بهذا الاقرار وكان عليه اموال
 تسمع انتهى • اكوند متهماني هذا الاقرار لتقدم الدوى عليه والصلح معه على يسير • والكلام
 عند عدم قرينة على التهمة • ولا ينافيه ايضا ما في البرازية ان فيه بعد لا مرأته ثم اعتقه فان
 صدقه الوارث فيه فالعق باطل • وان كتب به فالتعق من الثلث انتهى • لان كلا منافيا اذا انفاء
 من اصله بفوايه لم يكن لي او لاحق لي • اما مجرد الاقرار للوارث فهو قوف على الاجازة سواء
 كان بعين او دين او قبض دين منه او ابراء الا في ثلث • لو اقر بثلث فود يعتد المروفة • او اقر
 بقبض ما كان عنده ودية • او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع •
 وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة والعارية • والمعنى في الكل انه
 ليس فيه ايثار البعض نأهتيم هذا التعبر برثانه من مفردات هذا الكتاب • وقد ظن كثير ممن
 لا خبر له بفعل كلامهم وفهمه ان النقي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته • وقد ظهر
 لي ان الاقرار بها بان الشيء للفلان ملك ابي او امي وانه عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي
 به فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث • لانه فيما اذا نال هذا الفلان فليتأمل ويراجع
 المنقول • في جنبايات البرازية ذكر بكرا شهد المجرع ان فلانا لم يجرعه ومات المجرع منه
 ان كان جرحه معروفنا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد • وان لم يكن معروفنا عند الحاكم والناس
 يصح اشهاد ولا احتمال الصلح فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه
 لا يقبل • لان القصاص حق الميت الى آخره • ثم قال ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقدني فلان
 ان لم يكن تدف فلان معرونا يسمع اقراره والا لا انتهى • الفعل في الارض احتار بقة من الفعل في الصلح

الآتي مسجلة اسناد الناظر النظر اغبر وبلا ذرطامانه في مرض امارت صحيح لامي الصحة كما في المتبعة
 وغيره . وني كافي الحاكم من باب الاقرار في اشارة لوارثه اشارة ببيع الف درهم في المال
 ثم قال فطلعت انها خمس ما يقام يصدق وموضا من لما اقر به انتهى . اختلفا في كون الاقرار للوارث
 في الصحة وفي المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض . ارفي كونه في الصغير والبلوغ فالقول لمن ادعى
 الصغير كذا في اقرار البرازية . وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له . وان اسند الى
 محال الجنون فان كان معهودا قبل والافلا . مات المقر له بغير وارثه على الاقرار ولم يشهدوا
 ان المقر له صدق المقر وكذا به يقبل كما في التنية . ارفي مرض موته بشيبي وقال كنت فعلته في
 الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة . قال في الخلاصة لو اقر في المرض
 الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وتبض التيمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق
 في البيع ولا يصدق في تبض الثمن الا بعد التلث . وفي اليماد يلا يصدق على استيفاء الثمن الا
 ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى . وتماه في شرح ابن وهبان . مجهول النسب اذا اقر
 بالرق لا نسان وصده المقر له صح وصار عبدا وان كان قبل باكد حر يته بالقضاء . اما بعد قضاء
 القاضي عليه مجد كامل او باقتصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك . واذا صح اقراره
 بالرق فاحكامه بعد وفي الجنابات والحدود احكام العبيد . وتماه في شرح المنظومة . وفي
 المشتقي يصدق الآتي خمسة . زوجته ومكاتبه ومدا بره وام ولد ومولي معتقه . اقر بالرق ثم
 ادعى الحرية لا تقبل الا بغيره ان كان في البرازية . وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه
 مملوكا ثم برهن على انه حر نأته يقبل . لان القضاء بالملك يقبل النقض لعدم تعديه كما
 في البرازية . بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى احد فيه لغير المملوك له ولا برهانه
 كما في البرازية لما قد منان القضاء بالنسب بما يتعدى . فعلى هذا لو اقر عبدا لمجهول انه ابنه
 وصده ومثله يولد مثله وحكم به بطريقة لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر .
 وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب . وشرط في التهنيد تصديق المولى . وفي المتقدمة من
 الدعوى سئل علي ابن احمد عن رجل مات وترك مالا فانتسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى
 ان هذا المات كان ابي واثبت النسب عند القاضي بالثبوت . وان اباد اقراره اینه وتضى القاضي

له بثبوت النسب فيقول له الوارثون بين ان هذا الزجل الذي مات نكح أمك هل يكون هذا
دفعاً فقال ان تضي القاضي بثبوت نسبة ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى • **فيها**
الآثر يمنع صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال لك علي احدا الف درهم وجمع بين نفسه ومالك
الا في مسألةين فلا يصح ان يكون العبد مدبونا او مكاتباً في الملتقط • **الآثر** اربا بالجهول
صحيح الا اذا قال علي عبد اردار فانه غير صحيح كما في البزازية • ثم قال علي من ثابة الى بكرة
لا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى • **آثر** بجهول لزمه بيانه الا اذا قال لا ادري فله درهم
علي سدس او ربع فانه يلزمه الاقل كما في البزازية • **آثر** تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشيعة
الا في الاقرار بالقتل لو قال قتلت ابن فلان ثم قل تعجب ابن فلان وكان له ابنان • وكذا في العبد • وكذا
في التزويج • وكذا الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما في اقرار بمية المفتي • **آثر** بالدين بعد الابراء
منه لم يلزمه كما في التاتار خانية الا اذا اقر زوجته بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
عند الفقهاء • ويجعل زيادة ان قبلت والا شبهه خلافه لعدم تصدقها كما في مهر البزازية • **وآثر**
اقرار بان في ذمتها كسوة ماضية ففي فتاوى ناري الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان
يستفسر ما اذا ادعت فان ادعت بلا قضاء ولا رضا لم يسجد لها للسقوط ولا سجد لها ولا يستفسر المقرر
انتهى • يعني فاذا اقرار بانها في ذمتها حمل على انها بقضاء او رضا فتلزمه • اللهم الا اذا صدقت
امراً او انها بغير قضاء ورضا بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا تلزمه ❦

❦ كتاب الصلح ❦

الصلح عن اقرار بيع الا في مسألةين في المستصفي • **الاولى** ما اذا صالح من الدين على عبد وتبنيه
ليس له ان يبيعه مراجعة بلا بيان • **الثانية** لو تصاد فاعلى ان لا دين بطل الصلح • وفي الشراء بالدين
لا انتهى • **ويزاد** ما في الجمع او صالحه عن ثابة على صوفها بجزء يميزه ابو يوسف ر ح • ومنعه
مسند ر ح • **والمنع** رواية • وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقاً كما في الشرح مع ان بيع الصوف
على ظهر الغنم لا يجوز • الحق اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلث مسائل • في شفعة
الولوية اجل الشفع المشتري بعد الطلبين للاخذ صح وله الرجوع • **اجلت** امرأة العتق زوجها
بعد الجول صح ولها الرجوع • **استعمل** المدعي عليه فامهله المدعي صح وله الرجوع • **الصلح** عقداً

يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع في وصح بعد حلف المدعى عليه دفعا
لِلنزع اذ ائمة البيعة • ولو برهن المدعى بعد على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الرصي عن مال المتيقن
على انكار اذا صيالح على بعضه ثم وجد البيعة فانها تقبل • ولو بلغ الضبي فانما مقبلة تقبل • ولو طلب
بمينه لا يخلف كمالى القنية • الثانية ادعى ديناً فتر به راد على الأرياء او لا براء فانكر نصالحه
ثم برهن عليه يقبل • لان الصلح هنا ليس لاقتداء اليمين كذا فى العمادية من العاشر • ولو برهن
المدعى عليه على ان اقرار المدعى انه مبطل فى الدعوى فان برهن على ان اقراره قبل الصلح لم يقبل وان
بعد يقبل • ولو برهن على حله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كمالى العمادية •
الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كمالى القنية • ولكن فى هذه اية فى مسائل شتى من
العباء ان الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ • ويحمل على فسادها بسبب تناقض
المدعى لا لترك شرط الدعوى كما ذكره فى القنية • وهو توفيق واجب فيقال الا فى كذا
رائه سبحانه اعلم • صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبعه • وصلح الوارث مع الموصى له
بمعين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه • وبما انه فى حمل التنازل خافية • طلب الصلح والبراء
من الدعوى لا يكون اقرارا • وطلب الصلح والبراء عن المال يكون اقرارا • الصلح على انكار على
شئى انما يرفع النزاع فى الدنيا لا فى العقبى الا اذا قال صاحبك على كذا او برأتك عن الباني • الصلح
اذا كان عن مال بمنفعة كان الاجارة ولو كان على خديمة العبد المدعى الا اذا صاحبه على غلته
او علة الدار فانه غير جائز كضمن النخل كمالى الخلاصة • اذ استحق المصالح عليه رجع الى
الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل الغنص فانه يرجع بيمينته كالفصص والعنق والنكاح والخلع كما
فى الجامع الكبير • الصلح جائز عن دعوى المنافع الا بدعوى اجارة كمالى المستصفى • لا يصح الصلح
عن الحد ولا يستقطب الا حيا الفدفا اذا كان قبل المرافعة كمالى الحانية • اذا صالح المتهوس ثم
ادعى انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان فى حبس الوالى • لان الغالب حبسه ظاهرا كمالى
البرازية • الصلح يقبل الاقالة والغنص الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كمالى الخدية • ادعى

إذا فسدت كان للمضارب أجر مثله إن عمل الآتي الرصي يأخذ مال البتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له
إذا عمل كذا في أحكام الصغار إذا أدى المضارب فساداً هذا القول لأرب المال أو فكسبه
فلم يضارب فالقول للمدعي الضعة إلا إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشر وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخير من البيوع • للمضارب الشراء إلا إذا أخذ
بالشفعة فلا يملكه إلا بالنص كما في البرازية • والمضارب البيع بالنسيئة إلا إلى أجل لا يبيع
إليه التجار ويملك الجميع الفاسد لا الباطل • لا يجاوز المضارب ما عينه له رب المال إلا إذا قيد
عليه بشروط بخلاف التقييد بالبلد • ولا إذا قيد بأهل بلد كامل الكونة فلا تقيد بهم بخلاف
المعين منهم • المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أو كما في الهداية • يصح نهى
رب المال مضاربة إلا إذا صار مالاً عن رخص • إذا قال له عمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك
صح نهيه إلا إذا كان بعد العمل • أطلقها ثم نهاه من السفر عمل نهيه إلا إذا كان بعد الشراء •

كتاب الهبة

هبة المشغول لا تجوز لآفي مسئلة ما إذا وهب الأب لولده الصغير كما في الذخير • قبول الصبي
المعادل الهبة صحيح إلا إذا وهب له أعمى لا نفع له وتلقفه مؤنته فإن قبوله باطل ويرد إلى الواهب
كما في الذخير • تملك الدين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا سلطه على قبضه • ومنه لو وهبت
من ابنها ما على أبيه لها فالمعتمد الصحة للتسليم • وينفرد على هذا الأصل لو تضى دين غير على
أن يكون الدين له أم يجوز لو كان وكذا بالبيع كما في جامع الفصولين • وليس منه ما إذا قر
الدائن أن الدين لفلان وإن اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه إخباراً بملكه ويكون للمقر
ولاية قبضه كما في البرازية • الهبة تكون مجازاً من الأقال في البيع والإجارة كما في إجارة
الولوية • لا جزم على الصلات الآفي مسائل • منها نفقة الزوجة • والثانية العين الموصى بها
يجب على الزاوت دفعها إلى الموصى له بعد موت الموصي مع أنها صلة • الثالثة الشفعة يجب على
المشتري تسليم العقار إلى الشفيع مع أنها صلة شرعية • وكذا الرمات الشفيع يطلب الشفعة كذا في
شرح أدب القضاء للصنار الفيهد من النفقات • قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه
للموقوف عليه مع أنه صلة محضة أن لم يكن في مقابلة حمل ولا نفقة شافيتها

* كتاب المداينات *

وفيه مسائل الابرأء عن الدين • اذا قال الطالب مَطْلُوبُهُ لَا تَعْلُقْ لِي عَلَيْكَ كَمَا أَنَّ اِبْرَاءَ عَامَا كَقَوْلِهِ
لَا حَقَّ لِي قَبْلَهُ إِلَّا اِذَا طَالِبُ الدَّائِنِ الْكَفِيلُ فَقَالَ لَهُ طَالِبُ الْأَصِيلِ فَقَالَ لَا تَعْلُقْ لِي عَلَيْهِ لَمْ يَبْرَأْ
الْأَصِيلُ وَهُوَ مُشْتَارٌ كَمَا فِي الْقَنِيَةِ • الْاِبْرَاءُ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ الْآفِي مَسَائِلَ • الْأُولَى اِذَا اِبْرَأَ الْمُحْتَالَ
الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ فَرَدَّ وَلَمْ يَرْتَدَّ كَمَا ذَكَرْنَا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ • الثَّانِيَةُ اِذَا قَالَ الْمُدْيُونُ اِبْرَأْنِي فَأَبْرَأَ فَرَدَّ
كَرْتَدَّ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ • الثَّلَاثَةُ اِذَا اِبْرَأَ الطَّالِبُ الْكَفِيلَ فَرَدَّ لَمْ يَرْتَدَّ كَمَا ذَكَرْهُ فِي الْكِفَالَةِ •
وَقِيلَ يَرْتَدُّ • الرَّابِعَةُ اِذَا قَبِلَهُ ثُمَّ رَدَّهُ لَمْ يَرْتَدَّ كَمَا ذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ فِي مَسَائِلِ شَتَّى مِنَ الْقَضَاءِ • الْاِبْرَاءُ
لَا يَتَوَتَّفَعُ عَلَى الْقَبُولِ إِلَّا فِي الْاِبْرَاءِ فِي بَدَلِ الْعَرَفِ وَالسَّلَامِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ • الْاِبْرَاءُ بَعْدَ قَضَاءِ
الدَّيْنِ صَحِيحٌ • لِأَنَّ السَّاقِطَ بِالتَّضَاءِ الْمَطْلُوبَةُ لِأَصْلِ الدَّيْنِ فَيَرْجِعُ الْمُدْيُونُ بِمَا آدَا اِذَا اِبْرَأَ وَهَرَاءُ
اسْقَاطُ • وَاِذَا اِبْرَأَ بَرَاءَةً اسْتِيغَاءً فَلَا رَجُوعَ • وَآخِلَفُوا فِيهَا اِذَا اُطْلِقَهَا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ مِنْ
الْبَيُوعِ • وَصَرَّحَ بِدَائِنٍ وَدَيَّانٍ فِي ذَرْحِ الْغُلُومَةِ مِنَ الْهَبَةِ • وَعَلَى هَذَا الْوَعْدِ طَلَا تَهَا بِأَرْثَائِهَا
عَنْ الْمَهْرِ ثُمَّ دَفَعَهَا لَهَا لَا يَبْطُلُ التَّعْلُقُ فَإِذَا اِبْرَأَتْهُ بَرَاءَةً اسْقَاطُ وَقَعَ وَرَجَعَ عَلَيْهَا • وَحَكَى فِي الْمَجْمَعِ
خِلَافًا فِي صِحَّةِ اِبْرَاءِ الْمُحْتَالَ الْمُحْتَالَ بَعْدَ الْحَوَالَةِ مَا بَطَلَهُ اِبْرِيُونُ سَفَرِ حِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا تَقْلُ الدَّيْنِ •
وَصَحَّحَهُ سَمْدَرُ حِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا تَقْلُ الْمَطْلُوبَةَ فَقَطْ • وَفِي مَدَائِنِ الْقَنِيَةِ تَبْرُجُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ عَنْ إِنْسَانٍ
ثُمَّ اِبْرَأَ الطَّالِبُ الْمَطْلُوبَ عَلَى وَجْهِ الْأَسْقَاطِ فَلَمْ تَبْرُجْ أَنْ يَرْجَعَ عَلَيْهِ بِمَا تَبْرُجُ بِهِ اِنْتَهَى • وَتَفَرَّعَ
عَلَى أَنَّ الدَّيُونِ تَقْضَى بِأَمْثَالِهَا مَسَائِلُ • مِنْهَا أَوْ هَلَكَ الرَّهْنُ بَعْدَ اِبْرَاءِ مَنْ الدَّيْنُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَضْمُونًا
بِخِلَافِ هَلَاكِهِ بَعْدَ الْإِيْقَاءِ ذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ • وَمِنْهَا الْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ إِذَا دَامَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُرْكَلِّ
أَنَّهُ كَانَ قَبْضُهُ فِي حَيَوَتِهِ وَدَفَعَهُ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ • لِأَنَّهُ يَرِيدُ اِجْبَابَ الضَّمَانِ عَلَى الْمَيِّتِ
بِخِلَافِ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الْعَيْنِ كَذَا فِي وَكَالَةِ الْوَلَوِ الْحَبِيَّةِ • هَبَةُ الدَّيْنِ كَمَا لَا اِبْرَاءَ مِنْهُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ •
مِنْهَا أَنْ وَهَبَ الْمُحْتَالَ الدَّيْنُ مِنَ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمُحْتَالَ • وَلَوْ اِبْرَأَ لَمْ يَرْجَعْ • وَمِنْهَا
فِي الْكِفَالَةِ كَذَا لَكَ • وَمِنْهَا تَوَقُّعُهَا عَلَى الْقَبُولِ عَلَى قَوْلِ بَخْلَافِ الْاِبْرَاءِ • وَمِنْهَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
بِالْاِبْرَاءِ وَالْآخَرُ بِالْهَبَةِ فَفِيهِ قَوْلَانِ • تَبَلُّلٌ لَا تَقْبَلُ • وَيُيَاذَنُ فِي الْعَشْرِينَ مِنْ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ • الْاِبْرَاءُ
مَنْ الدَّيْنِ فِيهِ مَعْنَى التَّمْلِيكِ وَمَعْنَى الْأَسْقَاطِ فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِصَرِّحِ الشَّرْطِ لِأَوَّلِ شَوَانِ إِدْبَاتِ الْإِي

عند كذا ما ثبت بري من الباتي • واذا وُمتى كان ويصح تطبيقه بمعنى الشرط الثاني فيقول له انك
 جري من كذا اعلى ان تؤدي الي هذا كذا • وتما في نفيه في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين
 والاول يرتد بالرد • والثاني لا يتوقف على القول ويصح البراءة عن المجهول الثاني • ولو قال
 الدائن لك بوثية ابرأت احد كمال يصح الثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب • ولو ابرأ
 الوارث مديون مورثه غير عال بموته ثم بان ميتا فيما ينظر الي انه استطاع يصح • وكذا بالنظر الي
 كونه تملك • لان الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كذا صرحوا به
 فهما في الطريق الاول • واولوكل المديون ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظر الي جانب الاسقاط •
 ولو نظر الي جانب التملك لم يصح كما لو وكله بان يبيع من نفسه • واستشكل بانه حامل منه لنفسه
 وهو براءة نفسه والتوكيل من يعمل لغيره • واجتناعه في شرح الكنز من باب تفريض الطلاق •
 كل نرض جبر نفا حرام فكر للمرتين سكنى المروثة باذن الراهن كتاب في الظهيرية • وساروي عن
 الامام انه كان لا يقف في ظل جد ارمه بوثه فذالك لم يثبت كذا في كراهتهما • القول للمالك في
 جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا من التبعين للدفع الا اذا كان من جنسين
 لم يصح تعينه من خلاف جنسه • ولو كان واحدا نادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
 مفيدا بان كان احدهما حالا وبه رهن او كفيل والاخر لاحص والافلا • ولو ادعى المشتري ان
 المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري • ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر
 وقالت هدية فالقول له الا في المهر لاكل كذا في جامع الفصولين • كل دين اجله صاحبه فانه
 يلزمه تأجيله الا في سبعة • الاولى القرض • الثانية الثمن عند الاقالة • الثالثة الثمن بعد الاقالة
 وهما في القنية • الرابعة اذ مات المديون المستقرض فاجل الدائن الوارث • الخامسة الشفع اذا
 اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري • السادسة بدل الصرف • السابعة راس
 مال السلم • آخر الدينين قضاء للاول • عليه الف قرض فباع من مقرضه شيئا بالف مودعة ثم
 حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسبق الغرماء كذا في الجامع • القرض لا يلزم
 تأجيله الا في وجبة كذا كروية قبيل الربوا • وفيما اذا كان محدودا فانه يلزم تأجيله كذا في
 صرف الظهيرية • وفيما اذا حكم مالك بيلزمه بعد ثبوت اصل الدين عند • وفيما اذا حال

المقرض به على الانسان فاجله المستقرض كذا في مداينات القنية • الوكيل بالابراء اذا ابرأ ولم يضاف الى موكله لم يصح كذا في خزائنة الفتاوى • الابراء العام يمنع المدعى بحق قضاء لا ديانة اذا كان بحيث او علم بماله من الحق لم يبرأ كما في شفعة الولوالجية • لكن في خزائنة الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به • وفي مداينات القنية احوالت انسانا على الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح • قال استاذنا وله ثلث حبل • احد بها شرأه شيىء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة • والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيىء مملوك قبل الهبة • والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى • وفي الاخيرة نظير المذكور في احكام الدين من الجمع والفرق • الدين المؤجل اذا انقضى قبل حلول الاجل يجبر الطالب • لان الاجل حق المديون فله ان يسقطه هكذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي اضافى الخانية والنهاية • وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط وتسليمه في بولاق فلقية الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطا عنه مؤنة الحمل الى بولاق فمقتضى مسئلة الدين ان يجبر على تسليمه بالصعيد لكن نقل في القنية قولين في السلم • ظاهرهما ان جميع انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المديون بتلك البلية • وقد اُفتيت به في الحادثة المذكورة • لانه وان اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له بر بالصعيد • اذا انزبان دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيلاً عنه ولهذا كان حق القبض للمقر ويبرأ المديون بالدفع الى ايهما كما في الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي ابي على زوجي لفلان او والدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حملها على انها وكيله في سبب المهر كما لا يتفق • والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأ منه بعد اقراره من كورة في الحيل منه • وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت الدخلة لا تقع المقاصة بين الدخلة بلارض الزوج بخلاف سائر الديون • لان دين الدخلة اضعف فصارت كاختلاف الجنس نشأ به ما اذا كان احد الحقين جيده او لا خرد بالواقع التقاض بلا تراص • منذ رجل وديعة وللمودع دليله دين من جنس الوديعة لم تصرفا بالدين حتى يستمعا وبعد الاجتماع لا يصير تصاصا لم يحدث فيه تبضاوان في يده يكفي الاجتماع بلا تجدد تبض تقع المقاصة • وحكم المقصود عند قيامه في يد رب الدين كالدخلة انتهى • اذ ايعارضت بينة

الدين وبيعة البراءة ولم يعلم التاريخ قد تمت بيعة الهراة • واذا عارضت بيعة البيع وبيعة البراءة :

قد تمت بيعة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين ❦

❦ كتاب الاجارات ❦

في ايضاح الكرمانى من باب الاستصناع والاجارة عندنا توقف على الاجارة فان اجازها المالك قبل استيفاء المدة عليه فالاجر له • وان كان بعده فلا • وان كان بعد قبض البعض فالكل للمالك عند ابي يوسف ر • وقال محمد ر • الحاصب والمستقبل للمالك انتهى • الغصب يسقط الاجرة عن المستاجر الا اذا امكن اخراج الحاصب بشفاة او حياطة كما في التاتارخانية والفنية • انه يمكن من الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل • الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادي • وظاهر ما في الامعاف اخراج الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكين • الثانية اذا استاجر دابة للركوب خارج المصر فبمسئلهما عندنا • فلا اجر له كما في الثانية بخلاف ما اذا استاجر هال للركوب في المصر فبمسئلهما عندنا • ولم يركبها • الثالثة اذا استاجر ثوبا كل يوم بدا انق فامسكه سنين من غير كس لم يجب اجرا بعد املته التي لو لمسه لتشرق كما في الخلاصة • وتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عندنا وبضمنها • لانه ما لم يجب الاجر لم يكن ما ذونا في امساكها بخلاف ما اذا استاجر هال للركوب في المصر فلهلكت بعد امساكها صح كما في فروق الكرايىسي • الزيادة في الاجرة من المستاجر من غير ان يزيد عليه احد بان بعد مضي املته لم تصح • والخط والزيادة في المدة جائز • وان زيد على المستاجر فان في المملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه • وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها بحسنة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى اهل البصر والامانة فان اخبروا انها باجرة كذلك فنسخها • والواحد يكفي عندنا خلافا لمحمد ر • كما في وصايا الخانية رانفع الوسائل • وتقبل الزيادة ولو شهدوا وت العقد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا فان كان اضرارا وتعنتا لم تقبل • وان كانت الزيادة اجرة المثل فالمشتار قبولها فيفسخها المتولي وبه ضيه المادي • وان امتنع المتولي بنسخها الماضي كما حرره في انفع الوسائل • ثم يؤجرها

ممن زاد ما كان دارا او حانوتا هر ضها على المستاجر بان قبلها فهو لاحق وكان عليه الزيادة
 من وقت قبولها لا من اول الملة . وان انكر زيادة اجر المثل وأدعى انها اضرار فلا بد من البرهان
 عليه . وان لم يقبلها آجرها المتولي . وان كانت ارضان كانت فارغة عن الزرع فكلا الدار
 وان مشقولة لم تصح اجارتهما لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستاجر . واما
 الزيادة على المستاجر بعد ما بنى او غرس فان كان استاجرهما مشاهن فانهما توجر لغيره اذا فرغ
 الشهران لم يقبلها او لبناء يتملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص بناؤه
 فان كانت الملة باقية لم توجر لغيره . وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرعه . واما اذا
 زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فللمتولي فسخها وعايه الفدوى . وما لم يفسخ كان على
 المستاجر المسمى كما في الصغرى . هذا ما حررته في هذه المسئلة من كلام مشائخنا ح . اذا
 فسخ العقد بعد تعجيل البدل صحا كان العقد او اسدا فللمتعجل حبس العين حتى يستوفي البدل
 ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصرح بان للمستاجر حبس العين حتى يستوفي ما عجله . ولا
 يشا لفه ما في آخر اجارات الاولوية . لانه فيما اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره الزيلعي
 انما هو فيما اذا كانت في يد المستاجر . وصرح قد به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين . الاجارة
 عند لازم لا تفسخ بغير هذا الا اذا رقت على استهلاك عين كالا استكتاب لصاحب الورق فسخها
 بلا عذر . واصله في المزارعة لرب البذر والفسخ دون العامل . من اعذارها المجوزة لفسخها الدين
 على المورج ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجارة العجالة تسغرق
 قيمتها . لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل كغسل المبيت وحمله ودفنه والجاز . صح استيجار
 قلم ببيان الاجرو الملة . آجر الغاصب ثم ملك نفدت . استاجر ارضا لو ضع شبكة الصيد جاز .
 وكذا استيجار طريق للمروران بين الملة . استاجر مشغولا وفارغاصح في الفارغ بقط . آجر ما
 المستاجر من المورج لم تصح . استاجر نصراني مسلما للخدمة لم يميز ولغيرها جاز كالاستيجار
 لكتابة الغناء او لبناء هيئة وكنيسة . استاجر لاصيد له او لمعتطب جازان وقت . استاجرت
 زوجها لغير رجلها لم يميز . استاجر شاة لارضاع وان وجد به لم يميز . استاجر الى ما بنى
 مئة لم يميز . اضافة الاجارة الى مغاصع الدار جائزة . دفع دار الى آخرها لم يميز ولا اجر عليه .

عارية، المستاجر فاسد اذا اجر صحاحيا جازت وقيل لا . استاجر د راهم ليعمل فيها كل شهر يكذا
 نهى فاسدة ولا اجر ويضمنها ولو ليزين بها جازت ان وقت ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر
 على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها . ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواهر زاد لقائل
 ان يقول بالجواز وينصرف الى شد الثياب عليها والدابة وبعده . لان المنفعة المقصود منها
 الثمرة . دفع غز لا الى حائك ليمسجه له بالنصف فسدت كما استيجار الكتاب للقرأة مطلقا ففسدها
 المشركا كاشترط طعام العبد وعلف الدابة وتطمين الدار ومرمتها وتطبيق الباب واد خال جندع
 في سقها على المستاجر . لا يجوز الاستيجار لاستيفاء الحدود والقصاص . استعان برجل في السوق
 لبيع متاعه وطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلاني حانوته ليعمل له . استاجر
 دينا ليمتفع به خارج المصرفا نتفع به في المصرفان كان ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا . ساقها
 وام يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها . الا جبر الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطاء
 في كل ورقة خير ان شاء اخذ . واعطاء اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان
 كان في البعض فقط اعطاه بحسابه من المسمى . استخذه بعد جبرها وجب الاجر وتيممه
 لو ملك . حمل احدا الا جبرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فللمامل النصف .
 قصر الثوب المجمعود فان قبله فله الاجر والا فلا . وكذا الصباغ والتساج . لا يستحق الخياط اجر
 التفصيل بلا خياطة . الصير في باجر اذا ظهرت الزبافة في الكل استرد الاجر وفي البعض بحسابه .
 دفع المارجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لصناعة ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا .
 اجرت دارها من زوجها ثم سكن فيها فلا اجر . من دلتني على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر
 لمن دله . ان دلتني على كذا فله كذا فله اجر المثل للمشي لاجله . وفي السير الكبير قال
 امير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا ايض . ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية . وظاهرة وجوب المسمى . والظاهر وجوب اجر المثل اذا عقد اجارة هنا . وهذا
 مختص بمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع . اجارة الامادي والسمسار والحمام وغوها
 جائزة للحاجة . السكوت في الاجارة رضى وقبول . قال الراعي لا رضى بالمسمى وانما ارضى
 بكذا ففسدت المالك فزمته . وكذا لو قال للساكن اسكن بكذا او الا فانا نقل نسكن لزمه

ما سمي • الأجرة للارض كالحراج على الماعتمد اذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آمنة وجب
 منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده • لا يلزم المكاري ان يهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما
 يلزم الاجر بشايتها • استأجر وحفر حوض عشرين في عشرة وربعين العمق فحفر خمسة في خمسة
 كان له ربع الاجر • لان العشرة في العشرة مائة • والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان له ربع
 العمل • استأجر وحفر بئر فحفره فسد في غير ميعت المستأجر فلا اجر له • بهي بكذا وكذا
 نباع له اجر المثل • متى وجب اجر المثل وجب الوضمان • اكثر اهما مثل ما يتكاري الناس ان
 متفارقا لم تصح والاصح • داري لك دبة اجارة او اجارة دبة فهي اجارة • اجرتك بغير شيء
 فاسلة لا مارية • اجر القصار امين لا يضمن الا بالتعدي • والقصار على الاختلاف في المشترك
 وحله عند عدم اشتراط الضمان عليه اتمعة فيضمن اتفاقا • المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن فان بلبس
 فله رفعه وان يترابها فلا • لا ضمان على الحمامي والثيايبي الا بما يضمن به المودع • تفسد اجارة
 الحمل لطعام معين ببيان الملة وكذا بشرط الورق على الكاتب • شرط الحمامي ان اجر زمن التعطيل
 مشطوط عنه صحيح • لا ان يثبت كذا • وتفسد بشرط كون مئة الرد على المستأجر وباشتراط
 خراجها او عشرها على المستأجر وبردها مكروية • اجرة حمال حنطة القرض على من استأجره
 الا اذا استأجره المفرض باذن المستقرض • امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجبر • نزح
 بيت الخلاء لا يجب على الموجد وان كان يجبر الساكن البيت • وكذا اصلاح الميزاب وتطيين السطح
 وغوهما • لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكذا سته ورماده
 لا تغريغ البالوعة • رد المستأجر على الموجد واجب في مكان الاجارة • الصحيح ان الاجارة
 الاولى اذا انقضت انقضت الثانية • الاجارة من المستأجر والمستأجره للموجد لا تصح ولا
 تنقض الاولى • النقصان من اجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جائز • آجر هائم آجر هام
 غير • فالثانية موقوفة على اجازة الاول فان ردّها بطلت وان اجازها فلا اجر له • استأجره لاعدل
 سنة فمضى نصفها بلا عمل فله الفسخ • تنفسخ الاجارة بموت الموجد العاقد لنفسه الا لضرورة كموته
 في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي ليفعل الاصلاح
 للميت والورثة فيخرجها له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن المستأجر على قبض الاجرة

ألا باب رد عليه نخصة من الثمن وتقبل البيعة منها بلا خصم • لأنه يريد أن يأخذ من ثمن ما في يده •
 وإذا اعتق الأجير في أثناء المدة يخبر ثلثي نفسه فله المولى أجر ما مضى • وإن أجازها بلا أجر كآجر
 للمولى • ولو بلغ اليتيم في أثناء المدة لم يكن له فسخ إجازة الوصي إلا إذا أجاز اليتيم فله نفسه •
 آجر العبد نفسه بلا إذن ثم اعتق نفسه وتو ما عمل في رقه فله ولا وفي عتقه له • ولو مات في
 خدمته قبل عتقه ضمه • مرض العبد وإبائه وسرته مذكور للمساخر في نفسها • وكذا إذا كان
 عمله ناسكاً لعدم حد قته • أدى نازل الخان وداحل الحمام وساكن المهد للاستئصال الفص •
 لم يصدق والأجير واجب • اختلف صاحب الطعام والملاح في مقدار • فالقول لصاحبه وبأخذ
 الأجر بحسبه إلا أن يكون الأجر مسلماً له • اختلفا في كونها مشغولة أو فارغة فيحكم الحال • إذا
 اختلفا في صحتها ونسبها فالقول لمادعي الصحة • قال الفضلي ر ح إلا إذا ادعى الموجه بانها
 كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للموجه كما في آخر إجازة
 البرازية • آجرها المستأجر بأكثر مما استأجره لا تطيب الزيادة له ويصدق بها إلا في مسألتين •
 أن يؤجرها بثلاث جنس ما استأجره وان يعمل بها عملاً كبناء كما في البرازية • اختلفا في
 الخشب والآجر والخلق والميزاب فالقول لصاحب الدار لأن الثمن الموضوع والباب والآجر والخشب
 والمجنوع الموضوع فانه للمستأجر والله أعلم •

• كتاب الأمانات من الوديعه والعارية وغيرهما •

الأمانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الآتي ذلك • الناظر إذا مات مجهلاً غلات الوقت •
 والقاضي إذا مات مجهلاً أموال اليتامى عند من أودعها • والسultan إذا أودع بعض الغنمة عند
 الغازي ثم مات ولم يبين عند من أودعها • كذا في فتاوى قاضيان من الوقت وفي الخلاصة من
 الوديعه وذكرها الولوالحي • وذكر من الثلاثة عند المتفاوضين إذا مات ولم يبين حال المال
 الذي في يده ولم يذكر للقاضي فصار المستثنى بالتلفيق أربعة • وزدت عليها مسائل • الأولى
 الرصي إذا مات مجهلاً ما وضعه مالكه فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين • الثانية الأب إذا
 مات مجهلاً مال ابنه ذكر وبنيها أيضاً • الثالثة إذا مات الرارث مجهلاً ما أودع عند مورثه • الرابعة
 إذا مات مجهلاً مال أمته الرعي في بيته • الخامسة إذا مات مجهلاً ما وضعه مالكه في بيته بغير علمه •

السادسة اذا مات الصبي مجهلا لما اودع عنده، **محجورا** * وهذا الثالث في تخصيص الجامع الكبير
 للخللاطي فصار المستثنى عشر * وقيدوا بتجهيل الغلة * لان الناظر اذا مات مجهلا لمال البدل فانه
 يضمه كمنافى الخالية * ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها
 فان بينها وقال في حبوته رددها لتجهيل ان يرهن الوارث على مقالته والا لم يقبل قوله *
 وان كان يعلم ان وارثه يعلمها لتجهيل ولذا قال في البرازية والمودع انما يضم بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعه * اما اذا عرف الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين
 لم يضم * واو قال الوارث انما علمتها فانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا او كذا او هلكت ضحك
 انتهى * ومعنى ضمانها صيرورتها بذاني تركته * وكذا الوارث على الطالب التجهيل راد على الوارث
 انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية *
 تلزم العارية فيما اذا استأجر جدار غيره لوضع جنده ووضعه ثم باع المعبر الجدار فان المشتري
 لا يتم من رفعها وقبل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية * اذا تعدى الامين
 ثم ازاله لا يزول الضمان كما لمنعير والمسناجر لا في الوكيل بالبيع * او بالحفظ * او بالاجارة *
 او بالاستيجار * والمأزاب * والمستبضع * والشريك عنانا او مفاوضة * والمودع * والمستعبر الرهن
 وهي في الفصول الاخرية فهي في المبسوط * الوديعه لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن *
 والمستاجر يؤجر ويعار ولا يرهن * والعارية تعار ولا تؤجر * قيل يودع المستاجر والعارية
 اذ تصح اعارتهما وهي اقوى من الايداع * وقيل لا * لان الامين لا يسلمها الى غير عياله * وانما
 جازت الاعارة لاذن المعير والموجر للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع * فان قيل اذا
 اعار فقد اودع * فلما ضمن لا تصدي * والرهن كالوديعه لا يودع ولا يعار ولا يؤجر * واما الوصي
 فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة * وكذا المتولي على الوقف والوكيل
 يقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين * العامل لغيره امانة لا اجر له
 الا الوجبي والناظر فيستحقان بقدر اجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان
 الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا اجر للناظر كمنافى الخالية * ومن هنا يعلم
 انه لا اجر للناظر في المسقف اذا احيل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط * وفي جامع الفصولين

الركيل بتقبض الرد بعد اذ احمى له اجر اليأتي بما جاز بخلاف الركيل بتقبض الدين لا يصح استيجاره
الا اذا وقت له وقتا . وفي البرازية لوجهل المكفيل اجر الم يصح . رد كره الزباني ان الرد بعد باجر
مضمونة . وفي الصبرية من احكام الرد بعد اذ استاجر المودع المودع صح بخلاف الرامن اذا استاجر
المرتبة . كل امين ادعى اصال الامانة الى مستغفها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والركيل
والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم . وسواء كان في حقه مستغفها او بعد موته الا
في الركيل بتقبض الدين اذا ادعى بعد موت الركيل انه قبضه ودفعه له في حيوته لم تقبل الا ببينة
بخلاف الركيل بتقبض العين . والفرق في الواوالية . القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه
الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائلة خالفت الظاهر وكذا المتولي . الامين اذا خلط بعض
اموال الناس ببعض او الامانة بماله فانه ضامن فالمودع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها .
ولرأفق بعضها فرد وخلطه بها ضمنها . العالم اذا سأل الفقراء شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها
لا ربا بها ولا تجز بهم عن الزكاة الا ان يأمر الفقراء او لا بالخذ . والمتولي اذا خلط اموال اوثاف
مختلفة بضمن الا اذا كان باذن القاضي . والسمنار اذا خلط اموال الناس واثمان ما باعه ضمن الا
في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط . والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا في مسائل . لا بضمن
الامين بالخلط . القاضي اذا خلط ماله بمال خير او مال رجل بمال آخر . والمتولي اذا خلط مال
الوقف بمال نفسه . وقبل بضمن . ولو انلف المتولي مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ . وحيلة
براءته انفاذه في التعمير وان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرد عليه .
الامين اذا هلك الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده ونهى عليها هلك كذا في الواوالية
والبرازية . الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه راوده وهلك عند المودع فانه يضمنه
لكونه مال المولى مع ان للعبث بدا معتبر حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه الا اذا رآه
في شيء كاذبه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع . وخزجت عنه مسئلتان . المودع اذا اذن
انسانا في دفع الرد بعد الى المودع فدفعها له ثم استغف ببينة بعدا لهلاك فلا ضمان على المودع
وللستحق تضمين الدافع كما في جامع الفصولين . الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد
منهما حصته ارجل ثم اذن احدهما مستاجر وبالعمارة تعمر لا رجوع للمستاجر على الشريك

المكسكت • ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه بمحتمه كذا في
 اجازة الولوالجية • لا تجوز للمودع المنع بعد الطلب الآفي مسائل • لو كانت سيفاً يطلبه ليضرب
 به ظلماً اركان كانت كتاباً به اقرار بمال غيره • او قبض كفا في الحانية • المودع اذا ازال التعدي
 زال الضمان الا اذا كان الايداع مرقناً بتعدي بعد • ثم ازاله لم يزل الضمان كفا في جامع الفصولين •
 المودع اذا اجتمع ما ضمنه الا اذا هلك قبل النقل كفا في الاجناس • المودعة امانة الا اذا
 كانت باجر فمضمونة ذكر • الزيلعي وتقديمت • للمعيران يسترد العارية متى شاء الآفي مسائل •
 لو استعار مائة لرضاع ولد • وصار لا يأخذ الا ثديها له الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى الفطام • ولو
 رجع في فرس الغازي قبل الملق في مكان لا يقدر على الشراء والكراء فله اجر المثل وهما في الحانية •
 وفيما اذا استعار رضاً للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يتصد ولو لم يوقت وترك باجر •
 مؤنة رد العارية على المستعبر الآفي مارية الزمن كفا في المبسوط • تخليف الامين عند دعوى
 الرد والهلاك • قيل لنفي التهمة • وقيل لانكار الضمان • ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى
 الرد على الوصي وحلف انه يضمن الوصي كذا في ودبعة المبسوط • لو رد الدفعة الى عبده ردها
 لم يبرأ سواء كان يقوم حلبها او لا هو الصحيح • واختلف الافتاء فيما اذا ردها الى بيت ما اكها
 او الى من في عياله • ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغرقة بالدين
 وام يكن مؤتمناً ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم • ولو قضى المودع بهاد بين المودع ضمن على الصحيح •
 ولا يبرأ من الدين الميث بدفع الدين الى الوارث وعلى الميث دين • ادعى المودع دفعها الى ما ذون
 ما اكها وكذا به بالقول له في براءته لافي وجوب الضمان عليه • الماذون له بالدفع اذا دهاه
 وكذا به فان كانت امانة فالقول له • وان كان مضموناً كالغصب والد بين لا كفا في فتاوى قارى
 الهنداية • ومن الثاني ما اذا اذن المودع المستاجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في
 احكام التمار من العمادي • استاجر بعير الى مكة فهو على المالك دون المجبى • ولو استعار
 بعير فهو عليه ما كذا في اجازة الولوالجية وفي وكالة البرازية • المستبضع لا يملك الا بضاع
 والايداع • والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوباً وقال اشتر لي به ثوباً
 صح كما اذا قال اشتر لي به اي ثوب شئت • وكذا لو دفع اليه بضاعة واخذ ان يشتري له ثوباً

مع البضاعة كما إشارته إلا أن المضارب يملك اليد المستبضع لا إذا كان في تصدق ما يعلم أنه
 تصدق لا سترتاح أو نص على ذلك انتهى . الأمانة كالأجار تنفس بموت أحد كما هي المنة .
 التزل للمودع في دعوى الرد والهلاك إلا إذا قال امرئني بدفعها إلى فلان فقد تعهدها إليه وكذا به
 ربه . في الأمر بالنقل لربها . وأودع ضامن هذا أصابنا ربح خلا فلا ين أبي ليلى كذا في آخر
 الودعة من الأصل لمحمد ربح . المودع إذا قال لا أدري أيكما استودعني وأدعاهما ربحان
 وأبي أن يلف لا حد مما ولا بينة يعطيهما لهما نصين ويضمن مثلها بينهما . لأنه أنلف ما استودع
 بهله . مات رجل وعليه دين وعنده ودعة تغبر عينها فجمع ما تركه بين الثرماء وصاحب
 الودعة بالخص كذا في الأصل أيضا .

كتاب الحجر والمادون

الحجر عليه بالسفه على قولهما المفتى به كالصغير في جميع أحكامه الآتي النكاح . والطلاق .
 والعتاق . والاستيلاد . والتدبير . ووجوب الزكاة والحج والعبادات . وزوال ولاية أبيه
 وجده . وفي صحة إقراره بالعقوبات . وفي الانفاق . وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو
 كما البالغ في ماله . وحجبه كالعبد في الكفار فلا يكفر إلا بالصوم حتى إذا عتق عن كفارة ظاهره
 صح . ولا تجزئه عنها ويصوم لها وتامه في شرح ابن وهبان . إذا ما أقرره وفي التاتارخانية أنه
 صحيح عند أبي حنيفة ربح لا عندهما انتهى . يعني بناء على الحجر بالسفه . الصبي المحجور عليه
 مواخذة بافعاله فيضمن ما أنلفه من المال وإذا قبل فالدية على عائلته الآتي مسائل . لو أنلف ما اقتصره
 وما اردع عند بلا اذن وليه وما أعير له وما بيع منه بلا اذن . ويستثنى من أيداعه ما إذا اردع
 صبي محجور مثله وهي ملك خير مما للمالك تضمن الدافع أرا لا جند . قال في جامع الفصولين
 وهي من مشكلات أيداع الصبي . قلت لا اشكال . لأنه إنما يضمنها الصبي للتسليط من مال الكفا
 ودخاله بوجوده كما لا ينفي . الأذن في الإجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية .
 لا يصح الأذن إلا في المعنوي والمحجور ولا بينة ولا يصير محجورا بهما على الصحيح . اذن لعبه
 ولم يعلم لا يكون إذا قال يا بعتوا عبدي فأنني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم
 بخلاف ما إذا قال يا بعتوا ابني . إذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان أو بيع ثوبي ولم يقل من فلان

كان اذا نابا للتجارة كدافي الثانية * والا مر بالشراء كدافي الراوية * فلو قال اشترى ثوبا
ولم يقل من فلان ولا للباس كان اذا نواهي حادثة الفتوى فليحفظ * الاذن بالتجارة لا يقبل
التخصيص الا اذا كان الاذن مضار بافي نوع واحد فاذا ابدى المضاربة فانه يكون ما ذونا
في ذلك النوع خاصة * وقال السرخسي رح الاصح عندي التعميم كما في الظهيرية * اذا رأى
المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان ما ذونا الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية * السفهية
اذا زوجت نفسها من كفؤ صح فان تصرت عن مهر مثلها كان للمولى الاعتراض * ولو اختلف من
زوجها على مال وقع ولا يلزمها * ولا يصح انقار السفيه ولا الا شاهد عليه * ولو ذال العوصي المال
الى اليتيم بضد لرغفه سفيه اضمنه ولو ام يستجير عليه * ولو حجر القاضي على سفيه فاطلقه آخر
جازا طلاقه * لان الحجر ليس بقضاء * ولا يجوز للثالث تنفيذ الحجر الاول خلافا للخصاف *
ووتف المحجور عليه بالسفه باطل * واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي نصحه البلخي وابطاله
ابوالقاسم * ولا بصير السفيه محجورا عليه بالسفه عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا يرتفع
عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لجمهور حنابلة ولا تشتراط حضرته لصحة الحجر
عليه كما في خزائن المفتين * وورثت حادثة حجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشد وادعى
خصمه بقاءه على السفه وبرد هذا فلم ارفعه انقبلا صريحا وينبغي نقلا بم بيعة البقاء على السفه ما في
المسقط من الحجر * الظاهر زوال السفه * لان عقله يمنع عنه ذكره في دليل ابي يوسف رح على
ان السفه لا يستجير الا بحجر القاضي * وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان
في المهر رضي ان برهن فان برهن من شهد له مهر المثل لم تقبل بيعة * لانها الاثبات فكل بيعة
شهد لها الظاهر لم تقبل * وهنا بيعة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل * اما ذونا اذ الحق
دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتي * العبد
الماذون المديون اذا اوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا للموصي له اذا كان
يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته * ولو وهبه في حيوته للغريم ابطالها
ويبيعه القاضي فما فضل من ثمنه فللراهب كذا في خزائن المفتين من الرصايا * اما ذونا لا يكون ما ذونا
قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق باعوا عبدي ولم يعلم العبد

كتاب الشفعة

هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرر للجبر فان استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع
 للمشتري على الشفيع كما هو مذهب الامامية والقديم واستبلاذ الاب بخلاف البائع فروية المشتري
 ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالا لجل ويرد ما على البائع لا تسلم للمشتري * ودلت
 المسئلة على الفسخ دون التحول * نال الاستصحابي والتحول اصح والا بطلت به * المعام لا يؤثر
 للموهوم * فلو قطع يميني رجلين فضرر احدهما اتص له وللآخر نصف الدية * ولو حضر احد
 الشفيعين تضي له بكلها كذا في جنابات شرح المجمع * باع مائي اجارة الغير وهو شفيعها فان
 اجاز البيع اخذها بالشفعة ولا بطلت الاجارة ان ردّها كذا في الوالو الجبة * الاب اذا اشترى
 دار لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها * والرصي كالأب * اذا كانت دار الشفيع
 ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازمه فقط وان كان فيه تفرق بين الصفقة * والفتوى على جواز
 بيع دون مكتة وجوب الشفعة فيها * يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم الي موكله
 فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار * والنسليم من الشفيع له صريح بطريقنا * سمع بالبيع في طريق
 مكتة يطلب طلب المواتبة ثم يشهدان قدا ولا وكل او كتب كتابا وارسله ولا بطلت * تسليم الجار
 مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار * سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار *
 الأبراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطالعا ولا يبطلها ديانته ان لم يعلم بها * اذا صبغ المشتري البناء
 فجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه ما زاد الصبغ وان شاء ترك كذا في الوالو الجبة * وفيه نظر *
 اخر الشفيع الجار الطلب لكون الماضي لا يراها فهو معدور * وكذا لو طلب من الماضي احضاره
 نامتنع فاخر * اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا * تعليق ابطالها بالشرط
 جائز * انكر المشتري طلب الشفيع حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم * ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتال لا بطلها بخلاف فان نكل فله الشفعة * وفي منطومة ابن وهبان حاله *
 اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول الاب بلا يمين * هبة بعض
 الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض * حط الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق
 الشفيع * لعد عوي في رتبة الدار وشفعته فيها يقول هذا الدار داري وانا ادعيتها فان وصلت

الى والا فانما على شفعتي فيها • استولى الشفيع عليها بلا قضاء فان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما
والا كان ظالما • وفي جنبايات الملتقط وعن ابي حنيفة راح اشياء على عدد الرؤس • الغفل •
والشنعة • واجز الفسام • والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى ❦

❦ كتاب القسمة ❦

الخرامات اذا كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك • وان كانت لحفظ الانفس فهي على
عدد الرؤس • وفرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل تربة فانها تقسم على
هذا وهي في كفالة التانار خانبة • وفي فتاوى تارى الهداية اذا خيف الفرق فانقبوا على
القاء بعض الامتعة منها فلقوا فالغرم بعد الرؤس • لانها لحفظ الانفس انتهى • القسمة الفاسدة
لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة • يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان
واسعا لا يضر سكة الاملح ان يدخلوا شيئا من الطريق في محلهم وفي دورهم ان لم يضر •
وله بناء ظلة في هواء طريق ان لم يضر لكن ان خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم • المشترك
اذا انهدم فابى احد هما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم اجبره ليرجع • بنى
احد هما بغير اذن الآخر فطلب رفع بنائه تسم فان وقع في نصيب الباني فلها والاهدم • لئلا تبصرف
في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تنورا وحما او لا يضمن ما تلف به •
تنتقض القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين وبغض الوصية • ولا بد من رضا
الموصى له بالثلث • وهذا اذا كانت بالتراضي • اما بقضاء القاضي لا تنتقض بظهور وارث •

واختلفوا في ظهور الموصى له ❦

❦ كتاب الاكراه ❦

بيع المكره بخلاف البيع الفاسد في اربع • يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد • وينتقض تصرف المشتري
منه • وتعتبر القيمة وقت الاحتاق دون القبض • والتمن امانة في يد المكره مضدون في غيره كذا
في المجتبى • امر السلطان اكراه وان ام يتوعد وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه او ام يستل
امره يقتله او يقطع ايدى او يضر به ضربا يضاف على نفسه او تلف عضو كما في منية المفتي • اجري
الكفر على لسانه بوعيد حبس او قيد كفر وبانت امره • اكراه الغفل على القطع لم يسهه •

أكره المكر على قتل صيدناي حتى تقتل كان ما جورا . أكره على العفو عن دم العمد لم يضمن
المكره . أكره على الاعتناق فله يضمن المكر إلا إذا أكره على شراء من يعتق عليه باليمين
أو بالقرابة . إذا تصرف المشتري من المكره فانه يقسح تصرفه من كتابة أو اجارة إلا التدين
والاستيلاء والاعتناق . أكره على الطلاق وقع إلا إذا أكره على التوكيل به فوكل . أكره على
التمكاح بأكثر من مهر مثل وجب ثمنه وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشيئ انتهى

❦ كتاب الغصب ❦

المغصوب منه خير بين تضمن الغاصب وغناصب الغاصب إلا إذا كان في الوقت المغصوب إذا
غصب وقيمته أكثر وكان الثاني أملا من الأول فان المغولي انما يضمن الثاني كذا في وقت الخاتمة .
إذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك إلا إذا تصرف في مال امرأته
فما ثبت وادعى انه كان باذنها أو أنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القيمة . من هدم حائط غيره
فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بعمارته إلا في حائط المسجد كما في كراهية الخاتمة . الاجارة لا تلحق
الاتلاف فلو تلف مال غيره تعدد يا فقال المالك اجرت أو رخصت أم يبرأ من الضمان كذا في دعوى
البرازية . الأمر لا يضمن بالأمر الآتي خمسة . الأولى إذا كان الأمر سلطانا . الثانية إذا كان مولى
للمأمور . الثالثة إذا كان المأمور عبدا للغير . كما هو عبدا للغير . بالباقي أو يقتل نفسه فان الأمر يضمن
إلا إذا امره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الأمر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يضمنه
المولى يرجع به على سيده . الرابعة إذا كان المأمور صبيًا كما إذا امر صبيًا بالتلاف مال الغير فالتلاف
ضمن الصبي ويرجع به على الأمر . الخامسة إذا أمر بغير باب في حائط الغير فحرق الضمان على الحافر
ويرجع به على الأمر وتماه في جامع الفصولين . لا يجوز التصرف في مال غير بلاذنه ولا ولاية
الآتي سيطرة في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير إذنه .
الثانية إذا نفق المودع على أبوي المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي
لم يضمن استئسانا . الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعلاته وجوهه بثمنه وزدوا
البقية إلى الورثة . أو أقمي عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئسانا وهي زائفة أصاب
محمد بن حذركم الزبني في آخر البهقات . ومن هذا النوع المسائل الاستثنائية . ذبح شاة تصاب

شد ما لم يضمن ، ذبح أضحية غير بلا اذ نهى ايامه الم يضمن ، اطلقه في الاصل وتيمم بعضهم بها اذا
 اضجعها للذبح ، وكذا الورق قد را على كانون فيه لحم ووضع الخطب ما وتد غير وطشه ، وكذا
 لو طعن برأ جعله في دورق وربط الحمار فساقه ، وكذا الوحمل حملة الساقط في الطريق نكاحه ،
 وكذا الواعاه في رنع الحرج فانكسرت ، وكذا الرفع فوتمت الارض نسقا ما حبن شد ما صاحبها ،
 ومنها احرام رقيقه لا غمائله ، وسقي أرضه بعد بذرا زارع ، وايس منها سلخ الشاة بعد تعليقها
 للسقاوت ، والكل من كتاب المرضي من جامع الفصولين ، المباشرا من وان لم يعتمد ، والمتسبب
 لا الا اذا كان متعدد الموردين سهمان ملكه فاحاب انسانا ضمنه ، ولو حق بشر في ملكه فوقع
 بما انسان لم يضمنه في غير ملكه يضمنه ، ولو ارضعت الكبيبة الصغيرة لم تضمن نصف مهر
 الصغيرة الا بتعمد الفساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارضاع مفسدا له وان يكون لنير حاجة
 والجهل عند نكاحه ، والدفع الفساد كما في ارضاع الهداية ، العتار لا يضمن الا في مسائل ، اذا
 جحد المودع ، واذا باعه الغاصب وسلمه ، واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع
 الفصولين ، منافع الغصب لا تضمن الا في ثلث ، مال اليتيم ، ومال الوقف ، والمعد للاستغلال ،
 منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشر يكون في
 الملك ، اما الوقف اذا سكنه احدهما بالغاية بلدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى او
 للاستغلال فانه يجب الاجر ، ويستثنى من مال اليتيم مسئلة ، سكنت امه مع زوجها في داره
 بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في وصايا القنية ، لا نصير الدار معة له باجارها انما
 نصير معة اذا بناها لذلك او اشتراها له ، وباعداد البائع لا نصير معة في حق المشتري ، الغاصب
 اذا اجر ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد للاستغلال فعلى المستاجر المسئول لا اجر له
 ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه من المستاجر ، السكنى بتاويل عقد يسكنى المربعين ،
 لراستاجر ماسة باجر معلوم فسكنها سفتين ودفع اجرتها ما ليس له الا سترداد ، والتشريع
 على الاصول يقتضي ان له ذلك ان لم تكن معة لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترد الا اذا دفع على
 وجه الهبة فاستهلكه المورج ، اجر الفصولي دارا موقوفة وقبض الا اجر خرج المستاجر عن المعنة
 اذا كان ذلك اجرا له ويرد الى الواقف ، اجره الغاصب ورد اجرتها الى الملك تعاقب له ، لان

أخذ الأجرة اجازة • اللّحم قيمي • قال للفا صبح بها فان ملكك قبل التضحية ضمنها وان بعد ذلك لا •
 الأجرة قيمي وكذا الفهم • أمره ان ينظر الى خابجة فنظر فسأل الدم فيها من انفه ضمن نقصان الخل •
 الحشب اذا كسره الفاصب فاحشا لا يملكه • ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع • عثر في زق
 انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه بغير ضرورة • الا مولا ضمان عليه بالامرا لا في ثلث •
 ما اذا كان الامر سلطانا • او مولى المأمور • او كان المأمور عبدا للغير • بالتلاف مال غيره فانلقت
 كان الضمان على العبد ويرجع به على أمره كما في جامع الفصولين • وزدت رابعا • ما اذا امر
 الأب ابنه كما في القنية • لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتي •
 وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو علمه اخذ • كما في الود بعة • حفر قبر فدفن فيه آخر
 ميتا فهو على ثلاثة اوجه • فان كان في ارض مملوكة للسائر فللمالك النش عليه واخرجه وله
 النسوبة والزرع فوقها • وان كان في ارض مباحة ضمن الحافر قيمة حفره ممن دفن فيه • وان
 كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة • لان الحافر لا يدري بأي ارض يموت هكذا
 ذكر الفروع الثلاثة في الواقعات الجسمية من الوقف • ويغيب شي ان يكون الوقف من قبيل المباح
 فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه نهى صورتان في ارض مملوكة

فلما لك الخيار • وفي مباحة فله تضمن قيمة الحفر ❦

❦ كتاب الصيد والذبائح والاضحية ❦

الصيد مباح الا للتهني او حرفة كذا في البرازية • وعلى هذا افتخا حرفة كصياد السمك
 حرام • واسباب الملك ثلاثة • مثبت للملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح • وناقل بالبيع
 والهبة وغوهما • وخلافة كملك الوارث • فالاول شرطه خلوا الممل عن الملك فلوا استولى على
 حطب جمعه غيره من المفازة لم يملكه • ولا يدل للمقلش ما يجده • ولا تعزيف • ولو ارسل انسان
 ملكه وقال من اخذ فهو له لا يملك بالاستيلاء فلما حبه اخذ • بعد • حتى تشور الرمان الملقاة في
 الطريق لكن المختار انه يملك تشور الرمان • ولو القى بهيمة ميتة فبئز رجل وسلبها واخذ
 جلدها فلما اكها اخذ • فلو د بهه رد له ما زاد الد باع ان كان بماله قيمة • والاستيلاء قسمان •
 حقيقي وحكمي • فالاول بوضع اليد • والثاني بالتهنيته فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تغفل

بِخلاف ما اذا نصبها للجفاف * واذا نصب الغسطاء فتعمل الصيد به ملكه * ولو نصبها له فتعمل بها
 ناخذ وغيره فان الاول لو كان بحيث لو مديده اخذ ملكه فيأخذ من الثاني والا فلا * واو حفر
 بحر الصيد الذي اب وغاب فعدم آخر مبعثه لصيد ما فوقع النصب في البحر فهو حرامه * وان سئل في
 ارضه فهو له وان لم يهبها * لانه من انزلها بخلاف النخل والطبي اذا انكس او باض الصيد فانه
 لا يكون لصاحبها الا بالانهبته ما لم يكن قريباً منه بحيث لو مديده لاخذ * * ولو وقع في حجر من
 النثار شبه فاخذ وغيره فهو للآخذ الا ان يهني حجره * واما الثاني فشرطه وجود مالك في
 الحمل فلا يجوز بيع ضربه العائض والغائض لعدم الملك * لا تحل ذبيحة الجبري ان كان ابوه سبياً *
 وان كان جبري احلت * سمكة في سمكة فان كانت صبيحة حلالاً والا فلا * لانها مستقرة * وان
 وجد فيها ذرة ملكها حلالاً * وان وجد حاتم او دينا را مضر وبالا وهو لقطه * له ان يصرفها
 على نفسه بعد العرف ان كان محتاجاً * وكذا اذا كان غيباً عندنا * ارسلت السمكة في الماء النجس
 فكبرت فيه لا بأس باكلها للحال * ويحل اكلها اذا كانت بحروحة طافية * اشترى سمكة مشدودة
 بالنسكة في الماء وقبضها كذا فكفها * سمكة فابتلعها ما لم يبلع للبائع والمشتري فان
 كانت المبتلعة هي المشدودة فلهما المشتري قبضها والا * ذبح لعدم الامير او واحد من العطاء يحرّم
 ولو ذكرا لله تعالى * وللضيف لا * النثر على الامير لا يجوز * وكذا النقاطة * وفي العرس جائز
 لعضو المفصل من الحي كميتة الا من مذبح قبل موته فيحل اكله من الماكول كما في مكية المفتي
 كتاب الجطر والاباحة

ليس زماناً زمان اجنباب الشبهات كما فيه من الخانية والتجنس * الفس حرام فلا يجوز اعطاء
 الزبوف لذاتين ولا بيع العروض المغشوقة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب * التائبة
 في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزبوف والمستوفة وهما في واتة الحسامي من شراء الاسير * الاقتوى
 في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية * الحرمة تنبذ في الاموال
 مع العلم بها الا في حق الزان فان مال مورثه حلال له وان علم بجرمته منه من الخانية * وقبله
 في الطهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال * من قبل يد غيره سق الا اذا كان ذا علم وشرف وكذا
 نبي كغيره الطهيرة * ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذي الشرف * بذكره معاشره

من لا يصلي ولو كانت زوجته لا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمراة معاشرته كذا في
 تفقات الظهيرة * الخلف في الوعد حرام كذا في أصح حجة الذخيرة * وفي القنية وعده أن يأتيه
 فلم يأته لا يأنم * ولا يلزم الوعد الا اذا كان مغلقا كما في كفالة المرازمة * وفي بيع الزنا
 كذا في كراهة الزيلعي * استخدام اليتيم بلا اجرة حرام واولا خيد ومعلمه الآلامه * وفيما اذا
 ارسله المعلم لا حصار شره كذا في القنية * ليس الحرير الخالص حرام على الرجل الا لدفع ثمن
 او حصة كما في الجداد من غاية البيان * ولا يجوز الخالص في الحرب عند * ما حرم على البالغ
 نعله حرم عليه نعله لولده الصغير فلا يجوز ان يستقيه خمره * ولا ان يلبسه حريرا * ولا ان يضرب
 يده وبنائه او رجليه * ولا اجلاس الصغير لابطا وبول مستقبلا ومستديرا * الخلق بالاجنبية حرام
 الا ملازمة مد يوته هربت ودخلت خربة * وفيما اذا كانت عجوزا شوهاء * وفيما اذا كان
 بينهما حائل في بيت * الخلو بالمحرم مباحة الا لاخت من الرضاة والصحة الشابة * من مات
 صلى الكفرا بيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبوت ان الله تعالى احياهما له حتى
 آمنابه كذا في مناقب الكردي * استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في مغنومة ابن وهبان *

❦ كتاب الرهن ❦

ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة * بيع المشاع جائز لا رهنه * بيع المشغول جائز لا رهنه * بيع
 المتصل بغيره جائز لا رهنه * بيع المطلق متقه بشرط قبل وجوده في غير الملبس جائز لا رهنه * كذا
 في شرح الاقطع * لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطيب له الا جره * اذن
 الراهن للمرتهن في الاجارة فأجره خرج عن الرهن ولا يعود * الا جره اذن من العين عند
 المستاجر على دين له صح وانفسخت * اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار فاكلها لم يضمن * باع
 الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول * يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن باذن الراهن *
 واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة * رهنه على دين موعود عند فع له البعض وامتنع
 لا جبر * لا يبيع القاضي الرهن بغية الراهن * المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس
 بمنضمون في الاصح * الاجل في الرهن يفسده * الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون
 لفظة بل يحفظه الى ظهور مالك * القول مانع * مع اليقين * وفي تعين الرهن * وفي بقدر

ماردن به • اختلف الراهن والمُرْتَهَن فِيمَا اِذَا بَاعَ بِهِ الْعَدْلُ الرَّهْنَ فَاَلْقَوْلُ لِلْمُرْتَهَنِ وَإِنْ صَدَّقَ
 الْعَدْلُ الرَّاهِنَ كَمَا لَوْ اِخْتَلَفَ فِي قِيَمَةِ الرَّهْنِ بَعْدَ مَلَاكِهِ • وَلَوْ مَاتَ فِي يَدِ الْعَدْلِ فَاَلْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ •
 وَلَوْ كَانَ رَهْنًا بِمِثْلِ الدِّينِ فَبَاعَهُ الْعَدْلُ وَادَّعَى الْمُرْتَهَنُ أَنَّهُ بَاعَهُ بِأَثَلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَكَذَّبَ بِهِ الرَّاهِنُ
 فَاَلْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُرْتَهَنِ لَا الْعَدْلَ • مَا جَازَتْ الْكَفَالَةُ بِهِ جَازَ الرَّهْنِ بِهِ إِلَّا فِي دِرْكَ
 الْمَبِيعِ • تَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِدُونِ الرَّهْنِ • وَتَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِمَا هُوَ عَلَى الْكَفِيلِ دُونَ الرَّهْنِ • وَفِي
 الْكَفَالَةِ الْمُعْلَقَةِ يَجُوزُ اخْتِذُ الْكَفِيلِ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ دُونَ الرَّهْنِ ذَكَرَ هُمَا فِي إِضَاحِ الْكَرْمَانِي •

❦ كِتَابُ الْجَنَائِيَّاتِ ❦

الْعَاقِلَةُ لَا تَعْمَلُ الْجَمْدُ إِلَّا فِي مَسْئَلَةٍ مَا إِذَا عَقِبَ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ أَوْ صَاحِبٍ فَإِنْ نَصِيبُ الْبَاقِينَ يَنْقَلِبُ مَا لَا
 وَيَتِمُّ لَهُ الْعَاقِلَةُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ • صَلَّحَ الْأَوْلِيَاءُ وَعَفَوْهُمْ عَنِ الْقَاتِلِ يَسْقُطُ حَقُّهُمْ فِي الْقَصَاصِ
 وَالْدِّيَّةِ لَا حَقَّ الْمَقْتُولِ كَذَا إِنِّي الْمُنِيَّةُ • الْوَاجِبُ لَا يَتَّقِدُ بِوَصْفِ السَّلَامَةِ وَالْمُبَاحِ يَتَّقِدُ بِهِ فَلَا ضَمَانَ
 لَوْ هَرَى قُطْعَ الْقَاضِي إِلَى الْنَفْسِ • وَكَذَا إِذَا مَاتَ الْمُعَزَّرُ • وَكَذَا إِذَا سَرَى الْقَصْدُ إِلَى الْنَفْسِ
 وَأَمَّا بِسَؤْلِ الْمُعْتَمَدِ لَوْ جَوَّهَ بِالْعَقْدِ • وَأَوْ قُطْعَ الْمَفْطُوعِ يَدًا يَدًا طَاعَهُ فَسَرَتْ ضَمِنَ الدِّيَّةِ • لَا نَهْ مَبَاحٍ
 فَيَتَّقِدُ • وَضَمِنَ أَوْ عَزَّرَ زَوْجَتَهُ فَمَاتَتْ • وَمَنْهُ الْمُرُونُ فِي الطَّرِيقِ مَقِيدًا بِهَا • وَمَنْهُ ضَرْبُ الْأَبِ
 ابْنَهُ أَوْ الْأُمَّ أَوْ الْوَصِيَّ تَادِيْبًا • وَمَنْ الْأَوَّلُ ضَرْبُ الْأَبِ ابْنَهُ أَوْ الْأُمَّ أَوْ الْوَصِيَّ أَوْ الْمَعْلَمَ بِأَذْنِ الْأَبِ تَعْلِيمًا
 فَمَاتَ لَا ضَمَانَ فَضَرْبُ التَّادِيْبِ مَقِيدٌ لَكُونِهِ مَبَاحًا • وَضَرْبُ التَّعْلِيمِ لَكُونِهِ وَاجِبًا • وَحُلُّهُ
 فِي الضَّرْبِ الْمُعْتَمَدِ • الْمَكْبُورَةُ فَمَوْجِبٌ لِلضَّمَانِ فِي الْكُلِّ • وَخَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ الثَّانِي مَا إِذَا وَطِئَ
 زَوْجَتَهُ فَأَفْضَاهَا أَوْ مَاتَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ مَبَاحًا لَكُونِ الْوُطْئِ اخْتِذَ مَوْجِبِهِ وَهُوَ الْمَهْرُ
 فَلَمْ يَجِبْ بِهِ آخَرُ • وَتَمَامُهُ فِي التَّعْزِيرِ مِنَ الزَّيْلِيِّ • الْجَنَائِيَّتَانِ عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي الْنَفْسِ وَفِي مَادُونِهَا
 لَا تَمْتَدُّ إِخْلَانُ إِلَّا إِذَا كَانَ تَخْطِئًا وَلَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا بَرٌّ فَتَجِبُ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ذَكَرَ الزَّيْلِيُّ • الْقَصَاصُ يَجِبُ
 لِلْمَمِيَّتِ ابْتَدَأَ ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَارِثِ فَلَوْ قُتِلَ الْعَبْدُ مَوْلَا ذِي إِبْنَانٍ فَعَقِلَ أَحَدَهُمَا سَقَطَ الْقَصَاصُ وَلَا
 شَيْءٌ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ عِنْدَ الْأَمَامِ • وَصَحَّ عَقْوُ الْمَجْرُوحِ تَفْضِي دِيَّةٍ بِهِ مِنْهُ لَوْ أَنْفَابَ مَا لَا وَهُوَ مَوْرُوثٌ
 عَلَى فَرَاغِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَرِثُهُ الزَّوْجَانِ كَالْأَمْوَالِ • الْأَعْتَابُ فِي ضَمَانِ الْنَفْسِ بَعْدَ الْجَمَاعَةِ
 لَا لَعْنَةَ الْجَنَائِيَّاتِ وَ عَلَيْهِ فَرَعُ الْوَلَوِ الْجِي فِي الْأَجَارَةِ • أَرَامُ أَنْ يَضْرِبَ عَبْدٌ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ يَضْرِبُهُ

١٠ احد عشر فبات رفع عنه ما قصته العشرة وضمن ما نقصه الا خير فيضمنه بخروا بنشره اسوايا
 ونصف قيمته * دية القتل خطأ ارضية عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره او كان القتل في دار
 الحرب * الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا تصاص ولا دية على عاقلة * مبة القصاص
 المبرر القاتل لا يجوز * لانه لا يجري فيه التملك كما في اجارة الوالدية * لا تجب على المبرر دية
 المبرر وعلى القاتل اذا قتله الاخر دفعا من نفسه * لكل واحد التعرض على من شرع جبه احافى
 الطريق * ولا ياتون بالسكوت عنه * يضمن المباشرون ان لم يكن متعدفا يضمن الحد اذا اذات طريق
 الحد بانه نفقا عينا * والقصاص اذا دق في حائوته فانهدم حائوت جارة * لا اعتبار برضاء اهل
 الحيلة بالسكوت النافذة * حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها * قطع الحياض الحما من
 ديمه وكان غير حاذق فعصمت فعليه نصف الدية * مذهب الاصوليين ان الامام شرطا لاستيفاء
 القصاص كالحدود * ومذهب الفقهاء الفرق * القصاص كالحدود والافى خمس ذكرناها في
 فاعلة ان الحدود تدبر بالشبهات * عقرو الولي عن القاتل افضل من القصاص وكذا عقرو المجرور
 وعقرو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كما لو ارث اذا برأ المديون بر * ولا يبرأ
 من ظلم المورث ومطله * اذا قاتل المجرور قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت
 الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحتني فلان ثم مات فيبر من ابنه ان فلانا آخر جرحت
 تقبل كما في شرح المبطلون * يصح عقو المجرور والوارث قبل موته لا نقض السب لهما كما
 في النزاهة * الحدود تدبر بالشبهات ولا يثبت معها الا في التبرئة فانها تدخل في الحدود
 مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القضاء ❀

❀ كتاب الوصايا ❀

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلث كما ذكره
 الزيلعي * اذا بيع بضعف قيمته * وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء * وفيما اذا كان
 على الميت دين لا وفاء له الا منه * وزدت اربعة نصار المستثنى سبعة * ثلاثة من الظهيرية * فيما
 اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه * وفيما اذا كانت غلابة لا تنبذ على مؤنسه *
 وفيما اذا كان حائرا او دارا ينشئ عليه القصاص انتهى * والاربعة من بيوع الحانية فيما اذا كان

العقار في يد من تلزمه وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى * وفي المجمع وبضم القاضي الى العاجز من
 يعينه فان شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استبدل به * وان شكى منه الورثة
 لا يعزله حتى تظهر له خيانتة انتهى * وفيه وبيع الوصي من اليتيم او شراءه لنفسه * وفيه نفع
 للوصي جائز انتهى * واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف
 القيمة * وقيل درهمان في العشر نقصان وزيادة * وتماه في وصايا الخانية * وقسمه الرصي مالا
 مشتركاً بينه وبين الصغير يجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافاً لمحمد رح كذا في تسمته
 القنية * وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديناً بشراء الرقي لمالك اليتيم انكر ديناً على ابيه
 فمن وصيه ما دفعه اولم يجد بينه * اذا اتر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غريم
 آخر يفرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره ولو لم يكن للغريم الاول بيعة على الدين
 يضمن الوصي كل ما دفعه لو قوعه بغير حجة * وصي ادنى ديناً فانكرت الورثة تقبل بينته ولو لا بينته
 فله تحليف الورثة انتهى * فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان
 المأزاع له اليتيم بغد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في
 خزائن المفتين * وقيل وفي جامع الفصولين على قول بال مؤجل عرفاً * وفي بيوع الغنية ولو باع
 القاضي من وصي الميت شيئاً من التركة بثمن لا ينفذ * لانه مجبور به * والوصي لا يملك الشراء
 لنفسه * ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز انتهى * وفي الملحق انفق الوصي
 على الوصي في حيوانه وهو معتفل اللسان يضمن * ولو انفق الوكيل لا يضمن * ولو ادعى الوصي
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبداً وانفق ثمنه صدق ان كان ما لكارالا كذا في دعوى خزائن
 الاكمل * ويقبل قول الوصي فيما يدينه من الانفاق بلا بينة الا في ثلث * في واحدة اتفاتها وهي
 فيما اذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفعة كذا في شرح المجمع
 معطلاً بان هذا ليس من حوائج اليتيم * وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائجه انتهى * فيجبني
 ان لا تكون نفقة زوجته كذلك * لانها من حوائجه * ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدينه
 من الصبر على المستحقين بلا بينة * لان هذا من جملة عمله في الوقف * وفي ثنتين اختلاف * لو مال
 ادبت خراج ارضه او جعل عبداً لابقى * قال ابن يوسف رح لا بيان عليه * وقال محمد رح بالبيان

كما في الجميع • والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل • الاولى ادعى تضاء دين
 الميت • الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه • الثالثة ادعى انه ادعى جعل
 عبدا • الا بين من غير اجازة • الرابعة ادعى انه ادعى خراج ارضه في وقت لا تصلح للزراعة •
 الخامسة ادعى الاتفاق على حرّم اليتيم • السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانه ركبته
 دون نقضها عنه • السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع •
 الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا • التاسعة اتجر ورجع ثم ادعى انه كان مضاربا •
 العاشر ادعى فداء عبده الجاني • الحادية عشر ادعى تضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة
 قبل قبض ثمنها • الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة •
 الكل في فتاوى العتايبي من الوصايا • وذكر ضابطا • هو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه
 بصلدق فيه وما لا فلا • وصي الماضي كوصي الميت الا في مسائل • الاولى لو وصي الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند ابي حنيفة رح خلافا لهما • واما
 وصي القاضي فليس له ذلك اتفانا • لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجمع من
 الوصايا • الثانية اذا خصه القاضي بخصه بخلاف وصي الميت • الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته
 له ام يصح بخلاف وصي الميت ومما في الخلاصة • وذكر في تلخيص الجامع استراءهما في رواية
 في الاولى • الرابعة لو وصي الميت ان يراجر الصغير بضيطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي
 القاضي كذا في القنية • الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي
 القاضي كما في القنية خلافا لما في اليتيمة • السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ
 من القاضي بعد الايصاء بخلاف وصي الميت • كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات • السابعة
 يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول
 التخصيص وعدمه • الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف
 وصي الميت كذا في اليتيمة • وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة
 انتهى • وبه يحصل التوفيق • تبرع المريض في مرض موته انما ينقل من الثلث عند عدم الاجازة
 الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى • وظاهر ما في

تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بشا الله وصورها الزبلي في كتاب الغضب بان المريض اعان
من اجنبي والمخصوص عليه انه اذا اجر بانل من اجر المثل مانه ينقل من الجميع • وقال الطرسوسي
انها خالفت القواعد وليس كما قال بان الاعارة والاجارة تبطلان بموته فلا اضرار على الورثة
بعده وموته للافساخ وفي حيوته لا ملك لهم فانهم • اذا ابرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقد
ام يصح والاصح وضمن الآتي • مسئلة • لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابرأ من البدل لم يصح كما
في الخاتبة • ائتمولي على الونف كما لو وصي كما في جامع الفصولين • الاثار من الساطق باطله
في وصية وغيره الآتي الافتاء • ولا قرار بانسب • والاسلام • والكفر • كذا في التلخيص •
واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في المجمع • والفتوى على صحة ان دام العقلة الى الموت والا
بطلت • ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان عزله كان جائرا اثما كما في المحيط •
واختلفوا في صحة عزله • والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحته
كما في جامع الفصولين • واما عزل الخائن فواجب • واما العاجز فيضم اليه آخر كما قد مناه •
والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه • والحيلة فيه شيان • احدهما ان يجعله المييت وصيا على
ان يعزل نفسه متى شاء • الثاني ان يدعي دينا على المييت فيتعمه القاضي فيخرجه كذا في الولا الجدية •
وفي الخاتبة القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرجه على قول ابي حنيفة رح وانما يضم اليه آخره وقال
ابو يوسف رح يخرجه وعليه الفتوى • المعتق في مرض الموت كما كاتب في زمن سعايته •
فلما اعتق عبد وفيه فقتل مولا • خطأ فعليه قيمتان يسعى فيهما • واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
ولا وصية للقاتل • واخرى وهي الادل من قيمته ومن دية المقتول لجبايته كما كاتب اذا جنى
خطأ • ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كما في شهادات الصغرى • والمدا بر بعد موت مولا •
كما معتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعايته خطأ كان عليه الاقل • وعندهما الدية على
ما قلته وهي من جنابات المجمع • وصرح ايضا في الكافي قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعايته
كما كاتب عند • وحرمد يورن عندهما • وكذا الوما وتترك مدبرا لمال له غير وفقتل هذا
المدبر رجلا خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لولي القتل عنده • كما كاتب • وعندهما عليه الدية
انتهى • وعلى هذا ليس للمدبرة ان تزوج نفسها من سعايتها • لان المكاتبة لا تزوج

نفسها . وعند هـما لذلك لانها حرة وقد انتيت به . **القاضي** لا يعزل وصي الميت الا في ثلث .
 فيما اذا ظهرت خيانتـه . او تصرف مالا يجوز عالمـا مختارـا . او ادعى دينـا على الميت وعجز عن
 اثباته . ولكن في هذا يقول له اما ان تبرئ الميت او عزل لك . ولا ينصب وصيا غير مع وجرد
 الا اذا شاب غيبة منقطعة . او اقر له على الدين كـمافي الخزانة . لا يملك الوصي بيع شئ من اهل
 من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى ببيع عبد من فلان فلم يرص الموصى له بشئ من المثل فله الخطأ
 الوارث اذا تصدق بالثلث الموصى به للفقراء وهناك وصي لم يجزوا بأخذ الوصي الثلث مرة
 اخرى ويتصدق به كـمافي التنية . **الوصي** يملك الابراء سواء كان وصي القاضي او الميت منها
 كـمافي الحانية . **الوصي** اذا خلط مال الصغير بما له لم يضمن منها ايضا . **لـلوصي** اطلاق غريم
 اليتيم من الحبس ان كان معسرا الا ان كان موسرا . لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه كـمافي بيوع التنية . لا يضمن الوصي ما انفقـه على وليمة ختان
 اليتيم اذا كان متعارفا لا سرف فيه . ومنهم من شرط اذن القاضي . وقيل يضمن مطلقا كذا في
 غصب اليتيمة . **القاضي** اذا اقام فيما يعجز الوصي لا ينزل الوصي . وان اقامه مقام الاول انزل
 كذا في تسمية الوالو الحية . اذا مات احد الوصيين اقام القاضي الحي وصيا وضم اليه آخر . ولا
 تبطل الا اذا وصى لهما بالتصدق بالثلث فيضعانه حيث شاء . كذا في الخزانة . وفي الثاني خلاف .
الوصي اذا ابرأ عساو جب بعقده صح ويضمن الا اذا ابرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل
 والاب كـمافي الحانية . **الغلام** اذا لم يكن ابوه حائكا وليس لمن هو في حجره تعليمه الحياكة . لانه
 يصير بها . **والام** ولايته اجارها فيها ولو كان في حجر عمته . قال القاضي جعلك وكيلـا في تركة
 فلان كان وكيلـا بالحفظ لا غير . ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلـا فيهما . ولو قال جعلك وصيا في
 تركة فلان كان وصيا في الكل . اذا مات الموصي خرج الموصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك احد
 حتى يقبل الموصى له فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهنيد . **وصي** الى
 رجل تم الى آخر فـهما شريكان في كله كذا في التهنيد . **تضي** الوصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته
 الا اذا تضي بامر القاضي . انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الابينة .
 كتاب القراض .

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه
ويورث منه كذا ذكره الزبلي من المكاتب * الاعطاء لا يورث كذا في صلح البرازية * ذكر
الزبلي من آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق تـرث المعتق في زماننا * وكذا ما انفصل بعد فرض
احد الزوجين يرده عليه * وكذا المال يكون للجنة ارضا عاو عزاء الى النهاية بناء على انه ليس
في زماننا بيت مال * لانهم لا يضعونه موضعه * كل انسان يرث ويورث الا ثلثة * الانبياء
عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون * وما قيل انه عليه السلام ورث خديجة لم يصح * وانما وهبت
مالها له عليه السلام في صحتها * والمرث لا يرث وترثه ورثته المسلمون * والجنين يرث ولا يورث
كذا في آخر اليتيمة * وفي الثالث نظري علم مما تقدم في البيوع * واختلفوا في وقت الارث *
فقال مشائخ العراق رح في آخر جزء من اجزاء حيق المورث * وقال مشائخ بلخ رح عند الموت *
وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثه ان مات مولاك فانت حر فعلى الاول تعتق
لا على الثاني كذا في اليتيمة * الارث يجري في الاعيان * واما الحقوق فمنها ما لا يجري فيه كحق
الشفعة * وخيار الشرط * وحده القذف * والتكاح لا يورث * وحبس المبيع والرهن يورث *
والوكالات والعواري والردائع لا تورث * واختلفوا في خيار العيب * فمنهم من قال يورث *
ومنهم من اثبت له الوارث ابتداء * والدية تورث اتفاقا * واختلفوا في القصاص * فذكر في
الاصل انه يورث * ومنهم من جعله للورثة ابتداء * ويجوز ان يقال لا يورث عند خلافهما
اخذا من مسئلة ما لو برهن احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته على القصاص
اذا حضروا عند خلافهما كذا في آخر اليتيمة * واما خيار التعيين فاتفقوا انه يشبث للوارث
ابتداء * الجدة كالاب الا في احدى عشرة مسئلة * خمس في الفرائض * وست في غيرها * اما
الخمس فالاولى الجدة ام الاب لا ارث لهما مع الاب ولا تحجب بالجد * الثانية الاخوة لا بؤن اولاب
يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجد على قولهما * ويسقطون به كالاب على قول الامام وعليه
الفتوى * فالجدة لقت على قولهما خاصة * الثالثة للام ثلث ما بقي مع احد الزوجين والاب * ولو كان
مكان الاب جد فلا م ثلث جميع المال عند ابي حنيفة ومحمد رح خلافا لابي يوسف رح * الرابعة
لو مات المعتق عن اب معتقه وابن معتقه فلا لـب السادس والباقي لابن في رواية * ولو كان مكان

الأب جد الكل للابن في الروايات كلها على قول الامام * الخامسة لو ترك جد معتقه واخاه قال
 ابو حنيفة ربح يشتص الجبد بالولاء * وقالوا الولاء بينهما * ولو كان مكان الجبد اب ما ميراث كله لـ
 انتفانا * واما المسائل الست فاربعة في الكتب المشهورة * الواو ص لا تر باء فلان لا يدخل الاب
 ويدخل الجبد في ظاهر الرواية * وفي صدقة الفطر تجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جد *
 ولو اعتق الاب جرؤ لا * والده الى مواليه دون الجبد * ويصبر الصغير مسلما باسلام ابيه دون
 جد * الخامسة لو مات وترك اولاد اصغارا وما لا اولاد لـ الاب فهو كوصي الميت بخلاف الجبد *
 السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول ابي يوسف ربح يشتركان * وعلى
 قول الامام ربح يشتر الجبد * واو كان مكانه اب اختص انتفانا * ثم زدت اخرى وهو انه اذا مات
 ابوه صار يتيم ولا يقوم الجبد مقام الاب لا زالة اليتيم عنه * فهي اثنا عشر مسألة * ثم رأيت اخرى
 في نفقات الثانية لو مات وترك اولاد اصغارا ولا مال له ولهم ام وجد اب الاب فالنفقة عليهما
 اثلاثا * الست على الام والثلاثان على الجبد انتهى * ولو كان الاب كانت كلها عليه * ولا تشاركه
 الام في نفقاتهم فهي ثلثة عشر * الجبد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلي النكاح
 مع العصباء * ولا يملك التصرف في مال الصغير * ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت
 بلا تصديق * وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما اذا قبل ولد بنته فانه لا يقتل به
 كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحنادى من الجبايات * وصي الميت كـ الاب الا في مسائل * الاولى
 لا يجوز اقراضه انتفانا * ويجوز اقراض الاب في رواية * الثانية يبيع ويشترى لنفسه بشرط الخيرية
 للميت * وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر * الثالثة للاب ان يقضي دينه من مال ولد بخلاف الوصي *
 الرابعة الاب الاكل من مال ولد * عند الحاجة والوصي بقدر عمله * الخامسة للاب ان يرهن مال
 ولد * على دينه بخلاف الوصي * السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع واشترى لنفسه
 بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب * السابعة لا يلي النكاح بخلاف الاب *
 الثامنة لا يهونه بخلاف الاب * التاسعة لا يؤدى من ماله صدقة فطره بخلاف الاب * العاشرة
 لا يستعمله بخلاف الاب * الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الاب * الميت لا يرث الا في مسألة
 ما اذا ضرب بطن امرأة فالتقه ميتا فان الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنائيات الميسرة

ولا يملك الميت إلا في مسئلة ذكرناها في الصيد * ولا يضمن إلا في مسئلة ما إذا حفر بئرًا تعدى
ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية على عائلته * ولو حفر عبد بئرًا تعدى فانما عتقه مولا
ثم مات العبد فوق انسان فيه انما الدية على عاقلة المولى كما في الجامع * لو مات المستأمن في دارنا
عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقبض موافاذا قد موافلا بد من بيته ولو اهل ذمة *
ولا بد ان يقولوا لا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه
كتابه كذا في مستأمن فتح القدير * قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهمز في احمد قال
الجرجاني في الخزائن * قال ابو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشائخنا راح في رجل جعل لاحد
بنيه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز * واقتضى به الفقيه ابو جعفر محمد بن
اليمني احدا اصحاب محمد بن شجاع البلخي * وحكى ذلك

اصحاب احمد بن ابي الحارث وابو عمرو

الطبري انتهى * والله سبحانه

وتعالى اعلم *

❦

❦

تم الفن الثاني من الاشهاد والنظائر ويليها الفن

الثالث من الاشهاد والنظائر وهو فن الجمع والفرق ❦



الحمد لله على ما انعم والهم * وفتح من دقائق الحقائق وفهم * وصلى الله على رسوله محمد وآله
وصحبه وسلم * وبعد فهذا هو الفن الثالث من الاشهاد والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونهت فيه
على احكام يكثردورها * ويقبح بالنقيه جهلها * هي احكام الناسي والجاهل والمكره * واحكام

الصبيان والعبيد والسكران ولا عمى * واحكام الحمل وقد كتبنا ما في الفوائد من كتاب البيوع *
 والاحكام الاربعة * الاقتصار * والاسناد * والتبيين * والاقلاب * وحكم النقود مما يشترط
 وما لا يتعين * وبيان جريان احد هما مكان الآخر * وبيان حكم الساقط هل يعود ام لا وما فرغ على
 ذلك * وبيان ان الغائب يملك ما لا يملكه الاصيل * وبيان ما يقبل الاستقاط من الحقوق وما
 لا يقبله * وبيان ان الزبوف كالجياذ في بعض دون بعض * واحكام الغائب * واحكام المجنون
 والمعتوه * وبيان ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ ومكس * واحكام الانثى * واحكام الجن * واحكام
 الذمي * واحكام المتارم * واحكام غيبوبة الحشفة * واحكام العقود * واحكام الفسوخ *
 والقول في الملك * والقول في الدين واحكامه * والقول في ثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل *
 والقول في الشرط والتعليق * والقول في السفر * وفي احكام المسجد * وفي الحرم * وفي الجمعة *
 احكام الناسي * وحد الفسيان في التحرير بانه عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه * واختلفا
 في الفرق بين السهو والنسيان * والمعتمد انهما مترادفان * وانفق العلماء على انه مسقط للآثم
 مطلقا للحديث الحسن ان الله تعالى وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه * قال
 الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام * لان عين الخطأ واخوه غير مرفوع *
 فالمراد حكمها وهو نوعان * اخروي وهو المأثم * وديوي وهو الفساد * والحكمان مختلفان
 فصارا لاثم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم * اما عند بافلان المشترك لا عموم له * واما عند الشافعي
 ر ح فلان المجاز لا عموم له * فاذا ثبت الاخروي اجماعا عالم يثبت الاخر كذلك في التبيين * وتماه
 في شرحنا على المنار * واما الحكم الديوي فان وقع في ترك ما موزم يسقط بل يجب تركه ولا يحصل
 الثواب المترتب عليه او فعل منهى عنه فان اوجب عقوبة كان شبهة في استقاطها من نسي صلوة
 او صوما او حجابا او زكوا او كفارة او نذرا او جب عليه تضاعف بلا خلاف * وكذا الوتف بغير
 معرفة فلو يجب القضاء اثنا * ومنها من صلى بنجاسة مائعة ناسيا * او نسي ركنا من اركان
 الصلوة * او تيقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوب ووقت الصلوة والصوم * او نسي نية الصوم *
 او تكلم في الصلوة ناسيا * ومما يسقط حكمه في الفسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع
 لم يبطل * او اكل ناسيا في الصلوة تبطل * ولو سلم ناسيا في الصلوة الرباعية على راس الركعتين * والناسي

والعالم في اليمين سواء * وكذا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة * وكذا في
العتاق * وكذا في محظورات الاحرام * وقد جعل له اصلا في التحريم فقال ان كان معه مذكر
ولاد احي له كاكل المصلي لم يسقط التقصير بخلاف سلامه في القعدة * او لامه مع داع كاكل الصائم
سقط * او لا فاولى كترك الذابح التسمية انتهى * ومن مسائل النسيان لو نسي المديون
الدائن حتى مات فان كان ثمن مبيع او قرض لم يواخذ به * وان كان غصبا يواخذ به كذا في
الحائنة * ومنها لو علم الوصي بان الموصي اوصى بوصا بالكنة نسي مقدارها وحكمه في وصايا خزانة
المفتين * واما الجهل فحقيقة عدم العلم هما من شأنه ان يعلم فان نازع اعتقاد اليقين فهو مركب
وهو المراد بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والافسوط وهو المراد بعدم الشعور * واتسامة على
ما ذكره الاصوليون كما في المنار اربعة * جهل باطل لا يصلح عذرا في الاخر كجهل الكافر بصفات
الله تعالى واحكام الآخرة * وجهل صاحب الهوى * وجهل الباغي حتى يضمن مال العدل اذا
انقلبه * وجهل من خالف في اجتهاد الكتاب والسنة والامام كالمفتوى ببيع امهات الاولاد
والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالمجتبى اذا
انظر على ظن انها فطرته * وكمن زنى بمارية والدته او زوجته على ظن انها غل له * والثالث الجهل
في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشقيع * وجهل الامة بالاعتاق *
وجهل البكر بنكاح الولي * وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده انتهى * ومما فرقوا فيه
بين العلم والجهل لو قال ان لم اتيل فلانا كذا وهو ميت ان علم به حنث والا كذا في الكفر
وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوتها * ولو لم تعلم الصغيرة خيار الملوغ
بطل * وقالوا لو استأمن تجارية متعتبة او ثوب بالملق فظهر انه ملكه بعد الكشف قيل يعذر اذا ادعاه
للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول * وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض
للجهل * وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثالث قبله تسمع * فاذا برعت استردت البذل للجهل
في محله * ولو قبل الكتابة وادعى البذل ثم ادعى الا حنث قبله تسمع ويسترد اذا برهن * وقالوا
اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش وقال لم اعلم يقبل * وقالوا في باب الرضاع
ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما اوضحناه في البتر من باب المفترقات ان الجهل

معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكمين لو جهلت ان الارض مفسدة كما في الهداية .
وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر . وعامةهم على انه يكفر ولا يعتد بانتهى .
وفي آخر اليتيمة ظن الجمله ان ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى
الله عليه وسلم ضرورة كفره والا لا . وقالوا في باب خيار الروية واشترى ما كان رأه ولم يتغير
فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرثية لعدم الرضاء به كذا في الهداية . وقالوا في كتاب النصب
ان الجهل بكونه مال الغير يدفع الاثم لا الضمان . وفي اقرار اليتيمة سئل علي ابن احمد عن رجل
اقر ان عليه لفلان حنطة من سلم عقد ابيه ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا
هو فاسد فلا يجب علي شي . والمقر معروف بالجهل هل يواخذ بانذاره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى
الجهل انتهى . وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثالث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه .
بإشياء الاهل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم . ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع .
ولو باع الوصي قبل العلم بالايضاء جاز . ولو باع ملك ابيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز . وكذا
لو باع الجد مال ابنه لم يعلم بموته نفذ على الصغير . ومقتضى بيع الوارث انه لو زوج امته ابنه
ثم بان ميتا نفذ . ولو باعه على انه ابق فبان راجعا ينبغي ان ينقد . ومما فرق فيه بين العلم والجهل
ما في وكالة الخاتبة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب الدين من المديون
قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا . واودع الى الطالب بعد ردته قالوا ان علم الوكيل
يطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد ردته لا يجوز ضمن ما دفعه والا لا . ولو دفع بعد ما دفع
الموكل فعن ابي يوسف ر ح الفرق بين العلم والجهل . والمذهب الضمان مطلقا كما متفاو ضمن اذا
اذن كل منهما صاحبه بإداء الزكوة فادى احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه
وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا . والمأمور بقضاء الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم تضى المأمور فانه
لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل . قالوا هذا على قولهما . اما على قوله فيضمن على كل حال
انتهى . ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا اما وصي به لم تصح اجازتهم كذا في وصايا
الخاتبة . وفي وكالة الملية امر رجلا ببيع غلامه بما يقدّر فباعه بالف درهم ولم يعلم
الموكل بما باعه فقال المأمور بعث الغلام فقال اجزت جاز البيع وكذا في المكاح . وان

قال قد اجزت ما امرتك به ام تجزائتهى • وفي وكالة الاولوية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل
 حمد اثم قتله الباقي ان علم ان عفو البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا لا • لان هذا اما يشكل
 على الناس انتهى • وفي جامع الفصولين وكله بقبض دية فقبضه بعد ابراء الطالب وام يعلم
 فملك في يده لم يضمن وللدافع تضمين الموكل • ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم
 و قبض الثمن وملك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى • واما احكام الاكراه فمذكورة
 في آخر المنار وهي شهيرة في الفروع تركناها قصد ا • احكام الصبيان • هو جنين مادام في
 بطن امه فاذا انفصل ذكر فصبي ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ • نكاح الى تسع
 عشر • فشاب الى اربع وثلاثين • فكهل الى احدى وخمسين • فشيوخ الى آخر عمره فكلنا افى
 اللغة • وفي الشرع يسمى غلاما الى البلوغ وبعد وشابا ونثى الى ثلاثين • فكهل الى خمسين فشيوخ •
 وتماه في ايمان البرازية فلا تكليف عليه بشي من العبادات حتى الزكوة عندنا • ولا بشي من
 المنهيات فلا حد عليه او فعل اسبابها ولا نكاح عليه وعمه خطأ • واما الايمان بالله تعالى ففي
التحرير واستثنى غير الاسلام من العبادات الا ايمان فاثبت اصل وجوبه في الصبي العاقل بسببية
حدوث العلم لا الاداء فاذا اسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغ كتحجيل الزكوة بعد
السبب • ونفاذ شمس الائمة لعدم حكمه ولو اداد وقع فرضا • لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه
فاذا وجد وجب • والاول اوجه انتهى • واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية • والمعتقل
الوجوب فيؤد بها الوالي ويدينها ولا يتصدق بشي من لحمها فيطعمه منه ويتناحل به الباقي ما تبقى
عينه • انفقرا على وجوب العشر والخراج في ارضه • وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته
كما لباغ • وعلى بطلان عباداته بفعل ما يؤسد هامن نكاح كلام في الصلوة • واكل وشرب في الصوم •
وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لادم عليه في فعل محظورا حرامه ولا تنتقض طهارته بالقهقهة
في صلوته وان ابطلت الصلوة • وتصح عباداته وان لم تحجب عليه • واختلفوا في ثوابها • والمعتقل
انه له • وللمعلم ثواب التعليم وكذا اجمع حسباته • ولا تصح امامته • واختلفوا في صحتها في
التراويح • والمعتقل مدنها • وتحت سجدة التلاوة على سامعها من صبي • وقيل لا بد من عقله •
 وتحصل فضيلة الجماعة بصلوته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم • وليس هو من اهل

البوايات فلا يلي الإنكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب بإذن السلطان وصلى بالبع
 مجازا • وتصح مطلقته ظاهرا • قال في البرازية مات السلطان واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغير له
 ينبغي ان يفرض امور التقليد على وال ويقتد هذا الوالي نفسه تبعالا بن السلطان لشرته والسلطان
 في الرسم مدرا لابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى •
 ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضي مكانه بالغالى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الرضايا •
 وفي الاسعاف والملتقط ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون ماذونا في الخصومة • وهو كالبالغ
 في نوائض الوضوء الا الفقهية • ويصح اذائه مع الكراهة كما في المجمع لكن في السراج الرهاج
 انه لا كراهة في اذان الصبي العادل في ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل • وعلى هذا يصح تقريره
 في وظيفة الاذان • واما قيامه في صلوة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان
 كانت اركانها شرائطها لا توصف بالوجوب في حقه • واما فرض الكفاية فهل يسقط بقوله
 فكانوا • وتقبل روايته • وتصح الاجازة له • ويقبل قوله في الهدية والاذن •
 ويمنع من مس المصحف • وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة •
 ولا نقول بوجوبها عليها على المعتمد • ويصح امانه • ولا بد اولى الا باذن وليه • وثقب اذن البنات
 الطفل مكره • قياسا ولا يأس به استسنا كما في الملتقط • واذا اهدى للصبي شيئا وعلم انه له
 فليس للوالد بن الاكل منه بغير حاجة كما في الملتقط • ويصح توكيله اذا كان يعقل العقد ويقصد •
 ولو حجبورا • ولا ترجع الحقوق اليه في شويبع بل موكله • وكذا في دفع الزكوة • والا اعتبار
 لنية الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية وغروها • وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من
 الصبي الا ان يكون ماذونا انتهى • ويصل بوطئه التلليل للطلقة ثلثا اذا كان مرافقا تحريك
 آله ويشتهى النساء • ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاطه كالتقاطه البالغ •
 وتجب رد سلامه • ويصح سلامه وردده • ولا يقتل لوارثه بعد سلامه صغيرا وتبعاه • وتحل
 ذبيحته بشرط ان يعقل التسمية ويضبطها بان يعلم ان الحل لا يصل الا بها كما في الكافي • ويؤكل
 الصيد بزمه اذا سمى • وليس كالبالغ في العطر الى الاحذية والخلق بها فيجوز له الدخول على
 النساء الى خمس حشنة سنة كما في الملتقط • ولا يقع طلاقه ولا حقه الا سكنا في مسائل ذكرناها

فى النوع الثانى من الفرائد فى الطلاق • والحجر عليه فى الاقوال كلها لا فى الافعال تضمن ما
 اتلفه الا فى مسائل ذكرناها فى النوع الثانى من الفوائد فى الحجر • وثبت حرمة المصاهرة بوطئه
 ان كان ممن يشتهى النساء والآفلا • وثبت ايضا بوطئ الصبية المشتهاة وهي بنت تسع على المختار •
 ولا يدخل الصبي فى الفسامة والعاقلة • وان وجد تليل فى داره بالدية على عاقلة كما فى
 الصغرى • ولا جزية عليه • ولا يدخل فى الغرامات السلطانية كما فى قسمة الولوالجية • ولا
 يرخص صبيان اهل الذمة بالتمييز من صبيان المسلمين كما فى • ولا شىء
 على صبيان بنى تغلب • ولا يقتل ولد الحربي اذا لم يقاتل ولو قتل مجاهد بعد قول الامام من
 قتل قتيلاً فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويد حل الصبي تحت قوله من قتل قتيلاً فله سلبه
 فاذا قتل الصبي استحق سلب مفتوله لقول الزليعي يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما ورضاً
 انتهى • وفى الكنزان الصبي ممن يرضخ له اذا قاتل • ولو قال السلطان لصبي اذا دركت نصل
 بالماس الجمعة جاز • وفى البرازية السلطان والوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يستحق الى تعذيبه
 انتهى • ولا تعتقد يمينه • ولو كان ماذوناً بفباع فوجد المشتري به عيباً لا يحلله حتى يدرك كما
 فى العملة • واودع على صبي محبور ولا يمينه له لا يحضره الى باب العاظمى • لانه لو حلف فمك
 لا يفضى عليه كبنائى العملة • ويقام التعزير عليه تاديباً • وتتوقف عقود المتزوجة بين الذق
 والنزير على اجازة ولله • ويصح قبضه للهبة • ولا يتوقف من اقواله ما تمض ضرراً • ومنه اقراضه
 واستفراجه او محجوراً لا لركان ماذونا • وكفائه باطلة ولو عن ابيه • وصحت له وعده مطلقاً •
 وقد جمع العمادى فى فصوله احكام الصبيان فمن اراد الاطلاع على كثرة فروعها وحسن تقريرها
 واستيعابها وعلى ما نعم الله تعالى علينا فيها انقصه من جمع المنفرق فلينظر ما ذكره العمادى • وقد
 ذكر العمادى ما يكون به بالذنا وما يتعلق به تركناه قصد النصر بهم بل فى كساب الحجر وكنا بنا
 هذا ان شاء الله تعالى كساب المفردات الملتقطات • والصبية التي لا تشتهي يجوز السفر بها بغير محرم •
 ولا يضمن الصبي بالنصب ولو غصب صبيات عمه لم يضمنه الا اذا تلفه الى مسبعة او مكان
 الوباء او الحمى • وقد سئل عن اخذ ابن انسان صغيراً واخرجه من البلد هل يلزمه اخضاره الى
 ابيه • فاجبت به فى الثانية بجل غصب صبياً حرّاً فغاب الصبي عن يد هان القاصب بسبب حتى

فيبني بالصبى او يعلم انه مات انتهى • ولو خدعه حتى اخذوه برضاه لم يفهم مفسا في الخالية • لا بد
 ما عساه لانه الاخذته • وفي الملتقط من الكاح وعن محمد بن حليم خدع بنت رجل او امرأته
 واخرجهما من منزله قال احبسه ابد حتى ياتي بها او يعلم موتها انتهى • ولو قطع طرف صبي
 لم تعلم صحته ففيه حكومة بدل لاديه • ولو دفع سكينه الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع •
 وان قتل غيره فالدية على عائلة الصبي ويرجعون بها على الدافع • وكذا الوامر صبيها يقتل انسان
 فقتله • ولو امر صبيها بالوقوف من شجرة فوقع ضمن ديبته • ولو ارسله في حاجة فعطب ضمنه • وكذا
 لو امره بصعود شجرة انقض ثمارها فوقع • وكذا الوامر بكسر الخطب كذا في الخالية • وفيها
 ايضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا يبنى على الوالدين • لانه ممن
 يستغفر نفسه • وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالد بن او على من كان الصبي
 في حجره الكفارة لترك الحفظ • وقال بعضهم ليس على الوالد بن شيء الا الاستغفار وروى الصحيح
 الا ان يسقط من يده وعليه الكفارة • ولو حمل صبي على دابة وقال امسكها لي وهي واثقة فسقط
 ومات كان على عائلة الذي حمله الدية مطلقا • وان سير الصبي الدابة فاوطأت انسانا فقتله
 فالدية على عائلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهدر • ولو كان الرجل راكبا
 فحمل صبيها معه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك فالدية على عائلة الرجل فقط والا
 فعلى عائلتهما انتهى • ولو ملا صبي كوزا من حوض ثم صب فيه لم يسل لاحدا ان يشرب منه •
 ولا يجوز للولي الباسه الحرير والذهب • ولا ان يسقيه خمر • ولا ان يجلسه للبول والغائط مستقبلا
 او مستديرا • ولا ان يضرب يدا او رجله بالحذاء • وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذهبت ولا تدري
 لا يجبر زوجها على الطلب انتهى • احكام السكران • هو مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى يخاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم • فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكلف •
 وان كان من مباح فلا فهو كالمغمى عليه لا يقع طلاقه • واختلف التصحيح فيما اذا سكر مكرها او
 مضطرا فطلق • وقد مناهى الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلث • الردة • والقرار بالحدود
 الخاصة • والانهاد على شهادة نفسه • وزدت على الثلثة تزويج الصغير والصغيرة باذن من يهر
 المتل او باكثر فانه لا ينفذ • الثانية الوكيل بالاطلاق صاحبها اذا مكر فطلق لم يقع • الثالثة الوكيل

بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله * الرابعة غصب من صاحٍ ورد عليه وهو سكران وهي
 في فصول العماد في فهو كالصاحي الآفي سبع فيواخذ باقواله وانعاله * واختلاف التصحيح فيما اذا
 سكر من الاشربة المتشبهة من الحبوب او العسل * والفتوى على انه ان سكر من محرم فيقع طلاقه
 ومثاقه * ولو زال عقله بالبنج لم يقع * وعن الامام انه ان كان يعلم انه ينج حين شربه يقع والا فلا *
 وصرحوا بكراهة اذان السكران واستحباب اعادته * وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون * واما
 صومه في رمضان فلا اشكال انه ان صحا قبل خروج وقت الغيبة انه يصح منه اذ انوى * لا نالا بشرط
 التبييت فيها * واذا خرج وقتها قبل صحوه اثم وقضى * ولا يبطل الاعتكاف بسكره * ويصح
 وتوفه بعرفات كالمعتصم عليه لعدم اشتراط الغيبة فيه * واختلف في حد السكران فقل من لا يعرف
 الارض من السماء * والرجل من المرأة * وبه قال الامام الاعظم ر ح * وقيل من في كلامه
 اختلاط وهذيان وهو قو لهما به اخذ كثير من المشايخ * والمعتبر في الحدح المسكر في حق الحرمة ما
 ناله احتياط في المعصيات * والخلاف في الحد * والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي
 يمينه ان لا يسكر كما بيناه في شرح الكنز * تنبيه * قولهم ان السكر من مباح كالاغماء يستثنى
 منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة * لانه يصنعه كذا في المصيط *
 احكام العبيد * لا جمعة عليه ولا عيد ولا تشرى ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة *
 وعوزتها كالرجل ويزاد البطن والظهر * ويحرم نظر غير المحرم الى عورتها فقط وما عداها ان
 اشتهى * ولا يجوز كونه شاهدا * ولا مزكيا علانية * ولا عاشر * ولا ناسما * ولا مقوما * ولا
 كاتب حكم * ولا امينا لحاكم * ولا اماما اعظم * ولا ناضيا * ولا وليا في نكاح او قود * ولا
 يلي امرا عما الانبياء عن الامام الاعظم فله نصب الماضي نيابة عن السلطان * ولو حكم بنفسه
 لم يصح * ولو اذن لعبد بالقضاء ف قضى بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن * ولا وصيا الا اذا كان عبد
 الموصي والورثة صغار عند الامام الاعظم * ولا يملك وان ملكه سيده * ولا زكوة عليه * ولا
 فطرة وانما هي على مولا ان كان المخدم * ولا اضحية * ولا هدي عليه * ولا يكفر الا بالصوم *
 ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد * ولا فرضا واجب بايجابه * وكذا الاعتكاف والحج والعمرة *
 ولا ينفذ اقراره بما لا يملكه كاتبا الا باذن مولا الا اذا قرأ لما دون بما في يده ولو بعد

حُرِّه • وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أو الفداء خير من صريحه بخلافه • ولا ينفرد
 بتزويج نفسه • ولا يتبر عليه • ولا يجعل صداها • ويكون نذرا • ورهنا • ولا يرث • ولا يورث •
 ولا تصح كفالته حالة الأباذن سيد • • ولا دية في قتله • وتضمنه نائمة مقامها كلاً وبعضاً • ولا
 تبليغها • ولا عاقلة له • ولا هو منهم • وحده النصف • ولا احصان له • وجنابته متعلقة بربته
 كدبته • ولا سهم له من الغنيمة وإنما يرخص أن تأكل • ويباع في ديبته • ويدفع في جنائمه أن
 لم يفده سيد • • وينكح اثنتين • ولا تسري له مطلقاً • وطلاتها اثنتان • وعدتها حبستان ونصف
 المقدر • ولا إجماع بفنائها • ولا تنكح على حر • ويصح عتقه من الكفارات • ولا يسد ناذفه
 وإنما يعزّره • وتسمها على النصف من قسم الحر • ومهرها لغيرها • ولا يلحق ولد حامولها إلا
 بدونه وأولاد تربوطها • وإبلاء الامة المانكوحة شهران • ولا خادم لها أو جميلة • ولا يجب
 نفقتها إلا بالتبوية • ولا توطأ إلا بعد الاستبراء بخلاف الحر • ولا حصر لعدد السراري • ويجوز
 جمعهن في مسكن واحد بدون الرضاء • ولا ظهارة • ولا إبلاء من أمه • ولا مطالبة لها إذا كان
 مولداً عتيقاً • ولا حضنة لا ناربه بل لسيدة • ولا تصاص بينه وبين الحر في الأطراف بخلاف
 النفس • ويجب الحكومة بخلق الحينة • ودواؤه مرضاً على مولاه بخلاف الحر ولو زوجه • وإذا
 لم ينفرد على البوضو إلا بمعين فعلى السيد أن يوضه بخلاف الحر • ولا يتزوج إلا بأذن مولاه •
 ومهره منقطع بربته كالمدين • ويباع في نفقة زوجته • ولا تجب عليه نفقة ولد • • ولا تسمع
 الدعوى والشهاد عليه إلا بحضور سيد • • ولا يجس في دين • ويملكه الكفار بالاستيلاء •
 ولا يصح تصديق العبد والامة على النكاح إلا في المسبيين قبل القسمة بخلاف الحرين كما في
 الساخرانية • واعتاقه باطل وأومعقاً بما يملكه بعد عتقه • وكذا أوصيته وهبته وصدقاته
 وتبرعه إلا أهداً اليسير من المأذون والمحابة اليسير منه • والأذن في العزل إلى مولاه وهو
 المطالب لزوجها العتيق والمحجوب بالتقريبي • وليس مصرفاً للصدقات الواجبة إلا إذا كان مولداً
 فقيراً أو كان مكانياً • ولا يتحمل عنه مولاه مؤنة الأدم احصاراً من احرام ما ذون فيه • ولا ترجع
 الحقوق إليه لو كلاً عجوراً • ولا جزية عليه • ولا يدخل في الفسامة • ووطئ إحدى الامتين
 بيان للعنق المجهم بخلاف وطئ إحدى المرأتين لا يكون بياناً في الطلاق المجهم • وامرء عبيد

بأن لا يبيع شيئا موحداً بضمانه • وأمر عبد الغير بأن لا يبيع مال غيره مولا • موجب للضمان على الأمر
مطلقاً بخلاف الحر إلا إذا كان سلطاناً • ويضمن بالغصب بخلاف الحر ولو صغيراً • ولا يصح وقفه •
وعقد موقوف على أجازة مولا • وتخرج الأمة في العلة • ويحل سقر ما يغير محرم • ولا حق له
في بيت المال • ولا يؤخذ بالتمييز عتقاً لو كان عبد ذمياً • ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته
عند محمد بن حنبل إلا المملوك أو المولى • ولم أر حكم التقاطه واستيلائه على المباح • وينبغي في
الثاني أن يملكه مولا • أخذ من قولهم لو رد آبقاً لم يجعل مولا • ويجزى مولا على الصحيح •
ولا يحد عندنا • ومن نعم الله على عبده تيسير جمعها من محالها وأمورها مجموعة • ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من رحمتك والهمنا رشدنا • الأحكام الأعمى • هو
كالصير إلا في مسائل • نهى الأجهاد عليه • ولا جمعة • ولا جماعة • ولا حج وإن وجد قائداً •
ولا يصلح للشهادة مطلقاً على المعتمد • والقضاء • والأمانة العظمى • ولا دية في عيذه وإنما الواجب
الحكومة • وتكره إمامه إلا أن يكون اعلم القوم • ولا يصح عتقه عن كفارة • ولم أر حكم ذبحه
وصيده وحضائنه • ورويته لما اشتراه بالوصف • وينبغي أن يكز ذبحه • وأما حضائنه فإن
أمه كعبه حفظ المضمون كان أهلاً والأفلا • ويصلح ناظراً • أو وصياً • والثانية في منظومة ابن
وهبان • والأولى في أوقاف ملال كما في الأسعاف • الأحكام الأربعة • قال في المسند عن
الأحكام تثبت بطريق أربعة • الانتصار كما إذا نشأ الطلاق والعناق وله نظائر جمعة • والأفلا
وهو انقلاب ما ليس بعلة علة كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما
ليس بعلة علة • والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند وهو دائر بين التبيين والافتقار
وذلك كالمضمونات تملك حين أداء الضمان مستند إلى وقت وجود السبب • وكما انصاف فانه
يجب الزكوة عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوده • وكطهارة المستحاضة والمتميم تنتقض
عند خروج الوقت وروية الماء مستند إلى وقت الحدث • ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما • والتبيين
وهو أن يظهر في الحال أن الحكم كان ثابتاً من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار نائبة
طالق وتبين في العد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العلة منه • وكما إذا قال
لا مرأته إذا حضت فأنزلت طالق نزلت الدم لا يفيض بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة أيام فإذا تم ثلاثة

ايام حصة ما برتقوع الطلاق من حين حاضنت * والفرق بين التبئين والاستناد ان في التبئين يمكن
 ان يطالع عليه العباد * وفي الاستناد لا يمكن * وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم
 انه من الرحم * وكذا تشتط المحلقة في الاستناد دون التبئين * وكذا الاستناد يظهر اثره في القائم
 دون المتلاشي * واثر التبئين يظهر فيهما * فلو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى
 يموت فلان بعد اليه من شهر فان مات لنما الشهر طلقت مستند الى اول الشهر فتعتبر العدة من اوله *
 ولو وجدها في الشهر صار مراجعها لو كان الطلاق رجعيا * وغرم العقر لو كان بائنا * ويرد الزوج
 بدل الخلع اليها لو خالعهافي خلالة ثم مات فلان * ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع او
 لم تجب العدة اكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل * وبهذا تبين انه فيها بطريق الاستناد
 لا بطريق التبئين وهو الصحيح * ولو قال انت طالق قبل تدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم
 لاستند الانتهاء * والفرق بينهما في المستصفي * وقد فرع الكرايسي في الفروق على الاستناد تسع
 مسائل فليراجع فيها * احكام النكاح وما يتعين فيه وما لا يتعين * لا يتعين في المعاشات *
 وفي تبينه في العقد الفاسد زوايتان * ورجع بعضهم تفصيلا بان ما فسد من اصله يتعين فيه لا فيما
 انتقض بعد صحته * والصحيح تبينه في الصرف بعد فساد * وبعد هلاك المبيع * وفي الدين المشترك
 فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه * وفيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى على آخر ما لا واخذ
 ثم اقر انه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما * ولا يتعين في المهر ولو
 بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل نصقه * ولك الزمها زكوة لو نصابا حواليا عندهما * ولا يتعين
 في النذر والوكالة قبل التسليم * واما بعد فالعامة كذلك * ويتعين في الامانات والهبة والصدقة
 والشركة والمضاربة والغصب * وبماه في فصول العمادي * وكتبنا في بيوع الشرح جريان
 الدراهم مجرى الدينارين في ثمانية * وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تبين الدراهم والدينارين
 في حق الاستحقاق لا خبر فانهما يتعينان جنسا وتندرا ووصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العتابي
 في شرح الجامع الصغير * ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الاسقاط لا يعود * لو قال
 الوارث تركت حقي لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك * والحق يبطل به حتى لو ان احد
 الثنمين قال قبل القسمة تركت حقي بطل حقه * وكذا لو قال المرتهن تركت حقي في حبس

الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وقول العمادي * وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
 ايضا ظاهر ما في الخاتمة من الشرب واقطها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره
 مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب يده لك في الثمن * وان كان له
 حق اجراء الماء دون الرقبة لاشبهى له من الثمن * ولا سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى
 لرجل بسكنى دار ومات الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل
 سكناه * ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حقى في المسيل فان
 كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى * وان كان له رقبة المسيل
 لا يبطل ذلك بالابطال * وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح
 الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصالح * وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده
 ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد يستعمل السقوط بالاسقاط انتهى * فقد علم
 ان حق الغائب قبل القسمة على قول خوارزاده يسقط بالاسقاط * وصرحوا بان حق الشفعة
 يسقط بالاسقاط * وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية * واما الحق في
 الوقت فقال تاضيمان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا
 من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حقى
 كان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى * وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه
 الطرسوسي من عبارة تاضيمان وما رد عليه ابن وهبان وما حررنا فيها * وقد بقي حقوق
 منها خيار الشرط اذا لو يسقط به * ومنها خيار الزويرة قالوا لو ابطله قبل الزويرة بالقول لم يبطل *
 وبالفعل يبطل * وبعد ما يبطل بهما * ومنها خيار الغيب يبطل به * ومنها الدين يسقط بالبراءة
 ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان لها الرجوع
 في المستقبل * واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد * قالوا ومما المقتدوف ثم عاد وطلب
 حد لكن لا يقام بعد عفو ائقدا للطلب * واما ما ليس يلزم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كما لو كالة
 والعارية وقبول الردية * واما حق الاجارة فيمنعني ان لا يسقط الا بالاقالة * وقد وقع الاشتباه في
 مسائل وكثيرا اسأل عنها ولم ارفها صريحا بعد التفتيش * منها ان بعض الذرية المشروط لهم الزرع

اذا سقط حقه لغيره من استحقاقه * ومنها المشروط له النظر اذا سقط لغيره بان فرغ له منه الا ان
 في القيمة وغيرها ان المشروط له النظر اذا موزه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم
 مع تفويضه والا فان كان في صحته لم يجز * وان كان عند موته جاز بناء على ان للرصي ان يوصي
 الى غيره انتهى * وفي القنية اذا عزل الناظر المشروط له النظر لنفسه لا ينعزل الا ان يشرجه الواقف
 او الماضي انتهى * ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطاً في اصل الوقف كشرط الادخال
 والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط * وينبغي ان يقال بالسقوط
 في الكل * لانه الاصل في سقوط حقه كما علم سابقاً من كلام جامع الفصولين الا اذا سقط المشروط
 له الربيع حقه لا احد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا سقط حقه لغيره * وفيما اذا
 سقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه او لغيره * فان قلت اذا اقر المشروط له الربيع او بعضه انه لاحق
 له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط حقه * قلت نعم ولو كان مكتوباً بالوقف بخلافه لما ذكره
 الخصاص في باب مستقبل * واما حق المطالبة برفع جن وع الغير الموضوعة على حائطه تعدّ باطلاً
 يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البزازي من نصل
 الاستخلاف فاعتنم هذا التمييز فانه من مفردات هذا التاليف ان شاء الله تعالى * ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم * وفي ايضاح الكرمانى من السلم لو قال رب السلم اسقطت حقى
 التسليم في ذلك المكان والبلد لم يسقط انتهى * وقد وقعت حادثة هبطت عنها * شرط الواقف
 له شروطاً من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف بمنضمنا للشروط حاكم حنفى ثم رجع
 الواقف مما شرطه لنفسه من الشروط * فاجبت بعدم صحة رجوعه * لان الوقف بعد الحكم لازم
 كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلزمته كلزومه كما صرح به الطرسوسي فيمن
 اسقط حقه فيما شرطه من الربيع لا احد فانه قال بعدم السقوط * وعلته ان الاشرط له صار لازماً
 كلزوم الوقف كما ان المشروط له لا يملك اسقاطاً بشرطه له فكذا الاشرط * وبدل عليه ايضاً
 نقلناه عن ايضاح الكرمانى من اسقاط رب السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين
 فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط * بيان ان الساقط لا يعود *
 فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بفلة الفوائت بخلاف ما اذا امسقطاً له فيان فانه يعود بالتدكر لان

النسيان كان مانعا لا مستطافا فهو من باب زوال المانع . ولا تعرد النجاسة بعد الحكم بزوالها ولو دبرغ
الجلد بالشميس وشو . وفرك التوب من المني . وجفت الارض بالشمس ثم اصابها ماء لا تعرد
النجاسة في الاصح . وكذا البشرا اذا غار ماؤها ثم عاد . ومنه عدم صحة الانالة للاثالة في
السلم . لانه دين سقط فلا يعود . واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال
المانع لا من باب عود الساقط . وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع .
فمنهم من قال يعود الخيار نظر الى انه مانع زال فعيل المقتضي . ومنهم من قال لا يعود نظر الى
انه ساقط لا يعود . وقد ذكرناه في الشرح . والاصل ان المقتضي للحكم ان كان موجودا والحكم
معدوم فهو من باب المانع . وان عدم المقتضي فهو من باب الساقط . وقد وقعت حادثة الفتوى ابرأ
هائثم اقر بعد ما المال المبرأ منه فهل يعود بعد سقوط كلفه . فاجبت بانه لا يعود لما في جامع الفصولين
برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي تابيا انه اقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي
عليه ابرأني وقبلت الا ابرأه وقال صدقت لا يصح هذا الدفع بعني دعوى الاقرار . ولو لم يقبله
يصح الدفع لاحتمال الرد . والابراء يرتد بالرد فبقي المال عليه انتهى . وفي التنازع خاتمة من
كتاب الاقرار لو قال لا حق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم . فقال نعم لاحق لك علي ثم
اشهد ان له عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء . ولا يسع
الشهود ان يشهدوا عليه انتهى . وقرعت على نواهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي
برد شهادة الشاهد مع وجود الالهية بفسق او تهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة .
بيان ان الدرهم الزيف كالجبا في مسائل ذكرتها في شرح الكعز من البيوع
بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل . قال الواوحي في آخر فتاواه النائم كالمستيقظ في
خمس وعشرين مسئلة . الاولى اذ انام الصائم على الققاء وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر
في فيه فسد صومه . وكذا لو انظرا حذ قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه . الثانية اذا جامعها
زوجها وهي نائمة بفسد صومها . الثالثة لو كانت محرمة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليه الكفارة .
الرابعة المحرم اذا نام فجامع رجلا فخلق راسه وجب الجزاء عليه . الخامسة المحرم اذا نام فانهل على
صيد فنقله وجب عليه الجزاء . السادسة اذا نام المحرم على بعبور دخل في عرفات ففقد ادرك الحج .

السابعة الصبي المرمي اليه بالسهم اذا وقع منه نائم فمات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا وقع
 عند اليقظان وهو قادر على ذكره . **الثامنة** اذا انقلب النائم على متاع وكسر وجب الضمان .
التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فمات الاب يحرم عن الميراث
 على قول البعض وهو الصحيح . **العاشر** من رفع النائم ووضعته تحت جدار فسقط عليه الجدار
 ومات لا يلزمه الضمان . **الحادية عشر** رجل خلا بامرأته وثمة اجنبي نائم لا تصح الخلق . **الثانية**
 عشر رجل نام في بيت نساء امرائه ومكثت عنده ساعة ضحت الخلق . **الثالثة عشر** لو كانت امرأة
 نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث عنده ساعة ضحت الخلق . **الرابعة عشر** امرأة نامت فجاء
 رضيع فارتفع من ثديها ثبثت حرمة الرضاع . **الخامسة عشر** ما تيمم اذا مررت دابته على بناء يمكن
 استعماله وهو عليها نائم انتقض تيممه . **السادسة عشر** المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم تفسد
 صلوته . **السابعة عشر** المصلي اذا نام وترأف في حالة نومه تعتبر تلك القراءة في رواية . **الثامنة عشر** اذا
 تلا آية السجدة في نومه فسمعها رجل نلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان . **التاسعة عشر** اذا استيقظ
 هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس الاثمة يفتي بانه لا تجب عليه سبكة التلاوة . **وتجب** في
 بعض الاقوال . وعلى هذا الوتر أن رجل عند نائم فانتبه فاخبره وهو على هذا . **العشرون** رجل حلف
 ان لا يكلم فلانا فجاء الخائف الى المخلوف عليه وهو نائم وقال له ثم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم
 لا يثبت . **والاصح** انه يثبت . **الحادية والعشرون** رجل طلق امرأته طلاقا رجعا فجاء الرجل
 ومساها بشهوة وهي نائمة صار مرا جعا . **الثانية والعشرون** لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة وتبلى
 بشهوة يصير مرا جعا عند ابني يوسف ح خلا فالحمد لله . **الثالثة والعشرون** الرجل اذا نام
 وجاءت امرأة واذا خلت فرجها في فرجه وعلم الرجل بفعلها ثبتت حرمة المصاهرة . **الرابعة**
والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وانفق على ذلك ان كان يشهق ثبتت حرمة
 المصاهرة . **الخامسة والعشرون** المصلي اذا نام في صلوته واحتلم يجب الغسل ولا يملكه البناء .
 وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين وليتجن صارت الصلوة دينا في ذمته انتهى *
 احكام المعتوه . احكامه احكام الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب . وقيل هو كالمجنون .
 وقيل هو كالمبالغ العاقل . وقد ذكرناه في النواقيص من شرح الكفر . احكام المجنون . ذكرها

الاصوليون في بحث العوارض فليحظرها من رايها ^١ بيان ان الاعتبار للمعنى او اللفظ ذكرناه في
 كتاب البيوع من النوع الثاني ^٢ احكام الخنثى المشكل ^٣ ذكر النفس في الكنز حقيقته وذكر
 من احكامه وقوفه في الصنف وحكم ميراثه وختانه ^٤ وذكر مولانا محمد راج احكامه في الاصل
 من كتاب المفقود ^٥ وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار ^٦ يتيمم اذا مات ^٧ يسجد قبره ^٨ ولا يكفنه
 الا حرم ^٩ ويكفن كفن المرأة ^{١٠} ولا يلبس حريرا وحليا في حياته ^{١١} واذا قبله رجل بشهوة حرم
 عليه اصوله وفروعه ^{١٢} فان زوجه ابوه رجل فوصل اليه جازوا ولا فلا علم لي بذلك ^{١٣} او امرأة
 فبلغ فوصل اليها جازوا ولا اجل كالعينين ^{١٤} ويلبس لباس المرأة في الاحرام ^{١٥} ولا يصلي الا بقناع ^{١٦}
 ويقوم امام النساء خلف الرجال ^{١٧} وان وقف في صف النساء اعادها ^{١٨} وان في صف الرجال
 لا يعيدها ^{١٩} ويعيد هامن عن يمينه ويساره ^{٢٠} وخلقه محاذ ياله ^{٢١} ويوضع في الجنائز خلف الرجال
 والمرأة خلقه ^{٢٢} ويجعل خلف الرجل في القبر لودفنا لضرورة مع حاجز بينهما من الصعيق ^{٢٣} ولا حد
 على نأذه ^{٢٤} ولا عليه بقننه بمنزلة المحبوب ^{٢٥} وتقطع يده للسرقة ^{٢٦} ويقطع سارق ماله ^{٢٧} ويقعد
 في صلوته كالمرأة ^{٢٨} ولا قصاص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ^{٢٩} ولا تقطع يده اذا
 قطع يده غيره عمدا ^{٣٠} وعلى عائلته ارضها ^{٣١} ولا يخلو به رجل ولا امرأة ^{٣٢} ولا يخلو برجل ولا امرأة
 ولا يسافر ثلثة ايام الا بحرم ^{٣٣} واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة بالانسان كان غلاما وبخمس مائة
 ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمس مائة الزائلة الى ان يستبين امره ^{٣٤}
 وان قال لامرأته ان كان اول ولد نلدي به غلاما فانت طالق او قال كذلك لامته فانت حرة فولدت
 خنثى مشكلا لم تطلق ولا تعتق ^{٣٥} ولا سهم له مع المقاتلة وانما يرزعه ^{٣٦} ولا يقتل لو اسير او مرتدا
 بعد الاسلام ^{٣٧} ولا خراج على راسه لو كان ذميا ^{٣٨} ولا يدخل تحت قول المولي كل عبد لي حر ^{٣٩} او كل
 امه لي حرة الا اذا ناله ما يعتق ^{٤٠} ولو قال الزوج ان ملكك مبدأ فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق ^{٤١}
 وكذا لك لو قال ان ملكك امه ^{٤٢} ولو ناله ما عا طلقت ^{٤٣} ولو قال المشكل انا ذكر او انثى لم يقبل
 قوله ^{٤٤} واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ^{٤٥} ويوقف الباقي الى التبيين ^{٤٦} وكذا اقيمادون النفوس
 ويصح اعتاقه عن الكفارة ^{٤٧} ولو تزوج مشكل مثله لم يجز خنثى يتبين فلا يتوارثان بالموته
 ولو شهد شهودا انه ذكر وشهودا انه انثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد انه غلام

وبطلت الأخرى * وإن كان رجل يدعي أنه امرأته تضيّت بشهادته أنه أنثى وبطلت الأخرى *
 فإن كانت امرأة تدعي أنه زوجها وتقت الأمر إلى أن يستبين فإن لم يطلب الحنثي شيئا
 ولا يطلب منه شيء لا تقبل واحدة منهما حتى يستبين * وإما ميراثه وإ ميراث منه فقال فإن مات أبوه
 فله ميراث أنثى منه وتما منه فيه * وحاصله أنه كالأنثى في جميع الأحكام إلا في مسائل * لا يلبس
 حريرا ولا ذهباً ولا فضة * ولا يتزوج من رجل * ولا يقف في صف النساء * ولا حد بقذفه *
 ولا يملأ بماء * ولا يقع منق وطلاق حلقاً على ولادتها أنثى به * ولا يدخل تحت توله كل
 أمة * أحكام الأنثى * تخالف الرجل في أن السنة في مائتها النصف * ولا يسن ختانها وإنما
 هو مكروه * ويسن حلق لحيتها ولو نبتت * وتمنع عن حلق رأسها * ومنه لا يظهر بالفرك على
 قول * تزيد في أسباب البلوغ بالحيض والحمل * ويكره إذا نها وأقامتها * وبدنها كله حورة إلا
 وجهها وكفيها وتدنبها على المعتمد * وذراعها على المروج * وصورتها حورة في قول * ويكره
 لها دخول الحمام في قول * وقيل يكره إلا أن يكون مريضة أو نقساء * والمعتمد لا كراهة مطلقاً *
 ولا ترفع يدها أحد إن شاء * ولا تجهر بقرأتها * وتضم في ركوعها وسجودها أصابعها *
 ولا تفرج في الركوع * وإذا تابها شيء في جلستها صفتت ولا تسبح * وتكره جماعة * ويقف
 الإمام وسطهم * ولا تصلح إماماً للرجال * ويكره حضورها الجماعة * وصلواتها في بيتها أفضل *
 وتضع يمينها على شمالها إن تمت ثديها * وتضع يدها في التشهد تبلغ رؤس أصحابها ركبتها
 وتتورك * ولا جمعة عليها لكن تنعقد بها * ولا عيد * ولا يكبر تشريق * ولا تسافر إلا بزواج
 أو حرم * ولا يجب الحج عليها إلا بأحد هما * ولا تلبي جهراً * ولا تمزج المذيطة * ولا تكشف
 رأسها * ولا تبسعي بين المملين الأخضرين * ولا تخلق وإنما تنقص * ولا ترمي * والتباعد في طوافها
 عن البيت أفضل * ولا تنشط مطلقاً * وتقف في حاشية الموقف لا عند الصنمات * وتكون تأملاً
 وموراكب * وتلبس في أحوالها الخفين * وتترك طواف الصدرة بعد الحيض * وتؤخر طواف
 الزيارة بعد الحيض * وتكفي في خمسة أثواب * ولا تؤم في الجنازة * ولو فعلت سقط الفرض
 بصلواتها * ولا تحمل الجنازة وإن كان الميت أنثى * ويندب لها غواقة في التابوت * ولا سهم لها وإنما
 يرضخ لها إن تأملت * ولا تقتل المرتدة والمشركة * ولا تقبل شهادة لها في الحدود والقصاص *

وتعتكف في بيتها • ويباح لها غضب يديها ورجليها بخلاف الرجل الأضرورية • والتضييق
بالذكر أفضل منها • وهي على النصف من الرجل في الإرث والشهادة والدية ونفسا وبعض النفقة
القريب • ولا ينبغي أن تولي القضاء وإن صح منها في غير الحدود والنصاص • وبضعها مقبل بالمهر
دون الرجل • وغير الامة على النكاح دون العبد في رواية • والمعتمد عدم الفرق بينهما في
الجبر • وتغير الامة اذا أعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا • وإنها محرم في الرضاع دون
وقدم على الرجال في الحضنة والنفقة على الولد الصغير • وفي النقر من مزدلفة إلى منى • وفي
الانصراف من الصلوة • وتؤخر في جماعه الرجال والموقف • وفي اجتماع الجنائز عند الامام
فتجعل عند القبلة • والرجل عند الامام • وكذا في اللحد • ونسب الدية بقطع ثديها وحلمته
بخلافه من الرجل فإن فيه الحكومة • ولا نصاص بقطع طرفها بخلافه • ولا قسامة عليها • ولا تدخل
مع العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فإن القاتل كاحدهم • ويسفر لها في
الرجم أن ثبت زناها بالبينة • وتجلد جالسة والرجل قائما • ولا تنفى سياسة وينفى هو عامي عند
الجلد سياسة لاحدا • ولا تكف الحضور للدهوى اذا كانت محذرة ولا لليمين بل يضر اليها
القاضي او يبعث اليها نائبه يحلفها بخص شاهدين • ويقبل تركها بلا رضا الخصم اذا كانت
محذرة اتفاقا • ولا تبد الشابة بسلام وتعزية • ولا تجاب • ولا تشمت • وتحرم الخلق بالاجنبية ويكره
الكلام معها • واختلفوا في جواز كونها نية • واختار في المسابرة جواز كونها نية لا رسوخ • لان
الرسالة مبنية على الاشتهار ومبنى حاله على البستر بخلاف النية والتمام فيها • ولا تدخل النساء
في القرامات السلطانية كما في الولاية من القسمة • احكام الذمي • حكمه حكم المسلمين
الا انه لا يؤمر بالعبادات • ولا تصح منه • ولا يصح تيممه • ويصح وضوءه • وغسله فلو اسلم بجانن
جلوته به • ولا يائمه على ترك العبادات على قول • وبأثم على ترك اعتقادها اجماعا • ولا يمنع
من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم • ولا يتوقف جواز دخوله على اذن معلم عند ناو لو كان
المسجد الحرام • ولا يصح نذره • ولا سهم له من التقدمة • ويرض له ان تأكل او دل على الطريق •
ولا يصح شرب الخمر • ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه • ويضمن متلفها له الا ان يظهر
بيها بين المسلمين فلا ضمان في اراقتها او يكون المقلب اماما يرى ذلك بخلاف انلاف خير المسلم

فانه لا يوجب الذمان والركان المثلث ذمياً ، ويضغى ان يكون اظهار ، شراءها كمالها ، ويبيعها ،
 ولم اره الآن ، ولا يمنع من لبس الخزيين والذميب ، ولا يتعرض لهم لورثنا كسوا فاسدا او تباعوا
 كذلك ثم اسلموا ، وفي الكفر وينبئ نول الكافر في الحل والحرمه ، وتعقبه الزبلي بانه
 سهو ، ولا يميل توله فيهما ، وحوايه انه يقبل فيهما ضمن المعادلات لا مقصود او هو مراده كما
 افصح به نبي الكافي ، وبوخنا الذي بالتميز متافى المركب والملبس فيركبون كالا كف ،
 ولا يلبسون الطما ابيه والاردييه ، ولا تياب اهل العلم والشرف ، وتجعل على دورهم ملاقيه ،
 ولا يبدلون بعتة ولا كنيسة في مصر ، واختلفت الرواية في سكنها هم بين المسلمين في مصر ،
 والاعمد الجوزاني عليه خاصة ، واختلف المشايخ رح هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات او تكفي
 واحد ، والاعمد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمائم ، وان ركب الحمار ضرورة نزل
 نبي الاجتماع ، ويضغى عليه في المرور ، ولا يرجم وانما يجلد ، والحاصل انه تقام الحد وكلها عليه
 الا حد شرب الخمر ، ولا يبدل الذي بسلام الاحاجه ، ولا يزداد في الجواب على وطليك ، وتكره
 معافيه ، ويحرم تعظيمه ، ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر العقب ، وفي الملتقط
 كل شئ منع منه المسلم منع منه الذي الا الخمر والخنزير ، ولا تكره عيادة جاره الذي ولا ضيافته ،
 ولا تعتبر الكفاء بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدماها حائك او كناس فيفرق اتسكين
 الفتنه كذلك في البرازيه ، تنبيه ، الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين
 كالفصاص وضمان الاموال الا في مسائل ، لو اجنب الكافر ثم اسلم لم تسقط ، ومنها لو زني ثم
 اسلم وكان زناه ثابتا ببيضة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه ولا سقط ، تنبيه آخر ، اشترك اليهود
 والنصارى في وضع الجزية ، وحل المناكحة ، والذبايح ، وفي الذبيه ، وشاركهم المجوسي في
 الجزية والذبيه دون الآخرين وامتوى اهل الذمة فيما ذكر ، وقتل المسلم بالذميه ، وذبته الكافر
 والمسلم سواء ، ولا يقتل المسلم والذي بمسأ من ، تنبيه آخر ، لا توارث بين المسلم والكافر ،
 ونجس الارث بين اليهود والنصارى والمجوس ، والكفر كله عندنا ملكة واحدة بشرط اتحاد الدار ،
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وانما اختلاف مللهم ، وخرج المارتد فانه يرث كسب اهل بيته ورثته
 مسلمون مع عدم الاتصاف احكام النبي ، قل من تعرض لها ، وفدا الف فيها من احساننا القاضي

بد رالد بن النعماني في كتابه أحكام المرحان في أحكام الجنان لكنني لم اطلع عليه الآن • و ما نقلته
 عنه فانه ما هو بواسطته نقل الاسبوع علي رح • ولا خلاف في انهم مكلفون مؤ منهم في الجنة وكانوا هم
 في النار • وانما اختلفوا في ثواب الطائعين • ففي البزازية معنى بالي الاجناس من الامام ليس
 للجن ثواب • وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن • لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم •
 والمغفرة لا تستلزم الاثابة • لانه ستر • ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالتوعد فضل • قال المعتزلة
 او عد ظالمهم فبستحق العقاب • وبستحق الثواب صالحهم • قال الله تعالى واما الناس طون فكانوا
 لجهنم حطباً • قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق • وقيل قوله تعالى فيا اي الاعرابكم
 تكذب بان يعد عد نعم الجنة خطابا للفقيرين يراد ما ذكرت • قلنا ذكرنا ان المراد بالتوقف
 التوقف في الماكل والمشرب والملاذ لا الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيارة
 والخدمة • والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام الآية انتهى • فمفعول النكاح • قال في
 السراجية لا يجوز الملائكة بين بني آدم والجن وانسان الماء لاختلاف الجنس انتهى • وتبعه في مائة
 المفتي والمفتيش • وفي القنية مثل الحسن البصري رض عن النزويج بجنة فقال يجوز بلا شعور •
 ثم رقم آخر فقال لا يجوز • ثم رقم آخر بصفع السائل حماقته انتهى • وفي بتيمة الدهر في فتاوى
 اهل العصر مثل علي ابن احمد عن النزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذ انصور ذلك ام يختص
 الجواز بالآدميين • فقال بصفع هذا السائل حماقته وجهله • قلت وهذا لا يدل على حمالة
 السائل وان كان لا يتصوره • ألا ترى ان ابا الليث رح ذكر في فتاواه هل ترى ان الكفار ترسو بندي
 من الانبياء هل يرى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم • ولكن
 اجاب علي تقدير التصور كذا هذا • ومثل معهما ابو حامد رح فقال لا يجوز انتهى • وقد استدلل
 بعضهم علي هريم نكاح الجنة بقوله تعالى في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا
 اي من جنسكم ونوحكم علي خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من
 الادميين انتهى • وبعضهم بما رواه حرب الكرماني في معائنه عن احمد واسحق • قال حدثنا
 محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لهيعة عن يونس بن يزيد عن الزهري قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح الجن في صور ان كان من سلافه اعتضد باقوال العلماء •

نروي المنع من الحسن البصري وتنادي الحاكم بن تقيبة واسحق بن راهوية ومقبة بن الأصم رض
فاذا تقرر المنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع من نكاح الجني الانسية من باب اولي . ويدل عليه
قوله في السراجية لا تجوز المناكحة وهو شامل لهما . لكن روى ابو عثمان بن سعيد بن العباس
الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا مقاتل بن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب
توم من اهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار جلا من الجن خطب اليها
جارية يزعم انه يريد الحلال . فقال ما ارى بك بأسا في الدين ولكن أكره اذا وجد امرأة
حاملات قيل لهما من زوجك قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى . ومنها لو وطئ
الجني انسية فهل يجب عليها النسل . قال قاضيان في فتاواه امرأة قالت معي جني ياني في الغوم
مرارا واجد في نفسي ما احب اوجا معني زوجي لا غسل عليها انتهى . وقيل الكمال بما اذا
لم تنزل . اما اذا انزلت وجب كانه احتلام . ومنها اعتقاد الجماعة بالجن ذكره الاموي عن
صاحب آكام المرجان من اصحابنا مستشهد احمد بن مسعود رضي في قصة الجن . وفيه
قلما تام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي اذ ركه شخصان منهم فقال يا رسول الله اننا
نحب ان نؤمن في صلواتنا قال فصلهما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف . ونظير ذلك ما ذكره السبكي
ان الجماعة تحصل بالملازمة . وفرع على ذلك لو صلى في قضاء باذان وانامة منفردا ثم حلف
انه صلى بالجماعة لم يحنك . ومنها صحة الصلوة خلف الجني ذكره في آكام المرجان . ومنها اذا
مر الجني بين يدي المصلي يقاتل كما يقاتل الانسي . ومنها لا يجوز قتل الجني بخير حق كما لا نسي . قال
الزيلي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي نمشي مستوية . لانها من الجن لقوله عليه السلام
اتقوا الظفيتين والابتر وابائكم والحية البيضاء فانها من الجن . وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل
لانه صلى الله عليه وسلم عامد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم . فاذا خالفوا
فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم . والا ولي هو الا نذار ولا عذار فيقال لها ارجعي باذن الله تعالى
او خلي طريق المسلمين فان ابنت قتلها . والا نذار انما يكون خارج الصلوة انتهى . وقد روي عن
ابن ابي الدنيا ان عايشة رضي الله عنها رأت في بيتها حية فامرت بقتلها فقتلت فانبت في تلك الليلة
فقتل لها انها من العقر الذين يستمعوا الوحي من الغبي صلى الله عليه وسلم فانزلت الى اليمن فابتاع

لها اربعون را مائة منهم * ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه * وفيه فلما اصبحت امرت باثنا
 عشر الف درهم ففرقت على المساكين * ومنها قبول رواية الجن في ذكر صاحب آكام المرحان *
 وذكر الا سيوطي انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس ما سمعوه سواء علم الانسي بهم او لا *
 واذا اجاز الشيخ من حضر دخل الجن كما في نظير من الانس * واما رواية الانس منهم فالظاهر
 منعها لعدم حصول الثقة بعد التهم * ومنها لا يجوز الاستنجاء بزاز الجن ودم العظم كما ثبت في
 الحديث * ومنها ان ذبخته لا تحل * قال في الملتقط وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه نهى عن ذبائح الجن انتهى * وقد ذكر الامام الكردري في مناقبه في فصل قراءة الامام شيعة من
 احكام الجن واولاد الشيطان * وبيان القول والكلام على جماعتهم واكلهم * فوائده الاولى
 الجبرور على انه لم يكن من الجن نبي * واما قوله تعالى يا معشر الجن والانس اني انزلكم رسلا منكم
 فتأولو على انهم رسل من الرسل سمعوا كلامهم فانذروا ثم هم لا امن الله تعالى * وذهب الضحاك
 وابن حزم على انه كان منهم نبي تمسك بحديث وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الي توبه
 فاصدا قال رادس الجن من توبه * ولا شك انهم انذروا نصح انهم جاءهم انبياء منهم * الثانية قال
 البغوي في تفسير الاحقاق وفيه دليل على انه عليه السلام كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال
 مقاتل رح لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن * واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن فقال قوم
 لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب ابو حنيفة رح * وعن الحديث ثوابهم ان يجاروا من النار
 ثم يقال لهم كونوا نارا كما لبهاثم * وعن ابي الزباد كذا لك * وقال آخرون يثابون كما يثابون
 وبه قال مالك وابن ابي ليلى رح * وعن الضحاك انهم يلهون التسبيح والذكر فيصيبون من
 لذة ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة * وقال غير من عبد العزيز ان مؤمن الجن حول الجنة في
 ربضها وليسوا فيها انتهى * الثالثة ذهب الحارث المحاسبى ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون
 يوم القيمة نراهم ولا يرونهم كس ما كانوا عليه في الدنيا * الرابعة صرح ابن عبد السلام بان
 الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى * قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار وقد استثنى عنه
 مؤمن البشر بقي على عمره في الملائكة * قال في آكام المرحان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه *
 لان الآية باقية على اليوم فيهم ايضا انتهى * ولم يتعقبها الا سيوطي رح * وفي الاستدلال

على عدم زوينة الملايكة والجن بالآية نظر. لانها لا تدل على عدم زوينة المؤمنين اصلا فلا استثناء.
قال القاضي البيضاوي لا تدركه لا غيبوبة. واستدللت المعترضة على امتناع الزوينة وهو ضعيف.
اذ ليس الادراك مطلق الزوينة. ولا النفي في الآية عامائى الاوقات فليكن مخصوص ببعض
الحالات ولا في الاشخاص فانه في قولنا كل بصر لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع.
احكام المختارم. المحرم عندنا من حرم نكاحه على التاييد بنفع. او مضاه. او رضاع.
ولو بوطى حرام. فخرج بالاول ولذا العمومة والخواص. وبالثاني اخت الزوجة. وعمتها.
وخالاتها. وشمل ام المارني بها وبنتها. وابا الزاني. وابنه. واحكامهم يحرم النكاح وجواز النظر
والخلق والمساكن الا المحرم من الرضاع فان الخلق بهما كزوجة وكذا ابنا الصبي الثابت. وحرمة
النكاح على التاييد لا مشاركة المحرم فيها فان الملايكة تحل اذا كذب نفسه وخرج عن ادمية
الشهادة. والمجوسية تحل بالاسلام. او يهودها. او تنصرها. وباطلة ثلثا يدخول الثاني
وانقضاء عدته. ومنكوحه الغير بطلانها وانقضاء عدتها. ومعتاة الغير بانقضائها. وكذا
لا مشاركة المحرم في جواز النظر والخلق والسفر. واما عبد ما فكلا جنبى على المعتمد لكن الزوج
يشارك المحرم في هذه الثلاثة. والنساء الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر. واختص
المحرم النسبي باحكام. منها عتقه على قريبه لو ملكه ولا يختص بالاصل والفرع. ومنها وجوب
نفقة الفقير العاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه رَحِمًا محرما من جهة القرابة فابن العم والاخ من
الرضاع لا يعتق ولا يجب نفقته ويغسل المحرم قريبته. ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع
او هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز. فان فرق صح البيع. ومنها ان المحرمية مانعة
من الرجوع في الهبة. وتختص الاصول والفرع من بين سائر المحارم باحكام. ومنها انه لا يقطع
احدهما بسرقة مال الآخر. ومنها لا يقضي ولا يشهد احدهما للآخر. ومنها تحريم موطئ كل
شهما على الآخر ولو بزنا. ومنها تحريم مكوحه كل منهما على الآخر بمجرّد العقد. ومنها
لا يدخلون في الرصية للاقارب. وتختص الاصول باحكام. ومنها لا يجوز له قتل اهلكه الحرى الا
دفعاً عن نفسه. وان خاف رجوعه ضيق عليه والجا ليقطعه غير. وله قتل فرعه الحرى كعمره.
ومنها لا يقتل الاصل بفرعه. ويقتل الفرع باصله. ومنها لا يستل الاصل بقتل فرعه. ويستل الفرع

بعد ناصله * ومنها لا تجوز مسافرة الفرع إلا بأذن أصله دون عكسه * ومنها الوادعي الأصل ولد
 جارية ابنه ثبت نسبه * والجهد أب الأب كالأب عند عدمه ولو حكما بعدم الأهلية بخلاف الفرع
 الداعي ولد جارية أصله لم يصح إلا بتصليق الأصل * ومنها لا تجوز الجهاد إلا بأذنهم بخلاف
 الأصول لا يتوقف جهادهم على إذن الفروع * ومنها لا تجوز المسافرة إلا بأذنهم إن كان الطريق مخروفاً
 والأذن لم يكن ملتبساً بكذالك والأفلا * ومنها إذا دعا أحد أبويه في الصلوة وحجت أجابته إلا أن يكون
 عالماً بكونه فيها * ولم أر حكماً إلا جداد والجديات وينبغي إلحاق * ومنها كراهة حجبته بدون
 إذن من كرهه من أبويه إن احتاج إلى خدمته * ومنها جواز نداء يرب الأصل فرعه * والظاهر
 عدم الاختصاص بالأب نالاً ولا جداد والجديات كذا * ولم أر إلا أن * ومنها تبعية الفرع
 للأصل في الإسلام * وتجنباً لمسائل الجد وما يقوم مقام الأب فيه في فن الفرائد * ومنها لا يتيمسون
 بين الفرع والأجداد والجديات كذا لك * واختص الأصول الذكور بوجوب الانفاق * واختص
 الأب والجداً بحكام * منها ولاية المال ذل ولاية اللام في مال الصغير إلا الحفظ وشرأماً لا بد منه للصغير *
 ومنها تولي طرفي العمل ثلوا باع الأب ما له من ابنه أو ابنه * وليس فيه غبن فاحش انتقد بكلام
 واحد * ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والجداً فقط * وأما ولاية النكاح فلا تختص بهما
 نسبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام * وكذا الأصل في الجواز لا تختص بهما *
 وفي الملتصق من النكاح لو ضرب المعلم الولد بأذن الأب فهلك لم يفرم إلا أن يضرب صرباً لا يضرب
 مثله * وأيضاً بأذن الأم غرم الذية إذا هلك * والجداً كالأب عند فقد * إلا في اتنا عشر مسألة
 ذكرناها في الفرائد من كتاب الفرائض * وذكرناها خالف فيها الجداً الصبيح الفاسد * فائسلة *
 يترتب على النسب اثنا عشر حكماً * توريث المال * والولاية * وعدم صحة الوصية عند المراجعة *
 وبلحق بهما الأثر بالدين في مرض موته * وتتمل الذية * وولاية الزوج * وولاية غسل
 الميت * والصلوة عليه * وولاية المال * وولاية الحضنة * وطلب الحد * وسقوط النصاص * * *
 أحكام غموبة الحشفة يترتب عليها أحكام * وجوب الغسل * وتحريم الصلوة والسجود * والخطبة *
 والطواف * وقراءة القرآن * وحمل المصنف وممته وكفانه * ودخول المسجد * وكراهة
 الأكل والشرب قبل الغسل * وجوب نزاع الخف * والكفارة وجوبها وإنه باق في أول الحيض

بد بئار • وفي آخره نصف دينار • وفساد الصرم • وجوب قضائه • والتعزير والكفارة • وعدم
 انعقاد • إذا طلع الفجر غائلا • وقطع السابح المشرط فيه • وفي الامتناع • وفساد الاعتكاف
 والحج قبل الوقوف • والعمر قبل طواف الاكثر • وجوب المضي في فسادهما وقضاائهما •
 وجوب الدم • وبطلان خيار الشرطين • وسقوط الرد بعيب • إذا فعله المشتري بعد الاطلاع
 عليه وقبله ان كانت بكر او نقصها • وجوب مهر المثل بالوطى بشبهة او بنكاح فاسد • وثبوت
 الرجعة به • ربيع العبد في مهرها اذا نكح باذن سيده • وغريم الرجعية • وتبريم اصل الموطوءة
 وفرعها عليه • وتبريم اصله وفرعه عليها • وخلع الزوج الاول • وليده ما لا يملكها اذ لا
 قبل ملكها • وتبريم وطى اختها اذا كانت امه • وزوال العنة • وبطلان خيار البتة • وبطلان
 خيار البلوغ اذا كانت بكرا • وكمال المسمى • وجوب مهر المثل للمفوضة • واسقاط حبسها
 نفسها لاستيفاء مهر معجل من مهرها على قولهما • ووقوع الطلاق المطلق به • وثبوت السنة
 والبدة في طلاقها • وكونه تعيينا في الطلاق المجهول • وثبوت الفقيه في الايلاء • وجوب كفارة
 اليمين لو كان بالله تعالى • وجوب الفل • ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد ر ح
 المفتى به • وجوب النفقة والسكنى للمطلقة بعد • وجوب الحد لو كان زنا او اوطاة على
 قولهما • وذبح البهيمة المقول بها ثم حرقتها • وجوب التعزير ان كان نبي مיתה • او مشتركة •
 او موصى بمنفقتها • او محرم مملوكته • او اوطاة بزوجته • وثبوت الاحصان • وثبوت
 النسب • ووقوع العتق المطلق به • واستحقاق العزل عن القضاء • والولاية • والوصاية • ورد
 الشهادة لو كان زنا والله اعلم • فوائد • الاولى لا فرق في الايلاء بين ان يكون بمائل
 او لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه • كذا ذكره في التحليل فتجزي في سائر الابواب •
 الثانية ما ثبت للشفقة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدر ما • وان لم يبق منه قدر ما
 لم يتعلق به شيء من الاحكام • ويحتاج الى نقل لكونها كلية • وامره • الثالثة الوطى في
 الدبر كالوطى في القبل فيجب به الفسل • ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبل • ويفسد الصرم
 به اتفاقا • واختلفوا في وجوب الكفارة • والاصح وجوبها • ويفسد الحج به قبل الوقوف على
 قولهما • واختلفت الرواية على قوله • والاصح فساد • به كما في فتح القدير • ويفسد به الامتناع •

وتثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين الآتي مسائل • لا تثبت به حرمة الممانحة •
ولا يجب الحد به عند الامام الا اذا تكرر ف يقتل على المفتي به • ولا يثبت به الاحصان • ولا التحليل
الزواج الاول • ولا نفي المولي • ولا يخرج به من العدة • ولا يخرج به عن كونها بكر اذ كفتى
بسكوتها • ولا يصل بحال • والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع • وينبغي
ان يستطاع به خيار الشرط والعيب لغو لهم بسقوطه بالجهل والامس بشهوة فهذا اولى للادلة على
الرضا • وفي جامع الفصولين حاشيته اني دبرها بنكاح ناسدا لا يجب المهر والعلة انتهى • فعلى
هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح • ولا يجب العلة لو طلقها بعد • ومن غير
مخالفة • الرابعة الوطى بنكاح ناسدا كالوطى بنكاح صحيح الآتي مسائل • الاولى وجوب مهر المثل
ولا يزداد على المسمى • ونى الصحيح يجب المسمى • الثانية الحرمة • الثالثة عدم الحل للاول •
الرابعة عدم الاحصان به • الخامسة للوطى بملك الميمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فبوجب
تحريرها على اصوله ونزوعه • وتحرير اصولها وفروعها عليه • وجوب الاستبراء • وحرمة
تحميمها اليها • وبخالف الوطى بالنكاح في مسائل • لا يثبت به التحليل • ولا الاحصان •
السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الا نزال لكونه تبعا • السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك
الميمين من مهر او جدل الآتي مسائل • الاولى الذميمة اذا نكحت بغير مهر مثلاثم اسلموا وكانوا
يدينون ان لا مهر فلا مهر • الثانية نكح صبي بالغة حر بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
ولا مهر • الثالثة زواج امته من عبده فلا صح ان لا مهر • الرابعة وطى العبد سيد نه بشبهة فلا مهر
اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده دين • الخامسة او وطى حرة فلا مهر لها
ولم اره الآن • السادسة الموقوف عليه اذا وداه الموقوفة ينبغي ان لا مهر وام اره الآن • السابعة
البائع او وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حظي منقولة كذلك • الثامنة اذن
الراعي للمرتع في الوطى فوطى ظاننا الحل ينبغي ان لا مهر وام اره الآن • التاسعة الذي يسم على
الرجل وطى زوجته مع بقاء النكاح الحيض • والنفاس • والصوم الواجب • وضيق وقت الصلوة •
والاعتكاف • والاحرام • والابلاء • والظهار قبل الكفبر • وعتة وطى الشبهة • واذا صارت مفضاة
اخذها قبلها ودبرها طاه لا يصلح له اتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها • وفيما اذا كانت لا تملك

لغيره ومرض أو سمنه • وهذا امتناعها لنفسه بجعل مهر عالم لعل كرها • وفي بعض كتب
 الشافعية أنه يحرم وطئ من وجب عليها تصاخي وليس بها حبل ظاهر إلا يحدث حمل يمنع من
 استيفاء ما وجب عليها • التاسعة إذا حرم الرطبي حرمت دواخيه الآتي الحيض والنقاس والصوم
 إن من فتنهم في الامتنكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء • العاشرة إذا اختلف الزوجان
 في الرطبي فالقول لها فيه الآتي مسائل • الأولى ادعى العن من الاصابة وانكرت وتلقن ثيب
 فالقول له مع يمينه لا أن كانت بكرا • ولا فرق في ذلك بين أن يكون ثيب التاجيل أو بعد •
 الثانية المولى إذا ادعى الوصول إليها قبل مضي المدة قبل قوله بيمينه لا بعد مضيها • الثالثة
 أو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها المرجوب العدة
 عليها • وله في المهر والمنفقة والسكنى في العنة • وفي حل بفتها • وأربع سواها • واختها للرجال
 ولو جاءت بولد لزم من تستملته ثبت نسبه • ويرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا من ينفقه عدنا
 إلى تصديقه فكأن افهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحا • الرابعة ادعت المعلقة ثلثا من الثاني
 دخل بها فالقول لها حلها للمطلق لا اكمال المهر • الخامسة لو طلقه بعد طه يوم ما دعت
 عدته وأدعا فالقول له لا نكاح • وجود الشرط • قال في الكنز وإن اختلفا في وجود الشرط
 فالقول له • احكام العقود • هي انقسام • لآزم من الجانبين • البيع • والضرف • والاسلم •
 والتولية • والمراجعة • والوصية • والتشريك • والصلح • والحوالة الآتي مسئلتين ذكرناهما
 في الفوائد منها • والاجارة الآتي مسئلة ذكرناها في الفوائد منها • والدية بعد القبض ووجود
 مانع من الموانع السبعة • والصداق • والخلع بعرض • والنفكاح الخالي عن الخيارين خيار البلوغ
 والعنق • ولا زل أن يقال ونكاح البالغ العاقل الحر امرأة تكمل • وجائز من الجانبين • الشرية •
 والوكالة • والمضاربة • والوصية والغارية • والابذاع • والقرض • والقضاء • ومنازل الولايات
 إلا امامة العظمى • وجائز من أحد الجانبين فقط • الرهن من جانب المرتين • ولازم من جانب
 الرهن بعد القبض • والكتابة جائزة من جانب العبد • لازمة من جانب السيد • والكفالة
 جائزة من الطالب • لازمة من جانب الكفيل • وعقد الامان جائزة من قبل الحرابي • لازم من
 جانب السلم • تنبيه • من الجائز من الجانبين نواية القضاء فليسا لئلا عز له ولو بلا جنة كما

في الخلاصة • وله عزل نفسه • وأما الولاية على مال يتخير بالوصاية مان كان وصي الميت فهي
لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضي عزله إلا بغيانه أو عجز ظاهر • ومن جانب الموصي
فلا يملك الموصي عزل نفسه إلا في مسجلتين ذكرناهما في وصايا الفوائد • وأن كان وصي
القاضي فلا • لأن للقاضي عزله كما في القنية • وله عزل نفسه بحضرة القاضي • وقد ذكرنا التولية
على الأوقاف في وقف الفوائد • تقسيم في العقود • البيع نافذ • وموقوف • ولازم • وغير
لازم • وباطل • وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر • وزدت عليها اثمانية •
تكميل • الباطل والناسد عند نافي العبادات مترادفان • وفي النكاح كذلك • لكن فالنكاح
المحرم فاسد عند أبي حنيفة ر ح فلا حد • وباطل عند مارج فتحد • وفي جامع الفصولين
نكاح المحرم قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه • وقيل فاسد وسقط الحد بشبهة العقد انتهى • وأما
في البيع فمتباينان • فباطله ما لا يكون مشروعاً باطله ووصفه • وفاسده ما كان مشروعاً باطله دون
وصفه • وحكم الأول أنه لا يملك بالتبعض • وحكم الثاني أنه يملك به • وأما في الإجارة فمتباينان •
فالاول لا يجنب الأجر في الباطلة كما إذا استأجر أحد الشريكين شريكه لحمل طعام مشترك • ويجب أحر
المثل في الفاسدة • وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسد • يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق
به الضمان بالاجماع • ويملك الحبس للدين في فاسده ودون باطله • ومن الباطل لو رهن شيئاً باجر
نائحة أو غنمية • وأما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة • والصلح الباطل
الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق وتسم المراءى وخيار الشرط وخيار البلوغ فقيها يبطل الصلح •
ويرجع الدافع بما دفع كذا في جامع الفصولين • وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين إذا
أدى بحكم كفالة فاسدة رجع بما أدى فالكفالة بالامانات باطلة انتهى • ولم يتضح الفرق بين الفاسد
والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا مليناً رجع إلى الكتب المطولة • وأما الكتابة ففرقوا فيها بين
الفاسد والباطل فيعتق بإداء العين في فاسدها كالكفاية على خمر أو خنزير • ولا يعتق في باطلها
كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزيلعي • وأما الشركة فظاهراً كل مهم الفرق بينهما أن الشركة في
المباح باطلة وفي غيره إذا فقد شرطاً فاسدة • فائسدة • الباطل والفاسد عند المنافعة مترادفان إلا
الكتابة والمخلع والعارية والوكالة والشركة والقرض • وفي العبادات في الحج ذكره الأيوبي ر ح •

أحكام الفسخ • وحقيقته حل ارتباط العقد • إذا انعقد المبيع لم يتطرق إليه فسخ إلا بأحد أهيه •
 خيار الشرط • وخيار عدم العقد إلى ثلثة • وخيار الروية • وخيار العيب • وخيار الاستحقاق •
 وخيار الغبن • وخيار الكمية • وخيار كشف الحال • وخيار فوات الوصف المرسوم فيه •
 وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض • وبالإزالة • والتعالف • وهلاك المبيع قبل القبض • وخيار
 التفرير الفعلي كالتصريح على أحدى الرايين • وخيار الحيانة في المراجعة • والتوازية • وظهور
 المبيع مستاجرا أو موهونا • فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد إلا التعالف فإنه لا يفسخ
 به • وإنما يفسخه القاضي • وكلها تحتاج إلى الفسخ • ولا يفسخ فيها بنفسه • وقد منافق الذكاح
 في قسم الفوائد • خاتمة • جمود ما عد النكاح فسخ له إذا ساعد صاحبه عليه • واختلقوا
 في جمود الموصي للوصية الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل • قال شيخ الإسلام أنه
 يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لانيها مضى • وفائدة مذكورة في أحكام شروع الهداية •
 وذكر ما الزيلعي إضافي في خيار العيب • أحكام الكتابة • يصح البيع بها • قال في الهداية
 والكتاب كالخطاب • وكذا الأرسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وإدائه الرسالة
 انتهى • وفي فتح القدير صورة الكتاب أن يكتب أما بعد فقد بعث حمدي منك كتابا بلغه
 وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس • وما في المبسوط من تصويره بقوله يعني بكذا أن قال بعنه يتم •
 فليس مراده إلا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود • وقيل يفرق بين الحاضر والنايب
 فينبغي من الحاضر استيام ومن النايب الإيجاب انتهى • ويصح النكاح بها • قال في فتح القدير
 صورته أن يكتب إليه بخطبه فإذا بلغها الكتاب حضرت الشهود وقرأه عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه • أو تقول إن فلانا كتب إلي بخطبتي فاشهدوا أنني قد زوجت نفسي منه • أما لو لم تقل
 بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد • لأن سماع الشطرين شرط وبأما معهم الكتاب
 أو التعبير عنه منه فقد سمعوا الشطرين بخلاف ما إذا انتفيا • ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب
 زوجتي نفسك ثاني رقت فيك ونحوه • ولوجاء الزوج بالكتاب إلى الشهود شتوما فقال دننا
 كتابي إلى فلانة فاشهدوا علي بذلك لم يجزني قول أبي حنيفة ربح حتى تعلم الشهود ما فيه • وجوز
 أبو يوسف ربح من غير شرط إعلام الشهود بما فيه • وأصله كتاب القاضي إلى القاضي • قال في

المستصفي هذا اذا كان بلفظ التزويج أما اذا كان بلفظ الامر كفعله زوجي نفسك مني لا يشترط
اعلامها الشهود بما في الكتاب • لانها تتولى طرفي العقد بحكم الوكالة • ونقله من الكامل قال وفائقة
الخلاص فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد ما اشهدا دم عليه من غير قراءة عليهم واعلامهم بما فيه وقد
قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد يحضرونهم فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل
هذه الشهادة عندهما ولا يقضي بالنكاح • وعندنا تقبل ويفضي به • اما الكتاب فصحيح بلا اشهاد
وهذا الاشهاد اهنا وهو ان تتمكن المرأة من اثبات الكتاب منه جحد الزوج الكتاب انتهى • واما
وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والاخرس على ثلاثة اوجه • ان كتب
على وجه الرسالة مصداً راعينونا وثبت ذلك باقراره او بالبيعة فكذلك الخطاب • وان قال لم ابره
الخطاب لم يصدق قضاء وديانة • وفي المنتقى انه يدعى • ولو كتب على شيء تستبين عليه امراته او
عبده كذا ان نرى صح ولا فلا • راو كتب على الهواء والماء لم يقع شيء وان نرى • وان كتب امرأته
حلال في ما اتي بعث اليها رلاً • وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا فما لم يصل لا تطلق •
وان ندم وعصى من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل • وعصوه الطلاق
كرجوعه عن التعليق • وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابة او رسالة فان لم يبق هذا العذر لا يقع •
وان عصى الخطوط كلها وبعث اليها البياض لا تطلق • لان ما وصل اليها ليس بكتاب • واوجده
الزوج الكتاب واقامت البيعة عليه انه كتبه بيده • فرق بينهما في العشاء انتهى • وذكر ان يلحق
من مسائل شئ في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه او الاملاء على الغير يقوم مقام البيعة •
وفي القنية كتب انت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ علي فقرأ لا تطلق ما تم يقصد خطابها انتهى •
وقد سئل عن رجل كتب ايما نائم قال لا خرافة ما فقرأ ما هل تلزمه • فاجبت انها لا تلزمه ان
كانت بطلاق حيث لم يقصد • وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي بالخطي والذاهل كالحامد •
واما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا به اقرار به يدي الشهود فنهى اعلى انقسام •
الاول ان يكتب ولا يقول شيئاً وانه لا يكون اقراراً لما حمل الشهادة بانه اقرار • قال القاضي النسفي
ان كتب مصداً رادرسوماً علم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو اقر كذا لك وان لم يقل
اشهد علي به فعلى هذا اذا كتب للغائب اعلى وجه الرسالة • اما بعد ذلك علي كذا يكون اقراراً •

لان الكتاب من الغائب كالمطالب من الحاضر فيكون متكهما والعامة على خلافه لان الكتاب قد يكون
 للتجربة وفي حق الاخرس يشترط ان يكون معنوا مصدا راوان لم يكن الى الغائب . الثاني كتب
 وتقرأ عند الشهود ليعلم ان يشهد واياه وان لم يقل اشهد واعلي . الثالث ان يقرأ هذا عند هم غير
 فيقول الكاتب اشهد واعلي به . الرابع ان يكتب عند هم ويقول اشهد واعلي بما فيه ان علموا ما
 فيه كان اقرارا ولا تلا . وذكر القاضي ادعى عليه ما لا اخرج خطأ وقال انه خط المذ على عليه بهذا
 المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط كاتب
 واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح . لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررتنه لكن ليس
 علي هذا المال ونحوه لا يجب كذا هذا الا في ابدكار العامة والصراف والسمسار انتهى . وكتبه في
 القضاء من الفرائد انه يعمل بد فتر البتاع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة . وفي كتاب ملك
 الكفار بالا ستيمان حتى لو وجد حريري في دارنا وقال انار سول الملك لم يصدق الا اذا كان
 كتابة كما في سير الخاتبة فيعمل بها . واما اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه
 والقاضي على علامته عند عدم التذكر فخير جائز عند الامام . وجوز ابو يوسف رح للراوي
 والقاضي دون الشاهد . وجوزهمد رح للكل ان يثق به وان لم يتذكر تو دعه على الناس .
 وفي الخلاصة قال شمس الاثنته الخواشي رح ينبغي ان يقتل بقولهمد رح وهكذا في الاجناس
 انتهى . وفي اجارات البرازية امر الصكك بكتابة الاجارة واشهد ولم يجز العقد لا يعتقد
 خلاف صك الاقرار والمهر انتهى . واختلفوا فيما را من الزوج بكتابة الصك بطلاتها قبل يقع وهو
 اقرار به . وقيل هو تركيل فلا يقع حتى يكتب وبه يقتل وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية . وفيها
 بعد وقبل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق . وفي المفتي بالمعجمة من رأى خطه وعرفه وسعه
 ان يشهد اذا كان في حرز به نأخذنا انتهى . ويجوز لا اعتماد على كتب الفقه الصحيحة . قال في
 فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا نحن المجتهد احد امرين اما ان يكون له سند فيه اليه
 او يأخذ من كتاب معروف تد اوله الايدي شو كتب به بن الحسن رح وشو هما من التصانيف
 المشهورة انتهى . ونقل الاسبوطي من ابني اسحق الاسفرائي الاجماع على جواز النقل من الكتب
 المأمومة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى . ويجوز لا اعتماد على خط المفتي اخذ من

قولهم يجوز الاهتمام على إشارته فالكتابة أولى وأما الدعي من الكتاب والشهادة من نسخة في يد فقال في الخاتمة ولو ادعى من الكتاب تسمع دعواه • لأنه متى لا يقدر على الدعي لكن لا بد من الإشارة في موضعها • وفي اليتيمة مثل من وكيل عن جماعة بالكعوى لأشياء من نسخة اقرأها بعض الموككين هل بسمها القاضي قال إذا تلتعها الوكيل من لسان الموكل صح دعواه ولا لا انتهى • وفي شهادات البرازية شهد أحدهما عن النسخة اقرأها بالساند وقرأ غير الشاهد الثاني معها وقرأ الشاهد أيضا معه مقارنا لقرآنه لا يصح • لأنه لا يتبين القاري من الشاهد • وذكر القاضي ادعى المدعي من الكتاب تسمع إذا أشار إلى موضعها انتهى • وفي الصيرفية شهد أبا الكناينة فطالب القاضي أن يشهد أبا للسان لا تجب • وهذا اصطلاح القضاة • وفي اليتيمة وسئل علي بن أحمد من الشاهد إذا كان يصف حد ود المدعى به حين ينظر في الصك وإذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال إذا كان ينظر ينقله ويحفظه عن النظر فلا تقبل • فأما إذا كان يستعين به نوع استعانته كنار القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى • وأما الحوالة بالكتاب فذكرها في كفاية الراتبات الحسائية في فصل البسطة وفصل فيها تفصيلا حسنا فبإرجاعه من رايه • وأما الوصية بأب الكتاب فقال في شهادات المجتبي كتبها بكتاب يدان أرا بالمال أو وصية ثم قال لا خرائعته علي من غير أن يقرأ له وسعد أن يشهد انتهى • وفي الخاتمة من الشهادات أن رجل كتب صك وصية وقال المشهود دا شهد بأما فيه وأم يقرأ وصيته عليهم • قال حلفاء ولا يجوز للمشهود أن يشهد بأما فيه • وقال بعضهم يسعهم أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم أن يبايعوا لهم أن يشهدوا بأحد على معان ثلاث • إما أن يقرأ الكتاب عليهم • أو يكتب الكتاب غير دوفرأ عليه بين يدي الشهود ويقرأ لهم أشهد وأعلي بما فيه • أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو أشهد وأعلي بما فيه ونماه فيهما أحكام الإشارة • الإشارة من الاسترس معتبر وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع • وأجارة • وصبة • ورهن • ونكاح • وطلاق • وعتاق • وإبراء • وأقرار • وتضاض الألفى الحدود أو لوحد تدف وهذا مما خالف فيه القصاص الحدود • وفي رواية أن القصاص كالحدود وما فلا يثبت بالإشارة وتامه في الهداية • وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود • ونزاد عليها الشهاد فلا تقبل شهادته كما في التهذيب • وأما ميمته في الدعوى ففي

إيمان خزانة الناري، وتختلف الاخرى ان يقال له هيك مهله تعالى وموساه ان تار كذا
 فخر به نعم . ولو حلف بانه كانت اشارة اقرارا بالله تعالى . وظاهر انصار المشايخ على
 اسماء الحدود فقط بحجة اسلامه بالاشارة ولم ار الآن فيه انقل صريحا كناية الاخرى
 بشارته . واختلاني ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعدل بالاشارة او لا والمعتدلا .
 ولذا ذكر في الكنز بأمر . ولا بدني اشارة الاخرى من ان تكون معززة ولا لا فغير .
 وفي فتح القدير من الطلاق ولا يفتي ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق الاشارة المبررة
 بتدوير منه . لان العادة منه ذلك فكذلك انما لا يجمل الاخرى انهي . وأما اشارة غير
 الاخرى فان كان معتقل اللسان ففيه اختلاف . والتفتي على انه ان دامت العلة الى وقت
 الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه . منهم من قدرا لامتناعه بسنة وشروطه . وان
 لم يكن معتقل اللسان لم تعبر اشرته مطلقا الا في اربع . الكفر . الاسلام . والنسب . والانتفاء
 كذا في تلقح المحبوبي . وبزاد اخذ من مسئلة الانتفاء بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث .
 وامان الكاذب اخذ من النسب . لانه يتناط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قد سنده .
 اراخذ من الكتاب . والطلاق اذا كان نفسيرا لمجهوم كما لو قال انت طالق فكذا او اشار بذلك
 وقت اختلاف ما اذا نال انت طالق واشار بذلك لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق . وامر الآن .
 حكم انت فكذا امشير باصابعه ولم يقل طالق . وتزاد ايضا الاشارة من التحريم الى صيغة فقتله
 يجب الجزاء على امشير . وهما فروع لم ارها الآن . الاول اشارة الاخرى بالقراءة وهو جنب
 ينبغي ان تحرم عليه اخذ امن قولهم ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فجهلوا التحريك قراءة .
 الثاني ملق الطلاق بمشيئة اخرى فاشار بالمشيئة وينبغي التوقيع لوجود الشرط . الثالث لو ملق
 بمشيئة رجل باطلاق فخرس فاشار بالمشيئة وينبغي التوقيع والله اعلم . فاعلم . فيما اذا اجتمعت
 الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهبة من باب
 الهبة الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه . لان المسمى موجود
 في المشار اليه ذاتا والوصف يتبعه . وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى . لان المسمى مثل
 المشار اليه وليس يتابع له . والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماشية . والاشارة

تعرف الذات ، ألا ترى ان من اشترى نساء على انه ياتوت فاذا هو زجاج لا ينفق العقد لا اختلاف
الجنس ، ولو اشترى على انه ياتوت احمر فاذا هو اخضر انعقد لاتحاد الجنس انتهى ، قال الشارحون
ان هذا الاصل مستفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ، ولكن ابو حنيفة رح
جعل الخمر والخل جنسا والحرة والعبد جنسا واحدا فتعلق بالماض الىه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها
على هذا الدن من الخل و اشار الى خمر ، او على هذا العبد و اشار الى حر ، ولو سمى حراما و اشار الى
حلال فلها الحلال في الاصح ، ولو سمى في البيع شيئا و اشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه
بطل البيع كما اذا سمى ياتوتا و اشار الى زجاج اكونه بيع المغدوم ، ولو سمى ثوبا هرويا و اشار الى
مروي اختلفوا في بطلانه او فساده ، فكذا في الخانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون
الفص ، ونظير الفص ان ذكر والاثني من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله
الخيار اذا كان الجنس متحدا والفائت الوصف ، وفي باب الانتداء قالوا المونوي الانتداء
بالامام زيد فبان عمر ولم يصح الانتداء ، ولو توى الانتداء بالامام القائم في المعراب على ظن انه
زيد فبان انه عمر ويصح ، ولو توى الانتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الانتداء ، و اوبهنا
الشيخ فاذا هو شاب يصح ، لان الشاب يدعى شيخا لعله ، وقياس الاول انه لو صلى على جنازة
على انه رجل فبان انه امرأة لم تصح ، واستنبط من مسئلة الانتداء شيخ الاسلام العيني في شرح
البخاري عند الكلام على الحديث صاوح في مسجدي هذا افضل من القبايل فيما سواه ان الاعتبار
بالتسمية عند صاحبنا راح فلا يفتقر الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم الى آخر ما قاله ،
واما في النكاح فقال في الخانية رجل له بنت واحدة اسمها عايشة فقال الاب وقت العقد زوجت
منك بنتي فاطمة لا ينفق النكاح ، ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذا
برأشار الى عايشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى ، ومقتضا ، انه لو قال زوجتك هذا
الانلام و اشار الى بنته الصخة تعويلا على الاشارة ، وكذا لو قال زوجتك هذا العر بيت فكانت
اعيمية ، او هذا العجوز فكانت شابة ، او هذا البيضاء فكانت سوداء ، او عكسه ، وكذا
الخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول ، واما في باب الايمان فقال ابو حنيفة
لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمة بعد ما شاخ خفي ، ولو حلف لا يأكل لحم هذا الجمل

ناكل بعد ما صار كسبا حدث • لان في الاول وصف الصبا وان كان داعيا الى الذم من لسانه منهبي
 منه شرعا • وفي الثاني وصف الصغر ليس يداع اليها فان المستغنى عنها استراحتا ما عين لحم الكباش •
 ولو حلف لا يكلم عبدا فلان هذا الزمير انه هذا واولد يقيه هذا انزال الاضافة بكلمة لم يستغنى في
 العبد وحدث في المرأه والصديق • وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان بباعه ثم كلمه حدث •
 القول في الملك • قال في فتح القدر بالملك قدرة يشبهها البشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو
 الوكيل انتهى • وينبغي ان يقال الامانع كما لا يجوز عليه فانه بالملك ولا قدرة له على التصرف •
 والمبيع المنقول مما يملك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه • وهو في الحاوي القدسي
 بانه الاختصاص الحاضر فانه حكيم الاستيلاء • لانه بعد ثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كما لم يحسور
 لا ينكسر • لان اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المثل الذي ثبت الملك فيه
 خاليا عن الملك والحالي من الملك هو المباح • والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الى
 آخره • وفيه مسائل • الاولى اسباب التملك • المعاوضات المالية • والاشهار • والخلع •
 والميراث • والهبات • والصدقات • والوصايا • والوقف • والغنيمة • والاستيلاء على المباح •
 والاحياء • وتملك اللقطة بشرطه • ودية القتيل يملكها اولاد ثم تقتل الى الورثة • ومنها الغنم
 يملكها الجنبين فتورث عنه • والغاصب اذا فعل بالمقصود شيئا ازال به اسسه وعظم منافعه يملكه •
 واذا اخطأ المثل بمثلي بحيث لا يتميز ملكه • الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيئا بغير اختياره
 الا الارث اتفاقا • وكذا الوصية في مسألة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله •
 قال الزيلعي وكذا اذا وصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يلي عليه
 حتى يقبل عنه انتهى • وزدت ما وهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد بلا اختيار • •
 وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل • ونصف الصداق بالطلاق قبل المدخول لكن يستتبعه
 الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعد لا يملكه الا بقضاء او رضاء كما في فتح القدير • والاعيب
 اذا رد على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا • وان كان بعد فلا بد من القضاء
 او الرضاء كما لم يوجب اذ ارجع الواهب فيه • وارش المجانيات • والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل
 الثمن في ملك المأخوذ منه جبرا كما يبيع اذ ادلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري •

وكذا انما ملكه من الرائد والثمار والماء النابع في ملكه • وما كان من انزال الارض الا الكلاء
 والحشيش والصيد الذي باض في ارضه • الثالثة المبيع يدلكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا
 كان فيه خيار شرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا • وان كان للمشتري فكذلك عند الامام
 خلافا لهما • وفي التحقيق الامر موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه •
 وان فسخ فهو للبائع فالزوائد له • ويقرب منه ملك المرتد فانه يزول عنه زوالا مراضى فان اسلم
 تبين انه لم يزل • وان مات او قتل بان انه زال من وقتها • الرابعة الموصى له يملك الموصى به
 بالقبول الا في مسئلة قد منها فلا يحتاج اليها فلها شبهان • شبه بالهبة فلا بد من القبول • وشبه
 بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض • واذا وقع الياس من القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على
 القبول • واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبر واكراه في الولوالجية •
 والملك بقبوله يستند الي وقت موت الموصي بدليل ما في الولوالجية • رجل اوصى بعبد لانس
 والموصى له غائب فنفقته في مال الموصي فان حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
 بامر القاضي • وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى • الخامسة لا يملك المودع الا جرة بنفس العقد وانما
 يملكها بالا ستيفاء او بالتمكين منه او بالتعجيل او بشرطه ولو كانت عبدا فاعتقه المودع قبل وجود
 واحد مما ذكرناه لم ينقذ عقده لعدم الملك • وعلى هذا لا يملك المستاجر المنافع بالعقد • لانها
 تحدث شيئا فشيئا وبهذا افارقت المبيع فان المبيع عين موجود فاما تحدث فهو على ملك المودع
 وان قلنا ان المستاجر لا يصح اجارته من المودع • السادسة اختلافوا في القرض هل يملكه المستقرض
 بالقبض او بالتصرف • وفائده ما في البرازية باع المذخر من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد
 المستقرض قبل الاستهلاك يجوز • لانه صار ملكا للمستقرض • وعند الثاني لا يجوز • لانه لا يملك
 المستقرض قبل الاستهلاك • ويصح المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض •
 وان كان مالا لا يتعين كالنقد ين يجوز بيع ما في الذمة وان كان نائما في يد المستقرض •
 ويجوز للمقرض التصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى • وليتأمل في
 مناسبة التعليق للحكم • السابعة دية القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر
 اماله فتقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه • ولو اوصى بثلث ماله دخلت • وعندنا القصاص

بدل عنه ما يورث كسائر ذواته رآه ربه هذا الوانقلاب ما لا ينقض به ديونه وتمنذ وصاياه ذكره الزيلعي
في باب القصاص فيما دون النفس * ودرست على ذلك ولم ارس من قريته لورثا لانتلني فقتله
ونفسا لخاص بالذائق الروايات عن الامام نلاد بة ايضا * لانها ثبت للمقتول وقد اذن في قتله
وهي احدى الروايتين * ويبقي ترجمتها ما ذكرناه ثم رأيت في البزازية ان الاصح عدم وجوبها
ماهر ما رجحه جواهر جواهر نلاد الحمد والمنة * ولو جنى المهرهون على وارث السيد قتلا لم اره
الآن * ومقتضى ثروتها للمجنبي عليه ابتداء ان يكون الحكم خالفا لما اذا جنى على الراحم *
الذامنة في رتبة الوتف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا بد خل في ملك
الموقوف عليه واركان ديننا * التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء
حيوة المورث * وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائلة الاختلاف في الفرائض من الفوائد * والدين
المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث * قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
دين لا يملكها بارت الا اذا ابرأ الميت غريمه او ادا وارثه بشرط التبرع وقت الاداء * اما لو اداه
من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فتصير مشغولة بدين فلا يملكها
ولو ترك ابناء وقناود ينفق منه مستغرق فاذا ادا وارثه ثم اذن للدين في التجارة او كاتبه لم يصح اذ لم يملكه
ولا ينفذ بيع الوارث للتركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي * والدين المستغرق يمنع جواز
الصلح والقسمة فان لم يسغرق لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه * ولو نعلوا جاز * ولو اتسروها
ثم ظهر دين عيطا لارادة القسمة وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا * وهنا
مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منحصر فيه فهل يسقط الدين وما يأخذ ميراث اولاد وما يأخذ
دينه * قال في آخر البزازية استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع
الارث انتهى * ثم أعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فيرد
المسح يعيب * ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت * ويصح اثبات دين الميت
عليه * ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده * وأما ملك الموصي له وليس حلالة
عنه بل ينفذ بملك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حق كذا ذكره الصدر الشهيد راجح
في شرح ادب القضاء المتضاف * وذكر في التلخيص ما ذكرناه * وزاد عليه انه يصح نراؤه

ما باع الميت بأقل مما باع قبل فقد ضمن بخلاف الوارث • العاشر بملك الصداق بالعقد بالزوائد
 لها قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها
 في شرح الكفر • وقد منا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا •
 وبعد قضاء او رضاء • وفائدة في الزوائد • الحادية عشر في استقرار الملك يستقر في البيع
 الحالي من الخيار بالقبض • ويستقر الصداق بالدخول او الخلوة او الموت او وجوب العلة عليهما منه
 قبل النكاح كما اوضحناه في الشرح • والاخير من زيادات اخذنا من كلامهم • والمراد من
 الاستقرار في البيع الامن من انفساخه بالهلاك • وفي الصداق الامن من تشطير الطلاق
 وسقوطه بالردة • وتقبل ابن الزوج قبل الدخول • ولا يتوقف استقراره على القبض • لانه
 لو ملك لم ينسخ النكاح • ولا فرق بين الدين والدين • وجميع الدين بعد لزومها مستقرة الا
 دين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع ما لا يقبله بالانقطاع لجواز الاحتياض عنه •
 واما الملك في المنصوب والمستهلك فمستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا عيب المنصوب
 وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب • ونائده تملك الاكتساب • ووجوب الكفر •
 ونفوذ البيع • ولا يكون الرلد له • والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة
 لا حكما ثابتا بالنصب متصور داردا لا يملك الرلد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب
 النهي • وفي الصداق من النفقة لو انفق المودع على ابوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها
 ثم اذا ضمن لم يرجع عليهما • لانه لما ضمن ملكه بالاضمان فظهر انه كان متبرعا • وذكر الزبلي
 انه بالاضمان استوفى ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع
 بها انتهى • وفي شرح الزيادات لتاخيصنا من اول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال
 المنصوب عن ملك المالك عند اداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب •
 وفي حق غيرهما يقتصر على التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من ان يجعل الزوال
 مقصورا على الحال فيج يستند في حق الكل • لان الزوال في حق المالك والغاصب اسندا لا كون
 الغصب سببا للملك وضعنا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب
 فلا يظهر ذلك في حق غيرهما الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي • لان الحكم الشرعي يظهر

في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل • ثم ذكر نفي ما كثر على هذا الأصل • منها الغاصب
 إذا اودع العين ثم ملكته عند اودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع • لأنه
 ملكها با لضمآن نصار • مودع مال نفسه • وفيه إذا غصب جارية فادعها فتابقت ضمنه المالك
 قيمتها • ملكها الغاصب فلما عتقها الغاصب صح • ولو ضمن المودع فاعتقها لم يجز • ولو كانت حرمة
 من الغاصب عتقت عليه لا على المودع إذا ضمنها • لأن قرار الضمان على الغاصب • لأن المودع
 وإن جاز تضمينه له الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو اودع لكونه عاملاً له فهو كوكيل
 الشراء • وأما اختيار المودع بعد تضمينه أخذ ما بعد عود ما ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك •
 وإن ملكته في يده بعد العود من الأباقي كانت أمانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن • وكذا
 إذا ذهبت عينها • وللمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فإن ملكته بعد
 الحبس ملكته بالقيمة • وإن ذهبت عينها بعد الحبس لم يضمها كالكيل بالشراء • لأن الغائب
 وصف وهو لا يقابل شيئاً ولكن يتخير الغاصب إن شاء أخذ ما وادع جميع القيمة وإن شاء ترك
 كما في الكيل بالشراء • ولو كان الغاصب آجر ما ورهنها فهو والرد بعة شراء • وإن أعارها
 أو وهبها فإن ضمن الغاصب كان المالك له • وإن ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك لهما • لأنها
 لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما • ولو كان مكانهما
 مشترين ضمن المالك الجارية له • وكذا إذا غصب الغاصب إذا ضمن ملكها • لأنه لا يرجع على
 الأول فتعق عليه لركانت حرمة منه • وإن ضمن الأول ملكها فتعق عليه لركانت حرمة • ولو
 كانت أجنبية فلا رجوع بما ضمن على الثاني • لأنه ملكها في عين الثاني غاصباً ملك الأول •
 وكذا الوارث المالك بعد التضمين أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني • وإذا ضمن المالك الأول
 ولم يضم الأول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكاً للأول • فإن قال أنا أسلمتها للثاني وأرجع
 عليه لم يكن له ذلك • لأن الثاني قد رد العين فلا يجوز تضمينه • وإن رجع الأول على الثاني
 ثم ظهرت كانت للثاني • وتما التفرعات فيه • الثانية عشر المالك أماً للعين والمنفعة معاً وهو
 الغالب • أو للعين فقط • أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابن أرقبته للراثة وليس له شيء
 من منافع • ومنفعته للموصى له فإذا مات الموصى له عادت المنفعة إلى المالك • والولد والفلة والكسب

للمالك * وليس الموصى له الا جارة ولا اخراجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله في غيرها *
 ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخداً له الا في وطنه وعنده اهله * ويصح الصلح مع الموصى له
 على شئ * وتبطل الوصية * وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له * واوجبى العبد بالفداء على
 المخذوم فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان ابتاع العبد * وان ابى المخذوم
 الفداء انداء المالك او دفعه وبطلت الوصية * وارش الجناية عليه للمالك كماله وهو بابه
 وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصها اشترى بالارش خادماً ان بلغ والا يبيع الاول ويضم الى
 الارش واشترى به خادماً * ولا تقصاص على قتله عمداً ما لم يجتمع على قتله فان اختلفا ضمن
 القاتل قيمته يشترى بها آخر * واو اعقده المالك نفقاً وضمن قيمته يشترى بها خادماً هكذا في
 وصايا المحيط * واما نفقته فان كان صغيراً لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك * وان بلغها فعلى الموصى له
 الا ان يمرض مرضاً يمنعه من الخدمة فهي على المالك * فان تناول الممرض باعه القاضي ان رأى
 ذلك واشترى بثمانه عبد يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط * واما صدقة فطر فعلى المالك كما في
 الظهيرية * واما ما في الزبلي من انه لا تجب صدقة فطر فسبق كما في فتح القدير * ويمكن
 حملها على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته * واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا
 برضاه بان يبيع برضاه ام ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنايات
 بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشترى بها عبد وينتقل حقه فيه من غير نسيئة كما اوقف
 اذا استبدل انتقل الوتف الى بدله ذكره تاجيستان من الوتف * وكامله براذل خطأ يشترى
 بقيمته عبد ويكون به مدبراً من غير تدبير ذكره الزبلي من الجنايات ولم ار حكماً كتابته
 من المالك * وينبغي ان تكون كاعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة *
 وينبغي ان لا يجوز * لانه عادم المدفعة للمالك ولم ار حكماً وطى المالك * وينبغي ان يبطل له
 لانه تابع ملك الرقبة * وقيد الشافعية بان تكون ممن لا تحبل والا فلا * الثلاثة عشر تملك الهبة
 والصدقة بالقبض * ويستقر المالك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه *
 وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل المالك * الاربعة عشر يملك العقار المشقيع بالاخذ بالتراضي
 او قضاء القاضي فقبلهما لا ملك له فلا تورث عنه او مات وبطل اذا باع ما يشفع به * تنبيهه *

فقد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر ويمنى ان له الاجارة * واما المستاجر فيؤجر
 ويبيع ما لا يملك باختلاف المستعمل وان وقف عليه السكنى لا يؤجر ويبيع * والشأنية جعلوا
 لذلك اصلا وهران من ملك المنفعة ملك الاجارة والاجارة * ومن ملك الانتفاع ملك الاجارة
 لا الاجارة * ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالك الانتفاع فقط * وهذا يخرج على
 قول السكري من ان الاجارة اناحة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا انها تملك المنافع بغير
 عرص فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا يملك المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير حوض
 لا يملك ان يملكها بغيره * ولانه لو ملك الاجارة لملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا حوض
 يملكها لغيره ما ملك * ولانه لو ملكها للزم احد الامرين الغير الجائزين لزوم العارية او عدم لزوم
 الاجارة * وهذا ان العليلان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى بالمنفعة كالمستعير * وتيل انما يبيع له الانتفاع وهو ضعيف بان له الاجارة
 وتباعد في فتح القند بر من الوقف * واما اجارة المنقطع ما انقطع الا امام فائتى العلامة قاسم بن تظروبا
 بصحتها نال ولا اثر لجواز اخراج الامام له في اثناء الملة كما لا اثر لجواز موت الماجر في اثناءها
 ولا اكونه ملك منفعة لا في مقابلة مال فهو نظير المستاجر * لانه ملك منفعة الانتفاع بمقابلة متعديده
 لما احده لا يبيع والمستعير لما قلنا * واذا مات الماجر واخرج الامام الارض عن المقطع تنفسح
 الاجارة لا انتقال الملك الى غير الماجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الانتفاع
 وهي اجارة المستاجر * واجارة العبد الذي صولح على خذ منه مئة معلومة * واجارة الموقوف
 عليه الغلة * واجارة العبد المأذون * وما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة * واجارة
 ام الرلدا انتهى * وتدل الفرسالة في الانتفاعات واخرى سميتها التبعة المربعة في الاراضى
 المصرية * وفيما انتهى به لامة قاسم التصريح بان للامام ان يخرج الانتفاع من المقطع متى شاء وهو
 حصول على ما اذا قطعه ارضا عامرة من بيت المال * اما اذا انقطعه مواثمن بيت المال فاحيا ما ليس
 له اخراجه منه لانه صار مالا للربة كما ذكره ابو يوسف رح في كتاب الخراج * القول في الدين *
 وعرفني الجاوى القدسي بانه عبارة عن مال حكيم يحدث في الذمة ببيع او امتلاك او غيرهما
 وايضا والاستيفاء لا يكون الا بطريق المقاصة هذا ابي حنيفة رح * مثاله اذا اشتري ثوبا بعشرة

ذراهم صار الثوب ملكا له وحده بالشراء في ذمة مشرع ذراهم ملكا للبائع فاذا دفع المشتري
 مئنت الى البائع وجب مثلهافي ذمة البائع ديناً * وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن
 الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلهابدا عن المدفوعة اليه بالتقياقصا انتهى * وتفرع
 على ان طريق اي فائه انها مرفوعة انه لو ابرأ عنه بعد تضاؤه صح ورجع المديون على الدائن
 بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من قسم الفوائد * واختص الدين باحكام * منها جواز
 الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو لا يسقط الا بالاداء او الابراء فلا يجوز بدل الكتابة *
 لانه يسقط بدو نهما بالهجن * ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة
 والمضمونة بغبرها كالمبيع * واما المضمونة بنفسها كالمضروب * وبدل الخلع * والمهر * وبدل
 الصلح عن دم العمد * والمبيع فاسدا * والمقبوض على سوم الشراء تنصع الكفالة والرهن بها *
 لانها ملحقة بالديون * قال الاسوطي رحمه الله تعالى الى السبكي في تكملة شرح المهذب * فرع *
 حدث في الاعصار القرينة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تسار الا برهن * او لا يخرج من
 مكان يمسها الا برهن * او لا يخرج اصلا * والذي اقول في هذا ان الرهن لا يصح بها * لانها غير
 مضمونة في بدو الوقوف عليه * ولا يقال لها عارية ايضا بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف
 استحق الانتفاع ويدل عليه ايد امانته فشرط اخذ الرهن عليه فاسد وان اعطاه كان رهنا فاسدا *
 ويكون في بدو خازن الكتب امانته * لان فاسد العقود في الضمان كصحتها والرهن امانة هذا اذا
 اريد الرهن الشرعي * وان اريد مدلوله لغة وان يكون تذا كنه فيصح الشرط * لانه غرض
 صحيح * واذا لم يعرف مراد الواقف فاحتتمل ان يقال بالبطلان في الشرط المذكور حملا على المعنى
 الشرعي * ويحتتمل ان يقال بالصحة حملا على المعنى اللغوي وهو لا يرب تصحيحا للكلام ما يمكن
 وج لا يجوز اخراجها بدونه * وان قلنا ببطلانه لم يجوز اخراجها به لشعده ولا بدونه * اما لانه
 خلاف لشرط الواقف * واما لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلعا * ولو قال ذلك صح * لانه
 شرط فيه غرض صحيح * لان اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من
 يقصد الانتفاع بملك الكتب في مكانها * وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا
 لا بأس به ولا وجه لبطلانه وهو كما حملنا عليه قوله الا برهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون

المتصرف ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به شرط بان يضع في خزائنه الوقت ما يتذكر شؤبه
 اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبته فينبغي ان يصح هذا • ومتى اخذ على غير هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف بمتنع • ولا نقول ان تلك التذكرة تبقى رهنا بل ان يأخذ ما اذا اخذ ما طال به
 الخازن برد الكتاب ويجب عليه ان يردّه ايضا بغير طلب • ولا يبعد ان يحل قول الواقف الرهن
 على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصفة ما يمكن وجب جوازا خراج
 بالشرط الملتزم كوزو بمتنع بغيره لكن لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب
 الموقوف اذا تلف بغير تقرب • ولو تلف بغيره يضمنه ولكن لا يتعين ذلك المار هو لو فائه ولا يمتنع
 على صاحبه التصرف فيه انتهى • وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة •
 والرهن بالامانات باطل فاذا ملك لا يجب شيى بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كما لصح •
 واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد • ومنها صفة الابرأ عنه فلا يصح
 الابرأ عن الاميان والابرأ عن دوا ما صحيح فلو قال ابرأك عن دعوى هذه العين صح الابرأ
 فلا تسمع دعواه بها بعد • ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى هذه لم تسمع دعواه
 وبينته • ولو قال ابرأك عنها وعن خصوصتي فيها فهو باطل وله ان يشاصم وانما ابرأ عن ضمانه
 كذا في النهاية من الصلح • وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله يبرأ من العين والدين
 والكفالة والاجارة والحد والقصاص انتهى • وبه علم انه يبرأ من الاميان في الابرأ العام لكن
 في مد اينات القنية اتمرق الزوجان وابرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوي وكان
 للزوج يذري ارضها واعميان فائمة فالحصاد والاعميان القائمة لانه خل في الابرأ عن جميع
 الدعاوي انتهى • وتدخل في الابرأ العام الشفعية فهو مسقط لها قضاء لاديان ان لم يقصد ما حكما
 في الرواجية • وفي الخزانة الابرأ من العين المغصوبة ابرأ عن ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب •
 وقال زفر راح لا يصح الابرأ وتبقى مضمونة • ولو كانت العين مستهلكة صح الابرأ وبرئ من
 قيمتها انتهى • فقوله الابرأ عن الاميان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابرأ والامال ابرأ
 منها لسقوط الضمان صحيح او يحل على الامانة • الثالث جمل الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان •
 لان الاجل ذرع رنفا للتصويل والعين حاصلة • فوائده • الاولى ليس في الشرع دين لا يكون

ألا حالاً إلا راس مال السلم • وبدل الصرف • والغرض • والغنى بعد الأمانة • ودين الميث •
 وما أخذ به الشفيع العفار كما كتبنا في شرح الكنز عند قوله وصح ناجيل كل دين إلا القرض •
 وليس فيه دين لا يكون إلا مؤجلاً إلا الذي والمسلم فيه • وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالاً
 ومؤجلاً • الثانية ما في الذمة لا ينبغي إلا قبض ولهذا لو كان لهم ما دين بسبب واحد فقبض
 أحد ما نصيبه فإن لشريكه أن يشاركه ويصح تفرقه على أن ما في الذمة لا تصح قسمته • الثالثة
 الاجل لا يعمل قبل وتنته الأيموت المدبرين وأحكامها للحاق مرتد أباداً بالحرب • ولا يعمل
 يموت الدائن • وأما الحربي إذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقاً لا بسقوط الاجل
 نقط كما قال الشافعي رح • وأما الجنون فظاهر كلامهم أنه لا يوجب الحلول لا مكان التمثيل
 بوليّه • الرابعة الحال يقبل الناجيل إلا ما قد مناه • والخيلة في ازوم ناجيل القرض شيخان • حكم
 المالكي بلزومه بعد ما ثبت عندنا أصل الدين • وإن يحل المستقرض صاحب المال على رجل
 إلى سنة أو سنتين يصح ويكون المال على المحتال عليه إلى ذلك الوقت • وعند الشافعية الحال
 لا يقبله بعد اللزوم إلا إذا نذر أن لا يطالبه به إلا بعد شهر أو وصى بذلك • وشرط الناجيل النجول
 والأفلا يصح • وأما مال حال ونظره أيضاً أن لا يكون مجهولاً جهالة متفاحشة فلا يصح التاجيل إلى
 مهبط الربح ومجيب المظن • ويصح إلى الحصاد والمدياس وإن كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليهما كذا في
 القنية • تنبيه • قال الدائن للمدين اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتاجيل • لأنه أمر بالاعطاء •
 الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه إلا إذا سلطه على قبضه فيكون وكيله أيضاً للموكل ثم لمفسده •
 ومقتضاه صحة عزله عن المسلب قبل القبض • وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك
 الدراهم التي لي على فلان فابضها منه نفقش مكانها دنانير جاز • لأنه صار الحق للموهوب به فملك
 الاستبدال انتهى • وهو مقتضى عدم صحة الرجوع عن المسلب • وفي منية المفتي من الزكوة أو صدق
 بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكوة وأمره لقبضه فقبضه أجراه ومن هبة البرازية وهب له
 ديناً على رجل وأمره بقبضه جازاً استحساناً • وإن لم يأمره • وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدبرين
 أو وهبه جازاً • وأبنت أو وهبت مهرها من ابنتها الصغیر من هذا الزوج إن أمرت
 بالعوض صحت والألا • لا به هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى • وفي مداينات القنية

قضى ذين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم الآخر بخلافه * ولو اعطى الوكيل
 بالبيع للامر الثمن من ماله تضاع عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا افسدا
 وخرج البائع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى * ثم قال فيها
 لو قامت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقراره به انتهى * وخرج عن تملك الدين
 لغير من هو عليه الحوالة فانها كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزيلعي منها * وخرج ايضا
 الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية فالاستثنى ثلث * وخرج الامام
 الاعظم ر ح على عدم صحة تملكه من غير من عليه انه لو وكله بشراء عبد بما عليه ولم يعين
 المبيع والبائع لم يصح التوكيل * وضح ان عين احدهما * واجمعوا على انه لو وكل مد فوله بان
 يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا * ولو وكل المستأجر بان يعمر العين من الاجرة صح * وقد اوضحناه
 في وكالة البحر * الخامس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المديون نجا حدا او اوله بينة عليه فلو كان
 على مقر وجبت الا اذا كان مفلسا فاذا قبض اربعين مما امله بدل تجارة وجب عليه درهم
 وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح الكنز * انواع الديون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع *
 الاول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزيلعي في آخر باب التيمم والمراد بالثمن
 الفاضل عن حاجته * الثاني السرة كذا فيما ينبغي ولم اراه * الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله
 مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات * ودين الزكاة مانع * الرابع الكفارة واختلف
 في منعه وجوبها * والصحيح انه يمنعها بالمال كما في شرحنا على المنار من بحث الامر * الخامس
 صدقة الفطر وانفقوا على منعه وجوبها * تبينه * دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره * ويمنع
 وجوب زكوته او كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل * السادس الحج بمنعه اتفاقا * السابع
 نفقة القريب وينبغي ان يمنعها * لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة *
 الثامن ضمان سرية الاعتاق ولا يمنعها * لان الدين لا يمنع ديناً آخر * التاسع الديعة لا تمنع وجوبها *
 العاشر الاضحية تمنعها كصدقة الفطر * تمة * قد منا انه لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن
 مستشراً او يمنعها ان كان مستغرماً * ويمنع نفاذ الوصية والتبرع من المريض وبيع اخذ الزكاة *
 والدفع الى المديون افضل * ما ثبتت في ذمة المعسر وما لا يثبت * اذا ملك المال في الزكاة بعد

وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه • وصداقة
القطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان بعسرا وقت الوجوب ثم
ايسر بعده فانها لا يجبان • وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء
الصيد وفدية الحلق واللباس والطيب لعذر • وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطا بعسار
ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والقران فيعرق فيه بينهما
فالا اعتبارا لعساره وقت تكفيره بالصوم • وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير
فاذا ايسر لا يلزمه الاخراج • ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه • اما حقوق الله تعالى كالأزك
وصداقة القطر فتسقط بالموث وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة باكل فلا كلام والا
تقدم المتعلقة بالعين على ما تعلق بالذمة • واذا وصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض • وان اخرها
كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة بدأ بما بدأ به • واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم
البعض على البعض الا الاعتق والمصاياة ولا معتبر بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه • وتمامه في
وصايا النبي • تدنيم • فيما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السفر • جنب وحائض
وميت وثمه ماء يكفي لاحد • فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو اولى به • وان كان لهم جميعا
لا يصرف لاحد • ويموز التيمم لكل • وان كان الماء مباحا كان الجنب اولى به • لان غسله
فريضة وغسل الميت سنة • والرجل يصلح اما للمرأة فيغتسل الجنب تشييم المرأة ويشييم الميت •
واو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولى به • لان له حق تملك مال الابن • ولو وهب لهم
قدرا ما يكفي لاحد هم قالوا الرجل اولى به • لان الميت ليس من اهل قبول الهبة • والمرأة لا تصالح
لا يامة الرجل • قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يستعمل
القسم لا ينفيد الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيان • ومراد من قوله ان غسل
الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه في القرآن • وينبغي ان يلتصق بما اذا كان مباحا
ما اذا وصى به لا حوج الناس ولا يكفي الا لاحد • واما من به نجاسة وهو محدث ووجد ماء
يكفي لاحد • فانه يجيب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس • وعلى هذا لو كان
مع الثلاثة ذونجاسة يقدم عليهم ولم ار • اجتمعت جهازة وسبعة وتبقة تدمت الجنازة • واما اذا

اجتمع كسوف وجمعة او غرض وقت لم اره • وينبغي تقديم الغرض ان ضاق الوقت ولا الكسوف •
لا يندبشي فواته بالانجلاء • ولما اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة • وكذا
اذا اجتمعت مع جمعة وفرض ولم يخف خروج وقتها • وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الاوتر
والتراويح • واما الحد وذا اذا اجتمعت ففي المحيط واذا اجتمع حدان وقد رعى احدهما
درعى • وان كان من اجناس مختلفة بان اجتمع حد الزنا • والسرقة • والشرب • والقذف • والافشاء
بدأ بالقذف فادبر رعى حد القذف فاذا برى ان شاء بدأ بالقذف وان شاء بدأ بالزنا • وحد الشرب
اخرها لجهوته بالا جتهاد من الصباية رض • وان كان محصنا يبدأ بالقذف ثم بالزنا ثم بالرجم
ويبلغى غيرها انتهى • ولما اجتمع المعزير والحد وقدم التعزير على الحد ودفع الاستيفاء لمتعضه
حقا للعبد كذا في الطهريّة • ولم ار الا ان ما اذا اجتمع قتل الفصاص والردة والزنا • وينبغي
تقديم الفصاص قطع الحق العبد • وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم • لان به
يصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم • واذا قدم قتل الفصاص وهو
القتل بالسيف حصل مقصود الفصاص والردة وان فات الرجم • فرع • تفرب من هذه المسائل
مسائل اجتماع الفضيلة والنقيضة • فمنها الصلوة اول الوقت بالتبتم واخره بالوضوء فعندنا يستحب
التاخير ان كان طمع في وجود الماء آخره والا بالتقديم افضل • ولم ار لصاحبنا راجحه تبتم في
اوله ويصلي باذا وجد • آخره توضع وصلي ثانيا • ولا يبعد القول بافضليته • وقال الشافعية
انه النهاية في تحصيل الفضيلة • ومنها الوصل منفردا صلى في الوقت المستحب • وان اخر عنه صلى
مع الجماعة فالأفضل التأخير • ومنها لو كان بحيث لو سبغ الوضوء تفوت الجماعة رابوا تنصروا على من
ادركها فينبغي تفضيل الا تصار لا ذراكها • ومنها غسل الرجلين افضل من المسح على الخفين
لمن يرى جواز ذلك لانها افضل وكذا بحضرة من لا يراه • ومنها التوضي من الخوض افضل من النهي
بحضرة من لا يراه والا • ومنها لو خاف فوت الركعة لو مشى الى الصف ففي اليتيمة الا فضل
ادراكه في الركوع • وقول النووي في شرح المهذب لم ار فيه لصاحبنا ولا لغيره ثم شيئا
فمقصود • ومنها لو كان يجتهد لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه ففي
المخلاصة يشرح الى المسجد ويصلي قاعدا • ومنها الوصل قاعدا فادبر رعى سنة القراءة وان صلى

تائمه لا تعد وقرأها * ومنها الوضاق الوقت عن سنن الطهارة والصلوة تركها وجوبا * ولو ضاق الوقت
المستحب من استيعاب السنن ينبغي تقديم الموكلة ثم الصلوة في المستحب * ومنها تقديم الدين
المقرب في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقرب في المرض * ومنها باب الامامة
يقدم العلم * ثم الاقرأ * ثم الاورع * ثم الاسن * ثم الاصبح وجهيا * ثم الاحسن خلفا * ثم
الاحسن زوجة * ثم من اهل جاء * ثم الانظف ثوبا * ثم المقيم على المسافر * ثم الحر الا صلي على
المعنى * ثم المتيمم من الحدث على المتيمم عن الجنابة * وتامه في الشرح * ويقرب من هذه المسائل
بعض خصال الكفاءة يقابل البعض بالعالم العجمي كقول العربية ولو شريفة * وعلمه يقابل نسبها ركنا
شرفه * خاتمة * لا يقدم احد في التزام على الحقوق الا بهرح * ومنه السبق كالازدحام
في الدعوى والانتاء والدرس ان استوائى المجيئ افرع بينهم في القول في ثمن المثل واجرة
المثل ومهر المثل وتوابعها اما ثمن المثل فنذكر وفي مواضع * ومنها باب التيمم * قال في الكنز
ولو لم يعطه الا بثمان المثل وله ثمنه لا يتيمم والا يتيمم * وفسره في العناية بمثل القيمة في اقرب
موضع يعرفه الملاء اربعين يسير * وفسره الزيلعي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في
وقت حرته او في اغلب الاوقات والظاهر الاول بان الاعتبار للقيمة حالة التقويم * ويتعين ان
لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك * وربما تصل الشربة الى دنانير فيجب
شراؤها على الغادر باضعاف قيمتها احياء لنفسه * ومنها باب الحج فثمن المثل للزاد والماء القدر
اللائق به وكذا الرحلة كما في فتح القدير * ومنها على قول محمد ربح اذا اختلف المتبايعان
تحالفا ونفاسا وكان المبيع ما لكافان البيع يفسخ على قيمة الهالك * وهل تعتبر قيمة يوم التلف
او الفيض او قلها * قال * ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان
العيب عند تعذر رد وكيف يرجع به * قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم متبايعا
لا عيب به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصه النقصان عشر الثمن
انتهى * ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض * وكذا لم يذكر الزيلعي وابن القمام *
وينبغي اعتبارها يوم البيع * ومنها المقبوض على سوم الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا كان
قيما فالاعتبار بقيمة يوم القبض او يوم التلف * قال * ومنها المختص

بالقيمة إذا هلك فالمعتبر قيمة يوم خصه اتفاقاً * ومنها المقصوب المثلّي إذا انقطع قال أبو حنيفة ر ح
 تعتبر قيمته يوم الخصومة * وقال أبو يوسف ر ح يوم الغصب * وقال محمد ر ح يوم الانقطاع * ومنها
 المتلف بلا غطب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه * ومنها المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم
 القبض * لأنه به دخل في ضمانه * وعند محمد ر ح تعتبر قيمته يوم التلف * لأنه به يتقرر عليه
 ذكره الزيلعي في البيع الفاسد * ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجناية * ومنها العبد
 إذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقبل ما يضمن الأقل من قيمته ومن ارشده هل المعتبر يوم الجناية
 أو قيمته يوم اعاقته * ومنها الرهن إذا هلك بالأقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك
 لقولهم إن يده بدامة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حيوته وكفنه عليه إذا مات كما
 ذكره الزيلعي * ومنها الواخذ من الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً
 لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة الماخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ أو يوم الخصومة * قال
 في اليتيمة تعتبر يوم الاخذ قبل له أو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه
 ثمن ما يجتمع عنده * قال يعتبر وقت الاخذ * لأنه سوم حين ذكر الثمن انتهى * ومنها ضمان عتق
 العبد المشتري إذا اعتقه أحدهما وكان موثقاً واختار الساكت تضمينه فالمعتبر القيمة يوم
 الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي * ومنها قيمة ولد المغرور
 الحر في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة * واقتصر عليه وحكا في النهاية * ثم حكى عن الأنسجاني
 أنه يعتبر يوم القضاء * والظاهر أن خلافه في اعتبار يوم الخصومة * ومن اعتبر يوم القضاء فأنما
 اعتبره بناءً على أن القضاء لا يترأخى عنها لهذا ذكر الزيلعي أو لا اعتبار يوم الخصومة *
 وثانياً اعتبار يوم القضاء * ولم أر من اعتبر يوم وضعه * ومنها ضمان جنين الأمه نالوا لو كان ذكراً
 وجب على الضارب نصف مشر قيمته لو كان حياً * وعشر قيمته لو كان أنثى كذا في الكنز وفي الخاتمة
 وهما في القدر سواء * وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع * ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم
 أو الأحرار ففي الكنز في الثاني يتقويم عدلين نبي بقتله أو اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان *
 والظاهر فيهما يوم قتله كما في المتلف * ومنها قيمة اللقطة إذا تصدق بها أو انتفع بها بعد التعريف
 ولم يجز ما أكتفاه فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم إن سبب الضمان تصرفه في مال غيره بخير

اذنه ولم اره صريحا . ومنها قيمة جارية الابن اذا احبلها الاب وادعاه . والتأخير من كلامهم
 ان الاعتبار لقيمتها قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطا للاستيلاء عند نال احكاما . ومنها
 قيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل الميسس وكان هالكا ولم اره صريحا . وينبغي ان يعتبر
 يوم القضاء به او التراخي لما قد مناه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما اذا كان بعد
 القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاعتنمها . الكلام في اجر المثل . يجب في مواضع . احد ما الاجارة
 في صور . منها الفاسدة . ومنها الوتال له المواجه بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم ولا فعليك كل
 شهر كذا . وقيل يجب المسمى . ومنها الوتال مشتري العين للاجير اعمل كما كنت ولم يعلم
 بالاجر بخلاف ما اذا علم فانه يجب . ومنها او عمل له شيئا ولم يستاجر . وكان الصانع معروفا
 بتلك الصنعة وجب اجرا لمثل على قول محمد ر ح و به يفتى . ومنها في غصب المنافع اذا كان
 المنصوب مال يتيم او وقف او معد للامتنان على المفتى به . وليس منها ما اذا خالف المستاجر
 الموجه الى شربان حمل اكثر من المشر وطافه لا يجب اجرا ما زاد . لان الضمان والاجر لا يستمعان .
 ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل اجر مثله . ومنها اذا انقضت مدة الاجارة
 وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان يستحصده . ومنها اذا فسدت المضاربة فللعامل
 اجر مثله الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد . ومنها عامل الزكوة يستحق اجر مثل عمله بقدر
 ما يكفيه ويكفي اعوانه . وفائدة ان الماخوذ اجرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال اموالهم
 الى الامام فلا اجر له . ومنها الناظر على الوقت اذا لم يشترط له الوتال فله اجر مثل عمله حتى
 لو كان الوقت طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كمافي الخانية . وهذا اذا عين
 القاضي له اجر فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كمافي القنية . ثم ذكر بعده انه يستحق
 وان لم يشترط له القاضي . ولا يجتمع له اجر النظر والعمالة لو عمل مع العملة انتهى . ومنها الوصي
 اذا نصبه القاضي وعين له اجرا يقدر اجرة مثله جاز . واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح
 كمافي القنية . ومنها القسام لو لم يستأجر بمعين فانه يستحق اجر المثل . ومنها يستحق القاضي
 على كتابة المحاضر والسجلات اجرة مثله . تعبيهات . الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء
 مدة الاجارة يترك باجر المثل . معناه بالقضاء او الرضاء والا فلا اجر له كمافي القنية . الثاني اذا

وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما لا يزد عليه وينقص منه .
 وان كان مجهولا وجب بالغاما بالغ * الثالث يجب اجر المثل من جنس الدراهم والدنانير .
 الرابع اذا وجب اجر المثل وكان منقوشا * منهم من يستقصي * ومنهم من يتساهل في
 الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم * وعند البعض عشرة * وعند
 البعض احدى عشر وجب احدى عشر بخلاف المقويم لاختلاف المقومون في مستهلك نشهد اثنان
 ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرفة *
 الخامس اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما والكل من القنية * وقد منا حكم
 زيادة اجر المثل في الفوائد * الكلام في مهر المثل * الاصل في اعتبار حديث بروغ بنت واشق .
 وبينافي شرح الكنز ما هو وبمن يعتبر وانما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فثبت في النكاح
 الصحيح عند عدم التسمية او تسمية ما لا يصلح مهر كالحمر * والخنزير * والحر * والقرآن * وحداثة
 زوج حر * ونكاح اخرى وهو نكاح الشغار * ومجهول الجنس * والتسمية التي على خطر * وفوات
 ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل او الموت * واما اذا طلقها قبله فالتعقة ولا ينصف *
 وفي النكاح الفاسد بعد الدخول * وفي الوطى بشبهة ان لم يقدرا للملك سابقا كما في امه ابنة اذا
 احبلها فلا مهر عليه * بيان ما يتعد فيه المهر بعد الوطى وما لا يتعد * اما في النكاح الصحيح
 فجعله ابو حنيفة ر ح منقسما على مدة الوطى ثمانية نفد يراد لا يتعد كما لا يتعد د بوطى الاب
 جارية ابنة اذا لم تمهل * وكذا بوطى السيد مكاتبته * وفي النكاح الفاسد * وينعد د بوطى
 الابن جارية ابنة * والزواج جارية امرأته * وافتنى والد الصديق والشهيد بالتعد في الجارية
 المشتركة وتامة في شرحنا على الكنز * تنبيه * يجب مهران فيما اذا تزنى بامرأة ثم تزوجها
 وهو الخاطلة * مهر المثل بالاول * والمسمى بالعقد * ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك
 فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات * واو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه
 خمسة مهور ونصف * وبيانه في فتاوى قاضيخان * القول في الشرط والتعلق * التعلق
 ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى وفسر الشرط في التلويح بانه تعليق حصول
 مضمون جملة بحصول مضمون جملة انتهى * وشرط صحة التعلق كون الشرط معدوما على

خطراً أو جوداً للعلق بكائن تنجيز • وبالمستحيل باطل • ووجود رابط حيث كان الجزء
 مؤخرًا ولا تنجيز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزء • وركنه أداة شرط وفعله وجزءه صالح
 فلوا تنصر على الأداة لا يتعلق • واختلّفوا في تنجيزه لو تقدم الجزء والفتوى على بطلانه كما بهما
 في شرح الكنز ما يقبل التعليق وما لا يقبله • تعلق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل
 كالبيع • والشرء • واللاجارة • والاستيجار • والهبة • والصدقة • والنكاح • والاقترار •
 والابراء • وعزل الوكيل • وحجر الماذون • والرجعة • والتكليم • والكتابة • والكفالة بغبر
 الملائم • والوقف في رواية • والهبة بغير المتعارف • وما جاز تعليقه بالشرط يبطل بالشرط الفاسد •
 كطلاق • وعتق • وحوالة • وكفالة • ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن • والاقالة بالشرط الفاسد •
 وتعلق البيع بكلمة ان باطل الا اذا نال بعث ان رضي ابي ووثقه كخيار الشرط • وبكلمة على
 صحيح ان كان مما يقتضيه العقد • او ملائمه • او جرى العرف به • او ورد الشرع به • او كان
 لا منفعة فيه لاحد هما • وقد ذكرنا في مد ايمان الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الابراء
 بالشرط • وفي الببوع ثلثين مسألة يجوز تعليقه فيها • وجملته ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسد • ثلثه
 عشر • والبيع • القسمة • واللاجارة • والرجعة • والصلح عن مال • والابراء • والحجر • وعزل
 الوكيل في رواية • واجباب الاعتكاف • والمزارعة • والمعاملة • والاقترار • والوقف في رواية •
 وما لا يبطل بالشرط الفاسد • الطلاق • والعتاق • والخلع • والرهن • والفرض • والهبة • والصدقة •
 والوصاية • والوصية • والشركة • والمضاربة • والقضاء • والامارة • والكفالة • والحوالة •
 والاقالة • والغصب • والكتابة • وامان القن • ودعوة الولد • والصلح عن الفصاص • وجناية
 غصب • وعقد ذمة • ووديعة • وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة • وتعلق
 الرد بعيب او بخيار شرط • وعزل قاض • والتكليم عند محمد ر ج • وتماه في جامع الفصولين
 والبرزازية • فائقة • من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز ولا يملك
 التعليق • ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك او سببه • الثانية العبد
 والمكاتب لو قال كل مملوك املكه فهو حر بعد عتقي صح بخلاف الصبي • وتماه في الجامع للصدر
 الشهيد سليمان من باب اليهين في ملك العبد والمكاتب في القول في احكام السفر رخصة الفطر

والنظر والمسمع ثلثة ايام وليا اليها . واما التنفل على الداية فتحكم خارج المصر لا السفر . ومنها سقوط
الجمعة والعيد بن والاضحية وتكبير الشريق . واما صحة الجمعة فمن احكام مصر . ومن احكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج او حرم ولو كان واجبار من ثم كان وجود احد هما شرطاً
لوجوب الحج عليها . واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا امتنع المحرم الا بها . والمعتمد الوجوب
عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء . ويستثنى من حرمة خروجها الا باحد مما هجرتهما
من دار الحرب الى دار الاسلام . ومن احكامه منع الولد منه الابراء ابويه الا في الحج اذا
استغنى عنه . وتحريمه على الملبون الا باذن الدائن الا اذا كان مؤجلاً . وينص ركوب
البحر باحكام . منها سقوط الحج اذا غلبه الهلاك . وتحريم السفر فيه . وضمان المودع لو سافر
بها في البحر . وكذا الوجبي . وتساويان في بقية الاحكام . منها فيما اذا غزى في البحر ومعه
فرس فانه يستحق سهم الفارس كما في الخانية في الفول في احكام الحرم لا يملكه احد الا
حرماً . ونكره المجاورة به . ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجه والتجابه . ويحرم التعرض
لصده . ويجب الجزاء بقتله . ويحرم قطع شجرة وورعي حشيشه الا الاذخر . وسن القتل لدخوله
وتضاعف فيه الصلوة . وحسناته كسيئاته . ويراد خذ فيه بالهم . ولا يسكن فيه كائن وله الدخول
فيه . ولا تمتع ولا قران ملكي . وتشتص الهدايا به . ويكره اخراج حجارته وترابه . وهو مساو
لغيره عندنا في اللقطة والدية على الغافل فيه خطأ . ولا حرم للمدبنة عندنا فلا تثبت هذه
الاحكام الا استئان الفسل لدخولها وكراهة المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم . . .
القول في احكام المسجد . هي كثر من ذكرها اصحاب الفتاوى في كتاب الصلوة في
باب على حلة . فمنها تحريم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على وحده العبور . وادخال
نجاسة فيه بخلاف منها التلويت . ومنع ادخال الميت فيه . والصحيح ان المنع لصلوة الجنازة وان
لم يكن الميت فيه الا بعد رمط او نحوه . واختلفوا في ملته فمنهم من ملل بخوف التلويت .
ومنهم بانه لم يئ لها . وعلى الاول هي تحريمية . وعلى الثاني هي تنزيهية . ورجح الاول
العلامة قاسم رح . ولم يعلله احد منّا بنجاسة الميت لا جماعهم على طهارته بالنسل حيث كان
مسلياً . ومنها صحة الاعتكاف فيه . ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب

تجسسهم والآنكره * ومنها منع الغناء القملة بعد قبلها فيه * ومنها تحريم البول فيه ولو في اناء *
واما الفصد فيه في اناء فلم اره * وينبغي ان لا يفرق * ومنها منع اخذ شي من اجزائه * قالوا في تراه
ان كان حشمة عاجزا لاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا * ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النخامة
فوق الحصى اخف من وضعها تحته فان اضطر اليه دفعه * وتكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون
فيه موضع اعتاد لك لا يصلح فيه اوفى اناء * ويكره مسح الرجل من الطين على عمود والبزاق
على حيطان * ولا يفر فيه بماء وتترك القديمة * ويكره عرس الاشجار فيه الا لمففعة ليقل
الذئ * ولا يجوز اخذ طريق فيه للمرورا لا لعذر * وتكره الصناعة فيه من خياطة وكتابة باجر *
وتعليم صبيان باجر لا بغيره الا حفظ المسجد في رواية * ويكره الجلوس فيه للمصيبة * وتستحب
التباعد لدخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم * ويستحب عقد النكاح فيه *
وجلوس القاضي فيه * ويحرم الرطخ فيه وفوته كالتخلي * ويكره دخوله لمن اكل ذاريج
كرهية ويمنع منه * وكذا اكل مؤذ فيه واوبلسانه * ومن البيع والشراء * وكل عقد اخير
المعتكف بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة * وانشاد الضالة والاشعار * والاكل والنوم اخير غريب
ومعتكف * والكلام المباح * وفي نزع القد برأيه نأكل الحسنات كما تأكل الذار الحطب * ورفع الصوت
بالذكر الا للمفتحة * واخراج الريح فيه من الدبر * والخصومة * ويسكن كمنسه وتنظيفه وتطيينه
وفرشه وايقاده * وتقديم اليمين على اليسرى عند دخوله * وعكسه عند خروجه * ومن اعتاد
المروور فيه يائمه ويفسق * ويكره تخصيص مكان فيه اصله * ولا يتعين بالضرورة فلا يزحج
غيره او سبقه اليه * ولا مل المعلقة جعل المسجد الواحد مسجدين * والاولى ان يكون لكل
طائفة مؤذن * ولعم جيل المسجد بن واحد * ولا تجوز امارته لادواته مسجد آخر * ولا يشغل
المسجد بالمتاع الا للوقوف في الفتنة العامة خاتمة * اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام * ثم مسجد
الملكينة * ثم مسجد بيت المقدس * ثم الجوامع * ثم مساجد المال * ثم مساجد الشوارع * ثم
مساجد البيوت * القول في احكام يوم الجمعة يختص باحكام لزوم خلق الجمعة واشتراط
الجماعة لها * وكبرها لثقة سوى الامام * والخطبة لها * وكونها قبلها شرطا * وقرأة السور
المخصوصة لها * وتحريم السفر قبلها بشرطه * واستئذان الغسل لها والطيب * ولبس الاحسن *

وتتأيم الاظفار • وحلق الشعر • لكن بعد ما انصل • والبغور في المسجد • والتكبير لها •
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب • ولا يسن الا براد بها • ويكره افرادها اوصوم • وافراد
ليلته بالقيام وقرأة الكهف فيه • وتفي كرامة النافلة وقت الاستراء على قول ابي يوسف ر ح
البصح المعتمد • وهو خير ايام الاسجوع • ويوم عيد • وفيه ساعة حابة • وتجمع فيه الارواح •
وتزار فيه القبور • وبأمن الميت فيه من حداب القبر • ومن مات فيه ارفى ليلته امن من فتنة القبر
وقد ايد • ولا تسجن فيه جهنم • وفيه خلق آدم • وفيه اخرج من الجنة • وفيه تقوم الساعة •
وفيهِ يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى • وهذا آخر ما اوردناه من فن الجمع والفرق مما
يكثردورده ويقع بالفقيه جهله والله الحمد والمنة • وله الحول والقوة ثم الان نشرع بحول
الله تعالى وقوته في التفرق بين ما اترق فيه الوضوء والغسل • يسن تجديد الوضوء عند اختلاف
المجاس ويكره تجديد الغسل مطلقا • يمسح فيه الحف وينزع للغسل • يسن فيه الترتيب
ببلاغ الغسل • تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل • ففرضة يمسح الرأس فيه بخلاف
الغسل على قول • ما اترق فيه مسح الحف وغسل الرجل • يثبت المسح دون • ورأيت في بعض
كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المفصولة بخلاف ولا يجوز مسح الحف المفصوب • وصورة الرجل
المفصولة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن • معها يسن تثليث الغسل دون المسح • يسن تغميم الرجل
دون الحف • لا تنقضه الجنبات بخلاف المسح • هو افضل من المسح بان رأ • ما اترق فيه مسح الرأس
والحف • يسن استيعاب الرأس دون الحف • لو ثلث مسح الرأس لم يكره وان لم يبد بويكره
ثلاث مسح الحف • ما اترق فيه الوضوء والتيمم • كونه في الوجه واليدين فقط • ولا يجوز الا
لعذر • ولا يمسح فيه الحف • ويشترق الى النية • ولا يسن تجديد ولا تثليثه • ويسن فيه النقض •
ويستوي فيه الحدث الا صغرا والا كبر • ما اترق فيه مسح الجبهة ومسح الحف • لا يشترط شدا
على وضوء ويشترط لبسه على كمال الطهارة • وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الحف • ويجب
تغميمها واكثر ما بخلاف الحف • وتصح الصلوة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على
الحف ان لم ينسلهما • ولا يقدر رمة بخلافه • ولا ينقض اذا سقطت من غير راء فلا يجب اعادة
بخلاف الحف اذا سقط • لا تنزع للجانب بخلاف الحف • واذا كان على عضو حبير نان فسقطت

بشلافه • يحرم بالعمى وحده ما من الميقات وذاتني بانعائها ثم يحرم بالحج من الحرم بشلاف القارن
 ذاته يحرم به ما من الميقات • ما اشترق فيه الهبة والابراء • يشترطها القبول بشلافه • وله
 الرجوع فيها عقده من المانع بخلافه مطلقا ما اشترق فيه الاجارة والبيع • فانقضت بنفسه وبوصيته
 وبملك العوض فيه بالعقد وفيها لا ابراء احد من اربعة • وتفسخ بالامذار بخلافه • وتفسخ بعيب
 حادث بخلافه • وتفسخ بموت احد هما اذا عقدا بنفسه بخلافه • واذا اخطك الثمن قبل قبضه
 لا يبطل البيع واذا اخطاك الاجن العين قبله بنفسه • ما اشترق فيه الزوجة والامة • لا نسمة للامة
 بخلافها • ولا حصر لعدد الاماء بخلاف الزوجات • ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فانها احسب
 حالها • ولا يستقبل النشوز بخلاف الزوجة • ولا صداق لها بخلاف الزوجة • ما اشترق فيه
 نفقة الزوجة والقرين • نفقة ما تقدر بحالهما ونفقة بالكفاية • ونفقة لا تسقط بمضي الزمان بعد
 العقد رارا لا صلاح بخلاف نفقة • وشروط نفقة اعمار • وزمانه ويسارا ما نفق بخلاف نفقة
 ما اشترق فيه المرتد والكافر الا ضلي • لا يقر امرتد ولو بجزية • ولا يصح نكاحه • ولا تحمل
 ذبيحته • ويهدر دمه • ويوقف ماله • وتصرفاته • ولا يسيى ولا يفادى ولا يمن عليه •
 ولا يرث ولا يورث • ولا يدفن في مقابر اهل مكة • ولا يتبعه ولد • وفيها • ما اشترق فيه العتيق
 والطلاق • يقع الطلاق بالفاظ العتيق دون مكسه • وهو ابيض المباحات الى الله تعالى دون
 العتيق • ويكون بدها في بعض الاحوال دون العتيق • ما اشترق فيه العتيق والوقف • العتيق يقلل
 التعليق بخلاف الوقف • ولا يرتد باارد بخلاف الوقف على معين • ما اشترق فيه المديون وام
 الولد ثلثة عشر كما في فروق الكرابسي • لا تضمن بالنصب • وبالاقتاق • والبيع الفاسد •
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه • وتعتق من جميع امال وهو من الثلث • وقبضها ثلث قيمتها
 لو كانت قف • هو النصف في رواية والثلثان في اخرى والجميع في اخرى • وعليها العلة اذا
 اُعتقت او مات السيد لا على المدين • ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالزمان
 بخلاف المدين • ويثبت نسب ولدها بالسكوت دون ولد المديرة • ولا يسمى له بن او ابى بعد
 موته بخلافه • ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المديرة • ولا يملك الحر بييعها وله بيعه • ولو
 استولد جارية والذبح ولو صغيرا ولو دبر عذرا • ما اشترق فيه البيع الفاسد والصحيح • يصح

اعتاق البائع بعد قبض المشتري يتكرّر لفظ العتق بخلافه في الصحيح • وأوامره المشتري باعتاقه
 عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح • وكوامره المشتري بطعن الحنطة ففعل كان للبائع
 بخلافه في الصحيح • وكوامره بذبح الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح • ولو أبرأه من القيمة
 بعد فسخ الفا سدّ ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه • ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح •
 ما اُفترق فيه الإمامة العظمى والقضاء • يشترط في الإمام أن يكون قرشياً بخلاف القاضي •
 ولا يجوز تعدده في مصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في مصر واحد • ولا ينزل الإمام بالقسق
 بخلاف القاضي على قول • ما اُفترق فيه القضاء والحسبة • للأاضي سماع الدعوى عمومًا وللمستعب
 فيما يتعلق بخص أو تطيق أو غش • ولا يسمع البيّنة ولا يحلف • ما اُفترق فيه الشهادة •
 والرواية • يشترط العدد فيها دون الرواية • لا تشترط الذكورة في الرواية مطلماً وتشترط
 في الشهادة بالحدود والنصاص • تشترط الحرية فيها دون الرواية • لا تقبل الشهادة إلا صله وقرمه
 ورقبته بخلاف الرواية • للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقاً بخلاف القضاء
 بعلمه ففيه اختلاف الأصح قبول الجرح المجهّم من العالم به بخلافه في الشهادة • لا تقبل الشهادة
 على الشهادة إلا عند تعدد الأصل بخلاف الرواية • إذا روى شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف
 الرجوع عن الشهادة بعد الحكم • لا تقبل شهادة المحدث في قذف بعد النوبة وتقبل روايته •
 ما اُفترق فيه حبس الرهن والمبيع • لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً والرهن
 إذا كان غائباً عن المصر ونفذ المارتهن مؤنة في حضارته لم يلزمه حضارته قبل أخذ الدين •
 وأمرتهن إذا حار الزهن من الرهن لم يطل حقه في الحبس فله ردّ بخلاف البائع إذا أمار
 المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك ردّه • وهما في بيع السراج الوهاج • والبائع
 إذا نبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيواً أو بهرجة وردّهما ليس له استرداد
 المبيع وفي الرهن يستردّهما • ولو قبضه المشتري بإذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع
 أو هبة ثم وجد البائع بعد نقد الثمن زيواً ليس له إبطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره
 الأسبجاني في البيوع • وقاضيان في الرهن • ما اُفترق به الوكيل بالبيع والوكيل بقبض
 الدين • صحّ أبرأه الأول من الثمن وحده وضمن ولا يصح من الثاني • صحّ من الأول قبول الحوالة

لا من الثاني * وصح من الاول اخذ الرهن لا من الثاني * وصح منهما اخذ الكفيل * وصح ضمان
 الوكيل بالقبض المأذون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في المبيع المشتري في الثمن * وتقبل شهادة
 الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالمبيع به * والمشتري مطالبة الوكيل بمادفعه له اذا سلمه
 للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن * ولا يصح نهي الموكل المشتري عن
 الدفع الى الوكيل بالمبيع بخلاف الوكيل بالقبض * ما افرق فيه النكاح والرجعة * لا يصح
 الا بشهود بخلافها * لا بد فيه من رضاها بخلافها * لا مهر فيها بخلافه * لا نصح الا للمعتة بخلافه *
 ما افرق فيه الوكيل والوصي * يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول * لا يشترط
 القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية * ويتقيد الوكيل بمقتضى الموكل ولا يتقيد الوصي *
 ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي * ولا نصح الوكالة بعد الموت والوصاية نصح *
 ونصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة * ويشترط في الوصي الاسلام والحرية
 والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل * واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
 غير بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفاظ * وفي ان القاضي يعزل وصي المييت
 لحياته او تهمة بخلاف الوكيل * وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه
 معيب ولا بينة فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القيمة *
 ولو اوصى لفقراء اهل بلخ فالأفضل للوصي ان لا يتجاوز بلخ فان اعطى في كورة اخرى جاز على
 الاصح * ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء * ولو خص
 فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزائن المفتين * وفي الحاية لو قال الله تعالى علي
 ان اتصدق على جنس فتصدق على غير * لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل
 الامور ذلك ضمن الامور انتهت * فهذا مما يخالف فيه الوصي الوكيل * ولو استأجر اوصى الوصي
 لتنفيذ الوصية كانت وصيته له بشرط العمل وهي في الحاية * ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان
 على عمل معلوم صحت والا لا * ويجتمعان في ان كلا منهما امين مقبول القول مع اليمين ويصح
 ابرأؤهما عما وجب بعقدهما ويضمنان * وكذا يصح خطهما وتاجيلهما * ولا يصح ذلك منهما
 فيما لم يجب بعقدهما * ما افرق فيه الوصي والوارث * اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في

الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اذ يملكه العبد ولو اوصى بعقد معين فكل منهما
 اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تنجيزا وتعليقا وتديرا وكتابة ولا يملك الوصي الا السجين
 وهي في التلخيص * ولا يملك الوارث بيع التركة لعضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة
 الوصي الا بامر القاضي وهي في الخاتمة * وصي القاضي كوصي الميت * ويقترنان في احكام ذكرناهما
 في وصايا الفوائد * امين القاضي كوصيه * ويقترنان في ان الامين لا تلحقه مهلة كالقاضي
 ووصيه تلحقه كوصي الميت * الحمد لله رب العالمين * وانتهى هذا الفن بقرا عندئذ من ابواب
 متفرقة وفرائد لم تذكر فيما سبق * فاحسنة * اذا اتى بالواجب وزاد عليه دل يقع الكل واجبا
 ام لا * قال اصحابنا راجح اقرأ القرآن كله في الصلوة وتغفر له ولو اطال الركوع والسجود
 فيها وقح فرضا * واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه فغسل يقع الكل فرضا * والمعتمد وقوع الربع
 فرضا والباقي سنة * واختلفوا في تكرار الغسل نقيل يقع الكل فرضا * والمعتمد ان الاولى فرض
 والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة * ولم ار الا ما اذا اخرج بعير عن خمس من الابل دل يقع فرضا
 او خمسة * وما اذا نذر ذبيحة شاة نذر بغير بدنة * ولعل فائدتها في البينة هل ينوي في الكل الوجوب
 او لا * وفي الثواب دل يناب على الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما زاد * وفي مسئلة
 الزكوة لو استحق الاسترداد من الدامل هل يرجع بفقد الواجب او الكل * ثم رأيتهم قالوا في
 الضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة * الذي اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة
 منهما فرضا والاخرى تطوعا * وتيل الاخرى لحم انتهى * ولم ار حكم ما اذا وقف بعرفات ازيد
 من القدر او اجب * او زاد على حالهما في نفقة الزوجة * او كشف عورتها في الخلاء زائدا
 على القدر المحتاج اليه دل يأثم على الجميع او لا * فائسدة * تعلم العلم بكون فرض عين وهو
 بقدر ما يحتاج اليه لذينه * وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لمفع غير * ومنه وباء وهو التبر
 في الفقه * وعلم الغلب * وحراما وهو علم الفاسقة والشعبة والتنجيم والرمل وعلم الطبائعين
 والسحر * ودخل في الفلسفة المنطق * ومنه العلم الحرف والموسيقى * ومكروها وهو
 انعارا بالدين من الفل والبطالة * ومباحا كاعمارهم النبي لا سخر فيها * وكذا النكاح تدخله
 الاحكام الخمسة كما بينا في شرح الكنز منه * وكذا الطلاق تدخله وكذا القتل * فائسدة

ذكر ابن ابي شيبة المنافى عن الامام البخارى الرجل لا يصير حديثا كاملا الا ان يكتب اربعين
 اربع كما ربيع مع اربع في اربع عند اربع باربع على اربع من اربع لاربعة . وهذه الرباعيات
 لا تتم الا باربعة مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع وابتنى باربعة فاذا صبرا كرمه
 الله تعالى في الدنيا باربعة واثابه في الآخرة باربعة . اما الاولى فاختبار الرسول صلى الله عليه وسلم
 وشرائعه . واختبار الصحابة ومفاديرهم . والتابعين واحوالهم . وسائر العلماء وتواريتهم . مع
 اربع . اسماء رجالهم . وكناهم . وامكنتهم . وازمنتهم . كاربعة . التخميد مع الخطب . والدعاء
 مع الترسيل . والتسمية مع السورة . والتكبير مع الصلوات . مع اربع . المسندات . والمرسلات .
 والمرتونات . والمنظومات . في اربع . في صغرة . في ادراكه . في شبابه . في كهولته . عند
 اربع . عند شغل . عند فراغه . عند فقر . عند غناه . باربعة . بالجمال . بالتدبير . بالبراري .
 بالبلدان . على اربع . على الحجارة . على الاخزاف . على الجلود . على الاكتاف الى الوقت .
 الذي يمكن نقلها الى الارواق . عن اربع . ممن هو فوقه . ودونه . ومثله . وعن كتابه
 ابيه اذا علم انه خطه . لاربعة . لوجه الله تعالى ورضاه . وللعمل به ان وافق كتاب الله تعالى .
 ونشرها بين طالبها . ولا حياة ذكره بعد موته . ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربعة . من
 كسب العبد وهو معرنة الكتابة . واللغة . والصرف . والنحو . مع اربع . من مطاء الله تعالى
 الصفة . والقدرة . والحرص . والحفظ . فاذا تمت له هذه الاشياء هانت عليه اربع . الامل .
 والزاد . والمال . والوطن . وابتنى باربعة . بشماتة الاعداء . وملامة الاصدقاء . وطعن الجهال .
 وحسد العلماء . فاذا صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا باربعة . بعز القناعة . وهيبة النفس .
 ولذة العلم . وحيوة الابد . واثابه في الآخرة باربعة . بالشفاعة لمن اراد من اخوانه . وبطل
 العرش حيث لا ظل الا ظله . والشرب من الكوثر . وجوار النبيين في اعلى عليين . فان لم يطق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفقہ الذي يمكنه تعلمه وهو في بيته تار ساكن لا يحتاج الى بعد
 احقار . ووطئ ديار . وركوب بحار . وهو مع ذلك ثمن الحديث . وليس ثواب الفقيه وعزه
 اقل من ثواب الحديث وعزه انتهى . فائلة . قال في آخر ما مضى اذا سئلنا عن مذهبنا ومنه
 هذا فبيننا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يعتدل الخطأ . ومنه مذهبنا فينا خطا

يتمثل الصواب • لا نك لتقطع القول لما صح قولنا ان المجتهدين يخطي ويصيب • واذا سلمنا من معتقدا ومعتقدا خصصنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه • والباطل ما عليه خصوصنا • وهكذا نقل عن المشايخ من انتهى • قاعدة • المفرد المضاف الى معرفة للعموم صرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَيُّ كُلِّ امْرَأَةٍ مَا تَفْعَلُ • ومن فروعه الفقهية لو اوصى لولد زيد او وقف على ولد • وكان له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكر في نتج القدير من الوقف • وقد فرعته على القاعدة • ومن فروعهما لو قال لامرأته ان كان حملك ذكرا فابتطالني واحلة وان كان انثى ففتنين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق • لان الحمل اسم لكل فما لم يكن الكل غلاما واجارية لم يوجد الشرط ذكره الذي يلعب من باب التعليق وهو موافق للقاعدة • فقرعته عليها ولو قلنا بعدم العموم للزوم وقوع الثالث • وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي طالق او عهدي حر طلق واحدة وعتي واحد والتعيين اليه • ومقتضاها طلاق الكل وعتي الجميع • وفي البرازية من الايمان ان فطنت كذا امرأة طالق ولها امرأتان لاكثر طلق واحدة والبيان اليه انتهى • وكانه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب الايمان المبني على العرف كما لا ينفي • فائدة • قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة • علم نضج وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول • وعلم لا ينضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير • وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث • فائدة • من الجوهرية قال محمد بن حنبل من الدناءة استقرار الحبز • والجلوس على باب الحمام • والخظر في مراة الحجام • فائدة • من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة • كلب اصحاب الكهف • وكبش اسمعيل • وناقة صالح • وجمار عزير • وبقا النبي صلى الله عليه وسلم • فائدة • منه المؤمن بقطعة خمسة • ظلمة الغفلة • وغيم الشك • وريح الفتنة • ودخان الحرام • و نار الهوى • فائدة في الدعاء برفع الطاعون • سئمت عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسع مائة بالقاء هرة • فاجبت بانني لم اره صريحا ولكن صرح في القاية وعزاه الشمني اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة تمت الامام في خلق النجس وهو قول الثوري واحمد • وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع لصانعها انتهى • وفي فتح القدير ان مشروعية القنوت للينازلة مستمرا من نسخ • وبه قال

جماعة من اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الصلوة اذا كان في الركعة الاولى فليقلع عن يمينه اربعة اوتار من اوتار النوازل * وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يقيمون تقررهم عليه وسلم يقتت حتى تارق الدنيا اي فخذ النوازل * وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يقيمون تقررهم عليه وسلم يقتت حتى تارق الدنيا اي فخذ النوازل * وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يقيمون تقررهم عليه وسلم يقتت حتى تارق الدنيا اي فخذ النوازل *

ان العبد ينبغي له ان يفرع الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا حزنه امر صلى انتهى * وذكر شيخ الاسلام العيني رح في شرح الهداية الريح الشديدة * والظلمة الهائلة بالانهار * والتاج * والامطار الدائمة * والصواعق * والزلازل * وانتشار الكواكب * والضوء الهائل بالليل * وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والانزع اذا وقعت صلوا وجدنا ناسا اولوا وتضرعوا * وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى * وقد صرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض * وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بان الموباء اسم لكل مرض عام * وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى * فتصريح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء * وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدماء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون * وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدماء برفعه بدعة وطال الكلام فيه * وقد ذكر شيخ الاسلام العيني رح في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن اقام في بلد صابرا محتسبا * ومن خرج من بلد هو فيها * ومن دخلها * وبذلك علم ان اصحابنا رح لم يهملوا الكلام على الطاعون * وقد اوسع الكلام فيه الامام الشبلي رح فاضى القضية الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل المأهون في فوائد فصل الطاعون * وقد طالعت في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المراجع عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد ان يخوف الى ان يزول عنها فتعتبر تصرفاته من الغلث كما لمريض * وعند المالكية روايتان * والمراجع منهما عندهم ان حكمه حكم الصحيح * ولما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قوا عندهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو المصحيح عند المالكية وهكذا قال اي جماعة من علمائهم انتهى * قلت انما كانت قواعدا نانية في حكم الصحيح * لانهم قاولوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو عاقل وفي صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته * لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا او قدم ليقول بقوداور جم فانه في حكم المريض * لان الغالب الهلاك انتهى * وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلد هم كالمواقفين في صف القتال فلذا اقال جماعة من علمائنا لابن حجر ان قواعد ما تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد * اما اذا طعن واحد فهو مريض

حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون • وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر رح في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستنبط من احدا لا وجدني النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاء ومن الادلة الله تعالى مشروعية الدواء التميز في ايام الرباء من امور اوصى بها خداق الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضيلة • وتغليظ الغذاء • وترك الرياضة • والمكث في الحمام • وملازمة السكون والدعة • وان لا يكثر من استنشاق الهواء الذي هو عفن • وصرح الرئيس ابو علي ابن سينا بان اول شئ يبدا به في علاج الطاعون الشرطة ان لم يكن فيسيل مافيه • ولا يترك حتى يجمد ثم يزداد منه ميتة فان احتيج الى مصه بالمجعة فليقل بلطف • وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وبما سفجة مضومة في خل وماء اود من ورد اود من تفاح اود من آس • ويعالج بالاستفراغ بالمقصد بما يستمله الوقت او بوجع ما يخرج الخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتفوية بالمبردات والمطبرات ويجعل على القلب من اذوية اصحاب الحفهان الجائر • قلت وقد اغفل الاطباء في عصرنا ما قبله هذا التدبير فوقع الشربط الشديدا من توافدهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فبهم وذاع بحيث صار عاتتهم تعنف تحريم ذلك • وهذا العقل عن رئيسهم يشالف ما اعتمدوه والعقل يوافقه كما نعلم ان الطعن يثر الدم الكائن فيه ج في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل • ولذا قال ابن سينا ما ذكرنا العلاج بالشرطة او الفصدانه واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رح • وفي البرازية اذا نزلت الارض وهو قي بهته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى وَلَا تَلْعَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ • وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين انتهى • وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة • والحد يفي الجسجين بخلافه • وروى العلامة في فباواه انه صلى الله عليه وسلم مر بهد ف مائل فاسرع المشي ثقيل له اتفر من قضاء الله تعالى فقال عليه السلام فراري الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى • فائسة • نقل الامام السبكي رح الاجماع على ان الكنبسة اذا هدمت ولو غير وجه لا تموز احادتها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضن في اخبار مصر لقاهن عند ذكر الامراء • قلت يستنبط من ذلك انها اذا انفلت لا تفتح ولو غير وجه كما وقع ذلك في مصر نابا لقاهن في كنيسة تجارة زويلة تغلها

الشيخ محمد بن إمام، روح فتم تفتح إلى الآن حتى ورد عليه الأمر السلطاني بفتحها فلم

يتجاسر حاكم على فتحها ولا يغني ما نقله السبكي من الإجماع قول أصحابنا ح و يعاد اليه م

لان الكلام فيما حمله الإمام لا فيما بهنم فليتنا مل • فائدة • النسخ لا يمنع إلهية الشهادة •

والغضاء • والإمرة • والسلطنة • والامامة • والولاية في مال الران • والتولية على الاوقاف •

ولا عمل توليته كما كتبناه في الشرح • واذا فسق لا يعزل وإنما يستحقه بمعنى انه يجب عزله

او يمس من له الالاب السفيه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الخانية • وقست عليه

النظر فلا نظر له في الوقت وان كان ابن الزائف المشرع عاله • لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف

يتصرف في غير ملكه • ولا يؤتمن على ماله • ولذا لا يندفع الزكوة بنفسه ولا ينفق على نفسه

كما ذكره في حله فكيف يؤتمن على مال الرقف • وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يسأل الولاية

للقرف وليس فيه فسق يعرف • ثم قال وصرح بأنه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشراب

الخمر ونحوه انتهى • والظاهر ان يخرج مبنياً لما لم يسم فاحله فيشرجه القاضي • لا انه يعزل

به لما عرف في الماضي • ثم اعلم ان السفيه لا يستلزم الفسق الا في الذخيرة من حجر السفيه المبذر

المضيع لماله سواء كان في الشربان جميع اهل الشرب والفسقة في دارة ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في

النفقة ويفتح باب الجائزة والطعام عليهم • او في الخمر بان يصرف ماله في بناء المساجد واشياء ذلك

فيحجر عليه القاضي صيانة لماله انتهى • وذكر الزيلعي ان السفيه من عاداته التبذير والاسراف في

النفقة • وان يتصرف تصرفاً لا لغرض او لغرض لا بعد العقل • من اهل الديانة غرضاً مثل دفع المال

إلى المغني والملاعب وشراء الحمام الطيارة بضمن حال • والتبذير في التجارات من غير حكمة • واصل

المساخرات في النصرفات • والبر والاحسان مشروع • والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب

انتهى • والغفلة من اسباب الخسران هما ايضا • والغافل من ليس بمفسد ولا يقصد لكنه لا يعتني

إلى التصرفات الراجحة فيغيب في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي ايضا • وامر حكم شهادة

السفيه • ولا شك انه ان كان مضيعاً لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته • وان كان في الخير

فتقبل • وان كان متفلاً لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمتفل في الشهادة المتفل في الخير •

قال في الخانية ومن اشتد غفلته لا تقبل شهادته انتهى • وفي المغرب رجل متفل على اسم المتحول

من التفتيل وهو الذي لا فطنة له انتهى • وفي المصباح الففلة غيبة الشيء من بال الانسان وعدم
 تذكره له انتهى • والظاهر ان الغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يعتد به الى
 التصريح الرابع • وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به فائبة •
 لا تكره الصلوة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو بكره انفراد
 الى الدكان • لانه مثل بالتشبيه باهل الكتاب وهو مقنود هنا • والاصل عدم الكراهة وبه
 انتميت • فائبة • ذكر الابی من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين
 الاخص والاعم ففقه القضاء اعم • لانه العلم بالاحكام الكلية • وعلم القضاء الفقه بالاحكام
 الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة • ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان
 امير اترقية استفتى اسد ابن فرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ما نزل له ولهن • فافتاها بالجواز
 لانهن ملكه • واجاب ابو حنيفة منع ذلك • وقال له ان جاز للملك النظر اليهن وجاز لهن النظر اليه
 لم يجز لهن نظر بعضهن ببعض فاهمل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبر ما لهن
 فيما بينهن • واعتبر ما ابو حنيفة رزح • والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا
 ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل
 ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب رزح قضاء القير وان حمل تحصيله في الفقه واصوله
 شهيرة فلم اجلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقات له زوجته ما شانك فقال لها
 عسر علي علم القضاء فقات له رايت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كمستفتين سالاك قال
 فاعتبرت ذلك فسهل علي انتهى • فائبة • ذكر الامدي ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية •
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية • وان يكون بصيرا بامر الحروب وتدبير الجيوش • وان يكون له
 فن بحيث لا يهمله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم • وان يكون عذلا ورعا
 بالغاذر احرا نادا الحكم مطاعا نادا على من خرج عن طاعته • واما المختلف فيها فكونه قريشا
 وهاشميا ومعصوما • وافضل اهل زمانه ذكره الابی من كتاب الامامة • فائبة • كل انسان
 غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه • لان ارادته فيب عدا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته
 تعالى بهم بتبصر الصادق المصدوق بقوله صلى الله عليه وسلم فمن يرد الله تعالى به خيرا يققه في

الدين كذا في اول شرح البهجة للعراقي • فائدة • اذ اولى السلطان مدرسا ليس باهل ام تصح
توايته لما قد مناه من ان فطه مقيد بالصلحية ولا مصلحة في تولية غير الادل خصوصا اننا علم من
سلطان زماننا انه انما يولى المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كما مشروطة • وقد قالوا في
كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا عد لا نفسق ان عزل • لانه لما اعتمد على الله صارت كانه
مشروطة وقت التولية • قال ابن الكمال وعليه الفتوى • فكذلك يقال ان السلطان اعتمد
اهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقرر عن مدرس اهل فان
الاهل لم يعزل • وصرح البرزاني في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم
مرتين • بمنع المستحق • واعطاء غير المستحق • وقد قد مناه عن رسالة أبي يوسف رح الى
هارون الرشيد رح ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف • وعن
فتاوى فاضلان ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ • وفي مقيد النعم
ومبيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم • ولا يستحق الفقهاء
المنزليون معلوما • لان مدرستهم شاغرة من مدرس انتهى • وهذا كله مع قطع النظر عن شرط
الوافى في المدرس • اما اذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفا به لم يصح تقريره وان كان اهلا
للتدريس لوجوب اتباع شرطه • والاهلية للتدريس لا يغنى على من له بصيرة • والذي يظهر
انها بمعركة منطوق الكلام ومنه ومعرفة المفاهيم • وان يكون له سابقة اشتغال على
المشاخر بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب • وان يكون
له تدرية على ان يسأل ويجيب اذا سئل • ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف
بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ بلسان واذا لحن فان يحضره رد عليه
• فائدة • ثلاثة لا يستجاب دعاؤهم • رجل له امرأة سيئة الخلق فلا يطلقها • ورجل اعطى مالا
مفنيها • ورجل دائن ولم يشهد كذا في حبر المغيث • فائدة • كل شيء يسأل عنه العبد يوم
القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسأل عنه • لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه • قال الله
تعالى وَلِرَبِّ زِدْنِي عِلْمًا فكيف يسأل عنه ذكره في النصوص • فائدة • سئلت عن مدرسته بها
صفة لا يصح فيها اجلا ولا مدرسا والقاضي جالس فيها للمحكم فهل له وضع الخزانة فيها الخضا

المتأخر السجلات لنفع العام لا • فاجبت بالجواز احدا من قولهم لو ضاق الطريق على المارة
 والمسجد واسع فلهم ان يوسعوا الطريق من المسجد • ومن قولهم لو وضع اثاث بينه ومناحه في المسجد
 الخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب • ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى • وقالوا
 للمناظر ان يوجر فناء المتجار ليتجر وابيه مصلحت المسجد • وله وضع السرير بالاجارة في فناءه •
 ولا شك ان هذه الصفة من القضاء وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد
 طريقا دفعا للضرر العام • وجوزوا استناله بالمحبة والابان والاماع دفعا للضرر الخاص • وجوزوا
 وضع النعل على ردفه • وصرحوا بان القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته • وصرحوا بان العاصي
 يضع تمطره عن يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ماديح السجلات والمتأخر والرتائق فيجوزوا اشتغال
 بعضه بها فاذا اكثرت وتعد رحلها كل يوم من بيت العاصي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها
 به • فائدة • معنى قولهم الا يشبهه انه اشبه بالمقصود راية • والرايح راية • ويكون القموي عليه
 كذا في قضاء البرازية • فائدة • اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المضمن
 بالكسر بطل المضمن بالفتح • قالوا لو ابرأ او ابرأ له ضمن عقد فاسد فسد البراءة كما في البرازية •
 وقالوا العاطي ضمن عقد فاسد ان باطل لا ينفع به الببع كما في الخلاصة • وقالوا لو قال بعتك
 دمي بالف ففعله وجب الفساض كما في خزنة المفتين • ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بفتله
 فانه لو قال اتسلمني ففعله لا قصاص عليه لبطلانه وبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الخزنة لو ابحر
 الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى ام تصح • وان اذن للمستأجر في العنارة فاتفق لم يرجع على
 احد وكان منطوقا • فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها • وقالوا لو وجد النكاح
 لمنكوحه بمهر لم يلزمه • فقلت لان النكاح السائي لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر • وقد
 استعني في الفتية مسئلتين يلزم قيمتهما لو جدد للزيادة لا للاحتياط • ولو قال لهما ان ابرأني
 فاني ابرأك مهرا جدينا ابرأته فجاءاها في هذه الصورة • وتفتت حادثة اشترى جامعاع اوفاته
 ووثقه وضمه الى وثق آخر وشرط له شروطا • فافتيت ببطلان شرطه لبطلان المضمن وهو شراء الجامع
 ووثقه ببطل ما في ضمنه • وقالوا لو اشترى يمينه ببال لم يجز فكان له ان يستعمله انتهى • قلت لان
 الشراء لما بطل بطل ما في ضمنه من اسماعط اليمين • ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لو باع وثقه في غير

الوقوف لم يصح ولا يستطحق منها اثراً بجاء على هذه * وخرج عنها ما ذكره في البهجة لو باع
 الثمار وأجره الا شطرا طاب له تركها مع بطلان الاجارة فمقتضى القاطعة ان لا يطيب لثبوت
 الاذن في ضمن الاجارة * وما ذكره في المكاتب لو ابرأ المولى من بدل الكتابة فلم يقبل عتق
 وبقي البطلان مع ان الابرأ متضمن للعتق وقد بطل المضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق *
 وما ذكره في الشفعة لو صولح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسعافا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط
 صليته وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه * وقالوا لو باع شفعته بمال لم يصح وسقطت فقد بطل المضمن
 ولم يبطل المضمن * وقالوا وقال العنين لامرأته او المشر للشيخة اختاري ترك الفسخ بالف
 فاختارت لم يلزم المآل وسقط خيارها فقد بطل التزام المآل لا ما في ضمنه * وقالوا الكفالة بالنفس
 بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المآل وتسقط فائدة يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني
 على الفاسد فاسد * ويستثنى منها مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار *
 وقبل لا * لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البزاري في الدعوى * وبينت في الشرح فائدة صيته
 بعد فساد ما في المسئلة المندسة * فائدة * اذا اجتمع الحفان قدم حق العبد لا احتياجه على حق الله
 تعالى لغناؤه باذنه الا في اذ احرم وفي ملكه صيد وجب ارساله حفاه الله تعالى * ومنهم من يقول
 انه من باب الجمع بينهما لا الترحيح والذابر سلمه على رجه لا يضعف والله سبحانه وتعالى اعلم *
 ثم الفن الثالث من الاشياء والنظائر وبليته الفن الرابع وهذا آخر ما ابناء *
 ❦ الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو الفن الاول ❦



الحمد لله اولا وآخرا * والصالح والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا * وبعد فهذه اهو
 الفن الرابع من الانباء والنظائر وهو الفن الاول ❦ قال في الصحاح الغزفي كلامه اذا عمي
 مراده والاسم للغز والجمع الاغزاز مثل رطب وارطاب * واصل الغز حبر الميرورع بين القاصعاء

والدائم نقاء يستقر مستقيماً الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله مروراً بعرضها فيبقى مكانه بتلك
الانفاذ انتهى * وقد طالعت قدماً حيرة الفقهاء والعلماء فترأيتهما اشتملا على كثير من ذلك ثم
رأيت قريباً الذخائر الاشرقية في الانفاذ الحنفية للشيخ الاسلام عبد البر بن شحنة فانتخبت منها احسنهما
باختصار تار كالمافرع على قول ضعيف او كان ظاهراً *

❦ كتاب الطهارة ❦

بما ائضل المياه * نقل ما نفع من اصابه صلى الله عليه وآله وسلم * اي حوض صغير لا يتخس بوقوع
النجاسة فيه * نقل حوض الحمام اذا كان الغرف متداركاً * اي حيوان اذا خرج من البشرياً
نزع الجميع وان مات لا * نقل الفارة ان كانت ماربة من الهرة ينزع كله والا لا * اي بشر يجب
نزع دلو واحد منها * نقل بشر صب فيها الدلو الا خبز من بشر تنجست بموت خوفاً * اي ماء
كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز * نقل هو ماء حوض اعلا ضيق واسفله عشر في عشر
اي ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه * نقل ماء مات فيه ضفدع جري وفتت *

❦ كتاب الصلوة ❦

اي تكبير لا يكون به شارعاً فيها * نقل تكبير التعجب دون التعظيم * اي مكف لا يجب عليه
العشاء والوتر * نقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت * اي مصل يفسد صلوته بقراءة
القرآن * نقل من سبقه الحدث فقرأ في ذهابه * اي صلوة تقرأ بعض السورة فيها انزل من سورة * نقل
التراويح لا استحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من قراءة سورة الاخلاص *
ويمكن ان يقال في غيرها ايضاً * لان البعض اذا كان اكثر آيات كان افضل * اي صلوة افسدت
خمساً واي صلوة صححت خمساً * نقل رجل ترك صلوة وصلى بعد ما خمساً اذ كر الفاتحة فان
تضى الفاتحة فسدت الخمس * وان صلى السادسة قبل تضاهاها صححت الخمس * ولي فيه كلام في
شرح الكنز * اي صلوة فسدت اصلها الحدث * نقل مصلى الاربع اذا قام الى الخامسة قبل التعمد
قدراً التشهد فوضع جبهته فاحدث قبل الرفع تمت * ولو رفع قبل الحدث فسد وصف الفريضة *
قال ابو يوسف مفرح صلوة فسدت اصلها الحدث تعجباً من قول محمد ر ح به * اي مصل قال نعم
ولم يفسد صلوته * نقل من اعتاد ما في كلامه * اي مصل يتوضر رأى الماء فسدت صلوته * نقل

المقتصد ي بامام متيهم اذار آدون امامه * اي امرأة تصلح لامامة الرجال * نقل اذا قرأت آية
سجدة سجدت وتبعتها السامعون * اي نريضة يجب اداؤها وصرم تضارفا * نقل الجمعة * اي رجل
كرر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه * نقل اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها
ثم اعادها في الصلوة ❦

❦ كتاب الزكوة ❦

اي مال وجبت فيه زكوته ثم سقطت بعد الحول وام يهلك * نقل اما هو ب اذار جمع الواهب فيه
بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا * اي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكوة فيه *
نقل المهر نبل القبض او مال الضمان * اي رجل يزكي ويحل له اخذها * نقل من يملك نصاب
سائمة لا يساوي ما يتي درهم * اي رجل ملك نصابا من الغنم وحلت له * نقل من اديون
لم يقبضها * اي رجل ينبغي له اخفاء اخراجها عن بعض دون بعض * نقل المريض اذا خاف من
ورثته يخرجها سرا عنهم * اي رجل يستحب له اخفاؤها * نقل الخائف من الظلمة لئلا يعلموا
كثرت ماله * اي رجل غني عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد ر ح فتدل له * نقل من له
دور يستغلها ولا يملك نصابا ❦

❦ كتاب الصوم ❦

اي رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه * نقل من رآه وحده ورد القاضي شهادته * ولك ان تقول
من كان في صحة صومه اخلاف * اي رجل نرى رمضان في وقت النية ووقع نفلا * فعل من بلغ
بعد الطلوع * اي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة * نقل من ابتلع ريق حبيبه * اي صائم
افطرو لا قضاء عليه * نقل من شرع فيه مظنوننا كمن شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه *
اي رجل نرى التطوع في وقته ولم يصح * نقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال رنواة ❦

❦ كتاب الحج ❦

اي تارن لادم عليه * نقل من احرم بهما قبل وقته ثم اتى بافعالهما في وقته * اي فقير يلزمه
الا ستقراض الحج * نقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه * اي آفاقي جاوز الميقات
بلا احرام ولا دم عليه * نقل من لم يتصل دخول مكة او من جاوز اول الميقات ❦

❖ كتاب النكاح ❖

أي أب زوج بنته من كفو ولم ينفق عند الإتمام ح • فقل الأب السكران إذا تزوجها بائناً من مهر مثلها • أي امرأة أخذت ثلثه مهو ومن ثلثة أزواج في يوم واحد • فقل امرأة حامل طلقته ثم وضعت ثلثها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات • أي رجل مات من أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث • والثانية لا مهر لها ولا ميراث • والثالثة لها المهر دون الميراث • والرابعة لها الميراث دون المهر • فقل هو عبد زوجه مولا أمته ثم اعتقه ثم تزوج حره ونصرانية • أي صغير توفى النكاح على إجازته • فقل أما كاتب الصغير إذا تزوجه مولا • أي أب زوج بنته فلم يرز الولي فبطل • فقل العبد • أي جماع لا يوجب حرمة الأصاح • فقل جماع الصغير وأمينه • أي مطلقه إذا دخل بها الثاني ولم تحل • فقل إذا كان العبد ناسداً أي معقلاً امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره • فقل إذا اغتسلت وبقيت طمة بلا غسل ❖

❖ كتاب الطلاق ❖

أي رجل طلق ولم يقع • فقل إذا قال منيت الأخبار كذا • أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج وام يقع • فقل إذا تصدك الساعة التي هرب فيها وهذا إذا سكن • أي رجل له امرأتان أرصعت أحدهما صبياً حرمت الأخرى عليه وحدها • فقل رجل زوج ابنه الصغيرة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت بأخرو له زوجة فأرصعت الصبي الذي كان زوج ضربتها بلبن هذا الرجل حرمت ضربتها على زوجها • لأنه صار ابنه من الرضاع صار متزوجاً حليلاً عنه فلا يجوز ❖

❖ كتاب العتاق ❖

أي مبدع متق بلا اعتناق وصار مولا • ملكاً له • فقل حر بي دخل دارنا مع عبد • إلا إيمان والعبد مسلم حتى واستولى على سيد وملكه • ويسأل بوجه آخر • أي رجل صار مملوكاً لعبد • وصار العبد حراً • أي زوجين مملوكين تولد منهما ولد آخر • فقل الزوج عبد تزوج بالاذنية أبيه باذنه فالولد ملك للأب وموحر • لأنه ابن ابنه • أي رجل اعتق عبداً وباعه وجاز • فقل إذا ارتد العبد بعد اعتقه فسيب • وباعه • أي عبد ملق معتق على شرط أو وجد ولم يعتق • فقل إذا قال له

ان صليت ركعة فانت حر فصلا هاتم تكلم * ولو صلى ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم اخرى
- اليها لتكون جائزة * اي رجل اقر بعق عبده ولم يعتق * فقل اذا اسند اليه حال صباه

❖ كتاب الايمان ❖

قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فانت طالق فما الحيلة * فقل تخرج ولا تسنت * لان الماء
الذي كانت فيه زال بالجريان * رجل اتى الى امرأته بكيس فقال ان حللتك فانت طالق * وان
نصعتك فانت طالق * وان لم تخرجي ما فيه فانت طالق * فاخرجت ما في الكيس ولم يتع * فقل ان
الكيس كان فيه سكر او ملح فوضعت في الماء فذا اب ما فيه * امرأة تزينت بالحري فقال لها زوجها
ان لم اجامعك في هذه الثياب فانت طالق فنزعتهما وابتلبسهما فاما الخلاص * فقل ان يلبسوا
ويجامعها فلا يصح * ان لم اطأ لك مع هذه المقنعة فانت طالق * وان وطئت بك معها فانت طالق فما
الخلاص * فقل ان يطأها بغيرها ولا يصح ما دامت المقنعة باقية وهم احيانا * حلف لا يطأ سراها
واراد فاما الخلاص * فقل ان ينوي الوطئ برجله فيصلق دياره * له ثلث نسوة وله ثريان فقال
ان لم تلبس كل واحدة منهن ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما ولا فانت طالق كيف الخلاص *
فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوباً ثم تلبس احداهن ثوبا عشرين مرة فتلبسه الاخرى ببقية الشهر *
حلف انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارقها حتى انزلت فقد اشبعها ان وطئت عار يادك
ولا يسافكها انما الخلاص * فقل يطأها نصفه مكشوف والنصف مستور

❖ كتاب الحدود ❖

اي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع * فقل اذا سرقها على دنعات كل مرة اذل من عشرة * اي
رجل سرق من مال ابيه وطلع * فقل اذا كان من الرضاعة * اي رجل قال ان شربت الخمر طائعا
فجدي حر نشر بها طائعا وثبت بالبينة وعتق العبد ولم يعتد * فقل اذا كانت رجلا وامرأتين
❖ كتاب السير ❖

اي رجل آمن الفاقئل ولم يقتل او قتل هو * فقل حربي طلب الامان لالف فعلا ما ولم يقتل نفسه *
اي مرتد لا يقتل * فقل من كان اسلامه تبعا وفيه شبهة * اي حصن لا يجوز قتل اهله ولا اعدائهم
لهم * فقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف بل خرج البعض حل مثل الباهي * اي رضيع يحكم باسلامه

ای رجل بعد میتا ووحی یتعم • فقل المفقرد

أي شيء إذا فعله بنفسه لا يجوز وأذا وكل به جاز. ففعل الوقف إذا قبضه الواقف لا يجوز وإذا قبضه وكيله جاز. أي وقف أجره إنسان ثم مات بانفسه. ففعل الواقف إذا أجره ثم ارتد مات فإنه

* کتاب الیوم *

❦ کتاب الکفالة ❦

اَيَّ كَفِيلٍ بِالْأَمْرِ إِذَا الدِّيُّ لَمْ يَرْجَعْ • فَقُلْ وَجَدْتُ كَفِيلًا بِأَمْرِ فَادِي بَعْدَ حَقِّهِ ***

اَيُّ بَيْعٍ بَجْرًا فَاضِي عَلَيْهِ • فَقُلْ بَيْعُ الْعَبْدِ الْمَسَامُ لِكَافِرٍ • وَالْمَصْخَفُ الْمَمْلُوكُ لِكَافِرٍ • اَيُّ قَوْمٍ رَجِبَتْ عَلَيْهِمْ بِمِيقِنٍ فَلَمَّا حَلَفَ وَاحِدٌ مَقَطَتٍ مِنَ الْبَاقِيْنَ • فَقُلْ رَجُلٌ اشْتَرَى دَارًا بِابْنَاهُ فَنِي سَكَنَ

نافذ • وقد كان قد يما في مكة خمر نافذ • فبعد الجبران ولا يبيته له فلفرفان نكواضي له بفتح
الباب وان حلف واحد فلا يدين على الباقيين • لان فائدة النكول وقد امتنع الحكم به بحلف

البعض ذكره العمادي عن فتاوى أبي البكر رحمه

* كتاب الشهادات *

أي شهود شهدوا على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر * فقل شهود نصراني شهدوا على نصراني ومسلم يعتق عبدا مشتركا * أي شهود تقبل شهادة تهم ولا يعرفون الشهود عليه * فقل في الشهادة على الشهادة * أي شاهد جازله الكتمان * فقل إذا كان الحق يقوم بغيره * أو كان القاضي فاسقا * أو كان يعلم أنه لا يقبل * أي مسلمين لم تقبل شهادة تهما بشيئين وشهدا نصرانيان بضده فقبلت * فقل نصراني مات لدا بثمان مسلمان شهدا ابتداء أنه مات نصرانيا * ونصرانيان شهدا أنه مات مسلما قبل النصرانيان *

* كتاب الاقرار *

أي أقرار لا بد من تكراره * فقل الاقرار بالزنا * والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة * والثاني من أغرب ما يكون والظاهر أنه لا وجود لذلك الرواية *

* كتاب الصلح *

أي صلح لو وقع ناله يبطل حق المصالح ويرد الخصم البدل إليه * فقل لحق الصلح عن الشفعة * * *

* كتاب المضاربة *

أي يضارب بغرم ما انعقد من عنده * فقل إذا لم يبق في يد من مالها شيء * * * * *

* كتاب الهبة *

أي أب وهب لابنه وله الرجوع * فقل إذا كان الابن مملوكا لا جنبي * أي موهوب وجب دفع ثمنه إلى الواهب * فقل المسلم فيه إذا وهبه رب السلم إلى المسلم إليه وجب عليه رد رأس المال *

* كتاب الاجارة *

خاف المستاجر من فسخ الاجارة باقرارا لموجر يدين ما الحيلة * فقل ان يجعل للسنة الاولى ثلثا من الاجرة ويجعل الاخيرة الاكثر *

* كتاب الوديعة *

أي رجل ادعى وديعة فسلطه الخلد على عليه ولم يأمر القاضي بالتسليم إليه * فقل إذا انزل الوارث بان المأثرك وديعة فسلطه الخلد على الميت دين لم يصح اقراره * ولو سلمته الغرما فبعضى القاضي دين

الميت ويرجع المدهي على الغرماء لتسديدهم - وكذا في الاجارة ، والبضارية ، والعارية ، والرض *

*** كتاب العارضة ***

اي مسعى من تلك المنع بعد الطلب • فقل اذا اطلب السفينة في لجة البحر • او السيف ليقول به ظلماء
او الظفر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا ثديها • او فرس الغازي في دار الحرب • او عارية الرمح
قبل تشاء الدين • اي مؤذع ضمن بالهلاك • فقل اذا اظهرت مستحقة • اي مودع لم يخالف
وضمن • نقل اذا امر به ففعلها الى بعض ورثته قد فعلها اليه بعد موته •

❦ كتاب المکاتیب ❦

ای کتابتہ یقظہا غیر المتعاندین * فقل اذا كان المکاتب مدیونا فللغرماء نقضها * ای مکاتب
ومدبر جانبعہ * فقل اذا کاتبہ حربی فی دار الحرب اود برئثم اخرجہ الی دار الاسلام *
اولحقاہ بالدار الحرب مرتدین فیاسرهما المولیٰ

❦ كتاب المآذون ❦

ای عبدلا یثبت اذہ بالسکوت اذا راہ مولای بیع ویشتري " فقل عبد القاضی * * *

❦ كتاب الغضب ❦

اي رجل استهلك شيئا فله من شيئا * فقل اذا استهلك احد مصر اعي الباب او زوجي بفق
اي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك * فقل اذا كان المالك لا يعقل * اي مودع ضمن بالثقة
فقل مودع الغاصب

❖ كتاب الشفعة ❖

اي مشترى سلم له الشفيع وام تبطل * فقل هو الوكيل بالشراء *

❖ كتاب القسم ❖

أي شركاء فيها يمكن قسمته إذا طلبوا لم يقسم ، فقل السكة الغير المأذنة ليس لهم أن يقسموها
وان اجمعوا على ذلك ❊

❖ كتاب الاضحية ❖

أي مسلم عاتل ذمير وسمى ولم يقل ونقل إذا سمى ولم يرد بها التسمية على الذميمة أي رجل

ذبح شاة غير متعد يا ولم يضمن • نقل شاة الأضحية في أيامها • أو تصاب ثد ما للذبح *

❖ كتاب الكر اهية ❖

أي اناء من غير المقد ين يحرم استعماله • نقل المختل من اجزاء الأدمي • أي اناء مباح الاستعمال
يكره الوضوء منه • نقل ما خصه لنفسه • أي مكان في المسجد تكره الصلوة فيه • نقل ما عونه لصلوته
دون غيره • أي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه • نقل ما رضع الصبي فيه كوز من ماء • أي رجل
هدم دار غيره بغیر اذنه ولم يضمنها • نقل اذا وقع الحريق في حلة فهدمها الا طفاؤه باذن السلطان ❖
❖ كتاب الجنائيات ❖

أي جان اذا مات المجني عليه فعليه نصف الدية • واذا عاش فالدية • نقل الختان قطع حشفة الصبي
خطأ باذن أبيه • أي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار • وان قطع راسه فعليه
خمسون ديناراً • نقل اذا خرج راس الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه ديتها • وان قطع
راسه فعليه الشرة • أي شيء في الانسان يجب بالتلانه دية وثلاثة خماصها • نقل الاسنان ❖

❖ كتاب الفرائض ❖

ما أول ميراث قسم في الاسلام • نقل ميراث معدن الربيع كذا في المحيط • أي رجل قيل له لو وصي
فقال بما وصي الناصر ثم مات • وخالك • وجدتك • وختاك • وزوجتك • فقل صحيح
تزوج بجدتي رجل مريض أم أمه وأم أبيه • والمريض متزوج بجدتي الصحيح كذلك • فولدت كل
من جدتي الصحيح من المريض بنتين فالبناتان من جدتي الصحيح أم أمه خالته • واللتان من أم أبيه
همته • وقد كان أبو المريض متزوجاً أم الصحيح فولدت بنتين فهما اختا الصحيح لأمه والمريض
لا يبه • فاذا مات المريض فلا يرثيه الثمن وهما جدنا الصحيح • ولبناته الثلثان وهن
• همته الصحيح وخالته • وجدتيه السدس وهما أم وأنا الصحيح •

ولا ختيه لا يبه ما بقي وهما اختا الصحيح لأمه •

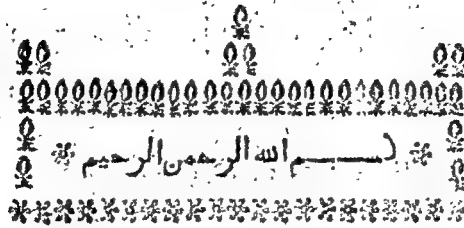
والمسئلة تصح من ثمانية وأربعين والله

سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب ❖

تم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ويليهِ الخامس منه وهو فن الحيل *

* الفن الخامس من الاشياء والنظائر *



الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس • ويتحكم بمقتضى علمه وان جهل الناس • والاصلق والسلام على افضل من اعتمد عليه • وفرض الامور كلها اليه • وبعد فهذا هو الفروع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل جمع حيلة وهي الحذق في تدبير الامور وهي تقاييد الفكر حتى يتهدى الي المقتصد • واصليها الراو واحتال طلب الحيلة كذا في المصباح • واختلف مشائخنا ح في التعجير من ذلك ناخترنا كثيرا لتعجير بكتاب الحيل • واختار كثير كتاب المصباح • واختار في الملتقط • وقال قال ابو سليمان كذا بواعلي محمد رح ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب من الحرام والتخلص منه بحسن • قال الله تعالى وَخَذْ بِيدِكَ صَغْتًا مَضْرِبَ بِهِ وَلَا تَحْسَبْ • وذكر في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه السلام اربيت هلا بعث تمر ك بالسلطة ثم ابتعت بسلعة بك تمر ارمه اكله اذالم يود الى الضرر باحد انتهى • وفيه نصول • الاول في الصلوة • اذا صلى الظهر اربع اقامت في المسجد • فالحيلة ان لا يجلس على راس الرابعة حتى تنقلب هذه الصلوة فلا يصلي مع الامام • الثاني في الصوم • التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا ذهبا نقص يوما • فالحيلة ان يسافر مرة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان هما التزم واو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر • الثالث في الزكوة • من له نصاب اراد منع الوجوب منه • فالحيلة ان يتصدق يدهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم • واختلفوا في الكراة ومشائخنا ح اخذوا بقول محمد رح دفعا للضرر عن الفقراء • ومن له على فقير دين واراد جعله عن زكوة العين • فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذ منه من دينه وهو افضل من غير • ولوا متنع المديون من دفعه له مديده • وبأخذ منه لكونه ظفر بجس

حقه فان ما عدا رقبته الى القاضي فيكفّه قضاء الدين او يوكل المدينون خادماً الدائن بقبض الزكوة
ثم يتضاء دينه فقبض الوكيل صار ملكاً للموكل ونظر فيه بما كان عزله فيه افعه وبأني
ما تقدم ردفعه بان يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته • ومنهم من اختار
ان يقول كلما عزلك فانت وكيلي ودفع بان في صحة هذا التوكيل اختلافاً ما كان لفظاً لم
شريك في الدين يضاف ان يشاركه في المقبوض • والحيلة ان يتصدق الدائن بالدین ويهب
المدينون ما قبضه للدائن فلا مشاركة • والحيلة في النكاحين بها التصديق بها على فقير ثم هو
يكفر فكون الثراب لهما وكذا في تعمير المساجد • الرابع في الفدية • اراد الفدية من
صوم ابيه او صلواته وهو فقير يعطي من ماله من الحنطة فقير اثم يستوهبه ثم يعطيه وهكذا الى
ان يتم • الخامس في الحج • اذا اراد الاقارب دخول مكة بغبراحرام من الميقات قصد مكاناً آخر
داخل المواقيت كبستان بنعي عامر • اذا اراد ان يكون لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده
يعلمها فقط • السادس في النكاح • ادعت امرأة نكاحه فابكر ولا ببنة ولا يمين عند الامام
عليه فلا يمكنها الزوج ولا يؤمر بتطليقها • لانه يصير مقرباً بالنكاح • والحيلة ان يأمر القاضي
ان يقول ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثاً • واذا ادعت نكاحها فانكرت • والحيلة في دفع اليمين
عنها على قولهما ان تزوج بآخر • واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب • والحيلة في صحة
هبة الاب شيئاً من مهر بنته للزوج انها ان كانت كبيع فانه يهب له كذا باذنها على انها
ان انكرت الاذن فانها صام فيصح • وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدر على
الاب ان كان طليقاً فيصح ويبرأ الزوج • واذا اراد ان يزوجه عبداً على ان يكون الامر له بزوجته
على ان امرءاً يبدل المولى يطلقها المولى كلما اراد • واذا خافت المرأة الاخراج من بلد ما تزوجه
على مهر كذا على ان لا يخرجها اذا خرجها كان لها تمام مهر مثلها وتفرل بها اولادها بدين
ناذا اراد اخراجها منعها المهر له • فان خاف المهر له ان يسلقه الزوج ان له عليها كذا اباعها
يذلك المال ثياباً اذا حلف لا يأثم • والا رلى ان تشتري شيئاً ممن تتق به او تكفل له ليكون على قول
الكل فان محمد ارح خالف في الاقراره اراد ان يتزوجها وغيب من ارباؤها فوكله ان يزوجه
من نفسه ثم بقرل بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي بصداق كذا يجوز

الخصام ان كان يكرهوا • وذكر الخواري ان الخفاف رجل كثير في العلم يصح الاحتذاء به •
 ولو ادعت عليه مهر دار كان قد دفعه الي ابيها وخاف انكارها ما ينكز اصل النكاح وجازله
 الحلف انه ما تزوجها على كذا ايام هذا اليوم والا اعتبارا لئنه حيث كان مظلوما • حلف لا يتزوج
 فالحيلة ان يزوجه فضولي ويجوز بالعقل • وكذا لا تزوج • ولو حلف لا يزوج بنته فزوجها
 فضولي واجازة الاب لم يثبت • الساع في الطلاق • نكتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير
 فلانة طالق ثم محاذ كرفلانة وبعث بالكتاب اليها لم تطلق فلانة • وهذه حيلة جيدة • والحيلة
 للمطالبة ثلثان يفرل المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلثا او بائمة فيقع
 بالجماع مرة • فان خافت من امساكه بلا جهاع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام
 ولم اجماعك فيمساكين ذلك • والا حسن ان تزوجه على ان امرأته ما في الطلاق بشرط
 بد ايتها بذلك ثم قبوله • اما اذا بد المحلل فقال تزوجتك على ان امرأتك قبلك لم يصح
 بهدا ما الا اذا قال على ان امرأتك بعد ما تزوجك فقبلك • واذا خافت ظهور امرها
 في التسليل ذهب بان تنق به ما لا يشتري به مملوكا كإمرأته باجماع مثله ثم يزوجهامنه فاذا دخل
 بها وشبه منها وتقبضه فينفسخ النكاح ثم تبعث به الى بلد يباع ونظر فيها بان العبد ليس بكفو •
 ويمكن حمله على رضا الوالي وانها لا ولي لها • حلف ليطلقها اليوم • فالحيلة ان يقول لها انت
 طالق ان شاء الله تعالى • او على الف فلم تقبل • حلف لا يطلقها فاشاعها اجنبي او دفع له بداه
 لم يثبت • ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج واذا جك ما شاعيا فلكم بيطران اليمين
 صح • واولا ان لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلثا • فالحيلة ان يقول لها انت طالق على الف درهم
 ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى • انكز طلاقها • فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في
 هذا البيت فيقول لا اقدم علمه فيقال له كل امرأة لك فيه فهي بائن فيجب بذلك نطقه فيشهدون
 عليه • ان لم تطبخ قدر انصفها حلال ونصفها حرام فهي طالق • فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر
 ثم تطبخ البهوش فيه • حلف لا يدخل دار فلان • فالحيلة حمله لها • في فيه لغمة فقال ان
 اكلمتها فهي طالق وان طرحتها فهي طالق • فالحيلة ان يأكل النصف ويطرح النصف او يأخذ ما
 من فيه انسان بغير امرأة • التامن في الخلع • سئل ابو حنيفة رح عن رجل قال لامرأته انت طالق

فلما ان رأى اننى الخلع ولم اخلعك • وحلفت هي بالعتق ان لم تسأله الخلع قبل الليل فقال ابو حنيفة
روح للمراء عليه الخلع فسأله فقال له قل خلعتك على الف فقال لها تولى لا انبل • فقالت • فقال
قروني واذهبى مع زوجك فقد بر كل مديكما • وحيلة اخرى ان تبيع المارة جميع مالهيكما
بمن تشق به قبل مضي اليوم ثم تسترد • بعند • التاسع فى الايمان • لا يتزوج بالكوفة بعقد
خارجها او في مرادها اما بنفسه او بوكيله • لا يزوج عبد من امته ثم اراده • فالحيلة ان
يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم يستردهما • لا يطلقها بخارج • عنها ثم يطلقها او يوكل فطلقها
خارجها • حلف لا يتزوجها بعقد مرتين • قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
يطلقها التمس لغيره • يمين • حلفته امرأته بان كل جارية تشتريها فهي حرة • فقال نعم ناويا قرية
بعينها صحت نيته • ولو نوى بالمجارية السفينة صحت نيته • ولو قال كل امرأة تزوجها عليك ناويا
على رقبته صحت • عرض على غير يمين فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالفاً وهو الصحيح كذا اثنى
الثان خاتبة • وعلى هذا فما يقع من التعاقب فى المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تحليفاً فيقول
نعم لا يصح على الصحيح • ان نعلت كذا انجلدي حريبيعه ثم يقبل ثم يسترد • الحيلة في بيع مدي
يعتق بموت سيده ان يقول اذمت وانى في ملكي فانت حرة لتقض البيع باقائه او اخبار ثم ادعى
به • فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناوياً مكاناً غير مكانه او زماناً غير زمانه • حلف
لا يشتريه باثنا عشر درهما يشتريه باحد عشر وشئى آخر غير الدراهم • لا يبيع الثوب من فلان
بشمن ابداً • فالحيلة بيع الثوب منه ومن آخر • او يبيعه منه بعرض • او يبيعه البعض ويبيعه
البعض • او يوكل ببيعه منه • او يبيعه نضولي منه ويجيز البيع • لا يشتريه يشتريه بالخيار •
وفيه نظر • او يشتريه مع آخر • او يشتريه الا سهماً ثم يشتري السهم لابنه الصغير • حينئذ حران
استد بدنه متفرقاً يأخذ الآدرهما • حلف لياخذن من فلان حقه او ليقبضنه ثم اراد ان لا يأخذ
منه يأخذ من وكيل المحلوف عليه او من كفيله او حويله • وقيل يحسب • ان آكلت من هذا
الجوز بكاه وبلغته في عصبه ويطبخه حتى يصيرها لكانياً كله • لا يأكل طعاماً لفلان يبيعه له
او يهديه فيأكله • ان صحت فكذا وان نزلت فكذا اصلها وينزل بها • لا ينفق عليها يبيعها
مالاً فتعقده او يبيعه • اقتبطل البهمن اذ انقضت عدتها • او تستأجر زوجها اكل سنة بكذا على ان

يُتَجَرَّاهُ فِي الْكَتَبِ لَهُ إِذَا كَانَ صَالِحًا مُسْتَأْجَرًا لِقَبْلِ الْعَمَلِ • طَلَبْتُ أَنْ يُطْلَقَ ذِمَّتُهُ • فَالْحِيلَةُ
أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْرَى اسْمُهُ عَلَى اسْمِ الضَّرْعِ ثُمَّ يَقُولُ طَلَقْتُ أَوْ أَتَى فَلَانَةَ نَوَافِلَ الْحَدِّ بَدَلًا • أَوْ يَكْتُبُ اسْمَ
الضَّرْعِ فِي كِتَابِهِ الْيَسْرَى ثُمَّ يَقُولُ طَلَقْتُ فَلَانَةَ مُشِيرًا بِالْيَمِينِ إِلَى مَا فِي كَفِّهِ الْيَسْرَى • حَلْفُهُ السَّرَاقُ أَنْ
لَا يَسْتَبِيحَ بِأَسْمَائِهِمْ تَعْدِيلُهُ الْأَسْمَاءَ فَمَنْ لَيْسَ بِسَارِقٍ يَقُولُ لَا وَبِالسَّرَاقِ يَسْكُتُ عَنْ اسْمِهِ فَيُعْطَمُ الْوَالِي
السَّرَاقُ وَلَا يَحْتَسِبُ الْخَالِفَ • لَا يَسْكُنُهَُا شَقٌّ عَلَيْهِ نَقْلُ الْأَمْتَعَةِ بَيْنَهُمَا مَنْ يَشُقُّ بِهِ وَيُخْرِجُ • أَدَا
ثُمَّ أَخَذَ مِنْكَ حَقِّي وَقَالَ الْآخِرَانِ أَحْبَبْتُكَ • فَالْحِيلَةُ لِهَمَا الْأَجْدُ جِيرًا • الْعَاشِرُ فِي الْأَعْتَاقِ وَتَوَابِعِهِ •
الْحِيلَةُ لِلشَّرِيكِينَ فِي تَدْيِيرِ الْعَبْدِ وَكُتَابَتِهِ لِهَمَا أَنْ يُوَكَّلَا مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِنَظْمَةٍ وَاحِدَةٍ • الْحِيلَةُ فِي
حَقِّ الْعَبْدِ فِي الْمَرَضِ بِالسَّعَادَةِ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ نَفْسِهِ وَيَقْبِضَ الْبَدَلَ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ مَالٌ دَنَعَ
الْمَوْلَى لَهُ لِيَقْضِيَهُ مِنْهُ بِحُضْرَةِ الشُّهُودِ • وَاخْتَلَفُوا فِي صَدَقَةِ اقْتِرَافِ الْمَوْلَى لَهُ بِالْقَبْضِ • أَعَدَّ لَهُ أَمَّ بِشَهْدِ
حَتَّى مَرَضَ فَإِنْ اقْتَرَعَ مِنْ الثَّلَاثِ • فَالْحِيلَةُ أَنْ يَقْرَأَ بِالْعَبْدِ لِرَجُلٍ ثُمَّ الرَّجُلُ يَعْتَقُهُ إِذَا ارَادَ أَنْ يَطْلُ
جَارِيَتِهِ وَلَا يَمْتَنِعُ بِبَيْعِهَا وَلَوْلَا ذَلِكَ لَبِيعَهَا لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ يَتَزَوَّجُ بِهَا فَإِذَا وَلَدَتْ فَلَا وَلَدًا خَرَارَ
وَلَا تَكُونُ أُمًّا وَلَدًا • الْحَادِي عَشْرُ فِي الرَّقْفِ وَالصَّدَقَةِ • إِرَادَ الرَّقْفُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ وَخَافَ عَدَمَ إِجَازَةِ
الرَّوْثَةِ يَقْرَأُ نَهَاوَقْفَ رَجُلٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ رَأْيَهُ مَتَوَلِّيهَا وَهِيَ فِي يَدِهِ • إِرَادَ وَقْفَ دَارٍ وَقَفًا صَحِيحًا
إِتْفَاقًا بَيْنَ صَدَقَةٍ مَرْقُوفَةٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَيُسَلِّمُهَا إِلَى الْمُتَوَلَّى ثُمَّ يَتَمَسَّكُ بِهَا عَنِ فَيْتَحِكُمُ الْقَاضِي
بِالْزُّوْمِ وَيَقُولُ أَنْ قَاضِيًا حَكَمَ بِصَدَقَتِهِ فَيُلْزَمُ وَإِنْ أَبْطَلَهُ قَاضٍ كَانَ صَدَقَتُهُ • الثَّانِي عَشْرُ فِي الشَّرَكَةِ •
الْحِيلَةُ فِي جَوَازِهَا فِي الْعُرُوضِ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ نِصْفٍ مَتَاعَهُ بِنِصْفِ مَتَاعِ الْآخَرِ ثُمَّ يَعْقِدُ نَهَاوَقْفًا وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ •
الثَّلَاثُ عَشْرُ فِي الْهَبَةِ • إِرَادَتْ هَبَةَ الْمَهْرِ مِنَ الزَّوْجِ عَلَى أَنْهَا أَنْ خَلَصَتْ مِنَ الْوَلَادَةِ يَعْنِي دَوَامَ بَيْنِ
عَلَيْهِ • فَالْحِيلَةُ أَنْ يَبِيعَهَا شَيْئًا مُسْتَوْرًا بِمَقْدَرِ الْمَهْرِ فَإِذَا وَلَدَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ فَنَقْدُهُ بِشَيْءٍ أَوْ رِبَةٍ •
وَإِنْ مَاتَ فَقَدْ بَرِيَ الزَّوْجُ • وَمَكْنَا فَيَمْنُ لَهُ دِينَ وَإِرَادَ السَّفَرِ عَلَى أَنَّهُ أَنْ مَاتَ بِبِرِّ الْمَوْلَى وَبِالْآ
فَهُوَ عَلَى حَالِهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ • ثَالِثًا لَهَا أَنْ لَمْ تَهْبِئْ بِصَدَقَتِكَ الْيَوْمَ فَانْتَطَلَقَ • فَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ تَشْتَرِيَ
مِنْهُ ثَوْبًا بِطَرَفٍ فَيَبِيعُهُ مِنْهُ ثُمَّ تَرُدُّهُ بَعْدَ الْيَوْمِ فَيَقْبِضَ الْمَهْرَ وَلَا جَنْثَ • الرَّابِعُ عَشْرُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ •
إِرَادَ بَيْعَ دَارٍ عَلَى أَنَّهُ أَنْ أَمَكَّنَهُ سَلَّمَ هَارَ الْأَرْدِ الثَّمَنِ • فَالْحِيلَةُ أَنْ يَقْرَأَ الْمُشْتَرِيَ أَنْ الْبَائِعَ
بَاعَ وَأَوْ هِيَ فِي يَدِ الْبَائِعِ يَفْعَلُ بِمَا يَشَاءُ وَلَا يَكُنْ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْمُشْتَرِيَ حَبْسَ الْبَائِعِ

على تسليمها مكن اذ كره لخصاص ر ح وعايرو عليه تعليم الكذب * وكذا لك عيب على الامام
 الا عظم ر ح نفي قوله اذ اباع حبلى وخاف المشتري من البائع ان يدعي حبسها وينقض البيع *
 قال فالحيلة ان يأمر البائع بان يقر بان الحبلى من عبده او من فلان حتى لو ادعى لم تسمع * واجيب
 عنهم ما يانه ليس امرنا بالكدب وانما المعنى انه لو فعل كذا كان حكمه كذا * اراد شراء شيى ويخاف
 ان يكون البائع تدبعه فاراد المشتري انه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويكرن حلالا له *
 فالحيلة ان يبيع له بضعف الثمن ثوبا كناية دينا مثلا ثم يشتري الدار له ساية دينا ويضع
 الثوب له والمائة فاذا استحق رجع بالمائتين * وارا اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف
 من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري * الحيلة في بيع جارية يعتقها المشتري
 ان يقول ان اشتريتها بهي حرة فاذا اشتراها عتقت * واذا اراد المشتري ان يخدمه زاد ثمنه وتي
 فكون مديونة * اراد شراء ثياب بالف وليس معه الا النصف ينقله ما معه ثم يستقرضه منه
 ثم ينقله فلا يفسد بالفرق بعد ذلك * ام يرغب في القرض الا بربح * فالحيلة ان يشتري منه
 شيئا قليلا بقدر مراد من الربح ثم يستقرض * اذا اراد البائع ان لا يخاصمه المشتري بعيب يامر
 البائع ليقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة * وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا
 استحق * فالحيلة ان يقر المشتري بانه باعه من البائع * الخامس عشر في الاستبراء * الحيلة في
 هدم لزومه ان يزوجهما البائع اولا فمن ليس تحتته حرة ثم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدخول بها
 ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح * او يزوجهما المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها
 فيطلقها * واو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بيد كمالا شاء * وانما قلنا كمالا شاء لئلا يقتصر على
 المجلس او يزوجهما المشتري قبله ثم يشتريها ويقبضها * واختلفوا في كراهية الحيلة لا سقاطه
 السادس عشر في المداعاة * الحيلة في ابراء المدعيون ابراء باطلا * وتأجيله كذلك * او صلحه
 كذلك ان يقر الدائن بالبدين ارجل يشق به ويشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله بقبضه ثم يدهما
 الى الماضي ويقول المفرد انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول
 المفرد له فلماضي انمنع هذا المفرد من قبض المال وان يحدث فيه حدثا واحجر عليه في ذلك فيجبر الماضي
 عليه ومنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرأ او اجل او صالح كان باطلا وانما احتيج الى خبر الماضي

لان المفسر هو الذي يملك العيص ولا تفيد الحيلة تنبيهه فانه يغفل عنه ثم قال الخصاص ر ح بعد *
 وقال ابو حنيفة ر ح يجوز قبض الذي كان باسمه المالك بعد اقراره وتأجيله وابرائه وهبته * لانه
 لا يرى المحجر جائزاً في الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق * او الحراثة * اوان
 يبيع رجل من الطالب شيئاً بما له على فلان * او يصالح عبداً على المطلوب بعد ذنوبه فيكون الدين
 لصاحب العبد * اذا اراد المدينون التأجيل وخاف ان الدائن ان اجله يكون وكذا في البيع
 فلم يصح تأجيله بعد العدد * فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلاً الى وقت كذا * اذا
 اراد احد الشرعيين في دين ان يؤجل نصيبه وابى الاخر لم يجز الا برضاه * فالحيلة ان يقر ان
 حصته من الدين حين وجب كان مؤجلاً الى كذا * واذا اراد المدينون التأجيل وخاف ان يكون
 الطالب اقربا للمدين لغيره واخرج نفسه من قبضه * فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه
 من درك من قبله من اقراره بنجبة رهبة وتوكيل وتمليك وحديث احده انه يبطل به التأجيل
 الذي استعجه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك اربد عليه ما يلزمه * ناذا احتال بهذا ثم ظهر انه
 اقربا لمال قبل التأجيل واعتد المال معه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله *
 وحيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتاريخ معين ثم يعر المطلوب بعد يوم يستل الدين للطالب
 مؤجلاً ناذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهد واجليما الا بعد قراءة الكتابين فاذا
 اقر احدنا امتنع الاخر لا تشهدنا على المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المفسر
 لا تشهد * وجوابه ان حله فيما اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المفسر * اما اذا قال له لا تسعه
 الشهادة * الحيلة في تأجيل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح اتفاقا على الاضح ان يقر الراث
 بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلاً الى كذا او يصدق الطالب انه كان مؤجلاً عليهما ويقر
 الطالب بان الميت لم يترك شيئاً والا فصدق الدين بموته فيقر الراث بالبيع لعشاء الدين *
 وهذا اعلى ظاهراً الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدين لا يسأل على كفيله * السابع عشر
 في الاجارات * اشتراط المزمة على المستاجر بفسدها * والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم
 الى الاجر ثم يأمر المولى بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيل بالانفاق فان ادعى المستاجر
 الانفاق لم تسهل منه الا بحجة ولو انهد له المجران قوله مقبول بلا حجة لم تسهل الا بما * والحيلة

ان يجعل المأجر له قدر المدة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفعه الى المستأجر ويأمره بالانفاق
 في المدة فيقبل بلا بيان او يجعل مقداره في يد عدل * ولو استأجر عرصة باجرة معينة راذن
 له رب العين بالبناء فيها من الاجر جاز * واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيلتقيان
 قصاصا ويتراذان الفضل ان كان والبناء للمؤجر * ولو امره بالبناء فقط فبني اختلافوا قيل للاجر وقيل
 للمستأجر * الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من المستأجر ولا ثم يواخره
 ويؤديه بعضهم بما اذا كان يبيع رغبته * اما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لبقائه على ملك البائع *
 وعلامة الرغبة ان يكون بقيمته او باكثر او بنقصان يسير * اشترا طخراج الارض على المستأجر غير
 جائز كاشتراط المدة * والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدر ثم يأذنه بصفه فيه ما تقدم في المدة *
 واشتراط العلف او طعام الغلام على المستأجر غير جائز * والحيلة ما تقدم في المدة * الاجارة تنفسخ
 بموت احدهما * واذا اراد المستأجر ان لا تنفسخ بموت المؤجر يقر المؤجر بانها للمستأجر عشر
 سنين يزرع فيها ما شاء وما خرج فهو له * او يقر بانها آجرها لرجل من المسلمين ويقر المستأجر
 بانها استأجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احدهما * واذا كان في الارض عين نطف او تير
 فاراد ان يكون للمستأجر يقر بها انها للمستأجر عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين فيحجز
 اذا آجر ارضه وفيها نخل فاراد ان يسلم الثمر للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على
 ان يكون لرب المال جزء من الف من الثمرة والباقي للمستأجر * الثامن عشر في منع الدعوى *
 اذا ادعى عليه شيئا باطلا فاحيلة مانع اليمين ان يقر به لانه الصغير او الاجنبي * وفي الثاني
 اختلاف او يعير لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساويه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى عدم
 العلم به * ولو صبغ الثوب فساؤه بطلت ولو قال لم اعلم او يبيع المدعي عليه ممن يشق به ثم يبعه
 للمدعي ثم يستحقه المشتري بالبينة * التاسع عشر في الوكالات * الحيلة في جواز شراء الوكيل
 بالاجن ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به او باكثر مما امر به او يصرح بالشراء لنفسه بحضرة
 موكله او بوكيل في شرائه * الحيلة في صحة ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل
 قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له * اراد الوكيل انه اذا ارسل المتاع للموكل لا يضمن * فاحيلة
 ان يأذن له في بعثه * وكذا لو اراد الا يدع يستأذنه او يرسله الركيل مع اجبر له * لان الاجبر

الواحد من حياله * أو يرفع الوكيل الأمر إلى القاضي فيأخذ نفقته في أسبوعين * العشرون في الشفعة *
الحيلة أن يهب الدار من المشتري ثم هو يوهبها قدار الثمن وكذا الصدقة * أو يقر لمن أراد شراءها
بها ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها * أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقة ثم يهبه الباقي *
الحادي والعشرون في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحها على
مال فإن صالحها على غير أقرار فإن مال عليهما اثما فالدائر بينهما اثما وإن مالها مال عليهما نصفان
كما الدار * فالحيلة في جعل الأقرار كغيره أن يصالح اجنبي ههنا على أقرار على أن يسلم لها الثمن
وله سبعة * أو يقر المدعي بأن لها الثمن والباقي للانس * الثاني والعشرون في الكفالة * الثالث
والعشرون في الحوالة * الحيلة في عدم الرجوع إذا انفس المحال عليه أو مات مفسدا
أن يكتب أن الحوالة على فلان مجهول * والحيلة في عدم براءة المكيل أن يضمن المحال عليه *
الرابع والعشرون في الرهن * الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيع منه النصف بالخيار ثم يرد منه
النصف ثم يفسخ البيع * الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن أن يستعير * بعد الرهن فلا يبطل
بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعملا له فإذا فرغ عاد الضمان * الحيلة في
اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن أن يذبح عدانسان فيكفنه بانه رهن عند * وينبت فيقضى
القاضي بالرهنبة ودفع الخصومة * الخامس والعشرون في الوصية * الوصايا لا تقبل التخصيص بنوع
ومكان وزمان فاذا خصص زيدا بمصر وعمر ويا لاشام وازاد أن يتفرد كل * فالحيلة أن يشترط لكل

أن يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الأفراد * الحيلة في أن يملك الوصي

عزل نفسه متى شاء أن يشترطه الموصي عزل نفسه وقت

الايضاء * الحيلة في أن القاضي يعزل وصي الميت

أن يدعي ديناً على الميت فيخبره

القاضي أن لم يهرأ منه والله

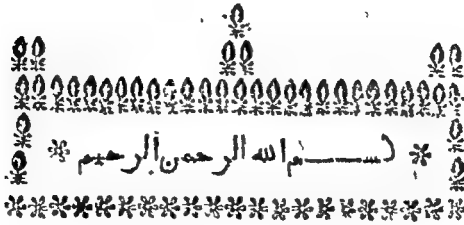
سيئاته وتعالى أعلم

بالصواب *



ثم الفن الخامس من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن السادس من منه هو فن الفروق

الفن السادس من الاشياء والنظائر *



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فهذا هو الفن السادس من كتاب الاشياء
والنظائر وهو فن الفروق * ذكرت فيها من كل باب شيئا جمعتها من فروق الامام الكرايسي
المسمى بتلخيص المصنوع

* كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة *

البعز ان سقطت في البحر لا تنجس الماء ونصفها ينجسه * والفرق ان البعز عليه اجلة تمنع من
الشيوع ولا كذلك النصف * وفي المذهب على هذا القياس * ولا يجب عليه ان يوضي امرأته
المريضة بخلاف عبد وابنته * والفرق ان العبد ملكه فوجب عليه اصلاحه لا المرأة * لا يذبح ماء
البشر كله بالفارسية وينزع من ذنبها * والفرق ان الدم يخرج من ذنبها فينزع الكل له * ولو نظر
المصلي الى المصنف وقرا منه فسدت لا الى فرج المرأة يشهق * لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني
قال الامام بعد شهر كنت جوسيا فلا اعاد عليهم * ولو قال صلّيت بلا وضوء او في ثوب نجس
اعاد وان كان متيقنا * والفرق ان اخبان الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل * اقيمت بعد
شروعه متغفلا لا يقطعها او مخترا فما يقطعها ولا يأثم * والفرق ان الثاني لا صلاح له الا الاول * سور
الفارسية نجس لا بولها الضرورة * وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره مصحف يصلي عليه *
وفي دار الاسلام لا * لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه في دار الاسلام *

* كتاب الزكوة *

يجوز تعجيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقيل الحول * ولا يجزئ تعجيل العشر بعد الزرع قبل
الذبات * والفرق انه فيها تعجيل بعد وجود السبب وفيه تبذره * التوكيل بدفعها له دفعها الغرامة

ونفسه وبنا بيع لا يجوز • والفرق ان مبني الصلابة على المشاهدة • والمعاوضة على المضايقة •
 شك في ادائها بعد الحول اداها وفي اداء الصلابة بعد الموت لا • والفرق ان جميع العمر وقتها هي
 كالصلابة اذ انك في ادائها في الوقت • اشترى زعفراناً ليجعله على سبك التجارة لا زكوة فيه
 ولو كان سمسماً وجبت • والفرق ان الاول مستهلك ذوق الناني • والملاح والخطب للطباخ •
 والحرض والصابون للقصار • والشب والقرظ للذباغ • كان زعفران • والمعصر والزعفران للصباغ
 كالسمس • والفرق ظاهر

✽ كتاب الصوم ✽

نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد • ولو نذر حجتين في سنة لزمناه • والفرق امكان
 حجتين فيها بنفسه وبالنائب بخلافه • ذاق في رمضان من الملاح قليلاً كفر ولو كثيراً لا • لان
 قليله نافع وكثيره مضر • وتضي وكفر بابتلاع سمسمة من خارج لا ان مضغها • لانها تنبلا شيء

بالمضغ دون الابتلاع

✽ كتاب الحج ✽

اورمى الجمرة بالبعرجاز وبالجواهر لا • لان في الاول استغفانا بالشیطان وفي الثاني اعزازه •
 لودل المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولو دل على قتل مسلم لا • والفرق ان الاول مخطور
 احرامه والناسي مخطور بكل حال • ولو غلطوا في وقت الوقوف لا اعادوا في الصوم والاضحية
 اعادوا • والفرق ان تداركه في الحج معتذر وفي غيره متعسر • اعتيق العبد بعد خبثه حج الاسلام
 ولو استغنى الفقير كفاه • والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد • والاصبي كالعبد •
 والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير

✽ كتاب النكاح ✽

النكاح ثبت بدون الدخول كالطلاق والملك بالبيع وهو لا • والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى •
 لان الحل والحرمه حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك • لانه حق العبد • للاب قبض صداقتها قبل الدخول
 وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها • او قبض لها كان له الاسترداد • والفرق انها تستبيح
 من قبض صداقتها كان اذ بدالاته بخلافها في الموهوب • او مس امرأة بشهوة حرم اصولها وذرورها

ان لم ينزل وان انزل لا لان الاول داع للمجماع فاتمم مقامه بخلافه في الثاني * مع الدبر يوجب
حرمة المصاهرة لاجتماعه * لان الاول داع الى الولد لا الثاني * تزوج امة على ان كل ولد تله
حرمة النكاح والشرط * ولو اقتراما عندك فسد * لان الثاني يفسد الشرط لا الاول *

✽ كتاب الطلاق ✽

قال لسب امرأتي وقع ان نوى ولوزاد والله لا وان نوى * لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تنبض
للاخباره يسئل وطى المطلقة رجوعا لا السفر بها * والفرق ان الوطى رجعة بخلاف المسافرة * تفصيل
ابن الزوج المعتقة عن بائن لا يصرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح
في الاول بخلافه في الثاني * انت طالق ان دخلت الدار عشرة اذ دخلت لا يقع شيء حتى تدخل
مشرقا * ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا فدخلت مرة وقع الثالث * لان العدد في الاول
لا يصلح للطلاق ويصح للدخول بخلافه في الثاني * للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لا
لانه تمليك لها يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف
البيع والهبة والاجارة والاقالة * والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بالارضا بخلاف الثابتة *

✽ كتاب العتق ✽

لواضافه الى فرجه حتى لا الى ذكره * لان الاول يعبر به عن الكل بخلاف الثاني * ولو قال
معتك حلي واجبا لا يعتق بخلاف طلائك حلي واجبا * لان الاول يوصف به دون الثاني *

ولو قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشترى امة فاشترى امة * لا يعتق * وفي النكاح نطق

لا لخلال اليه في الاول بالفاسد بخلاف الثاني * اعتق احد عبد يد ثم قال

لم اعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق

بخلافه في الاقرار فانه لا يتعين الآخر *

لان البيان واجب فيهما فكان

معيضا فانما له والله اعلم

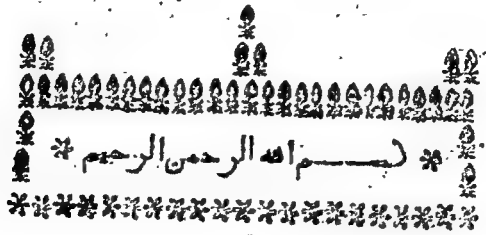
بالصواب ✽

✽

✽

ثم الفن السادس من الاشياء والنظائر ويليه الفن السابع منه وهو فن الحكايات والمراسلات *

* الفن السابع من الاشياء والنظائر *



الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظائر وبه
تعمد وهو فن الحكايات والمراسلات وهو فن واسع قد كنت طالعت فيه واخر كتب الفتاوى وطالع
مناقب الكردري مرارا وطبقات عبد القادر لكتني اختصرت في هذا الكراس . منها الزينة
مقتضرا غالبا على ما شتمل على احكام . لما جلس ابو يوسف روح للتدريس من غير اعلام ابني حنيقة
روح فارسل اليه ابو حنيقة روح رجلا نسأله عن خمس مسائل . الاولى تصار جسد الثوب وجاء
به مقصورا هل يستحق الاجرام لا . فاجاب ابو يوسف روح يستحق الاجر . فقال له الرجل اخطأت
فقال لا يستحق . فقال اخطأت . ثم قال له الرجل ان كانت القصار قبل الجسد استحق والالا
الثانية هل الدخول في الصلوة بالمفرض ام بالسنة . فقال بالفرض . فقال اخطأت . فقال بالسنة . فقال
اخطأت . فتخير ابو يوسف روح . فقال الرجل بهما . لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة . الثالثة
طهر سقط في ثدر على النازية لحم ومرق هل يؤكلان ام لا . فقال يؤكل فخطأ . فقال لا يؤكل فخطأ .
ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير بفعل ثلثا ويؤكل وترمي المرق والاربعة . الرابعة
مسلم له زوجة ذميمة ماتت وهي حامل منه تدفن في اي المقابر . فقال ابو يوسف روح في مقابر
المسلمين فخطأ . فقال في مقابر اهل الذمة فخطأ . فتخير . فقال تدفن في مقابر اليهود لكن يحول
وجهها من القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة . لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه .
الخامسة ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاها فمات المولى هل تجب الصلة من المولى . فقال تجب
فخطأ . فقال لا تجب فخطأ . ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب والا وجبت . فلم
ابو يوسف تقصيره فعاد الى ابني حنيقة روح فقال تزيمت قبل ان تعصم كذا في اجارات الفقيض *

وفي مناقب الكردي ان سبب انفراد ، انه مريض مرضاً قد يدا فعاد ، الامام وقال لقد كنت اؤم لك
بمدي للمسلمين ولئن اصبحت لهدوتن علم كثير فلما برا اعجب بنفسه وعقد له مجلس الامالي وقال
له حين جاء ما جاء بك الامثلة القصاره سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله ويعتقد مجلسا
لا يتحسن مسئلة في الاجارة . ثم قال من ظن انه يستغني عن التعلم فليبك على نفسه انتهى . وقال
في آخر الحاوي الحصري مسئلة جليلة في ان المبيع يملك مع البيع او بعده . قال ابو القاسم الصغار
رح جري الكلام بين سفيان وبشرى العقود متي يملك المالك بهما او بعد ما . قال الامام الى ان
قال سفيان ارايت اوان زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعد ما
ار ان الله تعالى خلق ناراً في تطنه ما خترت امع الخلق احترقت او قبله او بعده . وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك في البيع يقع معه لا بعد ، فيقع البيع والملك جميعاً من غير
تقدم ولا تأخر . لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا . وكذا الكلام
في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره . وفي مناقب
الكردي قال الامام الاعظم رح خلد عتني امرأة . فقهتني امرأة . زهدتني امرأة . اما الاولى قال
كسبت حجتاً زافاً فارت الى امرأة التي شقي مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشقي لها فلما
رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه . الثانية سألتني امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها .
فقال ما تولا تعلمت الفقه من اجله . الثالثة مررت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الفجر
بوضوء العشاء فتعبدت ذلك حتى صار دأبي . وسئل الامام رح عن من قال لا ارجو الجنة . ولا اخاف
النار . ولا اخاف الله تعالى . راكل الميتة . وأصلي بلا ثراة . وبلا ركوع وسجود . واشهد بما لم اره .
وابغض الحق . وأحب الفتنه . فقال اصحابه امر هذا الرجل لمشكل . فقال الامام هذا الرجل يرجو الله
لا الجنة . ويناف الله لا النار . ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه . ويأكل السمك والجراد .
ويصلي على الجنائزة . ويشهد بالتوحيد . ويبغض الموت وهو حق . ويحب المال والولد وهما
فتنة . فنام السائل وتبل راسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى . وفي آخر فتاوى الظهيرية
مثل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول ان لا اخاف النار . ولا ارجو الجنة . وانما
اخاف الله تعالى وارجو . فقال قوله اني لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف

حماد • بالهار بقوله تعالى فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَتَىٰ آيَاتُ الْكَافِرِينَ • ومن قبل له خف مما خوفك الله تعالى
 فقال لا اخاف رد الله لك كفر انتهى • وفي مناقبة الكردي قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه
 الناس فقال سلوبي عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود • فقال قول ضرر رض بقرين
 اربع سنين ثم تعتد علة الوفاة وتتزوج بها شاءت • قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت
 وانا حي • وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها الا من فضضت قتادة وقال لا اجيبكم بشي • قال
 الامام خرجنا مع حماد شيخ الاعمش واهوز الماء لصانع المغرب فانفتحت حماد بالتميم لاول الوقت •
 فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والآن نعيم ففعلت فوجد في آخر الوقت • وهذه اول مسألة
 خالف فيها استاذ • وكان للامام جارية لها غلام اصاب منها دون الفرج فحبلت فقال اهلها له كيف
 تلد وهي بكر فقال هل لها احد تثق به قالوا نعمتها • فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا
 ازال من رتبه ارددت الغلام اليها فيبطل النكاح • وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع اصحابه
 اذا هو بامرئ ابني ليلى راكبا على بغلته فتسايرا فمر اهلئ نسوة يغنين فسكن • فقال الامام احسن
 فنظر ابن ابني ليلى في تمطر فوجد قضية فيها شهادته فند ما له شهد في تلك القضية فلما شهد اسقط
 شهادته وقال قلت للمغنيات احسن • فقال متى قلت ذلك حين • كتن ام حين • كتن يغنين
 قال حين • كتن • قال اردت بذلك احسنين بالسكوت فامضى شهادته • وكان ابو حنيفة راح في
 وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اثنتين فطلعت النساء فزفوا
 كل بنت الى غير زوجها ودخل بها • فانفتحت سفيان بقضاء علي رض علي كل منهما المهر وترجع
 كل الى زوجها • فسئل الامام فقال علي بالخلا من ناتي بهما • فقال يحب كل منكما ان يكون
 اصاب هناء قال نعم • فقال لكل منهما طلاق التي عهد اتيك ففعل • ثم امر بتجديد النكاح فقام
 سفيان مسرعا قبل بين عينيه • وحكى الخطيب الخوارزمي ان سلب الروم ارسل الى الخليفة
 مالا جز بلا علي يد رسوله وامره ان يسأل العلماء عن ثلث مسائل فان هم اجابوا بثلث لهم المال وان
 لم يجيبوا فاطلب من المسلمين الخراج • فسأل العلماء فلم يات احد بما فيه مقتنع وكان الامام اذا ذاك
 صبيا حاضرا مع ابيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام واستأذن من الخليفة فاذن له
 وكان الرومي على المهر فقال له اسألت انت قال نعم • قال انزل مكانك الارض ومكانى المنبر •

فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة ر ح فقال سل • فقال اي شئى كان قبل الله تعالى • قال هل
 تعرف الغدد • قال نعم • قال ما قبل الواحد • قال هو الاول ليس قبله شئى • قال اذا لم يكن
 قبل الواحد المجازي اللفظي شئى فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي • فقال الرومي في اي جهة
 وجه الله تعالى • قال اذا اوقدت السراج نالى اي وجه نور • قال ذاك نور يستوي فيه الجهات
 الاربع • فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزايل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات
 والارض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة • قال الرومي بماذا يشتغل الله تعالى •
 قال اذا كان على المنبر مشبهه مثلك انزله واذا كان على الارض موحدا مثلي رفعه كل يوم هو
 في شأن يترك المال وعاد الى الروم • احتاج الامام الى الماء في طريق الحاج فساوم اعرابيا
 قرية ماء فلم ينده الا خمسة دراهم فاشترى بها • ثم قال له كيف انت بالسويق • فقال اريد
 فوضعه بين يدي فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شرية بخمسة دراهم •
 وشيئة الا امام الاعظم لابي يوسف ر ح بعد ان ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على
 الناس فقال له يا يعقوب زقر السلطان وعظم منزله • واياك والكذب بين يدي والداخل عليه
 في كل وقت ما لم يدعك الحاجة علمية فانك اذا كثرت اليه الاختلاف تهاون بك وصغرت
 منزلتك عنده فكن منه كما انت من النمل تدفع وتباعد ولا تدن منه فان السلطان لا يرى لاحد
 ما يرى لنفسه • واياك وكثرة الكلام بين يدي فانه يأخذ عليك ما تله ليرى من نفسه بين يدي
 حاشيته انه اعلم منك وانه يعطيك فتعترف في عين قومه • واذا كان اذ دخلت عليه تعرف ذلك
 وقد رغبك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا يعرفه فانك ان كنت ادون حاله
 اهلك تترفع عليه فيضرك • وان كنت اعلم منه لهلك تنجس عنه فتستعذبك من عين السلطان •
 واذا عرض عليك شئ من اعمال فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى منك في العلم
 والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب منه غيرك في الحكومات • ولا تواصل ارباب السلطان
 وحاشيته بل تقرب اليه فغلبوا عليه عن حاشيته ليكون محولك وجاهدك باقيا • ولا تتكلم بين يدي
 العامة الا بما تسأل منه • واياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كيلا يوقف على
 حبك ورغبتك في المال فانهم يسبون النابك ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم • ولا تضربك

ولا تنقسم بين يدي العامة فزلا نكثرا الخروج الى الاسواق • ولا تكلم المرادقين فانهم ذنبت •
ولا بأس ان تكلم الاطفال وتمسح رؤسهم • ولا تمش في قارعة الطريق مع المائت والجماعة فانك
ان قد متهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى بك من حبيد انه اسن منك فان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا • ولا تقعد على قرارح الطريق فاذا
ذعاك ذلك فانتصد في المسجد • ولا تأكل في الاسواق والمساجد • ولا تشرب من السقايات ولا من
ايدي السقائين • ولا تقعد على الحرايت • ولا تلبس الدنياج والحلي وانواع الابريسم فان ذلك
يفشي الى الرخوة • ولا تكثر الكلام في بيتك مع امراؤك في الغرائس الا وقت حاجتك اليها بقدر
ذلك • ولا تكثر لمعه او مسها • ولا تقربها الا بقدر الله تعالى • ولا تنكظم بامر لسااء الغير بين يديها
ولا بامر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك • ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال
الاجانب • ولا تتزوج امرأة كان لها بعل ارب اوام او بنت ان قدرت الا بشرطان لا يدخل عليها
احد من انار بها اذ ان كانت ذامال يدعي ابوها ان جميع مالها امرأه عارية في يد ما
ولان دخل بيت ايها ما قدرت • واياك وان ترض ان تزف في بيت ابويها فانهم يأخذون اموالك
ويطمعون فيها غاية الطمع • واياك وان تتزوج بنات البسطين والبنات فانها تخرجهن مع المال لهم
وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد امز عليها منك • ولا تجمع بين امرأتين في اداير واحدة
ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها • واطلب العلم اول انما جمع المال
من الحلال ثم تتزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم هجرت عن طلب العلم ودعاك المال الى
هراء الجوارى والعلمان وتشتغل بالدينار والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد
وبكثر عيال لك فنتحتاج الى القيام بهم الحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في صغوان شبابك ووقت
فراغ قلبك وخاطر ك ثم اشتغل بالمال لمجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا
جدهمت المال فتزوج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والصحة لجميع الخاصة والعامة • ولا
تستخف بالاماس • وقر نفسك وقرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان بعث شروك وقابل معاشرتهم
بنك كالمسائل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهله اجبك • واياك وان تكلم
انعامه بامر الدين في الكلام فانهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك • ومن جاءك يستفتيك في المسائل

فلا تجب إلا عن سؤاله ولا تضم اليه غير فأنه يشوئ عليك جواب سؤاله • وإن بقيت عشر سنين
 بهير كسب ولا تقبل فلا تعرض عن العلم فانك إذا مرضت عنه كانت معيشتك ضحكا وإنبل على
 متفهميك كانتك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد القريب هم رغبة في العلم ومن انشك من العامة
 والسوقة فلا تناسه فانه يذهب ماء وجهك • ولا تحتشم من احد عيبك ذكر الحق وإن كان
 سلطانا ولا ترضى لنفسك من العبادات إلا بأكثر مما يفعل غيرك ويتعاطاها فالعامة إذا لم يروا
 منك الاتباع عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك ثلثة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا ينفك إلا
 ما نفهم الجاهل الذي هم فيه • وإذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذ ما لنفسك بل كن كواحد
 من أهلها ليعلموا انك لا تقصد جاههم لا يخرجون عليك بأجههم ويطلعون في بند هبك والعامة
 يخرجون عليك وينظرون اليك باهينهم تصير مطعونا عندك هم بلا فائدة • وإن امتدتوا في
 المسائل فلا تناسهم في المناظر والمآثر حات • ولا تذكر لهم شيئا إلا عن دليل واضح • ولا تطعن
 في ما تذهرهم فانهم يهفون فيك وكن من الناس على حذر • وكن لله تعالى في مرك كما انت
 له في ملايتك • ولا تصلح امر العلم إلا بعد ان تجعل سره كعلائقه • وإذا ولاك السلطان هملا
 لا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه إلا بعد ان تعلم انه اياه يوليك ذلك الا لعلمك • وأباك وان تتكلم
 في مجلس النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والكل في اللسان • وأباك ان تكثر
 الضحك فانه يهتت القلب • ولا تمش إلا على طمأنينة • ولا تكن مجولا في الامور • ومن دعاك
 من خلفك فلا تجبه فان البهائم تنادي من خلفها • وإذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك •
 واتخذ لنفسك السكوت وقلبة الحركة حادة كي يتحقق عند الناس ثباتك • واكثر ذكر الله تعالى
 فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك • واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر
 الله تعالى وتشكره على ما اودعك من الصبر وأولاك من النعم • واتخذ لنفسك اياما بعد ودة
 من كل شهر تصوم فيها اعتدي به غيرك بك وراغب نفسك وحافظ على الغير لا تنفع من دنياك
 وآخرتك بعلمك • ولا تشتري نفسك ولا تبع بل اتخذ لك مصلحا يقوم بأفئالك وتعتمد عليه في
 امورك • ولا تطعن الى دنياك والى ما انت فيه فان الله تعالى سأل عن جميع ذلك • ولا تشتري
 الفلانة المرءان • ولا تلهي من نفسك التقرب الى المسلمين وان قربك فانه يرفع اليك الحوائج فان

نعمت الله ان لم تقم اعمالك • ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع في حوائجهم • واذا عرفت
 اسباب الشرف فلا تنكره بل اطلب منه خيرا فاذا ذكر به الا في باب الكبرياء ان مرقت في دينه
 ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحتذروه • وقال عليه السلام اذكر والفاجر بما فيه حتى
 يندره الناس وان كان ذا جبر ومخله والذي يرى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبال من
 جاحده فان الله تعالى معيك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك من هابوك ولم يتجاسر احد
 على اظهار البدعة في الدين • واذا رايت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك
 اياه فان هذا اقربى منك بقول له انا مطاع لك في الذي انت فيه سلطانا ومسلط علي غير اني اذكر
 من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك • لا لك اذا واظمت عليه ودمت
 لجلته • ثم يقهر ذلك فيكون في ذلك قمع الدين فاذا فعل ذلك من امرتين لمعرف منك الجدي
 الدين واخرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحدك في داره
 وانصت في الدين وناظره ان كان مبتدعا • وان كان سلطانا فاذكر له ما يضر من كتاب الله
 تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل منك والاسأل الله تعالى ان يفسدك
 منه • واذا كراموت • واستغفر للاستاذ ومن اخذت عنهم العلم • وداوم على الطلوة • واكثر
 من زيارة القبور والمشائخ والمراضع المباركة • واقبل من العادة ما يعرضون عليك من رؤياهم في
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم • وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر • ولا تناس
 احدا من اهل الاهواء الاعلى سبيل الدخول الى الدين • ولا تكسر اللعن والشتيم • واذا اذن المؤذن
 فتأهب لدخول المسجده كيلا تنقلم عليك العامة • ولا تتخذ دارك في جوار السلطان •
 وما رايت على جارك باسرة عليه فانه امانة • ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شئ
 فادر عليه بما تعلم انه يقررك الى الله تعالى • واقبل وصيتي هذا فانك تفتن بها اولئك واخرئك
 ان شاء الله تعالى • وياك والبخل فانه يفض به المرأولاك علماء عا ولا تكن ابا ولا صاحب
 تخليط • بل احفظم وتك في الامور كلها • والبس من الثياب البيض في الاحوال كلها • واظن
 هنا القلب مطهر من نفسك قلته الحرص والرغبة في الدنيا • واظهر من نفسك النسا • ولا تظهر
 الفقر وان كنت فقيرا • وكن ذا همة فان من ضعفت همته ضعفت منزلته • واذا مشيت في الطريق

فلا تلتفت يميناً ولا شمالاً بل داوم النظر الى الارض • واذا دخلت الحمام فلا تسأوالناس في اجرة
 الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك • ولا تسلم الامتعة
 الى الحائك وساير اصناع بل اتخذ لنفسك ثفة يفعل ذلك • ولا تماكس بالحبات والدوابيق •
 ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك • وحقر الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير
 منها • وول امورك غيرك لئلا يمتدحك الاقبال على العلم فان ذلك احفظ لاجنك • وآياك ان تكلم
 المجانين ومن لا يعرف المفاظرة والحجة من اهل العلم • والذين يطلبون الجاه ويستغرقون بذكر
 المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تشبيك ولا يبالون منك وان عرفوك على الحق • واذا دخلت
 على قوم كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يرفعوك كيلا يلحق بك منهم اذية • واذا كنت في قوم فلا تتقدم
 عليهم في الصلوة ما لم يقدموك على وجه التعظيم • ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة •
 ولا تخرج الى النظارات • ولا تضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئاً ينزلون على
 قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يصل وانت عندهم ربما لا تملك منهم ويطن الناس ان ذلك حق
 لمسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه • وآياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة
 فان القاص لا بد له ان يكذب • واذا ارادت اتخاذ مجلس لا حدث من اهل العلم فان كان مجلس فقد
 فاحضر بنفسك واذكر فيه ما تعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم
 وليس هو على تلك الصفة • وان كان صالحاً للفتوى فاذكر منه ذلك والا فلا • ولا تقعد ليدرس الآخر
 بين يديك بل اترك عند من اصحابك لبخبرك بكيفية كلامه وكهية علمه • ولا تحقر مجالس
 الذكر او من يتخذ مجلس عظة بجاهك وتزكيتك له بل وجه اهل حلتك وعامتك الذين يعتمد
 عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناكح الى خطيب تاجيك • وكذا صلح الجنازة
 والعسدين • ولا تنسني من صالح دعائك • واقبل هذا المواعظ متياً وانما اوصيك لمصلحتك
 ومصلحة المسلمين انتهى • وفي آخر تلقب المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت في ثلثماية جزء مثل
 الامالي ونوادير ابن سماعه حتى انتهيت كتاب المتقنى • وقال حين ابتلى بمحنة القتل بمرو من
 جهة الا تراك هذا جزء من اثر الدنيا على الآخرة والعالم متي اخفى علمه وترك حقه خيف
 عليه ان يمتحن بما يسره • وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب مكررات وتطويلات حبسها

وحدثنا مكرّمنا رأي محمد ارحم في منامه فقال ما فعلت هذا بكتبي فقال لان في الفقهاء كسالى
فخذت المكرر وذكّرت المقرّر تسهيلات فغضب وقال تطعك الله كما تطعت كتبي فابتلى بالاثراك
حتى جعلوه على راس شجرة حتى فتقطع نصفين رحمه الله تعالى * قال المؤلف وهذا آخر ما اوردهنا
من كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على مذهب الامام الاظم ابني حنيفة النعمان رضي الله
تعالى عنه وارضا الجامع للنفوس السبعة التي وعدنا بها في خطبة الفريد في نوعه بحيث لم اطلع
له على نظير في كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى * وكان الفراغ منه في السابع والعشرين من
جمادى الاخرى سنة تسع وستين وتسعمائة * وكانت مدة تاليفه ستة اشهر مع خلال ايام توعك
الجسد * والله الحمد على التمام * وعلى نبيه افضل الصلوة والسلام وصحبه البررة الكرام
وتابعيه باحسان الى يوم القيام ❦

بمنه تعاليت اذله * وقد تمت صفاته * قد وقع الفراغ من طبع هذا الكتاب المستطاب

المشتمل على الفنون اللطيفة * والقواعد الشريفة * والفوائد العجيبة *

والمسائل الغريبة المسمى بالاشياء والنظائر الفقهية على مذهب

الحنفية * في ابرك الاوقات * واحسن الساعات *

واجمل الاوان * بهار غرة شهر شعبان *

عام احدى اربعين ومايتجن والف

من هجرة النبى المبعوث على كفة

الانس والجان * عليه وعلى آله

واصحابه الهداة الى

سبيل الغفران *

صلوة الملك

المهيمن المخان

5390

